2026 | عدد مزدوج: 64-63

سياسات

SEYASAT

محور العدد

الكيانية الفلسطينية وصونها: مداخلات في السياسة والسياسات

- إعادة "هندسة" الإقليم: أحلام نتنياهو يكذبها الواقع، وفلسطين لن تدفن في رماد الحرب / أ.محمد هواش
- مقومات التنمية السياسية في قانون الانتخابات المحلية الفلسطينية ٢٠٢٥/ أ. زكريا السرهد
- دور المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على صناعة السياسات العامة/ د. صقر سليمان
- احتلال الحواس: استراتيجية السيطرة والهندسة النفسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة/ أ.عبد الله زماري
- الاستيطان الزراعي كأداة توسع: دور الاتحادات والمنظمات الإسرائيلية وأثرها على مشروع الدولة الفلسطينية/ أ.عبد المحسن خضر علامة

دراسات

- (ماغا) الحلم الأميركي بنسخته الشعبوية/ د. حسين الديك

ورقة سياسات إستراتيجية

- كيف يمكن للفلسطينيين والعرب التعامل مع تيار (ماغا) الأميركي: الفرص والمخاطر وتوصيات عملية/ إعداد: هيئة التحرير

سياسات
فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة
عدد مزدوج: 64-63
2026

سياسات
SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير: د. عبد الله النجار

مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. محمد عودة، د. أحمد أبو دية، د. محمد أبو عمشة، أ. أحلام نتيل

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه نيسان ٢٠٢٦

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

صورة الغلاف: صورة تعبيرية من الأرشيف. (وكالات)

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- إعادة «هندسة» الإقليم: أحلام نتنياهو يكذّبها الواقع، وفلسطين لن تُدفن في رماد الحرب / **أ.محمد هواش**.....٠٩

محور العدد: الكيانية الفلسطينية وصونها: مداخلات في السياسة والسياسات .....

- غزة بين مقاربات الحكم والتنمية- قراءة مقارنة في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ وخطة «ترامب» وتجارب الدول الصغيرة/ **د. عبدالله النجار**.....١٦
- مقومات التنمية السياسية في قانون الانتخابات المحلية الفلسطينية ٢٠٢٥/ **أ. زكريا السرهد** ٣١
- دور المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على صناعة السياسات العامة/ **د. صقر سليمان** ٥٦
- الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين: بين المنافسة والتعاون والتكامل والتحوّل إلى العمل الحزبي/ **أ. فرح النجار** ٧٧
- دور المنظمات الشعبية في حفظ الكيانية الوطنية الفلسطينية قراءة في الأداء النقابي.. التحديات والإشكاليات، الطموحات والتوقعات/ **أ. الواثق طه**.....٩٦
- احتلال الحواس: استراتيجية السيطرة والهندسة النفسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة/ أ. **عبد الله زماري** ١١٨
- الاستيطان الزراعي كأداة توسّع: دور الاتحادات والمنظمات الإسرائيلية وأثرها على مشروع الدولة الفلسطينية/ أ. **عبد المحسن خضر علامة**.....١٢٨

دراسات

- (ماغا) الحلم الأميركي بنسخته الشعبوية/ **د. حسين الديك** ١٥١

ورقة سياسات إستراتيجية

- كيف يمكن للفلسطينيين والعرب التعامل مع تيار (ماغا) الأميركي: الفرص والمخاطر وتوصيات عملية/ **إعداد: هيئة التحرير** ١٦٧

فعاليات معهد السياسات العامة

- ورشة حوارية حول «خطة ترامب» لوقف الحرب على غزة: النتائج المترتبة على القضية الفلسطينية والمطلوب فلسطينياً/ إعداد: **طاقم معهد السياسات العامة**.....١٨٦

قراءة في كتاب

- "من فلسطين إلى الفلسطينيزم» لإياد البرغوثي: العالم في المرآة الأخلاقية/ **إعداد: أ. عماد موسى**.....١٩٩

فلسطين، ليست في أحسن أحوالها؛ فسياسياً تُناقَش قضيتها بعيداً عن ممثليها، سُلطتُها محاصَرة، غزة مهددة بتعميق الفصل بعد أن صارت أصغر ودون أظافر وتحت وصاية دولية ملتبِسة... أمّا الضفة، فالاحتلال تجاوز فيها حقائق «أوسلو» بمسارات تشريعية وإدارية تعني ضمّ المنطقة «ج» فعلياً دون إعلان، فيما يتولى المستوطنون الإرهابيون «تجويف» المنطقة المصنفة «ب» بأداة الاستيطان الرعوي وغيرها... أمّا المناطق المصنفة «أ» فليست بمعزل عن نوايا القضم ومقدّماته. ولا ننسى ما استجد ويستجد من وقائع تهويدية في القدس طالت الحَرم الشريف، فيما يخسر واقع اللجوء رافعته الخدماتية ومظلته السياسية والرمزية ممثلة بـ«الأونروا».

لكن، في المقابل، عند التدقيق أكثر، وفي ظلّ صمود الفلسطينيين على أرضهم، وتمسكهم بثوابتهم وروايتهم، يتضح أن هروب بنيامين نتنياهو من فلسطين يُفضي به إليها! إذ لا يُخفي دخان الحريق الإقليمي بالشراكة مع تاجر العقارات في «البيت الأبيض»، شبح الضحية، وأن الحرب في جوهرها حرب على حاضر فلسطين ومستقبلها، وأن الحريق المتعولِم كما تظهرْ عدّادات السّعر في «كازيات» المواطن الأميركي والغربي، هو الحريق نفسه الذي تخاذلت شرعية العالم المنافقة عن إطفائه في غزة والضفة والقدس ومخيمات اللجوء.

ثم إن التنمر اليميني الإسرائيلي (واليمين هو

إسرائيل اليوم) على الإقليم هو في الواقع امتداد للرهان على القوة العارية، بديلاً عن «شرعية طبيعية» غير متحققة في نظر أصحابها. هذا بالضبط ما يكشف عنه منطق إسبارطة الذي عبر عنه نتنياهو نفسه، وأتبعه بامتداح نموذج جنكيز خان في مقابل نموذج المسيح الفلسطيني، تلك «نبوءة» بالعزلة الإسرائيلية لم تعد بحاجة لـ «أنبياء» مِن شِدّة وضوحها.

يحلم نتنياهو بإمبراطورية لا عمق ولا شرعية أخلاقية ولا روافع مادية لها؛ مجرد قوة عصاباتية، يختزلها على نحو قميء مشهد بن غفير وهو يحتفل بقوننة القتل العِرقي للأسرى الفلسطينيين بزجاجة شمبانيا في قلب الكنيست.

إنه التوحّش الكولونيالي بشكله الأكثر بدائية إذاً، فـ «أزعر الحارة» خلع الأقنعة كلّها، حتى بات واقع فلسطين يولّد حالة «فلسطينيزم» نقيضة تماماً، ووفقها أصبح الموقف من فلسطين معياراً أخلاقياً مرموقاً للسياسة والسياسيين، معياراً عابراً للحدود والثقافات، يتجوّل في الشوارع والميادين مع المتظاهرين، ويفرض نفسه في الصالونات السياسية والأوساط الأكاديمية والأروقة الحزبية عبر العالم.

الفلسطينيون صامدون، يناورون على مفترق تاريخي صعب، يحاولون كعادتهم النجاة، وتطوير أجوبتهم في السياسة والسياسات. هذا ما يحاول هذا العدد من «سياسات» تغطيته بمروحة واسعة من المقالات والدراسات والنقاشات المفتوحة في القضايا ذات الصلة.

بدايةً، يكتب المحلل السياسي محمد هواش مقالاً افتتاحياً يقرأ فيه موقع فلسطين من الحرب التي أشعلتها إسرائيل والولايات المتحدة، متعمقاً في الرهانات الإسرائيلية، ومقولة إعادة تشكيل الإقليم، وما تؤشر إليه من مخاطر وما تحمله من فرص.

تحت عنوان «غزة بين مقاربات الحكم والتنمية - قراءة مقارنة في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ وخطة ترامب وتجارب الدول الصغيرة» يراجع رئيس تحرير سياسات د. عبد الله النجار نماذج سياسية تُستدعى عادةً عند الحديث عن مخارج للواقع الفلسطيني وغزة تحديداً، مثل سنغافورة وتايوان، عبر استدعاء المعطيات والكشف عن خصوصية الوضع الفلسطيني في ضوئها.

يستكشف الباحث في السياسات العامة زكريا السرهد، «مقومات التنمية السياسية في قانون الانتخابات المحلية الفلسطينية ٢٠٢٥»، معتبراً أن قانون الانتخابات المحلية الفلسطيني إطار أساسي لتعزيز التنمية السياسية على المستوى المحلي، من خلال تنظيم المشاركة الشعبية والتمثيل المجتمعي والتعددية والتداول السلمي للسلطة، والتوجهات الإصلاحية المستجدة لتوسيع المشاركة وتمكين الشباب والنساء، مع تعزيز عدالة التمثيل.

يراجع د. صقر سليمان «دور المجتمع المدني

الفلسطيني في التأثير على صناعة السياسات العامة» في دراسة وافية تخلص إلى أنه على الرغم من الإنجازات في توظيف: آليات الضغط والحملات، الرقابة والمساءلة المجتمعية، رفع الوعي المجتمعي... يظل تأثير المجتمع المدني متواضعاً بسبب القيود القانونية والسياسية، ونقص الموارد المالية، وضعف التنسيق المؤسسي. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن بيئة السياسة العامة في فلسطين غير داعمة، وقد ساهم الانقسام السياسي في تقويض دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، وأدى إلى مزيد من التضييق على نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة لا سيما تلك المحسوبة على المعارضة والخصم السياسي.

في العدد ورقة للناشطة المجتمعية فرح النجار تحت عنوان «الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين: بين المنافسة والتعاون والتكامل والتحوّل إلى العمل الحزبي» تحلل طبيعة العلاقة المركّبة بين الأحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، في سياق يتسم باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي ـ الجغرافي، وتقييد المجال السياسي، وارتهانات التمويل.

تبحث الورقة في أنماط المنافسة والتعاون والتكامل بين هذه الفواعل، مع التركيز على إشكالية تحوّل الفصائل من أطر تحرر وطني إلى أحزاب سياسية مدنية، وانعكاسات ذلك على علاقتها بالمجتمع المدني ودورها في بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتخلص إلى إعادة تعريف الأدوار، وتطوير العمل الحزبي، وحماية استقلالية المجتمع المدني، باعتبار أن ذلك يُشكّل مداخل أساسية لتعزيز الصمود والتنمية والحكم الرشيد في ظل الاحتلال.

الكاتب الواثق طه، يكتب عن دور المنظمات الشعبية في حفظ الكيانية الوطنية الفلسطينية، عبر قراءة تتضمن استعراضاً تاريخياً وتشخيصاً للواقع الآن وسبل الاستنهاض وأهميته داخلياً في سياق تقاسم العبء والمسؤولية وصولاً إلى إعادة استكشاف المنظمات الشعبية هويتَها كفواعل مؤثرة في المحيط الـدوليّ، لتكون قادرة على تطوير حضورها المؤثر، الذي يخدم فيها نهاية المطاف الحضور الفلسطيني، بتعبير آخر: يعزز الكيانية الوطنية الفلسطينية في محيط العلاقات الدولية.

في دراســة بعنوان «احتلال الحواس: استراتيجية السيطرة والهندسة النفسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة» يكشف الباحث في الإعلام والرأي العام عبد الله زماري، عن كيفية تمثيل استراتيجية «احتلال الحواس» بعداً جوهرياً في بنية الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، لافتاً إلى أنها لا تهدف إلى السيطرة على الأرض فحسب، وإنما تمتد أيضاً إلى السيطرة على تجربة الفلسطيني الإنسانية ذاتها، في ما يراه، كيف يتحرك، كيف يشعر بالزمن، كيف يدرك

وجوده في العالم، من خلال الاحتلال البصري.

في العدد دراسة بعنوان «الاستيطان الزراعي كـأداة توسع: دور الاتحادات والمنظمات الإسرائيلية وأثرها على مــشروع الدولة الفلسطينية» أنجزها الباحث في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي عبد المحسن خضر علامة، تحلل الدور الاستراتيجي لمنظمة «اتحاد المزارع» كإحدى الأدوات المحورية التي تنشط في مشروع الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي المنبثق من «الصهيونية الزراعية»، التي تتجاوز دورها الزراعي الظاهر لتكون ذراعاً تنفيذية لتوسيع رقعة المستوطنات القائمة من خلال إنشاء «البؤر الاستيطانية الرعوية» على غالبية المناطق الفلسطينية.

د. حسين الديك يكتب تحت عنوان «(ماغا) - الحلم الأميركي بنسخته الشعبوية» معالجاً هذا التيار في الولايات المتحدة الأميركية بصفته تحولاً بنيوياً في الحزب الجمهوري، له انعكاسات وارتدادات كبيرة على السياسة الداخلية والخارجية، مع التركيز على حقيقة أنه مع وجود انسجام تام داخل تيار (ماغا) في ما يخص القضايا الداخلية (الهجرة، التعليم اللغة، الثقافة، الصناعات المحلية، الرسوم الجمركية)، فإن هناك في ما يتعلق بالملفات السياسية الخارجية تبايناً في المواقف، وأهم تلك الملفات الدعم الأميركي لإسرائيل وحروبها.

في السياق نفسه، تنشر «سياسات» ورقة سياسات إستراتيجية ترشد إلى كيفية تعامل الفلسطينيين والعرب مع تيار (ماغا)، وما يفتحه الواقع من إمكانيات، بعد تحليل واف لتركيبتها، بالتركيز على أنه على الرغم من وحدة الموقف المؤيد لإسرائيل، فإن الاختلاف في المنطلقات سواء الدينية أو البراغماتية تتيح فرصاً محدودة للنفاذ عبر بوابة الواقعية الاقتصادية لدى بعض الماغويين الشباب.

في العدد تغطية لورشة ضمن فعاليات معهد السياسات العامة، ناقشت آثار خطة ترامب المتعلقة بغزة على القضية الفلسطينية وما هو المطلوب فلسطينيًا، تحدث فيها الأكاديمي د. مروان الطوباسي، والباحث في العلاقات الدولية د. عوض سليمية.

أشارت الورشة إلى أن ما يزيد الشكوك والمخاوف الفلسطينية إزاء الخطة، هو تبنيها المرتكزات الإسرائيلية القائمة على إلغاء الكيانية السياسية الفلسطينية، والتعامل مع الشعب الفلسطيني من منطلقات سبق أن طرحت ورفضت منذ سنوات مثل «السلام الاقتصادي»، وفرض الوصاية.

في ختام العدد قراءة في كتاب «من فلسطين إلى الفلسطينيزم - قول في الوعي والمعنى» لإياد البرغوثي، أنجزها أ.عماد موسى لتضيء على مفهوم الفلسطينيزم بما يعنيه من تحول فلسطين إلى معيار أخلاقي صاعد في السياسة الدولية.

إعادة «هندسة» الإقليم: أحلام نتنياهو يكذّبها الواقع، وفلسطين لن تُدفن في رماد الحرب

أ. محمد هواش*

تشتعل المنطقة بحروب من الواضح أنها لن تُشفى من آثارها قريباً... آثار ربما لن تكون سطحيةً أو محدودةً، فإسرائيل تريدها بوزن التأسيس الأول عام ١٩٤٨، لذا نرى الحرب تتخذ طابعاً عميقاً كونها تستهدف في ما تستهدفه - لو نجح مشعلوها - إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، ويذهب بعضهم إلى شطط يكاد يكون لا منطقياً ولا عقلانياً، إذ يلامس رغبات في «إعادة هندسة ديموغرافيا المنطقة» مثل إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل أشهر رغبته في «إخلاء قطاع غزة من سكانه» والاستحواذ عليه، إلى جانب تشبيهه مساحة إسرائيل بـ«القلم» تناسباً مع الطاولة التي يوقع عليها أوامره الرئاسية، في أقوى إشارة إلى تأييده توسّعها على حساب جيرانها وسكانها الأصليين الفلسطينيين الذين يحظون باعتراف دولي واسع بحقهم في تقرير مصيرهم، قبل أن يتراجع بعد ذلك إلى «مصطلحات إعادة تعمير غزة» بطريقة ملغّزة أو غير واضحة في مغازيها، لتتبعها لاحقاً تصريحات السفير الأميركي لدى إسرائيل القس مايك هاكابي المنادية بـ«حق إسرائيل في امتلاك فلسطين كلها لأن الرب منحهم إياها» و«الحق في إقامة إسرائيل الكبرى (غير) «التوراتية التي تمتد من الفرات إلى النيل»، ومن قبلها إشارات المبعوث الأميركي توم براك (الذي يشغل اليوم منصب سفير أميركا لدى تركيا) في أكثر من مناسبة

* محلل سياسي.

بأن «لا قيمة اليوم لحدود سايكس - بيكو» التي رسمت حدود الدول العربية بعد انفصالها عن السلطنة العثمانية.

إسرائيل: حرب إعادة تأسيس

الجوهر في ذلك كله، تصوّراتٌ لمشاريع تسعى لهندسة المنطقة العربية بما يخالف الأعراف والقوانين التي سادت بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية، ذلك أن الحروب وإن كانت تؤدي إلى تغيرات سياسية عميقة فإن هذه الأعراف والقوانين تتفادى المس بمبدأ بقاء الشعوب في أرضها.

في هذه الحرب التي تشنها إسرائيل على الوجود الفلسطيني صار التفكير الإسرائيلي بصوت عال ومفاده أن عمليات والتطهير القسري للشعب الفلسطيني من أرضه التي وقعت عام ١٩٤٨ يمكن تكرارها في الضفة وغزة، لم لا؟ والرئيس الأميركي عندما يريد توبيخ وانتقاد معارضيه في الكونغرس ينعتهم بصفة «فلسطيني».

الأخطر مما سبق إعلانات رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزراء آخرون في حكومته خطط عملية لتجاوز القضية الفلسطينية متذرعين بحروب «إعـادة تشكيل الشرق الأوسط» وتفاخرهم اليومي بـ«الإنجازات العظيمة للجيش الإسرائيلي في طهران ولبنان» وحرب الإبادة في غزة، وخططهم العلنية للتهجير القسري تحت مسمى «التهجير الطوعي».

توسيع قوس الاستهداف السياسي اليوم ليصل طهران والنظر إلى ما هو أبعد، لا يعني بالمطلق أن إسرائيل تجاوزت القضية الفلسطينية، بل يمكن الاعتقاد بقوة أنها تهرب من استحقاقاتها الكامنة في وجود شعب على أرضه مجرد من حقوقه وتطلعاته القومية، لكنه متمسك بحقوقه القومية والوطنية والفردية.

حرب خيار

مواصلة هذه السياسة التي اتبعها نتنياهو منذ عودته إلى الحكم عام ٢٠٠٩ ورفضه التعامل مع استحقاقات التسوية التفاوضية هي وصفة للحرب وغياب الأمن والاستقرار، أي أن «السيد أمن» يهرب من حرب إلى حرب أشد تأثيراً وكلفةً على الإسرائيليين والفلسطينيين والمنطقة وشعوبها، ولا يمكنه إلى ما لا نهاية إخفاء رماد هذه الحروب، حتى وإن ظهرت بعد شهر من جولة الحرب الثانية أي أواخر آذار ٢٠٢٦ فجوات بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي حيال استكمال الجولة عند نقطة حاصل حمل اقتصادي جديد يتعلق بمصير مضيق هرمز (المغذي التجارة العالمية بخمس كميات النفط) إضافة إلى سلع لا تقل أهمية عن النفط والغاز مثل الصناعات البتروكيماوية الضرورية للزراعة، وغاز الهيليوم الضروري لصناعات استراتيجية أخرى، إضافة إلى أسعار

نفط تقلق كل مواطن ودولة في العالم وقد يتطور هذا الحاصل إلى قوة رفض سياسية وشعبية لاستمرار الحرب انطلاقاً من أميركا التي تفكر من جيب المواطن بخلاف إدارة ترامب التي شنت «حرب خيار» بطريقة لا يفهمها حلفاؤها وخصومها معاً، وكان يمكن تفاديها وتحقيق نتائج مقبولة من خلال المفاوضات الأميركية الإيرانية بوساطة عُمانية التي أعقب انهيارها نهاية شباط الماضي شكوك في أنها أُفشلت بتوجه قصدي تحت ضغوط الحلقة الصهيونية المحيطة بالرئيس ترامب (المبعوثان جارد كوشنير وستيف ويتكوف)، بينما ظهرت إسرائيل بعد شهر من الحرب مجرد عصا لا تقرر مصير هذه الحرب وعجزت عن تحقيق أهدافها الثلاثة المعلنة:

أولاً- إسقاط النظام الإيراني.

ثانياً - القضاء على البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً- القضاء على البرنامج الصاروخي أو تقليص مديات الصواريخ بحيث لا تصل إلى إسرائيل.

فجوة بين الموقفين

يتناقض ما سبق، مع الأهداف الأميركية اليوم بالتراجع عن هدف إسقاط النظام إلى أهداف أخرى متغيرة تتعلّق أصلاً بتأمين طرق تجارة النفط والغاز واحتياجات أسواق الطاقة وأسعارها، بينما تحتل الأهداف الأخرى مرتبةً أقل كترتيبات البرنامجين النووي والصاروخي والنفوذ الإيراني في العراق واليمن ولبنان وتحديداً لدى أذرعها في هذه البلدان بصرف النظر عن أوزانها وتأثيراتها المتباينة على كل ما يتعلق بمستقبل المنطقة.

مشروع الضم

تسمح سياسة حزب الليكود بزعامة نتنياهو تجاه الأحزاب العنصرية في معسكر اليمين الصهيوني الديني والحريدي بسن تشريعات تسمح بقضم الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس وضمها من دون إعلان رسمي من خلال سلسلة خطوات وتشريعات وأعمال توسع الاستيطان، في مشروع جوهره وعنوانه «إزاحة شعب عن أرضه» وتجاهل كل الدعوات العربية والإقليمية والدولية التي تريد إبقاء أمل إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل حياً، والوقائع أخطر بكثير من العناوين العامة.

الاستيطان

شكلت مشاريع الاستيطان والاستيلاء على أراض في الضفة طفرة استيطانية تقارب ما قامت به حكومات إسرائيل منذ الاحتلال عام ٦٧، تميزت بمصادرة نحو مليون دونم من الأراضي وتخصيص أراض للبناء الاستيطاني وأخرى للرعي لتحويلها لاحقاً إلى مستوطنات، وخطط لبناء نحو ٧٥ ألف وحدة سكنية جديدة

خلال العامين المنصرمين بحسب أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة التي تراقب عمليات الاستيطان وتوثقها.

صادقت حكومة نتنياهو على ٣٥٥ مخططاً هيكلياً استيطانياً، بينما تقوم بتهجير التجمعات البدوية في مسافر يطا جنوب الضفة ومنطقة الاغوار الشمالية والسفوح الشرقية للمدن الفلسطينية الرئيسة من الخليل جنوبا إلى القدس وبيت لحم ورام الله في الوسط ونابلس وطوباس شمالاً.

هناك ثلاث سمات لهذه المرحلة الاستيطانية:

الأول - شرعنة البؤر الاستيطانية وتمويلها حكومياً وعسكرياً وشرطياً.

الثاني - ربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية الجديدة بالمؤسسات الحكومية والمدنية الإسرائيلية مباشرة، من دون المرور بشكل السيطرة العسكرية السابق.

الثالث - زيادة وتيرة الاستيطان الرعوي بإنشاء مزارع رعوية بأقل عدد من المستوطنين على أكبر مساحة ممكنة من الأرض، مع توفير حماية من الجيش والشرطة لها.

الخنق الاقتصادي

يضاف إلى ما سبق، الاعتداءات الوحشية التي يرتكبها المستوطنون بحق الفلسطينيين في المناطق الريفية والقرى المستهدفة والطرق الرئيسة بين مدن الضفة وفي محيط التجمعات الريفية، وعمليات إطلاق النار وإحراق منازل ومركبات ومنع مزارعين من الوصول إلى حقولهم الزراعية بحماية الجيش وشرطة حرس الحدود.

في خضم ضوضاء قعقعة السلاح في المنطقة، تعمل الحكومة الإسرائيلية على تجاوز القضية الفلسطينية، العصيّة على التفكيك والشطب، مضيفةً أساليب جديدة لخنق الشعب الفلسطيني اقتصادياً، باحتجاز أموال الضرائب التي يدفعها الفلسطينيون، علاوة على اقتطاع المزيد من هذه الأموال لصالح شركات إسرائيلية تزود الفلسطينيين بخدمات المياه والكهرباء، والاستيلاء على مبالغ ضخمة منها لدفع تعويضات لعائلات قتلى إسرائيليين في الانتفاضة الثانية وعائلات متعاونين مع الاحتلال تضرروا من إجراءات السلطة عند محاسبتهم، يضاف إلى ذلك رفضها السماح لأكثر من ١٤٠ ألف عامل فلسطينيي كانوا يعملون في فروع الاقتصاد الإسرائيلي داخل الخط الأخضر بالعودة إلى أعمالهم على الرغم من حاجة سوق العمل الإسرائيلية إليهم.

يضاف إلى ما سبق، شبكة من الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية المقامة على مختلف الطرق الرابطة بين معظم القرى والمدن الفلسطينية إلى جانب الاعتداءات اليومية على المجال العام الفلسطيني.

على خلاف الادعاء الإسرائيلي بأن هذه الأعمال

يقوم بها أفراد هامشيون أو أحزاب هامشية فإن هذه السلسلة من الأعمال العدائية بحق الفلسطينيين مخطط حكومي رسمي لتجاوز القضية الفلسطينية، تُخصص له الموازنات والأدوات العسكرية والأمنية لتحقيقه بالقوة الغاشمة، باعتراف مختلف منظمات حقوق الإنسان بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، وأخيراً جهات في الإدارة الأميركية من بينها وزير الخارجية الأميركي مايك روبيو الذي طلب رسمياً من الحكومة الإسرائيلية الكف عن التحايل والادعاء بأنها «أعمال هامشية»، من دون اتخاذ أي إجراء لردع هذا المسار. وقد ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في افتتاحيتها بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٢٦ أن إدارة الرئيس ترامب بدأت تدرك وجود إرهاب يهودي في الضفة الغربية، وأنه في ازدهار بثير القلق، وقالت الصحيفة: إنه «لا يجوز الاكتفاء بالتعبير عن القلق».

تغيير الواقع

تقوم استراتيجية الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو على مبدأ تغيير الواقع حيثما أمكن، والتذرع بأنه لا يمكن التراجع عن وقائع هذا التغيير، مثل الاستيطان باعتباره «حقاً إلهياً»، وتجاهل الاستحقاقات السياسية لوجود الشعب الفلسطيني وقضيته.

عزز هذه الاستراتيجية ويعززها وجود رجل في البيت الأبيض حمل إلى إسرائيل منذ ولايته الأولى أكثر مما تتوقع من أي رئيس أميركي آخر، من صفقة القرن التي ولدت ميتة، إلى نقل السفارة الأميركية إلى القدس وإغلاق القنصلية الأميركية فيها، التي تأسست عام ١٨٤٤، أي قبل تأسيس دولة إسرائيل بـ ٩٦ عاماً، وكانت تتولى خدمة الفلسطينيين، وتولت شؤون العلاقة معهم في القدس والضفة الغربية في السنوات التي تلت عام ١٩٦٧ إلى أن أغلقها الرئيس ترامب عام ٢٠١٩، إلى كل ما نشاهده من حروب في المنطقة لإضعاف دولها وشعوبها وتمكين إسرائيل من مد نفوذها باعتباره امتداداً أرضياً لنفوذ الولايات المتحدة.

حروب بلا تسويات

تفتقر الاستراتيجية التي ينتهجها نتنياهو إلى خطة خروج مقبولة، لأنه لا توجد حروب من دون تسويات وخطط سياسية، ولا توجد اليوم شرعية لأي حرب تستهدف إبادة شعب أو إزاحته عن أرضه مثلما يعتقد نتنياهو، وهو يعرف في قرارة نفسه بعد قرار استدعائه إلى المحكمة الجنائية الدولية، معنى لا شرعية حرب الإبادة والتجويع ومحاولات التطهير العرقي، والاستيلاء على الأرض في غزة وغيرها.

«يقوم بإثارة هواجس وتجييش إمكانات واقتصادات ودول، كي يهرب من استحقاق فحص ما يوجد تحت الرماد، ولا يعرف كيف

يزيل عن كتف السيد أمن عبء ٧ أكتوبر»... هكذا وصفه باحث إسرائيلي قبل أيام، فقد تحول نتنياهو من الصدمة إلى اللامبالاة بوضع إسرائيل في الحضيض، وهذا هو المعادل لفكفكة منظومة الدولة وتركيز سلطاتها بيده كديكتاتور لا كزعيم سياسي، الأكثر خطورة أن هذا يجر إسرائيل إلى حروب لا خلاص منها، قد تستمر سنوات مثلما حصل في حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٣ التي استمرت حتى عام ٢٠٠٠.

تقليد إنكار الحقيقة

ربما يقلد نتنياهو في بعض الجوانب شريكه في هذه المسرحية الرئيس ترامب، الرجل الذي يحب اللون الذهبي وأدخله إلى البيت الأبيض. فقد صرحت الناطقة باسمه كارولين ليفيت أمام الصحافيين: «نحن من يحدد ما هي الحقيقة». في ردها على أسئلة الصحافيين بشأن «النصر الذي يعلن عنه ترامب ووزير دفاعه بيت هيغسيث» ليهدد في اليوم التالي بمواصلة الحرب حتى النصر، فيما تستمر المعارك وتُكسب، لكن لا يمكن كسب الحروب بالعبارات الجوفاء، فالجيش الذي يعمل داخل فراغ قيادي هو جسد حي، لكن لا يمكنه جلب النصر، وهذا ربما ينطبق على إدارة الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران وينطبق هذا إلى حد كبير على ما يجري في لبنان، وقد سُمع رئيس الأركان الإسرائيلي إيال زامير يشكو في اجتماعات الكابينيت من التناقض بين المهمات الكبيرة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي والإمكانات البشرية التي تنقصه بسبب أزمة التجنيد واستدعاء الاحتياط وحروب نتنياهو المتواصلة.

الغائب الحاضر

ملحوظة أخــيرة: في ضوضاء الحرب في المنطقة يكاد لا يسمع صوت لفلسطين، مع أن الأصول الأساسية لهذه الحرب الإقليمية والمحلية والادعاءات المرافقة لها هي: القضية الفلسطينية، باسميها الحقيقي فلسطين، والغربي إسرائيل، بينما لا يبدو النشاط السياسي الفلسطيني كافياً لهذه المعركة حتى وإن كانت دبلوماسية وسياسية وشعبية.

ربما لا يكون مناسباً التعويل على مبادرات سياسية في هذه الأجواء، حيث تنشغل الدول الشقيقة والصديقة بمعاركها واحتياجاتها، مع أنها لم تتوقف عن النشاط السياسي والدبلوماسي لإبقاء موضوع إقامة دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين قيد التداول، لكن من المناسب إبقاء سلسلة من الاحتياجات قيد المطالبة، خصوصاً البعد الإنساني في قطاع غزة، والمطالبة بتوسيع القدرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية، في إطار ترسيخ وتطبيق خطة الرئيس ترامب ذات النقاط العشرين،

التي تتضمن بصورة أو بأخرى اعترافاً ضمنياً وواضحاً بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وفي الضفة أيضاً هناك أصوات أميركية وأوروبية واضحة وخجولة تطالب بوقف هجمات المستوطنين على المجتمع الفلسطيني، تضاف إليها تصريحات مشابهة في أوساط الجيش والمؤسسة الأمنية الإسرائيلية تنادي بوقف هذه الاعتداءات لا بوصفها جرائم بل بوصفها تسيء إلى مشروع الاستيطان، وفي هذا الصدد لا يجوز أن يكتفي الفلسطينيون سلطة ومعارضة ومنظمات عمل أهلي بإصدار بيانات إدانة أو استنكار، فهم مطالبون بخلق حراك سياسي وقانوني وشعبي وتوفير سبل مقاومة لهجمات المستوطنين على الأقل خلال انشغال المجتمع الدولي بالحرب الإقليمية وتداعياتها وآثارها المحتملة على الأمــن والاستقرار والاقتصاد العالمي.

وجود مؤشرات رفض لهجمات المستوطنين والجيش الذي يحمي هذه المجموعات المنظمة فلسطينياً وعربياً ودولياً يوفر حداً أدنى وأساساً قانونياً وشرعياً لمقاومتها والعمل على وقفها، وتقليص أضرارها إلى أدنى مستوى ممكن، صحيح أن الوضع السياسي العام صعب ومعقد لكن البقاء بلا مبادرات يجعل الوضع أكثر تعقيداً وصعوبة.

أخــيراً، بصرف النظر عن مستوى أداء المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية والفصائل والأحزاب والمنظمات الأهلية فإن الشعب الفلسطيني متمسك بأرضه وبقائه على هذه الأرض، ولا تستطيع أي قوة في العالم إزاحته عن هذه الأرض، كان هذا قائما في القرن التاسع عشر والقرن العشرين والقرن الحالي، ولا تغيير على هذا الأصل، فهذه حرب لا خيار فيها، إلا ما يتمسك به الفلسطينيون، ولا أمل لهم، وربما لغيرهم، إلا بإقامة دولة فلسطين على هذه الأرض، هذا ما غاب ويغيب عن سياسات إسرائيل، وهذا ما يجلب عدم الاستقرار للمنطقة، وما يجعل هذه الحروب تولد حروباً أشد حدة وقسوة مما نشاهد ونرى ونسمع. الرهان اليوم هو على الاستماع إلى ما يقوله الفلسطيني ببساطة: دولة فلسطينية تنزع كل الحجج والذرائع والادعاءات بما فيها «التوراتية» من خطاب الحروب الإسرائيلية وويلاتها على الجميع.

غزة بين مقاربات الحكم والتنمية- قراءة مقارنة في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ وخطة ترامب وتجارب الدول الصغيرة

د. عبدالله النجار*

مقدمة

أعاد اعتماد مجلس الأمن الدولي القرار رقم **S/RES/2803**، إلى جانب الإعلان الأميركي عن ما سُمّي **«الخطة الشاملة لإنهاء الحرب في غزة»** (المعروفة إعلامياً بـ«خطة ترامب» ذات البنود العشرين)، وضعَ قطاع غزة على مُفترق طرق سياسي وتنموي بالغ الحساسية، إذ لم يعد النقاش محصوراً في ترتيبات ما بعد الحرب أو أولويات الإغاثة وإعادة الإعمار، بل اتسع ليشمل **شكل نموذج الحكم والتنمية** الذي قد يُعاد تشكيله في القطاع خلال المرحلة المقبلة.

في هذا السياق، يبرز سؤال مركزي: هل ستُدار غزة وفق **نموذج إداري ـ تنموي دولي**، تقوده ترتيبات أممية أو شبه أممية، مثل **«مجلس السلام الـدولي»** (**Board of Peace**)، الذي أعلن عن تأسيسه وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ مدعوماً بإدارة تكنوقراط فلسطينية ذات صلاحيات محدودة، على غرار نماذج إدارة المناطق الخارجة من الحروب والنزاعات؟ أم أن مستقبل غزة سيُعاد بناؤه ضمن **خيار فلسطيني داخلي**، يستند إلى إعادة تفعيل المؤسسات الوطنية، وربط إعادة الإعمار بمسار السيادة والتمثيل السياسي؟ وصولاً إلى ما يُسمى **نموذج ريفيرا** (**Rivera Model**) ، وهو بالمناسبة ليس مفهوماً اقتصاديا أو سياسياً كلاسيكياً متداولاً باسم رسمي، لكنه يُستخدم في الأدبيات التحليلية لوصف **تجربة**

*رئيس تحرير مجلة سياسات.

كوستاريكا التنموية، باعتبارها نموذجا لدولة صغيرة اختارت التنمية عبر نزع العسكرة وبناء الإنسان بدل القوة الصلبة، كما يمكن تطبيقه في إطار التوصيف فقط لتجربة بنما، حيث نجحت دولة صغيرة في توظيف موقع إستراتيجي **(قناة بنما)** لإدارة علاقة غير متكافئة مع قوة مهيمنة **(الولايات المتحدة)** وتحويلها تدريجياً إلى مكاسب سيادية وتنموية دون صدام مباشر.

تتغذى هذه الجدلية من استدعاء نماذج تنموية قابلة للاستنساخ، في مقدمتها **النموذج السنغافوري** الـذي يُطرح بوصفه مثالاً على الكفاءة الإدارية، وسرعة اتخاذ القرار، والانضباط المؤسسي في بيئات محدودة المساحة والموارد، **والنموذج التايواني** الذي يُستحضر كنموذج لبناء اقتصاد متقدم تحت قيود سياسية وسيادية، عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعزيز القدرات التقنية، وإدارة التبعية والتحالفات الدولية دون حسم نهائي لمسألة السيادة، ناهيك عن نماذج أخرى لدول تقع في محيطات جيوسياسية مضطربة أو تحت أشكال مختلفة من الهيمنة؛ لكن السؤال البنيوي الذي يطرح هنا هو: **كيف يمكن بناء نموذج دولة قابلة للحياة في ظل اختلال عميق في ميزان القوة؟**

تُقدّم تجربة كوستاريكا نموذجاً لـ**«الاستقرار تحت الهيمنة الناعمة»**، فيما تمثل تايوان حالة **«التهديد الوجودي الدائم»**، وتُعبّر بنما عن **«السيادة المقيدة»**، بينما تعكس فلسطين نموذج **«الاحتلال والاستعمار المباشر»**. تكشف المقارنة عن أن الفارق الجوهري لا يكمن في صغر المساحة، بل في **نوع القيد المفروض** وكيفية إدارته.

غير أن إسقاط نموذجي سنغافورة أو تايوان على حالة غزة يظل موضع جدل واسع، لما يحمله من تساؤلات تتعلق بطبيعة السيادة، وشكل الحماية الأمنية، وحدود الاستقلال الاقتصادي، ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين في توجيه مسار إعادة الإعمار، فهل يُراد لغزة أن تتحول إلى مساحة **إدارة فعّالة بلا سيادة مكتملة**، أم إلى كيان قادر على توظيف التنمية كأداة لتعزيز الصمود الوطني واستعادة القرار الفلسطيني؟

من هنا، فإن المقاربة المطروحة لإعادة إعمار غزة لا تعكس فقط خيارات تقنية أو اقتصادية، بل تُعبّر عن **رؤى سياسية متباينة** لمستقبل القطاع: بين نموذج تنموي مُدار من الخارج، يستلهم نموذج سنغافورة أو نموذج تايوان بصورة انتقائية، ونموذج وطني يسعى إلى مواءمة متطلبات التنمية مع مقتضيات التحرر والسيادة في سياق فلسطيني استثنائي. بناءً على ذلك، سنقوم في هذه الدراسة بتفكيك هذه الإشكالية وتحليلها عبر مجموعة من المحاور الاستراتيجية:

أولاً - ثوابت القرار الدولي وخطة ترامب: ما الذي تغير فعلياً؟

يعكس القرار الأممي رقم ٢٨٠٣، إلى جانب ملامح الخطة الأميركية المعروفة إعلامياً بـ**«خطة ترامب»**، انتقال المقاربة الدولية تجاه غزة من إدارة الأزمات الإنسانية والأمنية، إلى محاولة **إرساء إطار عملي لإعادة هندسة الحكم والاستقرار والتنمية** في مرحلة ما بعد الحرب، ويقوم هذا الإطار على مجموعة من الثوابت الجديدة التي ينبغي تفكيكها قبل البحث في أي بدائل تنموية أو نماذج مقارنة، بما في ذلك النماذج المستوحاة من تجربتي سنغافورة وتايوان، وربما كوستاريكا وبنما، ومن هذه الثوابت:

١- تدويل إدارة الاستقرار ومنح شرعية أممية للترتيبات الانتقالية

أرسى القرار ٢٨٠٣، ضمن إطار رعاية دولية، تصوّراً متكاملاً لإدارة مرحلة ما بعد الحرب في غزة، يقوم على ترتيبات أمنية وإدارية انتقالية تُدار تحت مظلة دولية. ويمنح القرار، من حيث المبدأ، غطاءً سياسياً لتشكيل قوة استقرار دولية (**International Stabilization Force – ISF**)، بالتوازي مع إنشاء آلية إشراف أممية، قد تتخذ شكل هيئة تنسيقية متعددة الأطراف من نمط مجلس السلام (Board of Peace).

تتقاطع هذه المقاربة مع **التجربة السنغافورية في مرحلتها المبكرة**، حيث لعبت البيئة الدولية والإقليمية دوراً حاسماً في توفير مظلة أمنية مكّنت الإدارة المحلية من التركيز على بناء الدولة والانضباط المؤسسي. وتستحضر، بدرجة أخرى، **التجربة التايوانية** التي نشأت وتطورت في ظل حماية أمنية خارجية وتحالفات دولية واضحة، مقابل تأجيل حسم قضايا السيادة النهائية، فيما اختارت كوستاريكا الانخراط في المنظومة الأميركية مقابل الاستقرار والأمن غير المباشر، مع توجيه الموارد نحو التعليم، الصحة، والبيئة، مما مكّنها من **تقليص كلفة التبعية** دون تحدٍ مباشر للهيمنة، بينما تمثل بنما حالة فريدة؛ فقد عاشت عقوداً تحت سيطرة أميركية فعلية على قناة بنما، قبل أن تخوض **نضالاً دبلوماسياً وقانونياً طويلاً** انتهى باستعادة السيطرة التدريجية على القناة، فهي لم تُحقق السيادة عبر الصدام العسكري، بل عبر **التفاوض طويل النفس وتوظيف القانون الدولي**؛ غير أن الفرق الجوهري في الحالة الفلسطينية يكمن في أنه لا توجد مساحة تفاوض سيادي حقيقي؛ فالاحتلال يتحكم بالأرض والموارد والحدود، مما يحوّل العلاقة إلى **علاقة قسرية**، ويجعل أي نموذج تنموي هش ومشروط، وتُطرح غزة هنا كمساحة تُدار دولياً، لا ككيان يمتلك هامش قرار ذاتي متنامٍ كما كان الحال في تجارب الدول المذكورة.

٢- إدارة مدنية مؤقتة وتكنوقراطية مشروطة

يتضمن الإطار الدولي المقترح لغزة، طرح صيغة إدارة مدنية انتقالية لمعالجة ملف الحكم في غزة، مع احتمال إعادة توظيف محدود لبعض عناصر السلطة الفلسطينية، لكن وفق شروط وآليات تخضع لإشراف دولي مباشر. في هذا السياق، جاء الحديث عن مرحلة ثانية من الخطة الأميركية، والبحث عن بديل لشخصيات دولية مثل توني بلير، ليؤكد أن البعد الإداري ـ التكنوقراطي يشكّل ركناً مركزياً في التصور المطروح.

تحاكي هذه الصيغة، من حيث الشكل، **النموذج السنغافوري القائم على الإدارة الكفؤة غير المسيّسة ظاهرياً**، حيث تُقدَّم التنمية والكفاءة المؤسسية كمدخل للاستقرار، وتقترب، جزئياً، من **التجربة التايوانية** التي اعتمدت سنوات طويلة على نخب إدارية وتقنية قوية، مع ضبط المجال السياسي تحت اعتبارات الأمن والتحالفات الدولية، غير أن تطبيق هذا النهج في غزة يثير تساؤلات عميقة حول حدود الشرعية، ومخاطر فصل الحكم الإداري عن التمثيل السياسي الوطني.

٣- نزع السلاح كشرط للاستقرار وإعادة الإعمار

تدفع الخطة الأميركية باتجاه نزع سلاح حركة حماس داخل القطاع باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الأمني، وضمان تدفق التمويل الدولي اللازم لبرامج إعادة الإعمار واسعة النطاق، ويُعد هذا البند الأكثر إثارة للجدل في الساحة الفلسطينية، نظراً لارتباطه المباشر بمفهوم المقاومة، والتوازنات الداخلية، وسؤال الأمن في ظل استمرار الاحتلال.

في إطار المقارنة، لم تواجه **سنغافورة** معضلة السلاح غير النظامي في سياق احتلال مباشر، بينما نجحت **تايوان** في بناء نموذجها التنموي تحت مظلة أمنية خارجية واضحة، مما سمح بتركيز الدولة على التنمية دون تحديات داخلية مماثلة، والقوة العسكرية في حالة كوستاريكا مُلغاة وفي بنما محدودة، أما في حالة غزة، فإن طرح نزع السلاح بمعزل عن أفق سياسي واضح، وضمانات للسيادة والحقوق، يُنذر بتحويل النموذج التنموي إلى أداة ضبط أمني أكثر منه مشروع بناء وطني.

٤- إشكاليات التطبيق وحدود الاستنساخ

على الرغم من الترحيب الدولي المحدود بهذه الترتيبات ومعارضة أو تحفظ من فاعلين إقليميين ومحليين، فإن عملية تنفيذ القرار ٢٨٠٣ والخطة الأميركية تواجه إشكاليات بنيوية عميقة، من بينها: **هوية الدول المشاركة فعلياً في قوة الاستقرار الدولية، وحدود ولايتها، وآليات الحماية لأي سيادة فلسطينية مستقبلية**، فضلاً عن علاقة هذه الترتيبات بقضايا جوهرية

مثل حق العودة، والتمثيل السياسي، والحقوق الوطنية.

وعليه، فـــإن استحضار التجربتين السنغافورية والتايوانية في النقاش حول غزة ينبغي أن يتم **بوصفهما نماذج تفسيرية لا وصفات جاهزة**، تُظهر كيف يمكن للتنمية أن تتحقق تحت قيود دولية وأمنية، لكن أيضاً كيف يمكن أن تنقلب إلى حالة تبعية دائمة إذا لم تُربط بمسار زمني واضح نحو السيادة والقرار الوطني.

ثانياً- النموذجان المرجعيان المقترحان:

لكي نضع تصوراً مقارناً عملياً لمستقبل غزة، نقترح قراءة بنّاءة عبر نموذجين مرجعيين دوليين غالباً ما يُستشهد بهما في دراسات الدولة والبناء الاقتصادي:

النموذج الأول: سنغافورة (Singapore Model)

وهو نموذج لدولة صغيرة مستقلة ذات سيادة كاملة تعتمد على: اقتصاد منفتح قائم على التجارة العالمية والموانئ والخدمات، واستقرار سياسي داخلي قوي ومؤسسات فعّالة، وجيش محترف يُحقق الردع دون الاعتماد على قوة خارجية، وعلاقات دولية متوازنة دون ارتهان لأي دولة كبرى، **وجوهر هذا النموذج هو:** استقلال كامل واقتصاد قوي منفتح وحوكمة فعّالة.

النموذج الثاني: تايوان (Taiwan Model)

وهو نموذج لكيان يتمتع باستقلال فعلي (de facto) لكنه غير مكتمل السيادة، ويعتمد أمنه وبقاؤه على: حماية ورعاية دولة كبرى (الولايات المتحدة)، واقتصاد متطور جداً (تكنولوجيا وصناعة) وسط التهديدات المحيطة، وإدارة داخلية مستقلة لكن ضمن مظلة دولية. جوهر هذا النموذج هو: استقلال de facto ، وتبعية أمنية لقوة عظمى، واقتصاد متقدم تحت تهديد دائم.

مقارنة مباشرة بين النموذجين وواقع غزة:

البند	سنغافورة	تايوان	إسقاط على غزة
السيادة	كاملة	ناقصة ومشروطة	محدودة جداً في الوقت الحالي، ويمكن أن تتحسن بترتيبات سياسية في المستقبل.
الحماية الأمنية	ذاتية مع توازن دولي	تعتمد على دعم أميركي كامل	غزة قد تحتاج نموذج تايوان (حماية دولية) أكثر من نموذج سنغافورة.
التهديد الجغرافي	محيط مستقر نسبياً	تهديد وجودي دائم من الصين	غزة تحت تهديد إسرائيلي دائم، وطمع أميركي بمصادر الغاز.
الاقتصاد	تجاري ـ خدماتي	صناعي ـ تكنولوجي	غزة أقرب لسنغافورة ويمكن أن يكون من خلال (الموانئ والتجارة).
العلاقات الدولية	متوازنة	انحياز للولايات المتحدة	غزة قد تُدفع نحو محور أميركي دولي من أجل إعادة الإعمار.

ثالثاً - المزايا البنيوية للنموذجين وإشكاليات الاستنساخ في حالة غزة

نموذج سنغافورة:

سماته الأساسية:

تُعدّ سنغافورة نموذجاً لدولة صغيرة المساحة نجحت في بناء منظومة حكم مركزية ذات قدرة تنفيذية عالية، تقوم على الحوكمة الرشيدة والكفاءة الإدارية والانضباط المؤسسي. ارتكزت تجربتها على قيادة تنفيذية قوية، ونظام قانوني فعّال، وبيئة تنظيمية واضحة وجاذبة للاستثمار، إلى جانب تخطيط عمراني واقتصادي بعيد المدى. وقد ارتبط صعودها بمفهوم «الدولة التنموية السريعة»، حيث ترافقت الصرامة التنظيمية مع استثمار مكثف في التعليم والبنية التحتية، بما عزّز قدرتها على التحول من اقتصاد محدود الموارد إلى مركز مالي وتجاري عالمي.

المزايا المحورية القابلة للنقل:

يمكن استخلاص عدد من العناصر التي قد تكون قابلة للاستفادة الجزئية، أبرزها:

- بناء جهاز إداري كفؤ قادر على تقديم الخدمات العامة بسرعة وفعالية.
- صياغة بيئة (تشريعية) وتنظيمية واضحة تقلل من الضبابية وتُعزز الثقة الاستثمارية.
- تنفيذ مشاريع بنية تحتية صغيرة ومتوسطة بكفاءة عالية ضمن موارد محدودة.

ا- لتركيز على التخطيط الإستراتيجي طويل الأمد بدلاً من إدارة الأزمات قصيرة المدى.

محدوديات نقل التجربة:

تصطدم محاولة إسقاط نموذج سنغافورة على قطاع غزة بجملة من المحددات البنيوية؛ فنجاح تجربة سنغافورية ارتبط بوجود

سيادة كاملة، واستقرار سياسي داخلي، ووحدة مؤسساتية، وبيئة أمنية مستقرة، ثم إن مركزية القرار الصارمة التي ميّزت التجربة قد لا تتواءم بسهولة مع واقع سياسي واجتماعي شديد الحساسية في سياق شعب خاضع للاحتلال أو يعيش حالة انقسام داخلي، أضف إلى ذلك أن سنغافورة اندمجت في الاقتصاد العالمي من موقع دولة ذات سيادة، بينما تواجه غزة قيوداً على الحركة والمعابر والموارد، مما يجعل شروط الانطلاق مختلفة جذرياً.

نموذج تايوان:

سماته الأساسية:

تمثل تايوان نموذجاً لدولة اعتمدت على التحول نحو اقتصاد تكنولوجي عالي القيمة قائم على التصدير، مع بناء نظام ديمقراطي متقدم ومؤسسات مدنية فاعلة، وقد جمعت تجربتها بين تطوير قاعدة صناعية تكنولوجية متقدمة، وتعزيز بنية دفاعية قادرة على مواجهة التهديدات الأمنية، إلى جانب الاستثمار في المجتمع المدني، وبناء ما يُعرف بـ»الصمود المجتمعي» والمرونة المدنية في مواجهة الأزمات.

استطاعت تايوان تحقيق توازن بين اقتصاد سوق ديناميكي مفتوح على العالم، وبين قدرة مجتمعية منظمة على التعامل مع الضغوط الأمنية المستمرة، من خلال شبكات شبابية ومدنية نشطة.

المزايا القابلة للتعلّم:

- يمكن الاستفادة من عناصر عدة في التجربة التايوانية، منها:
- الاستثمار المكثف في رأس المال البشري والتعليم التقني.
- دعم الابتكار والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة العالية.
- بناء شبكات وطنية للصمود المجتمعي وإدارة الطوارئ (Resilience).
- تنويع العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسيع الشراكات التجارية.

تُبرز هذه العناصر أهمية الجمع بين البعد الاقتصادي والبعد المجتمعي في بناء نموذج قادر على التكيف مع بيئة تهديدات مستمرة.

محدوديات نقل التجربة:

يواجه نقل تجربة تايوان إلى غزة تحديات عميقة، إذ إن نجاح تايوان اعتمد على استقرار سياسي طويل الأمد، وثقة مؤسساتية عالية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وتكامل سلاسل التوريد العالمية، إضافة إلى امتلاك قاعدة صناعية متطورة قادرة على إنتاج سلع تكنولوجية عالية القيمة، هذه الشروط لا تتوافر بسهولة في قطاع غزة في المدى القصير، خاصة في ظل القيود المفروضة على الحركة والتصدير والاستيراد، وضعف البنية التحتية الصناعية، وهشاشة البيئة الاستثمارية.

رابعاً - هل تكون غزة «سنغافورة» أم «تايوان»؟ قراءة قياسية للتطبيقين.

عند محاولة إسقاط عناصر هذين النموذجين على غزة لا بدّ من التذكير بخصوصيات غزة الواقعية: دمار واسع، فقدان البنية المؤسساتية، تهجير داخلي ومخاطر تهجير خارجي، سيادة مُقيدة، كلفة إنسانية هائلة، بيئة سياسية وجغرافية منقسمة، لذلك لا يمكن توقع تحويل غزة في فترة قصيرة إلى نموذج سنغافورة أو تايوان؛ بل يجب التفكير في مزيج انتقالي يستحضر سمات قابلة للتطبيق عملياً.

١- آفاق سنغافورية جزئية (قابلة للتطبيق على المدى المتوسط):

- **يمكن** تنفيذ عناصر من نموذج سنغافورة في ساحات محددة: مناطق اقتصادية خاصة (ساحلية)، وتسريع إعادة البنى التحتية الحيوية، وابتكار نافذة لتشجيع استثمارات مشروطة بآليات رقابة دولية، وتجهيز منصات إدارية فعّالة لإدارة إعادة الإعمار.
- **شروط النجاح:** ضرورة وجود سيادة إدارية واضحة (مؤقتة خلال الفترة الانتقالية)، وتوفير حماية قانونية للاستثمارات، وقدرة على فرض قواعد صارمة لمكافحة الفساد، وتوفير طاقة وخدمات أساسية مستقرة. هذه شروط مترابطة مع ضمانات القرار الدولي والتمويل.

٢- آفاق تايوانية جزئية (قابلة للتطبيق في غزة على المدى المتوسط إلى الطويل):

- **إمكانات قابلة للتطور:** من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب التقني، ودعم قطاعات تكنولوجية خفيفة أو حرف تصنيع متقدمة، وتشجيع مبادرات «صمود مدني» وربطها بتدابير أمنية غير عسكرية (civ-il defense)، وتعزيز المشاركة الرقمية للشتات.
- **اشتراطات زمنية وسياسية:** يجب أن تمر سنوات من الاستقرار النسبي، ويجب توفر برامج تمويل طويلة الأمد، وتطوير قطاع تصديري – قابل للتكامل في إطار سلاسل التصدير الإقليمية، وإمكانية بناء ثقة دولية مستديمة.

٣- الخيار الأصوب لغزة: مسار هجيني مرحلي

- **المرحلة العاجلة:** إدارة طوارئ إنسانية فعّالة، والتركيز على البنى التحتية الأساسية، واعتماد آليات شفافية ومراقبة دولية للإنفاق. (عنصر سنغافوري إداري في السرعة والفعالية)
- **المرحلة المتوسطة:** إنشاء مناطق اقتصادية تجريبية، وإعـداد برامج تدريب تقني واسعة للشباب، ووضع سياسات لجذب

استثمارات مشروطة بخطوط أخلاقية تحترم السيادة الوطنية (مزيج سنغافوري ـــ تايواني).

- **المرحلة البعيدة:** التركيز على الصمود المؤسسي المدني، ودعم صناعات تقنية متوسطة التخصص، والتوسع في صادرات الخدمات خاصة الرقمية، وتعزيز بنية أمن مدني مرنة (ديناميكية تايوانية).

باختصار يمكن القول إن نموذج سنغافورة ممكن لكن بشرط تحقيق المصالحة الفلسطينية الكاملة والوحدة الترابية، والسيادة على المعابر والميناء، ورفع الحصار كلياً، وتأسيس اقتصاد خدماتي ـ تجاري، **هذه الشروط غير متوفرة حالياً**.

في هذه الحالة، وباعتبار أن غزة بعد الحرب تتجه نحو ترتيبات أمنية دولية، مع دور أميركي مباشر (خطة ترامب)، وإشراف مجلس سلام دولي، ودور إماراتي سعودي قطري أوروبي محتمل في إعادة الإعمار؛ **تكون غزة اليوم أقرب للنموذج التايواني الأكثر واقعية من النموذج السنغافوري**.

وعليه، فإن الدرس الأهم المستفاد من النموذجين ليس في تقليد نتائجهما، بل في فهم آلية بنائهما التدريجي، والانطلاق من الإمكانات الذاتية المتاحة، ضمن إستراتيجية تراكمية طويلة الأمد تتعامل بواقعية مع القيود المفروضة، دون الاستسلام لها.

خامساً - ماذا يعني قرار ٢٨٠٣ وخطة ترامب عملياً وفق هذه المسارات؟

- إمكانية فرض إدارة انتقالية دولية:

يفتح قرار مجلس الأمن باباً عملياً لإدخال موارد دولية وإطار إداري يمكنه التسريع في تنفيذ بنى تحتية ومشروعات إدارية (عنصر سنغافوري في السرعة والفعالية)، لكن هذا يترافق مع مخاطر فقدان جزء من القدرة على تحديد المسار السياسي الفلسطيني والخضوع لشروط تمويلية وسياسية، لذا فإن **الاشتراط الفلسطيني الضروري** هو أن تكون لدينا آلية إشراف فلسطينية على القرارات الجوهرية ومرجعية شرعية واضحة لمنع تحويل غزة إلى **«مشروع إداري خارجي»** بعيداً عن الحقوق الفلسطينية.

- شرط نزع السلاح كمدخل لتمويل الإعمار:

تضع خطة ترامب وقرارات متصلة أخرى مسألة نزع السلاح كشرط للاستقرار، عملياً، هذا يعطي المانحين والمعنيين من الخارج قدرة تفاوضية كبيرة، لكنه يُشعر شريحة واسعة من المواطنين بأن الشرط يمسّ شرعية المقاومة ومسارات الانتصاف الداخلي؛ وهذا سيفتح مواجهة سياسية داخلية إن لم تصاحبه آليات

عدالة انتقالية ومشاركة فعّالة.

- إعادة إعمار عبر نموذج الخدمات الخاصة:

هناك اقتراحات أكاديمية من خبراء ومراكز دراسات وأبحاث، أن تكون عملية إعادة الإعمار بمنهجية تقوم على مشاركة كبيرة للقطاع الخاص مع إشراف دولي، وهذا يسهل التنفيذ ويجذب التمويل، لكنه يعقّد القضايا الاجتماعية ما لم تكن هناك قوانين حماية لحقوق الملكية وحقوق الضعفاء.

- لإطار الدولي يقدم دعماً تقنياً، لكنه لا يعوّض الشرعية الوطنية

حتى لو قدّم القرار إطاراً لموارد وإشراف، فإن المشروع الطويل الأمد لإعمار وتطوير غزة يتطلب **شرعية وطنية متجددة**، أي إجراء الانتخابات وضمان حق التصويت لأهالي غزة، لتكون لدينا مؤسسات فلسطينية منتخبة قادرة على الضبط الاجتماعي والسياسي، ولا بدّ للفلسطينيين من ضمان مكانة فعلية في أي آلية تنفيذية لضمان انتقال حقيقي نحو دولة فلسطينية مستقلة لا احتلال فوقها أو إدارة دائمة من الخارج.

في حال ربط النموذجين بمضامين قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ وخطة ترامب فإن قرار مجلس الأمن ٢٨٠٣، يتضمن عناصر ضبط السلاح، ورقابة دولية، وبرنامج إعادة إعمار كبير، **وهذا يقود أكثر إلى نموذج تايواني (إشراف دولي على الأمن والاقتصاد).**

أما في إطار خطة ترامب، فهي تتحدث عن كيان سياسي محدود السيادة، وسيطرة أمنية إسرائيلية، ووعود بدعم اقتصادي ضخم، يمهد الطريق لفرض إدارة دولية ـ انتقالية، **وهذا مطابق تماماً لنموذج تايوان.**

الخلاصة: غزة أمام **مزيج هجين** من **نموذج تايواني** من حيث الأمن والوصاية الدولية، **ونموذج سنغافوري** من حيث الاقتصاد القائم على التجارة والموانئ، لكن في المرحلة الأولى، النموذج الأكثر واقعية هو **النموذج التايواني، باعتباره كياناً شبه مستقل تحت حماية وإشراف دولي ـ أميركي، مع بنية اقتصادية قابلة للانطلاق لاحقاً نحو نموذج سنغافورة.**

سادساً - دروس تطبيقية مستخلصة (ما هو دور الفاعلين الفلسطينيين والداعمين الدوليين؟)

- توصيات للقيادة الفلسطينية:

١- يجب العمل مع المجتمع الدولي للضغط باتجاه وضع وثيقة إطار سيادي ـ تقني تضع خطوطاً حمراء للحكم الانتقالي وتحدد صلاحيات الإدارة الدولية، وآليات الإشراف الفلسطيني، وآليات إعادة السيادة تدريجياً.

٢- يجب التفاوض على عقود ذات بُعد

اجتماعي مع المانحين: تضمن تمويلات مرتبطة بخلق وظائف محلية، وحماية الملكية الخاصة، وآليات للتعويض، وبرامج حماية للفئات الضعيفة.

٣- **يجب حماية الحق في المشاركة السياسية:** ويجب الاشتراط أن تكون أي إدارة انتقالية مؤقتة مرتبطة بخريطة طريق واضحة للانتخابات.

٤- **يجب أن يكون هناك برنامج وطني عاجل للرأسمال البشري**، يُركّز على التدريب التقني والمهني للشباب (قابل للربط مع مشاريع إعادة الإعمار).

- توصيات مرتبطة بالمانحين والمجتمع الدولي

١- **يجب أن يكون التمويل مشروطاً بالحوكمة المحلية:** بهدف إقامة وتطوير المؤسسات المحلية وليس الاستثمار الأجنبي أحادي المصلحة.

٢- **دعم البنى التحتية الحرجة أولاً** (مثل المياه والطاقة وشبكات الاتصال) لما لها من أثر مضاعف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

٣- **يجب وضع آليات لضمان الشفافية والمساءلة** (آليات محاسبة مستقلة، ونشر التقارير الدورية، ومشاركة المجتمع المدني).

٤- **دعم توافق سياسي فلسطيني** من خلال تشجيع الحوار بين الفصائل لتوفير شرعية داخلية لأي خطة تنفيذية.

سابعاً - مخاطر يجب التنبه إليها:

١- **خطر تفريغ السيادة:** تحويل الإدارة المؤقتة إلى إدارة دائمة أو وضع شروط تقضي بتقليص الدور السياسي الفلسطيني.

٢- **التوتر الاجتماعي:** اعتماد وتنفيذ سياسات سوقية قسرية قد تفاقم الفقر وعدم المساواة إن لم ترافقها شبكة حماية اجتماعية.

٣- **الرفض الشعبي:** يجب التنبه إلى أن أي خطوات تُعتبر تفريطاً في الحقوق أو استبدالاً للمساءلة الوطنية ستواجه بمقاومة شعبية.

٤- **التشتت الدولي:** إذا انقطع التمويل أو لم تتوفر قوة استقرار فعالة، ستتفكك المشاريع ويزداد التفكك الاجتماعي.

خاتمة: الطريق الواقعي نحو «نموذج غزة عملي»

لا توجد صيغة جاهزة أو قابلة للاستنساخ لتحويل غزة إلى نسخة مصغّرة من سنغافورة أو تايوان، لا من حيث السياق السياسي ولا من حيث البيئة الجيوسياسية. غير أن الممكن (واقعياً) هو بلورة **نموذج هجين ومشروط** يستفيد انتقائياً من التجربتين، دون إسقاط كلفتهما السياسية أو ارتهاناتهما الخارجية على الحالة الفلسطينية.

فمن جهة، يمكن توظيف بعض عناصر **النموذج السنغافوري** في نطاقات محدودة وقطاعية، تتعلق بسرعة اتخاذ القرار، وكفاءة الإدارة، والانضباط المؤسسي في مشاريع البنية التحتية والخدمات، دون تحويل ذلك إلى نموذج حكم مركزي مغلق أو منزوع السيادة.

من جهة أخرى، يبرز **النموذج التايواني** بوصفه أكثر قرباً من واقع غزة، ليس كنموذج تنموي صرف، بل كنموذج **تنمية تحت القيود**، أي اقتصاد مندمج في الأسواق العالمية، يعتمد على الحماية والتحالفات الدولية، ويؤجل حسم السيادة الكاملة لصالح بناء القدرات التقنية، والمرونة المجتمعية، وتعزيز رأس المال البشري على المدى الطويل.

غير أن استدعاء النموذج التايواني في الحالة الغزّية لا يمكن فصله عن **مخاطر التحوّل إلى كيان تابع اقتصادياً ووظيفياً**، خاصة في ظل وضوح المطامع الأميركية ـ الإسرائيلية في **منابع الغاز الفلسطينية قبالة سواحل غزة**، التي تشكّل أحد المحركات غير المعلنة لإعادة هندسة «اليوم التالي» للقطاع، فمشاريع إعادة الإعمار، والحديث عن الانفتاح الاقتصادي، قد تتحول (إن غابت الضمانات الوطنية) إلى أدوات لإعادة دمج غزة في منظومة إقليمية تُدار وفق منطق مصالح الطاقة، والممرات البحرية، وأمن إسرائيل، أكثر مما تُدار وفق حقوق الشعب الفلسطيني وسيادته على موارده الطبيعية.

من هنا، فإن أي إدارة دولية مؤقتة أو ترتيبات انتقالية، لا بد أن تكون **مقيّدة زمنياً وسياسياً**، ومشروطة بآليات صريحة لحماية الشرعية الفلسطينية، وبخريطة طريق واضحة لاستعادة السيادة وبناء المؤسسات الوطنية، وضمان الحق الفلسطيني في الثروات البحرية، وفي مقدمتها الغاز. ويتطلب الأمر برامج اجتماعية وتنموية واعية، تحول دون تعميق اللامساواة أو إنتاج طبقة اقتصادية مرتبطة بالمانحين والأسواق الخارجية على حساب المجتمع.

أما في حال فشل الفاعلين الفلسطينيين في إدارة هذا الانتقال، أو تجاهلهم الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية الكامنة خلف مشاريع الإنقاذ الدولية، فإن المخاطر ستكون عالية: **إدارة بلا شرعية، وإعمار بلا مجتمع، وتنمية بلا سيادة**، تُديم حالة الانقسام الجغرافي وتُبقي غزة رهينة شروط خارجية، لا شريكاً فاعلاً في تقرير مصيرها.

في المقابل، إذا أُديرت المرحلة الانتقالية بحكمة سياسية ووعي إستراتيجي، فقد تتحول عملية إعادة الإعمار من مجرد استجابة إنسانية إلى **نافذة لإنتاج نموذج فلسطيني** فعّال إدارياً، منفتح اقتصادياً دون ارتهان، ومتماسك اجتماعياً، وقادر على الصمود في بيئة عدائية، نموذج قابل للحياة على أرض فلسطين، لا يساوم على الحقوق السياسية، ولا يفصل التنمية عن التحرر والسيادة.

دراسة حالة: قناة بنما مقابل غاز فلسطين. الموارد السيادية بين الاستعادة القانونية والمصادرة الاستعمارية:

تُمثل **قناة بنما وحقول الغاز الفلسطينية مقابل سواحل غزة** نموذجين متناقضين لكيفية تعامل القوى المهيمنة مع الموارد الإستراتيجية في الدول والمجتمعات الضعيفة أو الواقعة تحت الهيمنة أو الاحتلال. ففي حين نجحت بنما في استعادة السيطرة على موردها السيادي عبر مسار قانوني ـ دبلوماسي طويل، لا تزال حقول الغاز الفلسطينية خاضعةً لسيطرة استعمارية تحول دون تحويلها إلى رافعة للسيادة والتنمية.

أولاً: قناة بنما ـ من مورد مُصادَر إلى ركيزة سيادة وطنية

منذ افتتاح قناة بنما عام ١٩١٤، خضعت القناة لسيطرة أميركية شبه مطلقة بموجب اتفاقيات غير متكافئة، حوّلت الدولة البنمية إلى **كيان سيادي منقوص** داخل أراضيه. غير أن التحول المفصلي جاء عبر:

- **اتفاقيات توريخوس ـ كارتر (١٩٧٧)** التي أرست جدولاً زمنياً واضحاً لنقل السيادة.
- توظيف القانون الدولي ومبدأ السيادة الدائمة على الموارد.
- بناء إجماع وطني حول القناة كرمز سيادي غير قابل للمساومة.
- إدارة انتقالية كفؤة انتهت باستعادة السيطرة الكاملة عام ١٩٩٩.

أصبحت القناة تُشكّل اليوم المصدر الرئيس لإيرادات الدولة، وأداة نفوذ اقتصادي ودبلوماسي عالمي، ونموذجاً لتحويل مورد خاضع للهيمنة إلى **ركيزة استقلال نسبي**.

ثانياً: غاز فلسطين ـ مورد سيادي مُعطَّل بفعل الاحتلال

في المقابل، اكتُشفت حقول غاز فلسطين البحرية أواخر التسعينيات، وكان من الممكن أن تشكّل: أساساً للاستقلال المالي الفلسطيني، ومصدراً للطاقة والتنمية، وأداة تفاوض سيادي.

إلا إن الواقع كشف مساراً معاكساً، حيث منع الاحتلال أي تطوير أو استثمار فلسطيني مستقل للحقلين، وأخضع الملف لمنظومة أمنية ـ سياسية إسرائيلية، ووظف الغاز كورقة ابتزاز سياسي واقتصادي. حيث ربط أي حديث عن الاستغلال بشروط «الأمن» الإسرائيلي، وهكذا تحوّل الغاز من **فرصة سيادية إلى أداة حصار**، تُستخدم لإدامة التبعية بدل كسرها.

ثالثاً: مقارنة بنيوية بين الحالتين

البعد	قناة بنما	غاز فلسطين ـ غزة
طبيعة السيطرة	هيمنة تعاقدية	احتلال عسكري
الإطار القانوني	اتفاقيات دولية ملزمة	تغييب مُتعمد للقانون الدولي
دور الدولة	فاعل تفاوضي	مُقيَّد ومُقصى
المسار الزمني	استعادة تدريجية	تعطيل مستمر
المآل	سيادة اقتصادية	حرمان وتنمية مشلولة

توضح المقارنة السابقة أن الفارق لا يكمن في المورد ذاته، بل في **إمكانية خوض صراع سيادي قانوني** من عدمها.

رابعاً: الدلالات السياسية والإستراتيجية

١- **الموارد ليست تقنية بل سياسية**
التحكم بالموارد هو جوهر الصراع على السيادة، لا مجرد مسألة اقتصادية.

٢- **القانون الدولي فعّال حين يُسمح له بالعمل**
تجربة بنما تؤكد أن التراكم القانوني والدبلوماسي يمكن أن يُنتج سيادة، بينما تُحرم فلسطين من هذا المسار قسراً.

٣- **الاحتلال يمنع نماذج «السيادة التفاوضية»**
بخلاف بنما، لا تمتلك فلسطين هامشاً تفاوضياً حقيقياً على مواردها.

خامساً: ماذا تعني هذه المقارنة مع الحالة الفلسطينية؟

تكشف مقارنة قناة بنما بغاز فلسطين بوضوح عن أن:

- الحديث عن «نقل التجارب» دون معالجة بنية الاحتلال هو تبسيط مضلل.
- أن أي نموذج تنموي لغزة دون سيطرة على الغاز سيبقى **نموذج إعاشة لا سيادة**.
- أن معركة الغاز ليست اقتصادية، بل **معركة تحرر وحق تقرير مصير**.

الخلاصة

إذا كانت قناة بنما قد تحولت من رمز للهيمنة إلى عنوان للسيادة، فإن غاز فلسطين لا يزال رمزاً لاقتصاد مُصادَر. الفارق الحاسم هو أن بنما فاوضت على مواردها، بينما تُمنَع فلسطين حتى من الاعتراف بحقها فيه.

المراجع والمصادر:

١. **مجلس العلاقات الخارجية (CFR)** دليل اتفاق السلام الخاص بقطاع غزة. تشرين الثاني ٢٠٢٥.

٢. **قرار مجلس الأمن، رقم S/RES/2803** (٢٠٢٥) نص القرار الرسمي. وثائق الأمم المتحدة.

٣. **تشاتهام هاوس (المعهد الملكي للشؤون الدولية).** ما هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣، وماذا يعني؟ تشرين الثاني ٢٠٢٥.

٤. **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**. تحليل: بتأييده الخطة الأميركية لغزة، **يرفع مجلس الأمن مبدأ «الحكم بالقانون» فوق «سيادة القانون»**. كانون الأول ٢٠٢٥.

٥. **دار وورلد ساينتيفيك للنشر الأكاديمي**. نقاشات أكاديمية حول النماذج الاقتصادية لإعادة إعمار غزة في مرحلة ما بعد الحرب. (نماذج إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية).

٦. مقالات ومراجعات تحليلية حول **سنغافورة كنموذج تنموي** في الإدارة الاقتصادية، وبناء الدولة، والتخطيط طويل الأمد. (St. Clements University Press ومصادر أكاديمية أخرى).

٧. بروكينغز ومراكز أبحاث دولية. تحليلات حول صمود تايوان، واستراتيجياتها السياسية والاقتصادية والأمنية في بيئة دولية معقدة.

٨. محكمة العدل الدولية. الآراء الاستشارية المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة وتبعاتها القانونية- لاهاي.

٩. **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – UNDP** . الحوكمة الرشيدة في سياقات ما بعد النزاع.

١٠. **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** . القانون الدولي الإنساني وتطبيقه في حالات الاحتلال والنزاعات المسلحة. البنك الدولي. إعادة الإعمار والتنمية في الدول الخارجة من النزاعات: الدروس المستفادة والتحديات.

١١. ستيغليتز، جوزيف. العولمة وإعادة التفكير في التنمية والدولة.(مرجع مهم لفهم دور الدولة مقابل السوق).

١٢. كوليير، بول. الحروب الأهلية، التنمية، وفخ الصراع. (مرجع كلاسيكي في اقتصاد ما بعد النزاعات).

١٣. لي كوان يو. من العالم الثالث إلى الأول: قصة سنغافورة.

١٤. البنك الدولي. نماذج التنمية في شرق آسيا: الدولة التنموية والتخطيط الإستراتيجي.

١٥. **RAND Corporation**. إدارة المناطق الانتقالية وبناء المؤسسات في البيئات الهشة.

١٦. **المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)** سيناريوهات اليوم التالي للحرب على غزة.

١٧. أبو ستة، سلمان. (٢٠١٣). الغاز الطبيعي الفلسطيني: الحقوق السيادية والقيود السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٨. الأشقر، عزمي. (٢٠١٨). الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

١٩. بشارة، عزمي. (٢٠١٧). الدولة والسيادة في زمن الهيمنة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٠. التميمي، أحمد. (٢٠٢٠). الموارد الطبيعية في القانون الدولي: حالة فلسطين. المجلة العربية للقانون الدولي، ١٢(٢)، ٤٥–٧٨.

٢١. الحاج، مصطفى. (٢٠١٩). غاز شرق المتوسط: صراعات الطاقة والجغرافيا السياسية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٢. خليل، أحمد. (٢٠١٦). قناة بنما: التاريخ، السيادة، والتحولات الجيوسياسية. مجلة السياسة الدولية، ٢٠٤، ١١٣–١٢٩.

٢٣. زريق، قسطنطين. (٢٠٠٩). نحن والتاريخ: في معنى السيادة والموارد. بيروت: دار العلم للملايين.

٢٤. سلامة، حسن. (٢٠٢١). الاقتصاد تحت الاحتلال: القيود البنيوية وآفاق التحرر. رام الله: مؤسسة مواطن.

٢٥. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (٢٠٢٢). تقدير موقف: غاز غزة بين الإمكانات المعطّلة والحصار السياسي. رام الله.

مقومات التنمية السياسية في قانون الانتخابات المحلية الفلسطينية ٢٠٢٥

أ. زكريا السرهد*

مقدمة

تُمثل الانتخابات المحلية ركيزة أساسية للحكم الديمقراطي، ومدخلاً عملياً لمشاركة المواطنين في الشؤون العامة. ومن خلال التصويت والترشح والمشاركة المدنية، تُنمّي الانتخابات المحلية الوعي السياسي، مُشجعةً التعددية والتداول السلمي للسلطة.[١] وبتمكينها من تغيير القيادة بشكل منتظم ومؤسسي، تُعزز الانتخابات المحلية المعايير الديمقراطية، كالشفافية والنزاهة والمساءلة والتداول السياسي السلمي، جاعلةً الديمقراطية ملموسة على مستوى القاعدة الشعبية.[٢] وفي المناطق المتضررة من النزاعات أو التي تمر بمرحلة انتقالية، تؤدي الانتخابات المحلية دوراً في تعزيز الاستقرار من خلال تمكين المؤسسات المحلية، والحد من الفراغات الإدارية، وتعمل الانتخابات المحلية كمرآة ومحرك للتطور السياسي، حيث تُشكّل الثقافة الديمقراطية والنضج المؤسسي ومرونة المجتمع.[٣]

أولاً: مفهوم التنمية السياسية ومقوماتها

التنمية السياسية

التنمية السياسية في الأساس عملية تُعنى بتحسين المؤسسات والمواقف والقيم التي تُشكل النظام السياسي لمجتمع أو أمة. ويعرّفها

* باحث في السياسات العامّة.

(هانز بارك) بأنها «قدرة النظام السياسي على تلبية الاحتياجات المتغيرة لأفراد المجتمع». ولذلك، تتميز هذه العملية باهتمامها الخاص بمساواة المؤسسات السياسية، وقدرة النظام السياسي القائم، وتمايز أو تخصص المنظمات الحكومية.[٤] ويعرف (جبرييل الموند) التنمية السياسية على أنها «الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصيص الوظيفي في النظام السياسي الذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع».[٥]

خصائص التنمية السياسية

ينطوي مفهوم التنمية السياسية على مجموعة من الخصائص والسمات والمميزات التي تشكل هذا المفهوم، فهي طويلة المدى ومتعددة المراحل، فالتنمية السياسية تحتاج مدة طويلة لنقل المجتمعات من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الحديثة والمتقدمة، وهي عملية نظامية متجانسة، أصبحت المجتمعات بحاجة إليها بفضل العولمة وتجلياتها، إلى جانب التطور العلمي والتكنولوجي الذي أحدثته على مستوى العالم. تتمتع التنمية السياسية بسيرورة وديمومة أيضاً، أي أنها مستمرة ولا تتوقف بغض النظر عن المستوى الذي وصل إليه المجتمع من تقدم وتطور، وتحدث تغييراً جذرياً في الأنماط التقليدية في الحكم بما يتواءم والأنماط الديمقراطية.[٦]

مقومات التنمية السياسية

المشاركة السياسية

وضح (صموئيل ب. هنتنغتون)، أن التطور السياسي هو مرادف أو نوع من التحديث السياسي. ويحدد أربعة معايير رئيسة يمكن من خلالها تحديد هذه العملية، بحسب رأيه، وهي: الترشيد، والقومية والتكامل القومي، والديمقراطية، والتعبئة.[٧] وبالتالي، يتكون التطور السياسي الأكبر من تحديث أكبر للدولة، وتعبئة أكبر، ومشاركة سياسية أكبر. باختصار، من خلال شرح هنتنغتون، فإن التطور السياسي هو في نهاية المطاف زيادة في الوحدة السياسية الوطنية، وزيادة في المشاركة السياسية. ويحلل (فريد ريغز) المساواة من حيث مشاركة الجماهير في صياغة السياسات، والقدرة من حيث قدرة النظام السياسي والإداري على تحقيق أهدافـه، ويرى ريغز أن النظام السياسي المتطور من المرجح أن يمتلك كل هذه الجوانب بتنسيق تام.[٨]

التعددية السياسية

في مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر، ركز العلماء على الدولة، معتبرين أنها ظاهرة توحد الأمة. إلا إن التطور السريع للعلاقات الرأسمالية أدى إلى نمو التنوع السياسي من خلال التكوين التنظيمي لمختلف جماعات

المصالح السياسية النشطة.[٩] خلال هذه الفترة، قدّم (هارولد لاسكي) التعددية كنظرية للديمقراطية الليبرالية، موجهة ضد «الدولة الأحادية». لاحقاً، بدأت تظهر أفكار بين المفكرين التعدديين مفادها أن الجماعات الكبيرة ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في العملية السياسية وحياة المجتمع، لكن لتحقيق ذلك، من الضروري ضمان نشاطها ضمن قواعد قانونية.[١٠] في العصر الحديث، لا يولي علم القانون اهتماماً كبيراً لدراسة مفهوم «التعددية السياسية». ومع ذلك، يحاول بعض الباحثين تحليله من منظور معناه في المجتمع الحديث أو من منظور مكوناته الفردية التي تشكل مضمونه.[١١] وفي إطار هذا العمل، تُكشف الظاهرة القانونية للتعددية السياسية كعامل في تطور المجتمع والدولة الحديثين من خلال مثال الدول الديمقراطية الكلاسيكية. في الوقت نفسه، يتم التركيز على مكونات التعددية السياسية مثل إضفاء الطابع الرسمي على حرية التعبير والتجمع، والنظام متعدد الأحزاب، بالإضافة إلى آلية لتنسيق مصالح مختلف الفئات الاجتماعية على المستوى البرلماني.[١٢]

ولا يقتصر التعدد السياسي على التنوع السياسي فحسب، بل يشمل أيضاً إمكانية التوفيق بين مصالح مختلف الفئات الاجتماعية. ويملك المواطنون فرصة تعزيز مصالح جماعاتهم خلال الانتخابات، من خلال المشاركة في إعداد برامج الأحزاب، ثم لاحقاً في البرلمان.[١٣]

التمثيل والعدالة الانتخابية

ترتبط روح المساواة، بوصفها سمة للتطور السياسي وفق (لوسيان باي)، بمستوى المشاركة والطابع العام للقوانين ومعايير أداء المؤسسات السياسية. وتعتمد قدرة النظام على كفاءة الحكومة وفعاليتها وعقلانيتها في الإدارة. في حين يعكس التمايز نمو الهياكل وتخصصها بما يعزز التكامل المؤسسي.[١٤] ويمكن فهم عدالة التمثيل ضمن عملية اجتماعية/ تاريخية تهدف إلى بناء نظام سياسي عصري منسجم مع البنية الاجتماعية والثقافية، يقوم على مؤسسات رسمية ومدنية متمايزة ومتكاملة وظيفياً، تمثل مصالح المواطنين وتوفر إطاراً للشراكة الفاعلة، بما يعزز الاستقرار والتكامل الاجتماعي السياسي.[١٥]

سيادة القانون والنزاهة

يشير مفهوم سيادة القانون إلى خضوع الجميع، حكاماً ومحكومين، للقانون، وقد تطور من مجرد مبدأ المساواة أمامه إلى إطار يربط العدالة بالديمقراطية والاستقرار. وقد عرّفه (جون فينيس) بأنه الحالة التي

يكون فيها النظام القانوني في وضع سليم.[١٦] وتتحقق سيادة القانون بوجود قضاء مستقل وضمان المساواة والمسؤولية والعدالة في التطبيق، مع الفصل بين السلطات، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية، والالتزام بمعايير حقوق الإنسان. [١٧]

الثقافة السياسية المحلية

يرى (لوسيان باي) أن التنمية السياسية تقوم على الانتشار الثقافي والتكيف، أي دمج الأنماط التقليدية بمتطلبات العصر، بما يدعم تشكل ثقافة عالمية تدريجية.[١٨] ويُبرزها في ثلاثة مستويات: مستوى السكان، وأداء الحكومة، وتنظيم السياسة، معتبراً إياها عملية تعبئة ومشاركة وبناء للديمقراطية ضمن مسار اجتماعي متعدد الأبعاد، يعزز مكانة الدولة في محيطها الدولي.[١٩] وتتطلب التنمية السياسية منظومة قيمية تقوم على التسامح وقبول الآخر وإدارة الصراعات سلمياً، بما يهيئ لتنافس حر ونزيه.[٢٠] تسهم التنشئة والتعبئة والمشاركة والمساواة السياسية في ترسيخ ثقافة سياسية مشاركة، قوامها وعي المواطنين بمدخلات النظام السياسي ومخرجاته، ومساهمتهم في صياغة السياسات وصنع القرار.[٢١]

الانتخابات كأداة للتنمية السياسية

التنمية السياسية عملية تهدف إلى بناء مؤسسات فاعلة، وتوسيع المشاركة السياسية، وتنظيم تداول السلطة بما يحقق الاستقرار ويعزز تطور النظام نحو الديمقراطية وإشراك مختلف الفئات الاجتماعية.[٢٢] ومن أهدافها دعم المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر أطر تضمن تكافؤ الفرص دون تمييز.[٢٣] وتُعدّ الانتخابات الأداة المركزية لتنظيم هذه المشاركة واستدامتها، إذ تُمكّن المواطنين من التأثير في السياسات العامة على أساس الحرية والعدالة والمساواة، وتُجسّد جوهر النظام الديمقراطي وتكفل الحق في المشاركة السياسية. [٢٤]

يرتكز التطبيق العملي للديمقراطية على المشاركة السياسية بوصفها ركناً أساسياً من أركان التنمية السياسية وشرطاً لتحقيق التعددية وتمكين الأفراد، عبر إتاحة خيارات سياسية متعددة وقدرة حقيقية على ترتيب الأولويات. تؤكد أدبيات حديثة أن الانتخابات المحلية لا تقتصر على اختيار الممثلين، بل تُعد أداة لإعادة صياغة العلاقة بين المواطنين والسلطة على أساس المشاركة والمساءلة، وترسيخ المواطنة الفاعلة، وتعزيز الثقة بالمؤسسات وتمكين التأثير في السياسات المحلية،[٢٥] فهي تعكس جوهر التشاركية الديمقراطية، التي تتضمن أيضاً مراقبة الأداء العام والتأثير فيه لتلبية الاحتياجات الواقعية،

وتعزز من الملكية السياسية، ذلك أنها ترسي مفاهيم ديمقراطية أصيلة من القاعدة إلى القمة، تكون أقرب إلى الاستدامة.[٢٦]

ثانياً: تطور قانون الانتخابات المحلية الفلسطينية

السياق السياسي والتشريعي لصدور القانون

كان التوجه منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية إلى القيام بعملية استبدال مجالس الهيئات المحلية التي كانت قائمة زمن الاحتلال، بهيئات جديدة تم تعيينها من العائلات والقوى السياسية في مختلف التجمعات الفلسطينية،[٢٧] وذلك إلى حين صدور القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦، على أثر إصدار المرسوم الرئاسي بإلغاء نفاذ الأوامر العسكرية الإسرائيلية، وانتخاب مجلس تشريعي.[٢٨]

تأسست وزارة الحكم المحلي عام ١٩٩٤ لتكون المسؤولة عن الهيئات المحلية، وكان من مهامها تطوير نظام للحكم المحلي يتسم بالاستقرار والقدرة على التعامل مع الأوضاع الطارئة، مع توجه إلى إعادة تشكيل مجالس الهيئات المحلية عبر الانتخابات، وهو ما ينسجم مع رسالة الوزارة التي تتضمن وضع إطار إداري وقانوني لتشكيلات التجمعات السكانية المختلفة، بارتباط وثيق مع الأهداف السياسية العامة لنظام الحكم المحلي، وتصنيف تلك الهيئات إلى بلديات ومجالس قروية ولجان مشاريع، استناداً إلى معادلة التعداد السكاني.[٢٩]

جرت أول انتخابات محلية فعلياً في عام ٢٠٠٤، وأُقيمت على مراحل في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وواجهت هذه المرحلة صعوبات تشغيلية وسياسية أدّت إلى تأجيل بعض الجولات في عدد من الهيئات. وأجريت انتخابات محلية أخرى في ٢٠١٢-٢٠١٣ و٢٠١٧، بينما كانت هناك جولة مستكملة في ٢٠٢٢ بعد قرار الحكومة الفلسطينية عقدها على مرحلتين، لتحديث المجالس وانتهاء مددها القانونية. المهم هنا أن الانتخابات المحلية في فلسطين لم تُجرَ بانتظام كل أربع سنوات كما ينص القانون، بسبب الظروف السياسية والانقسام الفلسطيني والاحتلال، مما أدى إلى مدد طويلة دون انتخابات فعلية في بعض الأحيان.[٣٠]

التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات المحلية

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في منتصف التسعينيات، تأسست السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، وبدأت رحلة بناء مؤسسات الحكم الذاتي، من بينها الهيئات

المحلية التي تمثل المجالس البلدية والقروية في مختلف المدن والقرى الفلسطينية. ومع ذلك، واجهت هذه المؤسسات تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية وفي بعض الأحيان انقسامات داخلية، مما انعكس على تنظيم العملية الانتخابية سنوات طويلة.

المرحلة التأسيسية (١٩٩٦-٢٠٠٤)

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في ١٦ كانون الثاني ١٩٩٦ قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦ لتنظيم انتخابات مجالس الهيئات المحلية، كأول قانون انتخابي مستقل بعد تأسيس السلطة. هدف القانون إلى تنظيم الانتخابات البلدية والقروية بشكل مستقل، بعد فترة طويلة من الإدارة القانونية المعقدة التي كانت تعتمد على قوانين عثمانية وبريطانية ومصرية وأردنية. نظم القانون جوانب عدة مثل إدارة الانتخابات، الدوائر الانتخابية، تسجيل الناخبين، الترشح، الاقتراع، العد والفرز، مع اعتماد نظام الأغلبية للفوز بالأعضاء. ونص على تشكيل لجنة عليا للانتخابات للإشراف على العملية الانتخابية، لكن دون تحديد دورها التفصيلي الذي ظهر لاحقاً في القوانين التالية.[٣١]

صدر قانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٤ لتعديل قانون ١٩٩٦، وركز على توسيع دور لجنة الانتخابات المركزية في الإعداد والإشراف على الانتخابات، وتنظيم تسجيل الناخبين ونشر السجلات، مع تعزيز نزاهة العملية الانتخابية. كما تم تحويل اللجنة العليا للانتخابات إلى اللجنة المركزية، وتنظيم إجراءات الفرز وإعلان النتائج بشكل أكثر دقة ووضوحا.[٣٢]

المرحلة الانتقالية وإعادة التشريع (٢٠٠٥-٢٠١٧)

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥

ألغى هذا القانون قوانين ١٩٩٦ و٢٠٠٤، ووضع إطاراً جديداً للانتخابات المحلية، مستنداً إلى تجربة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. تضمن الانتقال من النظام الفردي إلى التمثيل النسبي بالقوائم المغلقة، مع توزيع المقاعد حسب نسبة الأصوات بطريقة Sainte-Laguë أو مشابهة، شرط تحقيق الحد الأدنى من الأصوات. ونص على كوتا للمرأة لضمان تمثيلها في المجالس، ومنح دوراً أكبر للجنة المركزية للانتخابات لإدارة وتنظيم والإشراف على العملية الانتخابية بالكامل.[٣٣]

أعلن في آب ٢٠٠٥ عن تعديل سريع لبعض مواد القانون رقم (١٠) بهدف تحسين بعض آليات العمل الانتخابي،[٣٤] وفي ٢٠١٢،[٣٥] ٢٠١٧ [٣٦] صدرت تعديلات إضافية على قانون ٢٠٠٥ بقرارات بقانون تهدف إلى تحديد جدول زمني لإجراء الانتخابات (على سبيل

المثال تنظيم إجرائها في يوم واحد كل أربع سنوات)، وإدارة بعض التفاصيل الإجرائية الأخرى للقوائم الانتخابية والرقابة على الانتخابات، وتشكيل محكمة قضايا انتخابات الهيئات المحلية للنظر في الطعون.

القانون الجديد للانتخابات المحلية ٢٠٢٥ [٣٧]

أصدر الرئيس محمود عباس، في ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥، القرار بقانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢٥، الذي ألغى قانون ٢٠٠٥ وكامل تعديلاته، ليضع الإطار القانوني الجديد للانتخابات المحلية. اعتمد القانون نظام القوائم المفتوحة في البلديات، حيث يصوت الناخب لمرشحين داخل القائمة، ونظام الأغلبية الفردي في الهيئات القروية. تم تعديل الحد الأدنى لعمر المرشح إلى ٢٣ سنة لتوسيع مشاركة الشباب، وتفعيل كوتا نسائية ملزمة تحدد مقاعد النساء حسب حجم المجلس. عزز القانون دور لجنة الانتخابات المركزية في الإشراف وإدارة العملية الانتخابية، وحملات التوعية، وأوجب الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية كشرط للترشح.

ثالثاً: مقومات التنمية السياسية في القانون

١- المشاركة السياسية

تنطوي الانتخابات المحلية على أهمية خاصة كونها تحقق أهدافاً متعددة وعلى مختلف المستويات، خاصة أنها تعزز الوعي لدى المواطن بأهمية المشاركة، وأهمية دوره في صناعة القرار، وتحويل الأمر إلى ممارسة تصبح جزءاً أصيلاً من ثقافة سياسية مجتمعية، الأمر الذي يشكل هدفاً سامياً من أهداف التنمية السياسية يتحقق من خلال الانتخابات.[٣٨]

- التسجيل:

تنص المادة (١١) على إعداد سجل الناخبين النهائي قبل موعد الاقتراع بستين يوماً على الأقل ولا يزيد على مائة وعشرين يوماً، بما يضمن تمكين من استوفى السن القانونية من الانتخاب أو الترشح، وعدم حرمان أي مواطن من هذا الحق إلا وفق القانون. وتحدد المادة (١٢) إجراءات التسجيل، وتخصيص خمسة أيام لتقديم الطلبات أمام لجنة الانتخابات المركزية، استناداً إلى بيانات الهوية الأساسية.

وتنظم المادة (١٣) نشر السجل الابتدائي لثلاثة أيام لتمكين الناخبين من التحقق من بياناتهم والاعتراض عليها، مع تحديد مدد للرد والاستئناف أمام محكمة قضايا الانتخابات خلال آجال ملزمة. وتسهم هذه الإجراءات في تعزيز الحق في الانتخاب وضمان شمول السجل لجميع المستحقين، باعتباره ضمانة أساسية لنزاهة العملية الانتخابية

ومنع التزوير أو تكرار الاقتراع، على الرغم مما تتطلبه عملية التسجيل من أعباء فنية وإدارية مستمرة. عملية التسجيل من أكثر الإجراءات صعوبة من النواحي الفنية والإدارية وأكثرها كلفة، حيث إنها لا تتعلق بفترة زمنية محددة، وإنما هي عملية ثابتة ومعتمدة لإجراء العمليات الانتخابية، مع تحديثها بشكل مستمر، وعند الحاجة. تكمن أهمية السجل الانتخابي في أنه يضمن عدم وقوع حالات التزوير، والاقتراع أكثر من مرة، ويمكن للأحزاب السياسية والقوائم المرشحة الاستفادة من ذلك السجل في أنشطتها خلال حملاتها الانتخابية.[٣٩]

- حق الانتخاب:

تتضمن المادة (٢) من القانون، الأحكام المتعلقة بحق الاقتراع في انتخابات الهيئات المحلية، والشروط الواجب توفرها في من يملك حق الانتخاب، وهي أن يكون فلسطينياً، وأتم الثامنة عشرة من العمر يوم الاقتراع، وأن يكون مقيماً في حدود الهيئة المحلية مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ إجراء الانتخابات، وألا يكون فاقداً الأهلية القانونية بموجب حكم قضائي. وبالمقارنة مع قوانين بعض الدول العربية، نجد أن هذه الشروط المذكورة تتوافق مع ما جاء في القانون الجزائري، باستثناء ما يتعلق بشرط مدة الإقامة في حدود الهيئة المحلية.[٤٠]

- حق الترشح:

تنص المادة (١٢) من القانون على شروط الترشح لانتخابات الهيئات المحلية، وهي أن يكون المرشح قد أتم ٢٣ عاماً في يوم الاقتراع، وأن يكون مسجلاً في سجل الناخبين النهائي، وألا يكون محكوماً عليه بجنحة أو جناية مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يُرد إليه اعتباره. وألا يكون موظفاً في وزارة الحكم المحلي أو في قوى الأمن، أو رئيساً أو عضواً في مجلس محلي، أو محامياً للهيئة المرشح لعضويتها، إلا بعد تقديم الاستقالة وإرفاق ما يفيد بقبولها. ويجب على المرشح تسديد جميع الرسوم والضرائب والغرامات المستحقة عليه، ويحظر الترشح لأكثر من قائمة أو أكثر من مجلس.

تنص المادة (٥/١٦) على إلزام قوائم المرشحين بإيداع ٥٠٠ دينار أردني غير مستردة، والمادة (٢/١٩أ) على إيداع المرشح الفردي ١٠٠ دينار، تُسترد فقط عند رفض طلب الترشح أو الانسحاب. وقد يُشكل هذا الشرط عائقاً أمام توسيع المشاركة السياسية، لكنه يضمن جدية المتقدمين، وقد أشار مرصد العالم العربي إلى أن الرسوم وبراءة الذمة كانت من أسباب قلة القوائم الانتخابية في بعض الهيئات المحلية.[٤١]

- المشاركة المجتمعية

المشاركة السياسية عبر الانتخابات تعزز

العلاقات التشاركية بين المواطنين وتدعم الوحدة الداخلية وتقلص الفوارق بينهم، من خلال الحق المتساوي في الترشح والاقتراع، وتحوّل المواطن الاجتماعي إلى مواطن سياسي، وتخفف الاحتقان السياسي، وتعزز السلم الأهلي، وتحقق مطالب المجتمع. ضعف المشاركة يؤدي إلى أزمة سياسية تعيق تحقيق أهداف التنمية.[٤٢]

تتيح لجنة الانتخابات المركزية المشاركة المجتمعية في إدارة الانتخابات عبر الرقابة المجتمعية من الصحافيين والمراقبين المحليين والدوليين، وفق المادة (٩) من القانون. كما تمنح الفقرة (٤) من المادة المذكورة بطاقات لضيوف المراقبة لدخول المراكز الانتخابية، وتسمح المادة (١/٧٤) للمراقبين والصحافيين المعتمدين بمراقبة استلام محاضر الفرز وتجميع النتائج خلال ٢٤ ساعة من إغلاق الاقتراع.

٢- التعددية السياسية

نصت المادة (٢) من القانون المذكور في الفقرة (١) على أن الانتخابات تجرى بصورة حرة ومباشرة وسرية وشخصية ولا يجوز التصويت بالوكالة. إن النص على حرية الانتخاب والترشح وسرية وحق الفرد في اختيار ممثليه يأتي في إطار توسيع المشاركة السياسية وعدم وضع قيود عليها، وما يتعلق بشروط الانتخاب والترشح فيأتي في إطار تنظيم وتعزيز النزاهة والتمثيل الحقيقي المعبر عن إرادة الناخبين.

- القوائم الانتخابية:

تنص المادة (٢٢) على أن فترة تقديم طلبات الترشح للقوائم والفردي سبعة أيام، وقد تكون قصيرة بالنسبة للقوائم التي تتطلب وقتاً أطول، مما قد يؤثر على التعددية والتمثيل. وتتيح لجنة الانتخابات المركزية تصويب أي خلل في الطلبات خلال ثلاثة أيام، مع إمكانية استئناف قرار رفض الترشح أمام محكمة قضايا الانتخابات، مما يعزز المشاركة السياسية. وتعالج المادة (٤٢) ملء الأماكن الفارغة عند انسحاب المرشحين، حيث تُلغى القائمة فقط إذا انسحب أكثر من ثلث المرشحين ولم يُصحّح الوضع خلال المدة القانونية، ويُمنع سحب الترشح بعد نشر الكشف النهائي. وتنص المادة (٧) على قيام لجنة الانتخابات المركزية بحملات توعية وتثقيف وإعلانات بأهمية الانتخابات وشروط المشاركة، بما في ذلك التحديث الدوري للسجل الانتخابي والإعلانات الإلكترونية،[٤٣] مما يعزز المشاركة والتعددية في التمثيل على مستوى مجالس الهيئات المحلية، سواء سياسية أو اجتماعية.

- التنافس الحزبي:

تُعدّ مشاركة الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية ركيزة أساسية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الانتخابات، إذ تعزز حق المواطنين في التنظيم والمشاركة عبر القوائم الحزبية، وترتبط مباشرة بترسيخ التعددية والتنافس السياسي.[٤٤]

تنص المادة (١٥) على إتاحة الترشح للمجالس البلدية بنظام القوائم دون قيود على الاسم أو الشعار، باستثناء الشعارات الرسمية لدولة فلسطين، بما يوسّع هامش المنافسة ويعزز المشاركة. وتكفل المادة (١/٢٨) حرية تنظيم الأنشطة الدعائية ضمن حدود القانون، بما يضمن تنافساً إيجابياً ويحمي حقوق القوائم من أي ممارسات غير مشروعة. وتؤكد المادة (٤/٢٩) حظر التحريض وخطاب الكراهية أو الإساءة للقوائم والمرشحين، مع إحالة المخالفين للنيابة وفق المادة (٣١)، بينما تضمن المادة (٣٠) فرصاً إعلامية رسمية مجانية ومتساوية لجميع القوائم. وأظهرت نتائج انتخابات ٢٠٢٢ ترشح الأحزاب مباشرة ضمن ١٨١ قائمة (٢٢,٤٪ من الإجمالي)، إلى جانب مشاركات غير مباشرة عبر قوائم مستقلة أو مدعومة حزبياً، مع بروز تنافس أوضح في المدن مقارنة بالقرى، حيث تستخدم الأحزاب انتخابات الهيئات المحلية كمؤشر على شعبيتها.[٤٥]

٣- التمثيل المجتمعي والعدالة الانتخابية

يعزز انتقال الأفراد من اللامبالاة إلى المشاركة السياسية العدالة في التمثيل ويرسّخ الثقة بين المجتمع والنظام، خاصة مع توافر وعي مجتمعي وإرادة سياسية داعمة، بحيث تصبح المشاركة واجباً مجتمعياً لا مجرد خيار.[٤٦]

تقتصر شروط الترشح في القانون على الجوانب التنظيمية كالأهلية القانونية وعدم الإدانة، دون قيود على الطابع الحزبي أو المجتمعي أو الفردي، بما يفتح المجال لتمثيل واسع. انتقل النظام الانتخابي إلى القوائم المفتوحة في البلديات والترشح الفردي في المجالس القروية لتعزيز عدالة التمثيل. فقد حددت المادة (٤٥) ضوابط للتأشير على القوائم والمرشحين، بما يمنع اختيار أكثر من قائمة أو عدد يتجاوز خمسة مرشحين، الأمر الذي يقلل من الهيمنة ويحد من الأصوات المهدورة مقارنة بالقوائم المغلقة أو النظام الفردي الكامل،[٤٧] ومع ذلك، يُؤخذ على نظام الأغلبية في الترشح الفردي صعوبة تمثيل الأقليات وزيادة الأصوات غير الفائزة، بينما أظهرت تجارب سابقة هيمنة العائلات والشخصيات ذات النفوذ على حساب الأحزاب.[٤٨]

يساهم نظام القوائم المفتوحة في تعزيز التمثيل المجتمعي والتعبير الأدق عن إرادة

الناخبين، إذ يوسّع خياراتهم باختيار مرشحين محددين ضمن القائمة، بخلاف نظام القوائم المغلقة الذي كان يقيّد الاختيار ويجبر الناخب أحياناً على التصويت لقائمة لا يرضى عن جميع مرشحيها أو العزوف عن التصويت.

في النظام الجديد يمكن للناخب اختيار ما يصل إلى خمسة مرشحين، مما يعزز المشاركة السياسية ويجعل النتائج أكثر تعبيراً عن التفضيلات الفردية. ومع ذلك، يتميّز نظام القوائم المغلقة بقدرته على الحد من النزعات العشائرية والطائفية، وتوسيع التمثيل، وتقليل الأصوات المهدورة مقارنة بنظام الأغلبية، بما يحقق قدراً أكبر من العدالة الانتخابية،[٤٩] غير أن نظام التمثيل النسبي بالقوائم المفتوحة يعزّز هذه المزايا عبر توسيع التنوع في التمثيل وإتاحة خيارات أوسع للناخبين. أظهرت إحدى الدراسات أن غالبية المبحوثين من الهيئات المحلية والأحزاب والعائلات يرون أن النظام النسبي ملائم للبلديات الكبيرة، لكنه أقل ملاءمة للمجالس الصغيرة، نظراً لما يتطلبه تشكيل القوائم من وقت وجهد وتأثره بالضغوط الاجتماعية، لذلك يفضّل بعضهم نظام الأغلبية (الفردي) كونه أسهل ويتيح مشاركة أوسع بفاعلية أكبر.[٥٠] وفي نتائج دراسة لمرصد العالم العربي، فإن ٦٦٪ من المبحوثين رأوا أن نظام الأغلبية الفردي في المجالس القروية الصغيرة أفضل من النظام النسبي بالقوائم المغلقة، لاعتقادهم أنه يحررهم من نفوذ العائلة والأحزاب السياسية في حالة الترشح.[٥١] إلا إن أكثر ما تمت إثارته حول شمولية تنوع التمثيل الانتخابي والعدالة الانتخابية هو ما جاء في المادة (١٦) الفقرة (٢) التي تضمنت أن أحد شروط قبول الترشح للانتخابات المحلية لعضوية المجالس البلدية هو إرفاق إقرار من مرشحي القائمة بأنهم يلتزمون ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبالتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية الدولية، وهو أيضاً ما تضمنته المادة (١٩) في الفقرة (١) لشروط الترشح للمجالس القروية.

هناك رؤى ووجهات نظر في الشرط المذكور للترشح، حيث تذهب بعض الأحزاب السياسية الفلسطينية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني وغيرها إلى أنه يشكل عائقاً أمام المشاركة السياسية وعدالة التمثيل الانتخابي، كونه قد يجعل البعض يحجم عن المشاركة سواء على صعيد الترشح أو الانتخاب. حيث انتقدت القانون بعض الأحزاب السياسية كالجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية وحزب الشعب والاتحاد الديمقراطي (فدا)، والمبادرة الفلسطينية، ورأت أن شرط إلزام كل مرشح بالتوقيع على إقرار بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير والتزاماتها الدولية وقرارات الشرعية

الدولية يمس روح نظام الانتخابات، ويخالف العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق التي ضمنتها وثيق الاستقلال والقانون الأساسي.[٥٢] ثم إن البعض يرى أن هذا الشرط يتجاوز الجانب الخدماتي للهيئات المحلية الذي يعتبر الهدف الأساسي لتلك الهيئات، وضرورة عدم إقحامه في الجدل السياسي، وأن المواطن لا شأن له بالالتزامات الخارجية والدولية للدولة أو المنظمة،[٥٣] إلا إن وجهة النظر التي ترى أن المادة المذكور تتعارض مع القانون الأساسي المعدل لا تنطوي على وصف دقيق، حيث إن مقدمة القانون الأساسي أشارت مرتين إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبالتالي، الإقرار ببرنامجها السياسي. لكن الرؤية التي ترى أن لا ضرورة لإقحام الناخب أو المرشح لعضوية الهيئات المحلية ذات الطابع الخدماتي في الجانب السياسي هي رؤية صحيحة، لكن هذه المادة لا تشكل أثراً سلبياً على ما جاء في أحكامه بشكل عام في ما يخص التطور في النظام الانتخابي وتعزيز المشاركة السياسية، والضرورة الإصلاحية لضمان انسجام الحكم المحلي مع المرجعية السياسية الرسمية، في ظل أزمة ثقة مجتمعية متراكمة نتيجة تعطل الاستحقاقات الوطنية، واقتصار الانتخابات على مستويات جزئية، وغياب الآفاق السياسية والديمقراطية، فلا يمكن أن يتم الفصل بين هذا القانون الانتخابي الجديد عن سياسات دولة فلسطين، وبرنامج الإصلاح، والقدرة على امتصاص الضغوط الخارجية، وإعادة تعريف سياق الإدارة المحلية ومتطلباتها الإصلاحية والمشاركة فيها.[٥٤]

وعلى أثر الانتقادات المتعلقة بالمادة المذكورة، ولضمان المشاركة الشاملة في الانتخابات، قام الرئيس الفلسطيني بإدخال تعديلات على المواد التي لها علاقة بالتزام المرشحين بمنظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها الوطني والسياسي، حيث تمت إزالة النص المتعلق بالتزامات المنظمة الدولية، والإبقاء على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية كبديل لها، في تحول من الالتزام التعاقدي للمرشح، إلى الالتزام السياسي بمنظمة التحرير، إلا إن العديد من مؤسسات المجتمع المدني استمرت في الإصرار على عدم كفاية التعديلات، وكأنها تطلب بصورة غير مباشرة إزالة أي شرط يتعلق بالالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تغالي في ذلك لدرجة أنها اعتبرت ذلك شرطاً «أيديولوجيا»[٥٥] في تضخيم وصفي ليس في محله، مع أن المقصود هو التأكيد على وحدة المرجعية السياسية والوطنية.

ولتعزيز المشاركة والتمثيل، نصّت المادة

(٥/٣٩) على تمكين الناخب الذي يخطئ في التأشير من تسليم ورقته واستلام أخرى جديدة، بما يحفظ حقه في الاختيار دون المساس بنزاهة العملية الانتخابية. وعالجت المادة (٤٠) الحالات الخاصة، فأجازت للأمي الاستعانة بشخص يختاره للتأشير على ورقته، وألزمت لجنة الانتخابات باتخاذ إجراءات تمكّن ذوي الإعاقة من الاقتراع. وتسهم هذه الضمانات في توسيع المشاركة وتحقيق قدر أكبر من العدالة الانتخابية.

٤- التداول السلمي للسلطة

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس مدى ملاءة القانون في تعزيز التداول السلمي للسلطة، وذلك عبر ضمان إجراءات الانتخابات المحلية بشكل دوري وفق المدد المحددة، ومدى الالتزام بالدورة الانتخابية للهيئات المحلية، وشروط إعادة الترشح، وشروط إنهاء العضوية.

- دورية الانتخابات:

يُعدّ الإشراف الحيادي والمسؤول للسلطة التنفيذية من أهم ضمانات نجاح الانتخابات، بما يشمل حماية الإجراءات وسلاستها وضمان نقل السلطة للفائزين دون عوائق، حفاظاً على دورية العملية الانتخابية واستمراريتها.[٥٦] ونصّت المادة (١/٣) على إجراء الانتخابات المحلية كل أربع سنوات بقرار من مجلس الوزراء يحدد موعدها، مما يُلزم الحكومة باحترام المدة الدستورية. وأكدت الفقرة (٣) أن ولاية المجلس المنتخب أربع سنوات من تاريخ الاقتراع، وتُحتسب الفترة حتى تسلّمه مهامه ضمنها، بينما لا تُضاف مدة تسيير المجلس السابق للأعمال إلى ولايته السابقة.

إ- عادة الترشح، وإنهاء العضوية:

لم يقيّد القانون حق إعادة الترشح لعضوية المجالس البلدية أو القروية، إذ يحق لكل من تتوافر فيه الشروط أن يترشح دون حد لعدد المرات. غير أن المادة (١/٥٧) حدّت من تولي رئاسة المجلس أكثر من دورتين متتاليتين، بهدف إتاحة الفرصة لتداول القيادة بين الأعضاء، وتعزيز التنوع والنزاهة، والحد من تراكم المصالح عند بقاء الرئاسة بيد شخص واحد فترات طويلة.

تعالج المادة (٥٨) حالات شغور منصب رئيس المجلس البلدي بسبب الوفاة أو فقدان الأهلية أو العجز بحكم قضائي، أو حجب الثقة من ثلثي الأعضاء، أو فقدان شروط الترشح أو العضوية، أو الاستقالة. ويشترط لقبول الاستقالة أن تكون مبررة ويوافق عليها وزير الحكم المحلي. ويتولى نائب الرئيس المهام مؤقتاً، ويُنتخب رئيس جديد خلال شهر إذا اعتُبرت الاستقالة مبررة، أما إذا عُدت غير مبررة فيجوز للوزير تعيين رئيس

من بين الأعضاء بمصادقة مجلس الوزراء، وينطبق ذلك على نائب الرئيس. ويثير هذا التنظيم إشكاليتين: تقدير مبررات الاستقالة بيد الوزير، وربط اختيار البديل بالانتخاب أو التعيين، ما قد يمس بإرادة التمثيل المحلي، وكان الأولى اعتماد الانتخاب في الحالتين.

أما المادة (٥٩) فتنظم شغور عضوية المجلس بالشروط ذاتها، لكن يُستبدل العضو المستقيل بمرشح من القائمة نفسها وفق ترتيب الأصوات، مع مراعاة تمثيل المرأة والتوازن الإسلامي/ المسيحي. وإذا استُنفد البدلاء يعيّن الوزير أعضاء جدداً، أما إذا شغر أكثر من نصف المجلس فتُشكَّل لجنة تسيير أعمال إلى حين إجراء انتخابات، وفق ما تحدده المادة (٥/٣) بحسب المدة المتبقية من الولاية.

- توزيع المقاعد والمساواة بين المرشحين:

تنص المادة (٢/١٥) على أن يساوي عدد مرشحي القائمة عدد مقاعد المجلس البلدي، المحددة بأربع فئات (٩، ١١، ١٣، ١٥) وفق المادة (٢/٧٠). كما حددت المادة (٤٩) نسبة حسم ٥٪ من مجموع الأصوات الصحيحة، وهي نسبة ملائمة لنظام القوائم المفتوحة وتتيح تمثيل فئات لم يكن وصولها متاحاً سابقاً.

يعتمد توزيع المقاعد على عدد الأصوات التي ينالها كل مرشح داخل القائمة، مما يُظهر الفوارق الفعلية بينهم ويجعل ترتيب الفوز مستنداً لإرادة الناخب لا لترتيب مُسبق كما في القوائم المغلقة. ويسهم ذلك في تسهيل تشكيل القوائم وتعزيز فرص الترشح، إذ لم يعد الترتيب الرقمي عائقاً، بل تُوزع المقاعد وفق الأصوات الفردية لكل مرشح.

٥- تمكين المرأة والشباب

ألزم القانون في المادة (٢/١٥) بحد أدنى لتمثيل المرأة في القوائم البلدية: ثلاث نساء في المجالس ذات ١١ مقعداً، وأربع نساء في مجالس ١٣ أو ١٥ مقعداً، بنسبة تقارب ٢٧–٣١٪. وألغى أثر الترتيب الرقمي على فرص الفوز، إذ يُحسم توزيع المقاعد بعدد الأصوات، وتتنافس النساء ضمن الكوتا لا وفق ترتيب مسبق، ما يسهل تشكيل القوائم. وأكدت المادة (٢٠) حدّاً أدنى لمقاعد النساء في المجالس (مقعدان من ٩، ثلاثة من ١١، أربعة من ١٣ أو ١٥) لضمان مشاركتهن بغض النظر عن سلوك الناخبين. وإذا لم يتحقق الحد الأدنى بعد الفرز، تُطبَّق آلية استبدال آخر فائز بأول امرأة غير فائزة من القائمة ذاتها، وتُكرَّر العملية حتى استيفاء النسبة (المواد ٤/٤٩، ٥٠، ٥١). ومع ذلك، ترى بعض مؤسسات المجتمع المدني أن تفاوت نسب الكوتا بين الهيئات المختلفة يشكّل تمييزاً جغرافياً بحق النساء.[٥٧]

لا تزال النظرة المجتمعية لمشاركة النساء في الانتخابات الفلسطينية محدودة، إذ نادراً ما تحصل المرأة على ترتيب متقدم في القوائم، ويواجه المجتمع تحفظاً على القوائم النسوية بالكامل. ويرجع ذلك جزئياً لنظام الكوتا، حيث يضمن ترتيب الرجال الفوز، فيما تنافس النساء ضمن الكوتا،[٥٨] لكن القانون الجديد يجعل الفوز يعتمد على عدد الأصوات لكل مرشح داخل القائمة، وليس على الترتيب. كما لم تصل مشاركة المرأة في الدعاية الانتخابية إلى مرحلة فعّالة، فعلى الرغم من ميثاق شرف الأحزاب والمؤسسات، لوحظ في انتخابات ٢٠٢٢ استبدال صور النساء المرشحات بصور رمزية، وغابت مشاركتهن حتى على منصات التواصل الاجتماعي.[٥٩]

وفي ما يتعلق بمشاركة الشباب، تنص المادة (١٢) على أن الحد الأدنى لعمر المرشح ٢٣ عاماً بدلاً من ٢٥ في القانون السابق، مما يوسع مشاركة الشباب ويوازي القانون الجزائري للانتخابات البلدية.[٦٠] وقد أظهرت انتخابات ٢٠٢١-٢٠٢٢ فوز ٢١,٧٪ من الشباب (٢٥-٣٥ سنة) في المرحلة الأولى و١٦٪ في الثانية.

يشكل الشباب (١٨-٢٩ سنة) نحو ٢٢٪ من السكان، إلا إن ٦٠٪ منهم لا يهتمون بالمشاركة، و٥٣٪ لم يشاركوا سابقاً، بسبب غياب الانتخابات وظروف اقتصادية صعبة،[٦١] مما يزيد اللامبالاة وفقدان الثقة بفاعلية الانتخابات في معالجة الأزمات.[٦٢]

٦- الرقابة والشفافية والنزاهة

- دور لجنة الانتخابات:

تشرف لجنة الانتخابات المركزية، عبر مكتبها التنفيذي، على جميع مراحل العملية الانتخابية للهيئات المحلية، بدءاً من تسجيل الناخبين والمرشحين، والبت في الاعتراضات، والإشراف على الدعاية، ومحطات الاقتراع، والمواد الانتخابية، وصولاً إلى الاقتراع والفرز وإعلان النتائج وتوزيع المقاعد. وتسهم نزاهة اللجنة وحيادها في ضمان مصداقية الانتخابات، إذ يرتبط نجاح العملية الديمقراطية بسلامة إجراءاتها وحيادية الهيئة المشرفة على تطبيق القانون وتنظيم مراحل العملية الانتخابية كافة.[٦٣]

تُلزم المادة (١/٦) لجنة الانتخابات المركزية باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان نزاهة وحرية الانتخابات المحلية، ويعزز القانون مواد عدة لضمان شفافية عملها. وتشمل هذه المواد التحقق من إقامة الناخب (٢/١٢)، ورفض طلبات التسجيل غير المستوفية لشروط الترشح (١٨)، والالتزام بالمواعيد الزمنية لإعداد ونشر سجل الناخبين والبت في

الاعتراضات (١١، ١٢، ١٣، ٢٢).

تحدد المواد إجراءات الفرز وإعلان النتائج لضمان الشفافية، بما في ذلك توقيع محاضر الفرز وختمها ونشرها في المحطات (٤٦، ٤٧)، واتخاذ القرارات بشأن الطعون والشكاوى، واحتساب المقاعد وفق طريقة «سانت لوجي» مع مراعاة الكوتا النسائية (٤٨، ٥٠، ٥٣، ٥٤). وتُلزم المواد اللجنة بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق حتى انتهاء الدورة الانتخابية، والمثول أمام محكمة قضايا الانتخابات للاستئناف (٤/٥). وتنص المادة (٣٩) على تنظيم اقتراع أفراد الشرطة وفق ضوابط، والمادة (٦٧) تضاعف العقوبة على الجرائم الانتخابية المرتكبة من أعضاء اللجنة أو الطواقم.

- محكمة قضايا الانتخابات:

يعتبر تشكيل محكمة قضايا انتخابات الهيئات المحلية خطوة مهمة في سبيل تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، وتعزيز المشاركة السياسية في إدارة الهيئات المحلية من خلال الانتخاب والترشح. هناك العديد من نظم حل النزاعات الانتخابية، كإنشاء محكمة عادية تابعة للسلطة القضائية، أو محاكم أو مجالس دستورية، أو محكمة إدارية، أو محكمة انتخابية متخصصة، أو هيئة إدارة انتخابات ذات صلاحيات قضائية، أو هيئة متخصصة محلية أو دولية... ولكل نظام من النظم المذكورة مزاياه وعيوبه. يعتمد القانون الفلسطيني نظام المحاكم العادية التابعة للسلطة القضائية للنظر في النزاعات الانتخابية، ومن مزايا هذا النظام أنه يعكس الطبيعة القضائية للنزاعات الانتخابية، ويعهد بحلها إلى هيئة قضائية أكثر خبرة، ولا يؤدي إلى زيادة التكاليف المالية زيادة كبيرة بسبب عدم الحاجة لإنشاء مؤسسة جديدة. ومن عيوب هذا النظام أن المحكمة لا تتخذ دائماً أفضل القرارات في موعدها المحدد في ظل نقص تخصصها أو ثقل أعباء القضايا، مما يمكن أن يؤثر على صورة نظام العدالة الانتخابية في بعض الديمقراطيات الناشئة التي تفتقر فيها السلطة القضائية إلى المكانة والاستقلالية،[٦٤] إلا إن هذه المحاكم تمكنت في الانتخابات الفلسطينية السابقة من النظر في مختلف الطعون وإصدار قراراتها ضمن الفترة الزمنية المحددة وفق القانون، ويعود ذلك على الأغلب إلى أن عدد طلبات الطعون كان محدودا. فعلى سبيل المثال، في انتخابات الهيئات المحلية ٢٠٢١ تم التقدم بعشرة طعون على النتائج، ردت المحكمة ثمانية منها، وأخذت باثنين في المرحلة الأولى. وفي المرحلة الثانية تم التقدم بأربعة طعون في النتائج، تم ردها جميعا،[٦٥] أي أن عدد الطعون المقدمة إلى

المحكمة في المرحلتين كان ١٢ طعناً، وهو عدد قليل جداً.

تنظم المادة (٥) إنشاء المحكمة واختصاصها بالنظر في استئناف قرارات لجنة الانتخابات والطعن في نتائج الانتخابات، مع إعفاء الطعون من الرسوم لتعزيز نزاهة العملية الانتخابية وإتاحة الاعتراضات لجميع الناخبين والمرشحين. ومع ذلك، يشترط القانون توقيع محامٍ مزاول على لوائح الطعن، مما قد يزيد التكلفة ويحدّ من تقديم الطعون، لكنه يضمن متابعة قانونية أفضل ويعزز العدالة. وتحدد المدد للاستئناف والفصل فيه بمدة قصيرة (ثلاثة أيام للطعن وخمسة أيام للمحكمة للفصل)، وتتيح المادة (٥٥) الطعن في نتائج الانتخابات خلال سبعة أيام، ويجب على المحكمة الفصل خلال خمسة أيام، مع إلزام لجنة الانتخابات تنفيذَ القرارات، بما يشمل إلغاء الانتخابات كلياً أو جزئياً، وإجرائها خلال ستة أسابيع إذا لزم الأمر.

- الرقابة على الانتخابات:

يعزز القانون الرقابة على الانتخابات المحلية عبر مرشحين، مجتمع مدني، إعلام ومراقبة دولية. وتنص المادة (١/١٣) على حق الاعتراض على إدراج أسماء في سجل الناخبين، والمادة (٢/٢٥) على الاعتراض على المرشحين مع تقديم الأدلة، مما يعزز النزاهة.

يسمح القانون للمرشحين وقوائمهم بتعيين مراقبين معتمدين (١/٦)، ويمنح الوكلاء والصحافيين المحليين والدوليين الحق في متابعة جميع مراحل العملية الانتخابية (٩)، ويتيح اعتماد ضيوف للدخول إلى المراكز الانتخابية. وتسمح المادة (٣٧) بوصول وكلاء القوائم والمراقبين لمراكز الاقتراع، بما في ذلك مراقبو مؤسسات المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، شهدت الانتخابات المحلية ٢٠٢١ اعتماد ٢٧٠٠ من وكلاء القوائم الانتخابية في المرحلة الأولى، و٥٣٠٠ في المرحلة الثانية. فقد اعتمد ١٧٣١ صحافياً في المرحلة الأولى، و١٧٧٨ في المرحلة الثانية، يمثلون ٢٢٣ مؤسسة إعلامية. واعتمد ١٥٥٠ مراقباً محلياً يمثلون ٣٧ هيئة رقابية، و١٥٠ مراقباً دولياً وضيفاً في المرحلة الأولى، واعتمد ٢٦٨٤ مراقباً محلياً يمثلون ٥٠ هيئة رقابية، و٣٠٠ مراقب دولي ضيف في المرحلة الثانية.[٦٦] وهذا مؤشر جيد على نجاعة الرقابة على الانتخابات المحلية، ومدى التزام لجنة الانتخابات المركزية بأحكام القانون.

تشكل مرحلة الاقتراع أهم مراحل الانتخابات لما لها من تأثير مباشر على النتائج، ويمنح القانون المراقبين دوراً فعلياً في الرقابة. تنص المادة (٢/٣٨) على توقيع وكلاء المرشحين والمراقبين على محاضر الاقتراع مع طاقم المحطة، والمادة (٤٢) تلزم مسؤول

المحطة بتنظيم محضر يوضح عدد الناخبين والمقترعين والأوراق الملغاة وغير المستخدمة مع الشكاوى والملاحظات. تمنح المادة (٣/٤٤) حق الوكلاء والمراقبين بالاطلاع على ورقة الاقتراع للتأكد من مطابقتها ما يُقرأ، وتتيح المادة (١/٤٧) الرقابة أثناء تجميع النتائج بحضور الوكلاء والمراقبين والصحافيين المعتمدين. وهناك نظم انتخابية تتبع نهج إعلان النتائج داخل كل مركز اقتراع، وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، وقبل إرسالها وتجميعها في مقر لجنة الانتخابات المحلية.[٦٧]

- الرقابة على الحملات الانتخابية:

تهدف الرقابة على الحملات الانتخابية للقوائم المرشحة والمرشحين إلى تعزيز نزاهة الانتخابات، وهذا يتطلب أن يكون هناك دور للجنة الانتخابات في تنظيم الدعاية الانتخابية، والإشراف عليها، ووضع الضوابط التي تضمن نزاهة تمويلها. فالهدف من الدعاية الانتخابية إتاحة الحق للمرشحين بالتأثير في مجتمع الناخبين، حيث تشير الدراسات إلى أن نحو نصف اتجاهات الناخبين تتأثر بالبرامج الانتخابية للمرشحين، ولها تأثير على السلوك الانتخابي ككل، لذلك فإن نزاهة الحملات الانتخابية تعتبر جزءاً أساسياً من نزاهة نتائج الانتخابات بحيث تعكس بشكل صادق إرادة الناخبين.[٦٨]

تنص المادة (١/١٥/ج) على تسجيل اسم وعنوان مدير الحملة الانتخابية لكل قائمة لضمان مسؤولية واضحة عن الدعاية، بينما تشترط المادة (٦/١٦) إيداع مبلغ ألف دينار أردني كضمان للدعاية واسترداده بعد إزالة المظاهر الانتخابية مع تقديم تقرير مالي عن تكاليف الحملة ومصادر التمويل، ويحظر التمويل من الدولة أو مصادر غير فلسطينية، ويطبق الشيء نفسه على المجالس القروية وفق المادة (٢/١٩).

تمنع المادة (١٩) الدعاية في دور العبادة والمشافي والمرافق الحكومية، واستخدام الأماكن الخاصة دون إذن أو استخدام الشعارات الرسمية، وتحظر التحريض والخطاب العنصري. وتعطي المادة (٣١) لجنة الانتخابات حق إحالة المخالفين للنيابة العامة، والمادة (٣٢) تلزم تقديم كشف مالي مفصل قد يُدقق من محاسب قانوني، مع تحديد سقف صرف الحملة. ويعاقب القانون على المخالفات بالحبس من ستة أشهر إلى سنة، أو غرامة تصل إلى ألف دينار، أو كلا العقوبتين (المادة ٦٦).

٧- الثقافة السياسية المحلية، والاستجابة للخصوصية الفلسطينية

الثقافة السياسية المحلية:

جاء التعديل على النظام الانتخابي في ما يتعلق بالترشح والانتخاب ليتواءم بصورة أكبر مع خصوصية المجتمع الفلسطيني، بحيث يتم الترشح في البلديات ضمن نظام القوائم المفتوحة، والترشح لعضوية المجالس القروية بنظام الترشح الفردي. فالمجتمع الفلسطيني هو مجتمع عشائري، ويظهر هذا بصورة أكبر في القرى مقارنة بالمدن، حيث أظهرت نتائج الانتخابات المحلية السابقة التي كانت تتم وفق نظام القوائم المغلقة غلبة السمة العشائرية على القوائم المرشحة، وعلى تشكيلة المجالس، في ما أنها كانت أقل في المدن أو البلديات الكبرى،[٦٩] وقد انعكس ذلك سلباً على تشكيلة العديد من المجالس القروية، منصب رئيس المجلس ونائب الرئيس، ضمن الدورة الانتخابية نفسها، وعمليات محاصصة أثرت بشكل سلبي على حالة استقرار تلك المجالس، وأن العديد من المجالس قد فشلت في استمراريتها،[٧٠] مما اضطر وزارة الحكم المحلي لتعيين لجان لتسيير أعمالها وخدماتها من خارج تلك الهيئات المحلية. إن التحول إلى نظام الترشح الفردي لعضوية المجالس القروية، ومع وجود تحديد لعدد المرشحين الذي يمكن للناخب الاقتراع لصالحهم والمحدد بخمسة، قد يساهم في الحد من هيمنة السمة العشائرية والعائلية، حيث بإمكان أي فرد الترشح دون الحاجة إلى أن يكون جزءاً من ائتلاف عشائري أو حتى ائتلاف حزبي، مما يساهم في توسيع المشاركة السياسية على صعيد الانتخاب والترشح، وبالتالي من المتوقع أن تسفر نتائج الانتخابات عن تشكيله مختلطة لعضوية مجالس القرى ذات سمة عشائرية وحزبية وفردية متداخلة، وقد ينعكس ذلك على اختيار أعضاء أكثر كفاءة مما كان عليه الحال في الانتخابات المحلية السابقة.

تأثرت الثقافة السياسية المحلية الفلسطينية في ما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات المحلية بالأوضاع السياسية الداخلية، كحالة الانقسام والإجراءات الإسرائيلية وضيق الأفق السياسي، وهو ما تشير إليه نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية، حيث إنها كانت ٧٠٪ في المرحلة الأولى ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بينما انخفضت إلى ٥٣,٨٪ في المرحلة الثانية. تشير بيانات لجنة الانتخابات المركزية إلى أنه في الانتخابات المحلية ٢٠١٢، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الهيئات المحلية التي اقتصرت في ترشحها على قائمة واحدة فقط، وذلك وفق آلية التوافق، والفوز بالتزكية، التي كانت عددها ٢١٥ هيئة محلية من أصل ٣٥٤، أي أن ٦١٪ من الهيئات المحلية لم تجر فيها الانتخابات لعدم وجود

أكثر من قائمة انتخابية، واعتمدت منهجية التوافق. وفي الدورة الثالثة للانتخابات المحلية ٢٠١٧، بلغت نسبة المشاركة ٥٣,٩٪، وحددت الانتخابات في ٣٥٤ هيئة محلية، جرت الانتخابات في ١٥٥ منها، فيما حسمت ١٩٩ هيئة محلية نتائجها بالتزكية، أي تقدمت بقائمة واحدة فقط، تمثل ما نسبته ٥٦٪ من إجمالي عدد الهيئات المحلية. وفي الدورة الرابعة للانتخابات المحلية ٢٠٢١-٢٠٢٢، التي قسمت إلى مرحلتين، وشملت ٣٧٦ هيئة محلية، ترشح أكثر من قائمة انتخابية في ١٥٤ هيئة محلية، و١٦٢ هيئة تقدمت فيها قائمة واحدة بأسلوب التوافق، ولم يتم إجراء الاقتراع في ٦١ هيئة محلية لعدم تقديم أي قائمة. وفي المرحلة الثانية كان من المفترض أن تجري الانتخابات في ١٠٢ هيئة محلية، ولم يترشح احد في ٢٨ هيئة محلية منها، وبلغت نسبة المشاركة في المرحلتين ٥٨٪.[٧١]

تشير نتائج الانتخابات المحلية خلال الفترات السابقة إلى تراجع في ثقافة المشاركة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات المحلية، لا يقتصر فقط على العزوف عن المشاركة في الانتخاب، وإنما يمتد إلى العزوف عن المشاركة في الترشح، من خلال غلبة اللجوء إلى أسلوب التوافق كبديل عن التنافس الانتخابي، وهو ما يشير إلى زيادة ثقافة العزوف عن المشاركة، خاصة في الهيئات المحلية الأصغر من حيث عدد الناخبين، وهو ما أظهرته دراسة لمرصد العالم العربي، حيث أشار فيها المبحوثون إلى أن اللجوء إلى أسلوب التوافق أصبح ثقافة سياسية محلية سائدة، لا تقتصر على المواطنين فقط، بل تمتد إلى النخب العائلية والحزبية، حيث أظهرت الدراسة المذكورة أن ٣٣٪ من المبحوثين ذكروا أن العائلات هي من تبادر إلى طرح فكرة التوافق على قائمة واحدة، ورأى ٣٣٪ أن الأحزاب السياسية هي عادة من تبادر إلى طرح فكرة التوافق، وأن ٣٣٪ آخرين ذكروا أن العائلات والتنظيمات بشكل متداخل هي من تبادر إلى فكرة التوافق، على اعتبار أن القوائم الانتخابية التوافقية تساهم في تعزيز السلم الأهلي.[٧٢]

هناك العديد من العوامل التي كان لها دور في كيفية تشكيل القوائم الانتخابية لعضوية مجالس الهيئات المحلية، فهناك تراجع في درجة اهتمام الناخبين بالمعايير الوطنية والمحلية والشخصية، وقد يعود ذلك إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على المجتمع الفلسطيني، كالتحول الحضري، والهجرة الداخلية، والتكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة، والتحول نحو العائلة النووية والنظام الاقتصادي الاستهلاكي والنظام الاجتماعي الذي أصبح يميل إلى الفردية بدلاً من الجماعية في طريقة اتخاذ

القرارات، وهذا انعكس على الترشح والاقتراع في الانتخابات المحلية، وهو ما تعكسه استطلاعات الرأي حول الانتخابات المحلية في دورات انتخابية مختلفة، حيث أشار مبحوثون إلى أن تأثير معيار دور المرشح في النضال الوطني كان يشكل ما نسبته ٨٦,٩٪ من إجمالي المعايير في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٤، إلا إنه تراجع في انتخابات عام ٢٠٢٢ إلى ٥٨٪، وإن تأثير معيار البرنامج الانتخابي للمرشح كان بنسبة ٩٣٪ في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٤، فيما تراجع بشكل كبير ليشكل ما نسبته ٦٦٪ فقط من إجمالي المعايير لاختيار المرشح في انتخابات عام ٢٠٢٢، بينما شكل معيار الكفاءة العلمية للمرشح ما نسبته ٩٤,٢٪ لانتخابه في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٤، وتراجع إلى ٦٨٪ في انتخابات ٢٠٢٢، فيما كان معيار الانتماء السياسي للمرشح يشكل ما نسبته ٤٥,٩٪ لانتخابه في انتخابات ٢٠٠٤، وازدادت النسبة قليلاً لتصل إلى ٥٠٪ في انتخابات ٢٠٢٢، وكان معيار القرابة العائلية للمرشح يشكل ٢٣,٤٪ لانتخابه في انتخابات ٢٠٠٤، فيما ارتفع إلى ٢٨٪ في انتخابات ٢٠٢٢. [٧٣]

الاستجابة للخصوصية الفلسطينية:

على صعيد الواقع السياسي الفلسطيني، جاء القانون ليتواءم مع وجود أغلب الهيئات المحلية في المناطق التي ما زالت تخضع للسيطرة الإسرائيلية العسكرية، مع تنامي في العدائية من المستوطنين الإسرائيليين، وما فرضه الواقع السياسي من إجراءات وإعاقات تشمل مختلف مجالات حياة الفلسطينيين، الأمر الذي يظهر بشكل كبير في الاعتداءات على الحق في التنقل والحق في الحركة بين مختلف المناطق الفلسطينية، والحواجز التي أقامها الجيش الإسرائيلي مؤخراً التي تزيد على ١٠٠٠ حاجز عسكري ونقطة تفتيش، هذه الاعتداءات والسياسات والإجراءات الإسرائيلية قد تتسبب في إعاقة أي نشاط فلسطيني، ومنها إمكانية عقد انتخابات محلية متزامنة في الضفة الغربية. ويرى البعض أن الواقع السياسي يجعل من القانون جزئي التطبيق، ويعمل في بيئة غير متجانسة، مع فجوة بين النص والتطبيق، والحد من فاعلية التمثيل وشموليته في ظل غياب الانتخابات، وعدم مشاركة القدس.[٧٤] قد تنطوي هذه الصورة على مبالغة، فالمعوقات يجب ألا تكون سبباً لتفريغ القانون من أهميته. فقد تضمنت المادة (٣) من القانون في الفقرة (٢) معالجة حال تعذر إجراء الانتخابات في جميع المجالس في مرحلة واحدة، ومنحت مجلس الوزراء إصدار قرار بإجراء الانتخابات على مراحل، لكن ضمن

مدة وأجل محدد بثلاثة أشهر، بالتنسيق مع لجنة الانتخابات. وجاءت الفقرة (٤) من ذات المادة لتمنح لجنة الانتخابات صلاحية تأجيل موعد الانتخابات في مجلس واحد لأجل محدد بأربعة أسابيع إذا اقتضت الضرورات الفنية وسلامة الانتخابات ذلك، على أن يصدر قرار التأجيل من مجلس الوزراء. وهذا من شأنه أن يواجه جزئياً أي إعاقات في إجراء الانتخابات لأسباب مختلفة وعلى رأسها الإعاقات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، تم توثيق مجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية خلال عملية التحضير للانتخابات عامي ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، كانت توجه ضد المرشحين ومراكز الاقتراع والناخبين، كالاعتداء على مراكز الاقتراع وإغلاقها، وتعرض عدد من المرشحين للاعتقال قبيل يوم الانتخابات، ووجود حواجز عسكرية، والإعاقات المتعلقة بمرحلة الدعاية الانتخابية والتثقيف الانتخابي.[٧٥]

سمح القانون، للتواؤم مع الواقع الفلسطيني، بعقد جلسات محكمة الانتخابات خارج مدينتي رام الله وغزة كمقرين مؤقتين، مع توزيع هيئات المحكمة مكانياً حسب ما يقرره رئيسها (المادة ٣/٥)، بما يضمن البت في الاستئنافات والطعون ضمن المدد القانونية دون عوائق بسبب الإجراءات الإسرائيلية.

تمنح المادة (٢/٢٧/أ) مجلس الوزراء صلاحية تأجيل الانتخابات في محافظات قطاع غزة بسبب الظروف القاهرة، بما يشمل الحرب الإسرائيلية أو الانقسام الداخلي، بما يعزز قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه الديمقراطي في إدارة الهيئات المحلية

خاتمة

يشكل قانون الانتخابات المحلية الفلسطيني إطاراً أساسياً لتعزيز التنمية السياسية على المستوى المحلي، من خلال تنظيم المشاركة الشعبية والتمثيل المجتمعي والتعددية والتداول السلمي للسلطة. وتعكس تعديلات ٢٠٢٥ توجهاً إصلاحياً لتوسيع المشاركة وتمكين الشباب والنساء، مع تعزيز عدالة التمثيل. وتعتمد فعالية هذه المقومات على انتظام العملية الانتخابية واستقلالية الإدارة الانتخابية واحترام النتائج على الرغم من القيود السياسية القائمة. أثار بعض الأحكام جدلاً حول شمولية المشاركة وعدالة التمثيل، إلا إن القانون الحالي يمتلك مقومات مهمة لدعم التنمية السياسية، لكن تحويلها إلى واقع عملي يحتاج لاستكمال الإصلاحات وضمان الاستحقاقات الانتخابية، وتعزيز الثقافة السياسية المحلية كرافعة لنظام ديمقراطي أكثر شمولية واستدامة.

الهوامش:

1 Dahl, Robert, Democracy and It's Critics, Yale University Press, New Haven, 1989, p: 233-235

٢ بشير، محمد سعيد، النظم السياسية المقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٨٧-٢٩٢

٣ العابد، إبراهيم، الديمقراطية والحكم المحلي، دار المسيرة، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٧٨-٨١

4 John, Okon, "Political Development and the Need for Strong Institutions in Nigeria", Journal of Interdisciplinary Studies, Vol. 4, July, 2018. P:37-40

٥ فاتح، كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في والية معسكر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، وهران، الجزائر، ص ٤٩

٦ عباش، عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي: تونس نموذجاً، المجلد الأول، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا، ٢٠١٧، ص ٢٠

7 Huntington, S. P. "Political Development and Political Decay". World Politics, 17(3), 1965 .P: 386

8 Riggs, F. W. "The Theory of Political Development" in James C. Charles Worth (Ed). Contemporary Political Analysis. New York: Free Press of Macmillan, 1967 .P: 340-341

9 Celis, K. (2013). Representativity in times of diversity: The political representation of women. In Women's (Studies International Forum (Vol. 41, pp. 179-186

10 Lewerissa, C. M., Artha, R., Chauhan, R., Rajpurohit, N., & Ibrahim, M. H. (2021). The contentious dynamics of politics that occurred in the singular election. Linguistics and Culture Review, 5(S1), 363-375.

11 Healy, S. (2003). Epistemological pluralism and the 'politics of choice'. Futures, 35(7), p:689-701

12 Gelunenko, V. V., Markhgeym, M. V., Shadzhe, A. M., Tkhabisimova, L. A., & Veliev, E. E. (2019). Freedom of speech in constitutional binds of eastern European countries. Amazonia Investiga, 8(19), 403-407.

13 Ahmed, S., Jaidka, K., & Cho, J. (2016). The 2014 Indian elections on Twitter: A comparison of campaign strategies of political parties. Telematics and Informatics, 33(4), 1071-1087

14 Pye, L. W. "The Concept of Political Development" in Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, Vol. 358, March, 1965.p: 13

١٥ العزي، علياء، العالم العربي والتنمية السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، البحرين، ٢٠١٧، ص ٤٦

16 Arendt, H. (1958). The Human Condition. University of Chicago Press, pp. 119–130

١٧ بوجانة، رضا حمزة، وبوقوقي، إبراهيم، الحكم الراشد كمقاربة لمحاربة الفساد وتحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول العربية، مجلة الباحث، العدد الأول، ص ١٥٤-١٥٥

18 Pye, Ibid, p: 33-35

١٩ عياد، سمير محمد، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مجلة أكاديميا، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ١٠١

٢٠ ميعاري، محمود، الثقافة السياسية في فلسطين – دراسة ميدانية، مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان، ط١، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٣، ص ٨٧

٢١ جبريل، محمد، ورحال، عمر، مدخل إلى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين: الحكم المحلـي نموذجا، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٤٦

٢٢ هلال، علي، نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٣. ص ١٤٩

٢٣ رحاب، محمد عبد الحي، وإبراهيم، أحمد عبد السلام، معوقات التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، ٢٠١٩، ص ١٧٥

٢٤ دخان، نور الدين، وزروقة، إسماعيل، التنمية السياسية: إشكالات هندسة التغيير، مجلة مدارات سياسية، العدد السادس، ٢٠١٨، ص ٣١

٢٥ مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع: دراسة في السياق الفلسطيني، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥، ص ٢٢

٢٦ مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع: دراسة في السياق الفلسطيني، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥، ص ١٤-١٥

٢٧ جبريل ورحال، مرجع سابق، ص ١٢٦

٢٨ جبريل ورحال، مرجع سابق، ص ٧٥

٢٩ الشوبكي، جمال، وزارة الحكم المحلي النشاطات والإنجازات، المشاريع التطويرية والتنموية في الحكم المحلي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وزارة الحكم المحلي، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٥، ص ٣١

٣٠ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد، دراسة حول العوامل المؤثرة في تشكيلات وممارسات القوائم الانتخابية في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية ٢٠٢١-٢٠٢٢، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٧-٨

٣١ الوقائع الفلسطينية، العدد ١٦، المنشور بتاريخ ١٩٩٧/١/٣٠، رام الله، فلسطين، ص ٦.

٣٢ الوقائع الفلسطينية، العدد ٥١، المنشور بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥، رام الله، فلسطين، ص ٧.

٣٣ الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٧، المنشور بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨، رام الله، فلسطين، ص ٧٩.

٣٤ الوقائع الفلسطينية، العدد ٥٨، المنشور بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٨، رام الله، فلسطين، ص ١٠.

٣٥ الوقائع الفلسطينية، العدد ٩٦، المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٠، رام الله، فلسطين، ص ٢٧.

٣٦ الوقائع الفلسطينية، العدد ١٣٣، المنشور بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٩، رام الله، فلسطين، ص ٥٣.

٣٧ الوقائع الفلسطينية، العدد ٣١ ممتاز، المنشور بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٠، رام الله، فلسطين.

٣٨ رحال، عمر، الشباب في الهيئات المحلية، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، رام الله، فلسطين، ٢٠١١، ص ١٢

٣٩ العبدلي، سعد، الانتخابات: ضمانات حريتها نزاهتها، رسالة ماجستير، جامعة بابل، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩ ص ١١٨-١٢١.

٤٠ بعلي، محمد الصغير، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٥٦.

٤١ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، أسباب ومبررات تغيب هيئات محلية عن العملية الانتخابية، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٤، ص ٣٤.

٤٢ وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، مصر، ٢٠١٤، ص ١٠٦.

٤٣ لجنة الانتخابات المركزية، الموقع الإلكتروني: https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx، تاريخ الدخول: ٢٠٢٦/١/٢٦

٤٤ مقبل، مرجع سابق، ص ١١٣.

٤٥ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، مرجع سابق، ص ٢٨.

٤٦ عثمان، زياد، المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٣٦.

٤٧ مجدلاني، أحمد، وعوض، طالب، دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

٤٨ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٥.

٤٩ مجدلاني وعوض، مرجع سابق ص ٢٦.

٥٠ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٧.

٥١ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ٣٠-٣١.

٥٢ بشارات، سليمان، الانتخابات المحلية الفلسطينية ٢٠٢٦، جدلية القانون الجديد وانعكاساته، مركز رؤية للتنمية السياسية، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥/١٢/٢٩، الموقع الإلكتروني: https://vision-pd.org/.

٥٣ طوباسي، مروان إميل، قراءة نقدية للمادة ١٦ من قانون انتخابات الهيئات المحلية المعدل بقرار، شبكة راية الإعلامية، ٢٠٢٦/١/١٠، الموقع الإلكتروني: https://www.raya.ps/articles/1209298.html.

٥٤ سلامة، عروبة، تقدير موقف: قانون الانتخابات المحلية بعد التعديل، من التمثيل إلى الضبط السياسي، مركز عروبة للأبحاث والتفكير الاستراتيجي، ٢٠٢٦/١/٤، الموقع الإلكتروني: https://orouba.ps/pos.

٥٥ وكالة رويترز للأنباء، «تعديل بقانون الانتخابات يشترط الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً»، تاريخ النشر:٢٠٢٦/١/٢٧، الموقع الإلكتروني: www.reuters.com

٥٦ عوض، طالب، النظم الانتخابية والانتخابات في فلسطين، معهد الإعلام، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٧-٨.

٥٧ وكالة وطن للأنباء، منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي يناقش قانون الانتخابات، ويدعو لتعديلات تحقق العدالة والمساواة، ٢٠٢٥/١٢/١١، الموقع الإلكتروني: https://www.wattan.net/ar/news/476168.html.

٥٨ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية - أوراد، دراسة حول العوامل المؤثرة في تشكيلات وممارسات القوائم الانتخابية في انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية ٢٠٢١-٢٠٢٢، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ١٤.

٥٩ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، مرجع سابق، ص ٣٠.

٦٠ إسماعيل، فريحات، الأسس الديمقراطية لنظام الجماعات المحلية في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٤، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٩١.

٦١ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، مرجع سابق، ص ٩.

٦٢ مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»، الانتخابات المحلية كأداة لبناء الوحدة الوطنية ما بعد النزاع: دراسة في السياق الفلسطيني، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٥، ص ٣٠.

٦٣ ماضي، عبد الفتاح، مفهوم الانتخابات الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٦٦-٨٠.

٦٤ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، العدالة الانتخابية، ستوكهولم، السويد، ٢٠١٢، ص ٢٢-٢٤.

٦٥ لجنة الانتخابات المركزية، تقرير الانتخابات المحلية ٢٠٢١، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٢، ص ٣٠.

٦٦ لجنة الانتخابات المركزية، مرجع سابق، ص ٣٣.

٦٧ العبدلي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

٦٨ مظهر، عهود، اتجاهات الناخبين نحو الترويج السياسي لانتخابات المجلس التشريعي وانعكاساته في السلوك الانتخابي في محافظتي بيت لحم والخليل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين، ٢٠١٣. ص ١١٦.

٦٩ البيطاوي، وفاء، وجفال، عارف، دراسة تقييمية لواقع اللامركزية في الحكم المحلي في السياق الفلسطيني، معهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٣، ص ٤٩-٥١.

٧٠ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، الانتخابات المحلية الفلسطينية: المشاركة، التمثيل، والتحديات البنيوية، رام الله، فلسطين، ٢٠٢٠، ص ٤١-٤٦.

٧١ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ١٠-١١.

٧٢ مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، مرجع سابق، ص ١٧.

٧٣ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، مرجع سابق، ص ٢٥.

٧٤ سلامة، عروبة، مرجع سابق.

٧٥ مركز العالم العربي للبحوث والتنمية – أوراد، مرجع سابق، ص ٩.

دور المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على صناعة السياسات العامة

د. صقر سليمان*

مقدمة

تشكل السياسات العامة مركز اهتمام الباحثين وصناع القرار نظراً لكونها أداة مركزية توظفها الدولة من أجل تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية، بما يشمل تنظيم توزيع الموارد والخدمات وضمان العدالة بين مختلف المناطق والفئات الاجتماعية.

على الرغم من أن صناعة السياسات العامة تعتبر من المهام الأساسية للدولة، والناظم لها، فإن صياغة سياسات عامة فاعلة كفؤة تتطلب تفاعل أطراف عدة. فبالإضافة إلى الجهات الحكومية، يمثل إشراك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات وأصحاب المصلحة مسألة حيوية من حيث فعالية وشرعية هذه السياسات وزيادة فرص نجاحها عند التطبيق.

بمراجعة سريعة لبدائل صياغة السياسات العامة وتنفيذها، نجد أن السياسات التي تكون من أسفل إلى اعلى (bottom-up policies) هي الأكثر نجاعة كونها تتضمن مشاركة فواعل اجتماعية وسياسية على رأسها منظمات المجتمع المدني.

يُعتبر المجتمع المدني أحد الفاعلين الرئيسين في الحياة العامة، حيث يسهم في تمثيل مصالح المواطنين والتعبير عن احتياجاتهم. إن التأكيد على دور المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة يأتي منسجماً مع النظرة

* أستاذ جامعي، باحث مهتم بمجال الإدارة العامة والسياسات.

العامة للمجتمع المدني ودوره في الدفاع عن مصالح المجتمع كونه يغطي الفضاء ما بين الدولة والناس. إن مشاركة المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة يجب أن تمتد من مرحلة وضع أجندة صياغة السياسات العامة، مروراً بصياغة هذه السياسات وتنفيذها، وصولاً إلى مرحلة المتابعة والتقييم للـتأكد من ضمان فعالية هذه السياسات وتنفيذها كما هو مخطط لها.

في فلسطين، يكتسب هذا الدور أهمية خاصة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة والاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني. سعت منظمات المجتمع المدني، من خلال أنشطتها المختلفة، إلى صياغة أجندات وطنية واجتماعية، وتعزيز مبادئ العدالة والمساءلة، والمشاركة في إعادة تشكيل أولويات السياسات العامة التي تمس حياة المواطنين. من هنا، تبرز أهمية تناول هذا الموضوع الذي يلقي الضوء على دور المجتمع المدني الفلسطيني كقوة ضغط قادرة على التأثير على السياسات العامة عبر آليات متعددة باعتبارها أداة لتعزيز المشاركة الشعبية وتحقيق التنمية والاستجابة لاحتياجات المجتمع.

مع ذلك، فإن قدرة المجتمع المدني الفلسطيني على التأثير على السياسات العامة ترتبط بعدد من العوامل البنيوية والسياسية مثل تحديات التمويل والقدرة على تجنيد الدعم من المانحين، ومدى تطور أداء منظمات المجتمع المدني، ومدى قدرتها على تقديم بيانات وأدلة تسهم في طرح بدائل مختلفة واختيار الأفضل، وكذلك طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية ومدى قدرتها على بناء تحالفات عريضة قادرة على جعل الحكومة تأخذ توجهاتها بعين الاعتبار وبالتالي التأثير على السياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك فإن السياق السياسي العام ومدى ديمقراطية الحكم وجاهزيته للشراكة مع القوى السياسية الأخرى والمجتمع المدني تُشكل بعداً أساسياً في تفاعل منظمات المجتمع المدني مع القضايا والسياسات العامة.

تهدف هذه الدراسة للتعرف إلى العوامل التي تؤثر على دور المجتمع المدني، وتقييم فعالية الآليات التي يعتمدها المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على السياسات العامة.

مشكلة البحث

على الرغم من الاعـتراف المتزايد بأهمية المجتمع المدني كقوة وسيطة بين الدولة والمجتمع، فإن فعاليته في التأثير على السياسات العامة والقرارات الحكومية لا تزال موضع جدل بين الباحثين والنقاد الذين ينقسمون بين من يرى أن هذا الدور يتطور بشكل ملحوظ، في حين يشير آخرون إلى ضعف هذا الدور في

التعبير عن مصالح الفئات المختلفة والدفاع عنها نتيجة ما يواجهه من تحديات، مثل القيود القانونية والسياسية، وضعف الموارد المالية، إضافة إلى إشكاليات تتعلق بمدى استقلاليته وقدرته على حشد المواطنين.

من هنا، تبرز الإشكالية البحثية في السؤال الآتي: **إلى أي مدى يسهم المجتمع المدني في التأثير على مسار صياغة السياسات العامة في فلسطين، وما هي العوامل التي تؤثر على أدائه وتحدد فعاليته في هذا المجال؟**

المنهجية

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كونه المنهج الأنسب لتشخيص هذه العملية، وراجع وحلل الأدبيات واستخدم المقابلة كأدوات بحثية في تناوله هذا الموضوع البحثي. أما الفرضية البحثية التي تطرحها هذه الدراسة فهي أن منظمات المجتمع المدني تعتبر شريكاً أساسياً في عملية صنع السياسات، وأن هذه المشاركة تتعزز بتوفّر عوامل موضوعية وذاتية.

محاور الدراسة

لتحقيق معالجة كفؤة وفعالة لدراسة هذا الموضوع، فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور: المحور الأول يتناول مفاهيم الدراسة التي تشمل المجتمع المدني، والسياسات العامة. أما المحور الثاني فيناقش تطور دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على صنع السياسات العامة بشكل عام وكيف أن هذا الدور انتقل من كونه دوراً إغاثياً إنمائياً إلى مرحلة بناء القدرات وصــولاً إلى المشاركة في صناعة السياسات والقرارات. أما المحور الثالث فيعالج دور المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على صنع السياسات العامة من خلال فحص آليات التأثير التي يستخدمها، حيث تمت الاستعانة بأداة المقابلة للوصول إلى استنتاجات علمية وموضوعية. أما المحور الرابع فيتطرق إلى العوامل التي تؤثر على دور المجتمع المدني الفلسطيني وفعاليته في التأثير على السياسات العامة. من أهم هذه العوامل التي سيتم تناولها: البيئة السياسية، القدرات الذاتية والموارد المتاحة، القدرة على التشبيك والتنسيق وبناء التحالفات، الثقافة والوعي المجتمعي.

المحور الأول: مفاهيم الدراسة

سعى الباحثون والفلاسفة إلى تناول مفهومي المجتمع المدني والسياسات العامة بمزيد من الدراسة والتحليل نظراً لما لهما من دور في التأثير على حياة الناس لاسيما مفهوم المجتمع المدني وعلاقته بالدولة ودوره المجتمعي ومشاركته في التأثير على السياسات العامة.

المجتمع المدني:

المجتمع المدني ليس مفهوماً حديثاً، فقد ظل هذا المفهوم مثيراً للجدل والنقاش في الفلسفة

السياسية وعلم الاجتماع والنظرية الاجتماعية الغربية لعدة قرون. فهو من المفاهيم التي خضعت للنقاش والبحث بسبب المكانة التي احتلها والدور الذي أنيط به في العصر الحديث لا سيما في مجال التنمية المحلية والدولية. أصبحت منظمات المجتمع المدني قوة دافعة للحد من الفقر، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستديمة. أثار العديد من الباحثين والكتاب تساؤلات عدة حول الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية المحلية والدولية وكيف يمكن أن تشكل هذه المنظمات قوى دافعة للتطور والنمو؟ وما هو الدور المناسب لمنظمات المجتمع المدني؟ وكيف تؤثر على السياسات؟ وقد أجابت العديد من الدراسات عن هذه التساؤلات بتأكيدها على الإنجازات التي حققتها منظمات المجتمع المدني في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والتنمية بأبعادها المختلفة. ومع ذلك فإن هذه الدراسات لم تغفل قضايا أساسية تتعلق بفعالية منظمات المجتمع المدني وكفاءتها وشرعيتها ومساءلتها. (هاول وبيرس، ٢٠٠٢؛ لويس، ٢٠٠١؛ إدواردز، ٢٠٠٤).

تعود بداية تناول هذا المفهوم إلى فلاسفة العقد الاجتماعي من أمثال جان جاك روسو، توماس هوبس، جون لوك، بالإضافة إلى بروسّو وتوكفيل وجيلنر. على الرغم من تنوع تفسيراتهم لمفهوم المجتمع المدني فإنهم اعتبروا أنه يشكل ركناً أساسياً في بناء وتطور التفكير في الدولة الحديثة.

يرى فلاسفة العقد الاجتماعي أن المجتمع المدني ينشأ من خلال عقد يسمى العقد الاجتماعي يتنازل بموجبه الناس عن حقوقهم الطبيعية لصالح شخص يسمى لاحقاً الملك، كما هو الحال عند هوبس ولوك أو لصالح الكل أو الإرادة العامة كما هو الحال عند روسو. في المقابل فإن هيجل يرى أن المجتمع المدني يمثل حالة وسيطة بين العائلة والدولة، وهو يتجاوز واقع العلاقات الاقتصادية ليشمل مجمل البنى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتعاونية، وهو يعبر بذلك عن حالة اعتمادية بين الفرد والجماعة. أما غرامشي فقد تناول مفهوم المجتمع المدني من خلال ربطه بالمجتمع السياسي ومفهوم الهيمنة، فأكد أن «هناك مستويين للبنية الفوقية: المجتمع المدني أي المنظمات التي تسمى خاصة والمجتمع السياسي أي الدولة، وهذان المستويان يتطابقان من ناحية مع مفهوم الهيمنة التي تمارسها الفئة المسيطرة في المجتمع، ومن الناحية الأخرى مع السيطرة المباشرة التي تمارس عبر الدولة والحكومة الشرعية» (الحسيني، ٢٠٠١).

يمثل المجتمع المدني الحيز الواقع بين الدولة والناس وهو بذلك يشكل أداة مجتمعية لمواجهة هيمنة الدولة على مناحي الحياة، وتوفير فضاء واسع للناس للمشاركة بفعالية في تحديد مستقبلهم من خلال دورهم في الخطط

التنموية والتأثير في السياسات العامة. يستند مفهوم المجتمع المدني إلى فلسفة المشاركة الجماعية والطوعية الهادفة لتحقيق الصالح العام وخدمة المجتمع. بشكل عام يستخدم المفهوم للإشارة إلى «تلك التنظيمات المستقلة عن الدولة، التي تقوم بأعمال تطوعية لتحقيق رغبات أفراد المجتمع وتتجسد هذه التنظيمات الحرة على المستوى الداخلي في الجمعيات المدنية والاتحادات العمالية والمهنية ...» (مجدوب وهماش، ٢٠١٦). أما (خليل، ٢٠٠٢) فإنه «يعتبر أن المجتمع المدني هو «شبكة المنظمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة». في حين عرف مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) الذي عقد في غواتيمالا عام ١٩٨٩ منظمات المجتمع المدني بأنها «هيئات مستقلة للتنمية ذات شخصيات اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدات ملزمة يسمح بها القانون وتكون لها في الغالب هياكل محددة وموارد مالية وبشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهدافها» (الإسكوا، وجامعة بير زيت، ١٩٩٩).

السياسات العامة

ظهر مفهوم السياسات العامة كمصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وتحديداً في بداية الخمسينيات، وكان من رواده هارولد لاسويل (١٩٥١) ودانيل ليرنر (١٩٥١) اللذين حاججا مع آخرين بأن الدولة عبارة عن جهاز بيروقراطي ضخم لا بد من تحسين أدائها والارتقاء بمستوى إنتاجيتها وخدماتها. فمثلا استعانت الحكومة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية بعدد كبير من الخبراء والعلماء في تخصصات مختلفة لصياغة سياسات فعالة للنهوض بواقع اقتصاديات ما بعد الحرب.

يركز الباحثون في مجال السياسات على سمتين أساسيتين لعملية تحليل السياسات العامة، هما: المدخل العلمي في تناول المشكلة وتحديدها واستعراض البدائل الممكنة. أما السمة الثانية فهي نزوع هذه السياسات نحو ترشيد القرار الذي يزيد من فرص نجاح هذه السياسات وتقليل مخاطرها إلى الحد الأدنى.

هناك تعريفات عدة لمفهوم السياسة العامة، فوفق(Dunn, 2017) فإن تحليل السياسات العامة منهج يساعد متخذ القرار على اختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية مستعيناً في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة. في حين عرفها بعض علماء السياسة العامة بأنها «النظام الذي يتضمن خطط العمل والإجراءات التشريعية والقوانين والأولويات التمويلية المتعلقة بقضية معينة التي تصدرها الجهات الحكومية أو من يمثلها» (بيركلاند، ٢٠١٥). تمثل السياسات توجهات عامة، وهي توضح الأفكار وإمكانيات التطور والأداء الجيد في المؤسسات والمنظمات المعاصرة، حيث

أصبحت السياسات الإدارية تمثل أدلة حقيقية يسترشد بها عند العمل وتستخدم أيضاً معايير لقياس نجاح المؤسسة ومديرها وبقية العاملين فيها، وحتى تكون فاعلة وتمثل أهمية كبيرة فإنه يجب إقرارها ومعرفتها من الإدارة العليا وجميع العاملين في المؤسسة. يشير د. ناجي عبد النور (٢٠٠٨) إلى أن السياسات العامة تأتي لتحقيق أهداف أو تأسيس قيم أو إشباع حاجات، ويشير إلى إطار عام للفعل يقوم على تحديد أو تعريف المشكلة التي تواجه المجتمع وصياغة الحلول لها.

المحور الثاني: كيف تطور دور المجتمع المدني في التأثير على صنع السياسات العامة؟

وجهة النظر التقليدية كانت تعتبر أن صياغة السياسات العامة هي وظيفة تحتكرها الحكومة، وكانت تعتقد أن النموذج الأفضل في صياغة السياسات هو الذي يكون من أعلى إلى أسفل (Top-Down Model). وهو نموذج ذو طابع مركزي يرى أن صانع القرار والجهات الرسمية الأكثر قدرة على هذه المهمة.

لاحقاً، ونتيجة تبني الكثير من الدول سياسة الانفتاح والتحول الديمقراطي، تعرض هذا النموذج للنقد والمراجعة، وظهرت دراسات تؤكد أهمية الشراكة بين صانعي القرار والفاعلين غير الحكوميين في اختيار وصياغة السياسة العامة وتحديد أهدافها ومن ثم تطبيقها. سُمي هذا النموذج (Bottum-up Model) بحيث تأتي السياسة نتيجة حوار معمق وتستند إلى احتياجات الناس. إن تبني النموذج القائم على المشاركة «يعزز ثقة المجتمع بالنخب الحاكمة وصانعي القرار» (Human Rights Watch, 2009). هذا النموذج أبرز دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها أحد أهم الشركاء في عملية صنع السياسات العامة والتأثير في توجهاتها. ضمن هذا السياق بدأ المجتمع المدني يبرز كفاعل رئيس في الضغط على الحكومات لإقرار إصلاحات سياسية واقتصادية، كما توسعت أشكال نشاطاته لتشمل الدفاع عن الفئات المهمشة، وحملات حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات.

فيما يلي شرح أكثر تفصيلا للعوامل والمتغيرات التي ساهمت في بروز دور منظمات المجتمع المدني وعززت قدرتها على التأثير على صناعة السياسات العامة، ومن أهم هذه العوامل:

- **التغير في الدور والوظيفة:** في مرحلة ما بعد الاستعمار ونشأة الدولة الوطنية، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في دعم مهمة الاستقلال وبناء الدولة. في البداية اتسم دور منظمات المجتمع المدني بالطابع الاجتماعي، حيث ركزت على تقديم المعونة والأعمال الاجتماعية للمحتاجين والفئات المهمشة، وكانت تهدف غالباً إلى تعبئة الفراغ الذي تتركه الحكومة في هذا المجال.

مع تنامي دور المنظمات غير الحكومية الدولية وتنفيذها برامج تنموية على المستوى الدولي، اتسع دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والمحلي بحيث امتد ليشمل أنشطة تنموية وبناء قدرات وبرامج تمكينية تستهدف فئات اجتماعية مختلفة. فمثلاً من بين المنظمات الدولية التي تعمل على تنفيذ برامج دعم لمنظمات المجتمع المدني لا سيما في الدول النامية يبرز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة اليونسكو (UNESCO)، وبنك التنمية الإسلامي وغيرها. تشمل برامج الدعم، مساعدات مالية لمنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ خططها، توفير التدريب وبناء القدرات، الدعم الإنساني للمنظمات التي تعمل في مجال الإغاثة، دعم برامج التنمية الاجتماعية، خلق فرص عمل، تمويل مشاريع صغيرة الحجم، الرعاية الصحية. تصاعد دور منظمات المجتمع المدني جعل منها فاعلاً رئيساً على المستوى الوطني والمحلي، وعزز دورها في التأثير على السياسات العامة في الدول، لا سيما تلك التي تعاني من ظروف اقتصادية وسياسية هشة تحد من قدرة الحكومات على القيام بمهامها في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها. تقوم منظمات المجتمع المدني بمحاربة مختلف أشكال الحرمان ومحاربة الفقر وتعزيز التنمية المحلية عند ضعف أو محدودية أو عدم جدوى الحكومة المحلية (الهواري وبلقاسم، ٢٠٠٦).

- **العولمة** وما رافقها من تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية أثرت بشكل ملموس على مختلف جوانب الحياة البشرية، وعلى طبيعة العلاقة بين الدول ومنظمات المجتمع المدني. أدت العولمة إلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الاتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معاً وينظموا أنفسهم (حمدان، ٢٠١١). نتيجة العولمة وتزايد دور المؤسسات الدولية، أصبح المجتمع المدني جزءاً من شبكات عابرة للحدود، يشارك في مؤتمرات دولية ويستفيد من التمويل الخارجي. أدت هذه المتغيرات إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في العقود الأخيرة، بحيث أصبحت لاعباً رئيساً في توجيه صناعة القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول. ساهم هذا الانفتاح العالمي في تنامي دور منظمات المجتمع المدني عالمياً ومحلياً وعزز قدرتها على تنظيم برامج ونشاطات تمكنها من التأثير على السياسات العامة وعلى صانع القرار في مختلف المجالات.
- **ظهور تيار فكري سياسي يتبنى مقاربة تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام** من خلال إدخال شركاء محليين

للمساهمة في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية. إن تعزيز مشاركة المجتمع في صناعة السياسات العامة هو دور تبنته الحكومات الرشيدة باعتباره أحد حقوق الأفراد التي يجب تفعيلها وتعزيزها من خلال توفير الفرص لجميع فئات المجتمع للمشاركة في مختلف النشاطات المتعلقة بحياتهم. هذه الفرص لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتوسيع نطاقها لتشمل ميادين جديدة بالإضافة إلى الدور التقليدي لهذه المنظمات. على الرغم من أن علاقة الدولة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تتسم بثلاثة أنواع رئيسة من العلاقات هي: التنافس، والتكامل والشراكة، والاستبدال، فإن العلاقة الأكثر شيوعاً هي علاقة التكامل والشراكة. فهي في الواقع تمثل الوضع الطبيعي، حيث إن هذه المؤسسات تؤدي أدواراً تخلت عنها الدولة بإرادتها أو أنها لا تستطيع القيام بها. وفقاً لتقرير البنك الدولي (١٩٩٤)، فإن «حوكمة القطاع العام تتطلب وجود دولة أصغر حجماً، مزودة ببيروقراطية مهنية وخاضعة للمساءلة، قادرة على توفير بيئة تمكينية للنمو الذي تقوده قطاعات أخرى».

- بالإضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، فإن طبيعة النظام السياسي ومدى إيمانه بالقيم الديمقراطية وانفتاحه على المشاركة المجتمعية، إلى جانب مستوى الثقة بين الدولة والمجتمع المدني، وكذلك بين المجتمع المدني والمواطنين، تشكل عوامل حاسمة في تحديد فعالية المجتمع المدني وقدرته على التأثير على السياسة العامة. من خلال تتبع تطور المجتمع المدني، يتضح أنه انتقل من العمل الخيري والخدماتي إلى أدوار أكثر عمقاً تتعلق بالتأثير على السياسات العامة عبر الترافع والمشاركة والرقابة. غير أن فعاليته تبقى مرهونة بجملة من العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية، التي قد تدعم دوره أو تحد منه.

المحور الثالث: المجتمع المدني الفلسطيني ودوره في التأثير على صنع السياسات العامة

بدأ تشكيل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في فترة زمنية أقدم بكثير من مرحلة تأسيس المؤسسات الحكومية، مما أهلها لتحتل دوراً فاعلاً في ظل غياب الحكم والدولة الوطنية، حيث شاركت بفعالية في عمليات التنمية المجتمعية وبرامج التمكين والدعم الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تعزيز صمود المواطنين في أراضيهم. بدأ تأسيس منظمات المجتمع المدني لا سيما الجمعيات الخيرية والروابط والمنتديات الثقافية في العهد العثماني، وذلك وفق قانون

الجمعيات الخيرية العثماني سنة ١٩٠٧. بالإضافة إلى تقديم الدعم للفئات الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، فإن هذه الجمعيات والمنتديات لعبت دوراً في المشاركة في النشاطات الهادفة إلى التحرير والاستقلال. نتيجة هذا الدور الثنائي عمل الانتداب البريطاني على محاصرة نشاط هذه الجمعيات والمنتديات.

نتيجة غياب مؤسسات الحكم الوطني، برزت في هذه المرحلة رموز وطنية قادت منظمات المجتمع المدني وأدت أدواراً سياسيةً هي في العادة ليست من اختصاص منظمات المجتمع المدني. في الحالة الفلسطينية هناك تداخل بين المدني والسياسي، فقد ربط بعض الباحثين والكتاب بين المجتمع المدني والعمل السياسي باعتباره حالة تميز الواقع الفلسطيني، وهذا ما أشار إليه إبراهيم ابراش (٢٠٠١) حين اعتبر أن «المجتمع المدني هو المؤسس للدولة والسلطة السياسية وليس العكس وأطلق عليه اسم المجتمع المدني السياسي».

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت عملية ترسيم حدود وأسس لعلاقة المجتمع المدني مع المؤسسة الرسمية، حيث تم إصدار قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم ١ لسنة ٢٠٠٠. هدف هذا القانون إلى حوكمة وتنظيم نشاطات منظمات المجتمع المدني وعلاقاتها مع الهيئات الرسمية والأهلية، وبيّن حقوق وواجبات منظمات المجتمع المدني والهيئات الأهلية والآليات القانونية للتعامل مع الإيرادات والمصروفات بهدف الوصول إلى أداء كفؤ وفعال لهذه المنظمات بما يعزز إسهاماتها وقدرتها على تحقيق رسالتها في خدمة الفئات المستهدفة والمجتمع الفلسطيني بشكل عام. ومع ذلك فإن العلاقة القائمة بين الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ومنظمات المجتمع المدني شهدت حالات مد وجزر، وكانت غير مستقرة، محكومة بعدد من المؤثرات الداخلية والخارجية لا سيما تأثرها بآليات الهيمنة والتأثير الذي طغى على هذه العلاقة. فمن جهة حاولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة الهيمنة على توجهات هذه المنظمات، ومن جهة أخرى حاولت منظمات المجتمع المدني التأثير على القرارات الحكومية لا سيما في المجال الاجتماعي والحوكمة. في هذا الجزء من الدراسة سيتم قياس مدى تأثير منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على صناعة السياسات العامة من خلال تسليط الضوء على الآليات التي تستخدمها، ومن أهمها:

المشاركة في صنع القرار

يشمل ذلك الانخراط في لجان استشارية، مجالس محلية، أو جلسات حوار مع الحكومة وكذلك شراكات مع مؤسسات الدولة، مما يتيح للمجتمع المدني التأثير المباشر على صياغة السياسات وتحديد أولويات التنمية.

يعتبر تضافر وتكامل جهود مختلف مكونات المجتمع أمراً حيوياً لنجاح عملية صنع القرار وصناعة السياسات. إشراك مختلف قطاعات المجتمع لا سيما المجتمع المدني هو ضمانة لعدم معارضة السياسة موضع النقاش وزيادة فرص قبولها اجتماعياً، وبذلك تحقيق الشرعية التي هي ضرورة للجهات الحكومية.

تشير الأدبيات السابقة ونتائج المقابلات إلى أن تأثير منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على صانع السياسات العامة كان متواضعاً. وعلى الرغم من النقاش بين منظمات المجتمع المدني والحكومة لتطوير بند الشراكة، فلم تكن هناك نتائج ملموسة لتعزيز هذا البند. على سبيل المثال تبنت الحكومة الفلسطينية بتاريخ ٢٠٢٤\١١\٢٩ إطلاق برنامج للإصلاح الحكومي يشمل أربعة مجالات رئيسة هي: الإصلاح القضائي والأمني والإداري والمالي. وفقا لجميع من تمت مقابلتهم من قيادات المجتمع المدني فإن هذا البرنامج تم بمعزل عنهم ولم يخضع لأي نقاش مع أي ممثلين للمجتمع المدني. العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني الفلسطيني علاقة شائكة غير ثابتة ولا تخلو من المد والجزر. «أحيانا تأخذ هذه العلاقة طابع المنافسة أو الهيمنة، وأحياناً أخرى تتسم بالانفتاح والانسجام، بمعنى أن هذه العلاقة غير مستقرة وتخضع لرؤية وسياسة هذا الوزير أو رئيس الوزراء. يمكن القول إن بعض الوزارات لعبت دوراً إيجابياً في الحفاظ على علاقة شراكة بين الطرفين، بينما حاولت وزارات أخرى الهيمنة على عمل منظمات المجتمع المدني» (ج إ، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\٢٠). في هذا السياق أشار بعض من تمت مقابلتهم إلى «أن المرات القليلة التي تم فيها إشراك منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط والسياسات كانت شكلية واستجابة لطلب المانحين. بالإضافة إلى ذلك من تتم دعوتهم هم عدد قليل جداً من منظمات المجتمع المدني، لذا يمكن القول إن شكل الإشراك ودافعه فيه مشكلة» (د ق، مقابلة، ٢٠٢٤\٥\١٤). من الواضح أن التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني متواضع، حيث يوجد ضعف وتراجع واضح في مشاركة منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات، فجلسات الحوار بين المجتمع المدني والحكومة تكاد تكون موسمية وعند الحاجة، وهذا ما أشار إليه أحد قادة المجتمع المدني «نحن كمنظمات مجتمع مدني ليس لدينا أي اطلاع على خطط الحكومة وسياساتها. نحن نعتقد أنه كان من الأفضل للجميع أن تكون هناك استشارة ونقاش لهذه الخطط والسياسات مع القوى الاجتماعية الفاعلة لزيادة متانة هذه الخطط والسياسات. نحن نعتقد أن الشراكة مع المجتمع المدني تحصّن عملية صنع القرار وتحمي مخرجاته» (ع أ ك، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\٢٨).

الضغط والحملات الإعلامية

القيام بحملات إعلامية واستثمار وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتسليط الضوء على قضية معينة والتأثير على الرأي العام لدعم سياسات معينة أو معارضتها. كما تشمل إعداد مذكرات ورسائل ضغط موجهة إلى صانعي القرار الفلسطينيين، تتضمن مقترحات أو اعتراضات على قوانين وتشريعات معينة مثل قانون الجمعيات، قوانين الانتخابات العامة والمحلية.

أظهرت إجابات المبحوثين أن منظمات المجتمع المدني قادرة على تحريك الشارع إذا ما وحدت جهودها وعملت معاً. أشار عدد ممن تمت مقابلتهم إلى أنه توجد نحو ٢٠٠٠ منظمة مجتمع مدني في الضفة الغربية منها ٥٠٠-٦٠٠ منظمة فاعلة على أرض الواقع، وهذا عدد كبير.

تمثل هذه المنظمات قطاعاً واسعاً من المجتمع، وبالتالي هذا يعزز قدرتها على تفعيل الجمهور في ظل غياب المجلس التشريعي وتعذر قيامه بدوره، وهذا يساعد على إيصال صوت الناس للجهات ذات العلاقة. في أحيان كثيرة أدت جهود الضغط والحملات الإعلامية التي قادتها منظمات المجتمع المدني إلى التأثير على موقف الحكومة، وقد كانت هناك استجابة لوجهة نظرها، فمثلاً تم الاعتراض على محاولة الحكومة تعديل قانون الجمعيات والهيئات الأهلية، حيث اعتبرت هذه الخطوة محاولة لمحاصرة هامش الحريات الذي يتمتع به قطاع المجتمع المدني، واستمرت الفعاليات إلى أن تم تجميد هذا القرار بقانون (ب ا، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\١٨).

الدراسات واستطلاعات الرأي

هي تلك التي تتناول قضايا مجتمعية بحاجة إلى معالجة واتخاذ قرار أو صناعة سياسة أو سن قانون. بالنسبة إلى الدراسات واستطلاعات الرأي التي تنظمها منظمات المجتمع المدني لإثارة قضية معينة، أشار غالبية المبحوثين إلى أن عدداً من منظمات المجتمع المدني تقوم بإصدار دراسات وتنظم استطلاعات رأي، لكن بدافع ذاتي ودون طلب أو تنسيق مع صانع القرار. تشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة عدم ثقة بين الطرفين، فمن جهة لا يرى صانع القرار أن منظمات المجتمع المدني هي العنوان الأمثل للتعرف إلى آراء الناس واحتياجاتهم، وهو يقلل بذلك من دورها في صنع القرار، ومن جهة أخرى غالباً ما تستخدم منظمات المجتمع المدني مخرجات دراساتها واستطلاعاتها لإظهار فساد السلطة وانفصالها عن طموحات الناس.

الرقابة والمساءلة المجتمعية

تشير إلى مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يستخدمها المجتمع المدني لمتابعة أداء مؤسسات الدولة وصانعي القرار، بهدف ضمان الشفافية، مكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في

توزيع الموارد والخدمات. وهي تتجاوز البعد القانوني الرسمي للرقابة، لتشمل آليات غير رسمية يمارسها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع. يتمثل هذا الدور في مراقبة تنفيذ السياسات مثل تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، تقييم نتائجها، والكشف عن أي تجاوزات أو إخفاقات، وكذلك إصدار تقارير عن الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، مما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والخدمات.

أشار جميع من تمت مقابلتهم إلى أن منظمات المجتمع المدني تمارس دورها الرقابي في رصد الأداء الحكومي انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية والمجتمعية بحكم العقد الاجتماعي الممنوح من قواعدهم المجتمعية والجمهور للحفاظ على حقوقهم وحياتهم. يشير (ب ا، مقابلة، ٢٠٢٤\١٤\١١٨) «تقوم منظمات المجتمع المدني بدور الرصد والمتابعة لعمل الحكومة لضمان صوابه وجودته. كذلك نحن نشجع تشكيل أجسام رقابية على الحكومة ومؤسسات الحكم المحلي». الرقابة المستمرة تجعل من الصعب تمرير قرارات أو مشاريع مخالفة للقانون أو تخدم مصالح خاصة. في هذا الصدد يشير (ع ج، مقابلة، ٢٠٢٤\١٤\١٣٠) إلى أنه «توجد منظمات مجتمع مدني قطاعية تتتبع أداء المؤسسات الحكومية كل في مجاله. هناك مؤسسات تعمل في مجال استقلال القضاء ومؤسسات أخرى في موضوع المال العام، ومؤسسات تعمل على القطاع التعليمي وهكذا. اليوم العمل منظم ومنسق أكثر من قبل، فعندما يكون العمل جماعياً يكون تأثيره أعلى». أسهمت هذه الآلية في الكشف عن مواطن القصور في تقديم الخدمات العامة وفي تعديل مسارات السياسات العامة واتخاذ إجراءات تصحيحية.

بناء الوعي المجتمعي

يعتبر الوعي المجتمعي من أبرز الآليات التي يستخدمها المجتمع المدني في سعيه للتأثير على صانعي السياسات العامة من خلال تمكين المواطنين من إدراك انعكاس السياسات على حياتهم اليومية، بما يُحولهم إلى فاعلين قادرين على المطالبة بالتغيير. ويُمارس المجتمع المدني هذا الدور من خلال حملات التثقيف، وتنظيم ورش العمل والندوات والدورات التدريبية لرفع وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم بما في ذلك مساءلة مؤسسات الدولة والبلديات حول الخدمات والسياسات. كما يشمل إنتاج المعرفة المحلية عبر إعداد تقارير ودراسات مبسطة تُسهم في تعزيز فهم المواطنين للواقع الذي يعيشونه. يرى غالبية من تمت مقابلتهم أن منظمات المجتمع المدني تقوم بدورها في توعية الجمهور للقيام بدوره في الرقابة على الأداء الحكومي وتشجيع تشكيل أجسام رقابية على

الحكومة ومؤسسات الحكم المحلي. يشير (أ ا، مقابلة، ٢٠٢٤\١١\٥) إلى أن «منظمات المجتمع المدني تعمل من خلال أنشطتها وبرامجها على تشجيع المشاركة المجتمعية في عمليات صياغة السياسات وتنفيذ البرامج، بحيث تسهم هذه المشاركة في ضمان أن تكون البرامج موجهة نحو حلول فعالة للمشكلات التي تواجه المجتمع». هذا الدور يظهر بوضوح في حديث (س ف، مقابلة، ٢٠٢٤\١٤\٢٥). «نؤمن بأهمية تعزيز الوعي المجتمعي في خلق رأي عام ضاغط يُجبر متخذي القرار على الاستجابة لمطالب المجتمع، ويُعزز المشاركة السياسية للمواطنين، كما يرسّخ مبادئ المساءلة والشفافية. من هنا نحن نقوم بحملات توعية للتعريف بدور المواطن في الرقابة على الأداء الحكومي، وقد تجلت فعالية هذه الآلية في تجارب عدة مثل حملات مناهضة العنف ضد المرأة، والمبادرات البيئية التي دفعت البلديات إلى تبني سياسات أكثر استدامة». الوعي المجتمعي يمثل رافعة استراتيجية للمجتمع المدني، إذ ينقل القضايا من نطاقها الخاص إلى المجال العام، ويضفي الشرعية على المطالب المجتمعية، بما يعزز فرص التأثير على مسار السياسات العامة. من الواضح أن منظمات المجتمع المدني تقوم بدورها في توعية الجمهور بأهمية دوره في التأثير على صناعة السياسات العامة ومتابعتها من خلال ورش العمل واللقاءات المجتمعية، وتشجيعه على القيام بدوره في الدفع بجهود الإصلاح إلى الأمام. ومع ذلك فإن هذا الدور لا يزال بحاجة إلى تطوير ومزيد من التنسيق والعمل.

القدرة على الوصول للمعلومات والوثائق

في ما يتعلق بالقدرة على الوصول للمعلومات والوثائق ومدى شفافية الحكومة في التعامل مع منظمات المجتمع المدني في القضايا الوطنية التي تحتاج إلى تبني سياسات معينة، فإن هناك وجهتي نظر حول هذه القضية. وجهة النظر الأولى تقول إنه توجد مرونة وانفتاح واضحان من طرف الحكومة تجاه منظمات المجتمع المدني وأن العلاقة بين الطرفين شهدت تطوراً إيجابياً في حقبة الحكومة الثامنة عشرة (حكومة د. محمد اشتية) وما بعدها. «هناك مرونة حكومية وانفتاح على منظمات المجتمع المدني من الحكومة. نتيجة هذه العلاقة أصبح بإمكاننا الحصول على بيانات ومعلومات من الحكومة كما أصبح من السهل الالتقاء بوزير الداخلية وقيادات أمنية ونسج علاقة شراكة في مشاريع معينة» (ه س، مقابلة، ٢٠٢٤\١٤\٢٢). في المقابل هناك رأي آخر، يرى أن صانعي القرار غالباً ما لا يوفرون لمنظمات المجتمع المدني المعلومات اللازمة وأن شفافية الحكومة على المحك، وإذا تم توفير هذه المعلومات فإنه يتم بشكل محدود. المعلومات هي أداة أساسية

تساعد المنظمات على اتخاذ القرار الرشيد. الوصول إلى المعلومة حق من حقوق المواطن والفاعلين المجتمعيين ما دامت هذه المعلومات تتعلق بهم وبحياتهم وعلى الحكومة آن توفر آليات الشفافية من أجل تمكينهم من الوصول إلى هذا الحق. أظهرت نتائج تحليل المقابلات أن هناك تبايناً في آراء من تمت مقابلتهم في هذه القضية وربما يعود هذا التباين إلى وجود اختلاف في الآراء السياسية التي تؤثر بشكل أو بآخر على آراء المبحوثين، لكن من الواضح أنه ليس من السهل على منظمات المجتمع المدني الوصول إلى المعلومات التي قد تكون بحاجة إليها.

المحور الرابع: العوامل التي تؤثر على دور المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير على السياسات العامة.

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في التأثير على صانع السياسات العامة، وهي عوامل بنيوية تتفاعل معا لتعزز أو تقوض فرص هذه المشاركة. يمكن تلخيص هذه العوامل بما يلي: توفر البيئة السياسية الداعمة لنشاط منظمات المجتمع المدني وتخفيف القيود المفروضة على نشاطاتها. القدرات المؤسسية والتنظيمية، الموارد المالية بما في ذلك التمويل المستديم، الثقافة والوعي المجتمعي، القدرة على التشبيك والتنسيق وبناء التحالفات ومجموعات الضغط للتأثير على صانعي السياسات.

١- تأثير البيئة السياسية على دور منظمات المجتمع وقدرتها على التأثير على السياسات العامة

في إطار تأثير البيئة السياسية على أداء منظمات المجتمع المدني ودورها، فإنه سيتم تناول مؤشرين رئيسين هما الاحتلال الإسرائيلي والسياق السياسي الفلسطيني الداخلي.

- قيود الاحتلال الإسرائيلي

يشكل الاحتلال الإسرائيلي بما يفرضه من قيود عائقاً بنيوياً يُضعف من قدرة المجتمع المدني الفلسطيني على التأثير المباشر على السياسات العامة. ما يمارسه الاحتلال من سياسات مقيدة ومن بينها ملاحقة واعتقال نشطاء منظمات المجتمع المدني وإغلاق هذه المنظمات ومصادرة أموالها يضعف من قدرتها على تنفيذ برامجها وخططها. بالإضافة إلى ذلك فإن تقييد حرية الحركة بما يفرضه الاحتلال من حواجز وإغلاقات يشكل عائقاً إضافياً يقلص من قدرة هذه المنظمات على التنسيق في ما بينها للقيام بأداء أدوارها التقليدية في الحشد والضغط، والرقابة وصناعة السياسات.

- السياق السياسي الداخلي

يتطلب التطلع إلى مجتمع مدني أكثر فاعلية وأكثر مشاركة في صنع السياسات العامة وجود قناة تفاعل واتصال في الاتجاهين بين المجتمع

المدني والسلطة القائمة. إن توفير البيئة السياسية التي تمكن منظمات المجتمع المدني من التعبير عن مصالح واحتياجات الناس هي إحدى ركائز العمل التنموي الذي يقوده المجتمع المدني، وهي بلا شك وظيفة السلطة الحاكمة. فالترابط وثيق بين وجود مجتمع مدني قوي قادر على التعبير عن أهداف المجتمع واحتياجاته وبين توفير بيئة سياسية يسودها الانفتاح والشفافية والديمقراطية. الواقع الفلسطيني لم يكن استثناء، فقد أثرت البيئة السياسية السائدة على حرية حركة منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التأثير على صانعي السياسات العامة. «كان دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قبل الانقسام الذي حدث عام ٢٠٠٧ أكثر قوة مما هو عليه بعد الانقسام، فالبيئة السياسية التي نتجت عن أحداث ٢٠٠٧ لم تكن مواتية من أجل تمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في التأثير على السياسات العامة في كل من الضفة وغزة» (أبو زاهر، ٢٠١٧).

أدى الانقسام السياسي إلى تفتيت البنية المؤسسية للمجتمع المدني وخلق بيئتين سياسيتين مختلفتين من حيث القوانين والمعايير، مما أضعف العمل المشترك والتأثير الموحد على مستوى الوطن. بالإضافة إلى ذلك فإن مرحلة ما بعد الانقسام شهدت تغولاً واضحاً للسلطات الحاكمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على منظمات المجتمع المدني، حيث تم إغلاق العديد من هذه المنظمات أو تغيير هيئاتها الإدارية وتعيين شخصيات موالية للسلطات الحاكمة في شطري الوطن. كان التدخل الأمني وسن بعض التشريعات من أهم العوامل التي حدت من قدرة وفاعلية منظمات المجتمع المدني في القيام بمهامها. أحد تداعيات الانقسام السياسي في فلسطين هو غياب دور المجلس التشريعي، مما أدى إلى خلق بيئة سياسية غير ديمقراطية قادت إلى تعطيل آليات المساءلة والرقابة النيابية على أداء الحكومة، مما أدى إلى فقدان منظمات المجتمع المدني حلفاء محتملين من المجلس التشريعي للعمل مع من أجل تشكيل قوى ضغط ومناصرة لدعم توجهات المجتمع المدني في القضايا التي يطرحها مثل العدالة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان وتكريس مبدأ فصل السلطات التي هي مكون رئيس من مكونات الحوكمة الجيدة. في المحصلة أدت هذه المتغيرات إلى تهميش دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على صناعة السياسات العامة.

٢- القدرات المؤسسية والتنظيمية

في ما يتعلق بالقدرات الإدارية والبشرية، من المهم الإشارة إلى أن عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المجال التنموي والمجتمعي أكسبها خبرة كبيرة في مجال تحديد الاحتياجات

التنموية وعزز قدرتها على استخدام أدوات ووسائل تحديد هذه الاحتياجات. «المجتمع المدني يمتلك الخبرة العملية وهو منخرط داخل المجتمع الفلسطيني ويقوم بدور فعال في مجال الأبحاث والدراسات والعمل التنموي ودراسة الاحتياجات ولديه جاهزية لعمل رؤية مشتركة تتم صياغتها من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، فنحن الموجودين على الأرض بإمكاننا عمل مجموعات بؤرية لعمل خطط ورسم سياسات تستند إلى بيانات من الميدان» (ر ن، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\٢٧). في المقابل فإن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تواجه تحديات تتعلق بضعف البناء المؤسسي، وقلة الكوادر البشرية المؤهلة، لا سيما في مجالات حيوية كتحليل السياسات والتخطيط الاستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن افتقارها إلى التنسيق ومنصات العمل الجماعي في كثير من الأحيان يفقدها القدرة على التأثير الفعال في مجال صناعة السياسات العامة. يمكن القول إن التجربة العميقة الممتدة لبعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المجال التنموي والسياساتي يعزز من قدرتها على أن تكون شريكاً فاعلاً في بناء أجندة سياسات وطنية، مع ذلك فإن عدداً لا بأس به من هذه المنظمات ما زال يعاني من ضعف البناء المؤسسي الذي يقلص من قدرتها على المشاركة الفاعلة في المجال السياساتي العام.

٣- الموارد المالية

كي يكون المجتمع المدني شريكاً فاعلاً في رسم السياسات العامة وصياغة الخطط والأهداف الوطنية ومتابعة تنفيذها بالشكل المطلوب، لا بد أن يكون قادراً ومتمكناً، ولديه قدرة على البقاء والاستدامة والحشد. الاستقلالية المالية هي عنصر أساسي في استدامة منظمات المجتمع المدني وتعزيز دورها في التأثير على صنع السياسات العامة. تعتمد معظم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على التمويل الخارجي للبقاء والاستمرار وتنفيذ برامجها، فمن دونه لن تستطيع هذه المنظمات القيام بمهامها نظرا لضعف ومحدودية مصادر التمويل المحلي والذاتي. تاريخياً كان هناك تحفظ فلسطيني رسمي على مصادر التمويل الخارجي باعتباره يحمل في طياته أجندات سياسية خارجية وعرضة للتأثر بشروط المانحين التي قد لا تنسجم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني. أحد سلبيات الدعم الخارجي أنه يقوض استدامة المؤسسة ويجعلها عاجزة وغير قادرة على الاستمرار من دونه، ويحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على المساهمة في تطوير أجندات وطنية مستقلة أو أن تكون مؤثرة على صعيد صنع السياسات العامة. في المقابل يرى كثير من قيادات منظمات المجتمع المدني أن هذه المنظمات لديها رؤية وأجندة وطنية وأنه ليست هناك أجندات خفية وأن أهداف المولين

واضحة، وعندما تخالف شروط الممول الرؤية الوطنية؛ لا يتم التعامل معها. «على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تعاني من أزمة وجود نتيجة انحسار التمويل وشروط الممولين خاصة في ما يتعلق بوثيقة مكافحة الإرهاب فإن عدداً كبيراً من هذه المنظمات ترفض التوقيع مما يحرمها من المساعدات الأميركية وحتى شروط الاتحاد الأوروبي مرفوضة» (ج ا، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\٢٠). إن اعتماد منظمات المجتمع المدني على مصادر خارجية للتمويل أدخلها في حالة من التنافس في ما بينها وقلل من قدرتها على العمل المشترك من أجل التأثير على السياسات العامة. مصدر آخر لتمويل بعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني هو الفصائل الفلسطينية، مما جعل منتقدي هذه المنظمات يصفونها بأنها واجهة لهذه الفصائل تعمل تحت وصايتها وتنفذ أجنداتها الحزبية. من الواضح أن منظمات المجتمع المدني تعاني من ضعف التمويل الذاتي والمحلي، وهي تعتمد في غالبية برامجها على التمويل الخارجي مما يضعها في أحيان كثيرة رهينة لأجندات وتوجهات وأولويات المانح الأجنبي بعيداً عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني والفئات المستهدفة، الأمر الذي يضعف قدرتها على التأثير على السياسات العامة نتيجة التحفظات عليها من صانع القرار.

٤- القدرة على التشبيك والتنسيق وبناء التحالفات للتأثير على صانعي السياسات.

يعتبر التشبيك وبناء التحالفات والشراكات محلياً ودولياً مسألة أساسية لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق خدمة أفضل للفئات المستهدفة. ثم إن التشبيك وبناء التحالفات ومجموعات الضغط تمثل أدوات فعالة يمكن أن تستخدمها منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهدافها والتأثير في السياسات العامة. التشبيك وبناء التحالفات يتضمنان أيضا بناء الشراكات بين المنظمات المدنية والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي بما يعزز من فعالية العمل التنموي والمجتمعي.

أشارت غالبية من تمت مقابلتهم إلى أن علاقة التنسيق مع الحكومة ليست بالمستوى المطلوب. في المقابل دعا جميع من تمت مقابلتهم إلى تعزيز علاقات التنسيق والتعاون بين مكونات المجتمع المدني والابتعاد عن التنافس الذي يبعثر الجهود ويقلص القدرة على التأثير على السياسات العامة. «مع الأسف يوجد تنافس واضح بين منظمات المجتمع المدني، لذلك يجب الابتعاد عن المنافسة إذا أردنا أن نؤثر على السياسات الحكومية ونشارك بفعالية في صناعة الخطط والسياسات العامة» (س ف، مقابلة، ٢٠٢٤\٤\٢٥).

أشار عدد ممن تمت مقابلتهم إلى أن منظمات المجتمع المدني استطاعت أن تغير قرارات

حكومية عندما عملت معاً وبنت تحالفات مع قوى مجتمعية أخرى.

التشبيك والتنسيق يجب ألا يقتصر فقط على العلاقات الداخلية بين منظمات المجتمع المدني، بل يجب أن يمتد ليشمل مختلف الفاعلين المحليين مثل الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، البرلمانيين، الجامعات، مراكز الأبحاث، القطاع الخاص، وصولاً إلى مراكز اتخاذ القرار العام. كلما استطاعت منظمات المجتمع المدني أن تزيد من جبهة حلفائها؛ ارتفع منسوب قدرتها على التأثير على صانع السياسة العامة. «المشاركة في صنع السياسات يجب ألا تقتصر على منظمات المجتمع المدني بل أن تمتد لتشمل أصحاب المصلحة أنفسهم، التشبيك والتنسيق مهم من أجل اقتراح سياسات لحماية مصالح أصحاب المصلحة وهم المجتمع، وكذلك متابعة أداء الحكومة وتقييمه، ومتابعة تنفيذ السياسات والقرارات والقوانين الصادرة من الحكومة، والمساءلة في حالة عدم تنفيذ هذه السياسات» (د ق، مقابلة، ١٤\٥\٢٠٢٤).

٥- الثقافة والوعي المجتمعي

من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، ضعف الوعي بأهمية دورها المجتمعي، لا سيما في مجال صنع السياسات. الصورة النمطية السائدة لدى قطاعات واسعة من المجتمع عن هذه المنظمات هي أنها إما منظمات اجتماعية وإغاثية تقدم مساعدات للفئات الفقيرة والمهمشة، وإما أنها منظمات خاصة بالنخب المجتمعية المرتبطة بأجندات خارجية قد تتناول مواضيع ليست من اهتمام عامة الناس. أدى ضعف الوعي بدور منظمات المجتمع المدني إلى الحد من قدرة هذه المنظمات على حشد فئات مجتمعية واسعة من أجل إحداث وقيادة ضغط مجتمعي باتجاه التأثير على صانعي السياسات العامة.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة، والعوامل التي تؤثر على فاعليتها في المشاركة في التأثير على عملية صناعة هذه السياسات. في ما يتعلق بدور المجتمع المدني الفلسطيني يتضح من مراجعة الأدبيات السابقة أنه حدث تغير في دور المجتمع المدني الفلسطيني عبر المحطات المختلفة التي مرت على الشعب الفلسطيني والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية التي عصفت بالمجتمع الفلسطيني. في مرحلة ما قبل قيام أي حكم وطني كان دور منظمات المجتمع المدني دوراً إغاثياً مقاوماً يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية وتقديم الخدمات الإنمائية والإغاثية لأبناء الشعب الفلسطيني. أما في مرحلة ما بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية فإن

هذا الدور ركز على بناء القدرات والمشاركة في صنع السياسات، لذلك امتد هذا الدور ليشمل بالإضافة إلى مهامها السابقة ميادين مثل التنمية المستديمة والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد.

لتعزيز قدرتها على التأثير، تبنت منظمات المجتمع المدني آليات التشبيك والتنسيق من أجل الدفع بتطوير بيئة داعمة لتحقيق أهدافها.

تسعى منظمات المجتمع المدني للتأثير على السياسات العامة وتحقيق أهداف مجتمعية محددة من خلال عدد من أدوات الضغط على صانعي القرار، أهمها: المشاركة في صنع القرار، الضغط والحملات الإعلامية، الدراسات واستطلاعات الـــرأي، الرقابة والمساءلة المجتمعية، بناء الوعي المجتمعي، البحث عن المعلومات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين واضح في قدرة منظمات المجتمع المدني على استخدام هذه الآليات وتوظيفها لصالح التأثير على صانعي القرارات والسياسات العامة.

على صعيد المشاركة في صنع القرار، أظهرت النتائج ضعف هذه المشاركة، فالحكومة غالباً لا تستشيرهم ولا تستدعيهم لجلسات حوار في القضايا ذات العلاقة بالسياسات المراد اعتمادها. العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني غير ثابتة ومتغيرة وتشهد حالات من المد والجزر مما يؤثر على الثقة بين الطرفين.

أما في ما يتعلق بحملات الضغط، فقد بينت النتائج أن هناك دوراً جيداً لمنظمات المجتمع المدني في ممارسة الضغط والحملات الإعلامية في التأثير على صانعي القرار والسياسة.

بالنسبة للدراسات والاستطلاعات فإنه على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني وعدد من مراكز الأبحاث تقوم بإعداد دراسات في قضايا وطنية ومجتمعية فإن الحكومة لا تعير الكثير من الاهتمام بمخرجات هذه الدراسات، ثم إن منظمات المجتمع المدني تستخدم نتائج دراساتها واستطلاعاتها لإظهار ضعف السلطة وعدم شعبيتها وفسادها، مما خلق فجوة بين الطرفين وأعاق الاستفادة من هذه الدراسات للصالح العام، ثم إنها لم تستخدم كمدخلات لصناعة سياسات وطنية أو مجتمعية.

الوصول للمعلومة هو أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وهي حالة تعاني منها هذه المنظمات ليس فقط في فلسطين بل هي حالة سائدة على مستوى العالم العربي الذي تغيب فيه قيم ومبادئ الشفافية.

للمجتمع المدني الفلسطيني دور واضح في مجال الرقابة والمساءلة المجتمعية باعتباره وسيلة للحد من التجاوزات، وأداة لبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتمكين المواطنين من التحول إلى فاعلين في صياغة السياسات العامة، بما يجعل هذا المجال رافعة أساسية لتعزيز تأثير المجتمع المدني في هذا المسار. قامت

منظمات المجتمع المدني بدور جيد في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في صنع السياسات العامة.

على الرغم من الإنـــجـــازات في توظيف آليات الضغط والحملات، الرقابة والمساءلة المجتمعية، ورفع الوعي المجتمعي، يظل تأثير المجتمع المدني متواضعاً بسبب القيود القانونية والسياسية، ونقص الموارد المالية، وضعف التنسيق المؤسسي.

أظهرت نتائج الدراسة أن البيئة السياسة العامة في فلسطين غير داعمة وقد ساهم الانقسام السياسي في تقويض دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال. وأدى الانقسام أيضاً إلى مزيد من التضييق على نشاط منظمات المجتمع المدني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لا سيما تلك المنظمات المحسوبة على المعارضة والخصم السياسي. أما في ما يتعلق بالقدرات المالية والإدارية لمنظمات المجتمع المدني، فقد بينت نتائج الدراسة أن هناك قدرات إدارية وخبرة تنموية تؤهل منظمات المجتمع المدني إلى أن تكون شريكاً في عملية صنع القرار وتحديد الاحتياجات التنموية. مع ذلك، فإن نقطة ضعف هذه المنظمات هي غياب الاستدامة المالية واعتمادها على التمويل الخارجي الذي قد لا يخلو من أجندات أجنبية. أما بالنسبة للتشبيك والتنسيق بين هذه المنظمات وقدرتها على بناء التحالفات، فقد أظهرت النتائج أن مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني لا يزال دون المستوى المطلوب، على الرغم من أنها استطاعت أن تغير سياسات وقرارات حكومية عندما عملت بشكل جماعي وتعاونت مع قوى مجتمعية قاعدية.

توصي الدراسة بما يلي:

- تؤكد هذه الدراسة أنه كي يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تعزيز التأثير على السياسات العامة، لا بد من وجود شراكة حقيقية بين الدولة والمجتمع المدني، مشاركة المواطنين، وبيئة قانونية وسياسية داعمة.
- تمكين المجتمع المدني من القيام بمهام الرقابة والمتابعة والوصول إلى المعلومة بشكل قانوني وشفاف.
- ضرورة استماع الحكومة لصوت المجتمع المدني وما يقدمه من أوراق أو تقارير أو رؤى سياساتية كونها تعبر عن صوت الناس من جهة، ومن جهة أخرى تأتي بناء على عملية دراسة احتياجات علمية تتجلى فيها عناصر المصداقية والثبات.
- حوكمة منظمات المجتمع المدني ودعم القدرات المؤسسية للمجتمع المدني من خلال التدريب، الموارد المالية، والتقنيات الحديثة.
- تشجيع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والانتقال بالعلاقة في ما بينها من مربع المنافسة إلى مربع الشراكة والتعاون.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الحسيني، مازن. (٢٠٠١): قراءة في فكر غرامشي السياسي: الثورة، السلطة، التحالفات. ط١، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع.

ابراش، إبراهيم. (٢٠٠١): المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، الهيئة العامة للاستعلامات، مجلة رؤية، عدد ٦.

أبو زاهر، نادية. (٢٠١٧): دور المنظمات الأهلية العاملة في الضفة الغربية في توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة، مركز رؤية للتنمية السياسية، إستنبول.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة بيرزيت (١٩٩٩): تقييم دور المنظمات غير الحكومية وفرص التشابك في ما بينها في إطار السلطة الفلسطينية. نيويورك. الولايات المتحدة.

الهواري، بن الحسن، بلقاسم، زايري. (٢٠٠٦): دور المجتمع المدني في تقليص الفقر وعدد الفقراء ومن ثمة في تحقيق التنمية. مجلة الحقيقة، ٥ (١)، ١-١٣.

حمدان، محمد الطيب. (٢٠١١). دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية. مجلة المفكر، ٦(٢) ،٩١-١١١.

خليل، فؤاد. (٢٠٠٢): الفكر النهضوي العربي والانكسار البنيوي، دار الفارابي، بيروت.

مجدوب، عبد المؤمن، هماش، لمين. (٢٠١٦). دور المجتمع المدني في صنع السياسات العامة البيئية بالجزائر في ظل الإصلاحات السياسية والقانونية ٢٠١٢. مجلة العلوم الانسانية, ١٦(٢)، ٤٣٣-٤٤٩.

عبد النور، ناجي، (٢٠٠٨): السياسة العامة للبيئة في الجزائر مدخل إلى علم تحليل السياسات العامة.

المراجع الأجنبية

Dunn, W. N. (2017). *Public Policy Analysis: An Integrated Approach* (6th ed.). Routledge.

Howell, J. and J. Pearce (2001) Civil society and development: a critical exploration, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Human Rights Watch. (2009). Ignoring Executions and Torture: Impunity for Bangladesh's Security Forces. New York: Human Rights Watch.

Lasswell, H. D. (1951). *The policy orientation*. New Haven: Yale University Press.

Lerner, D. (1951). *The government and society*. New York: Harper & Brothers.

Lewis, D. (2001) 'Civil society in a non-Western context: reflections on the 'usefulness' of a concept', Civil Society Working Paper 13, London: CCS/LSE. Online at http://www.lse.ac.uk/collections/CCS/pdf/CSWP13_web.pdf.

Edwards, M. (2004) Civil Society, Cambridge, UK: Polity Press.

Birkland, Thomas A. (2015). An introduction to the policy process: theories, concepts, and models of public policy making. New York: Routledge.

World Bank. (1994) Governance and development, Washington D.C, the World Bank.

المقابلات

د. باسم التميمي: رئيس الاتحاد العام للمنظمات الأهلية الفلسطينية، ٢٠٢٤\٤\١٨.

د. جاد إسحق: مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، ٢٠٢٤\٤\٢٠.

د. هاني سميرات: مدير مؤسسة تعاون لحل الصراع، ٢٠٢٤\٤\٢٢.

د. أمجد الأقغاني: رئيس المجمع العلمي للأبحاث والتنمية، مقابلة، ٢٠٢٤\٥\١

أ. سهير فراج: مدير تنمية وإعلام المرأة، ٢٠٢٤\٤\٢٥.

أ. رامي ناصر الدين: المدير التنفيذي لمؤسسة رؤية فلسطينية، ٢٠٢٤\٤\٢٧.

أ. عدي أبو كرش: المدير التنفيذي للمؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية، ، ٢٠٢٤\٤\٢٨.

أ. عارف جفال: المدير التنفيذي لمرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٢٤\٤\٣٠.

أ. دعاء قريع: مدير شبكة المنظمات الأهلية ٢٠٢٤\٥\١٤.

الفصائل ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين: بين المنافسة والتعاون والتكامل والتحوّل إلى العمل الحزبي

أ. فرح النجار*

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل طبيعة العلاقة المركّبة بين الأحـزاب السياسية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني، في سياق يتسم باستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي ـ الجغرافي، وتقييد المجال السياسي، وارتهانات التمويل. وتبحث الورقة في أنماط المنافسة والتعاون والتكامل بين هذه الفواعل، مع التركيز على إشكالية تحوّل الفصائل من أطر تحرر وطني إلى أحزاب سياسية مدنية، وانعكاسات ذلك على علاقتها بالمجتمع المدني ودورها في بناء النظام السياسي الفلسطيني. وتخلص إلى إعادة تعريف الأدوار، وتطوير العمل الحزبي، وحماية استقلالية المجتمع المدني، باعتبار أن كل ذلك يُشكّل مداخل أساسية لتعزيز الصمود والتنمية والحكم الرشيد في ظل الاحتلال.

أولاً: المقدمة

يعمل النظام السياسي والمجتمعي الفلسطيني في بيئة استثنائية تتداخل فيها مهام التحرر الوطني بمتطلبات بناء الدولة، في ظل احتلال عسكري مباشر، وانقسام سياسي، وأزمة شرعية وتمثيل، وتراجع في الفعل الديمقراطي. وفي هذا السياق، يمكن أن تتشابك أدوار الأحزاب السياسية المُزمع تأسيسها مع دور الفصائل الفلسطينية في إطار

*ناشطة مجتمعية.

منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك مع أدوار مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن أن تتمثل أحياناً في إطار تكاملي، وأحياناً أخرى في سياق تنافسي أو تصادمي.

في هذا الإطار، يمكن اعتبار أن الفصائل الفلسطينية لم تعد فواعل مقاومة فقط، إذ من المفترض أن تقوم بتشكيل أحزاب سياسية مدنية تمثلها في المشاركة في الانتخابات والحكم وصناعة السياسات، في المقابل توسّع دور المجتمع المدني من الإغاثة والعمل الخيري إلى المناصرة، والرقابة، وتقديم الخدمات، والدفاع عن الحقوق والحريّات، مما يخلق مساحات تداخل وحساسية بين الطرفين.

ثانياً: الإطار المفاهيمي

الفصائل، الأحزاب، المجتمع المدني

نشأت الفصائل الفلسطينية تاريخياً بوصفها حركات تحرر وطني ذات طابع كفاحي سياسي، وتشكّلت في سياق مقاومة الاحتلال قبل قيام الدولة وتبلور مؤسساتها الرسمية، وقد سبقت في ظهورها الأحزاب بالمعنى المؤسسي الحديث، وكانت تقوم بوظائف مزدوجة تجمع بين العمل النضالي والتنظيم السياسي والتعبئة الشعبية.

أما الأحزاب السياسية، فيفترض بها أن تعمل ضمن نظام سياسي تعددي مستقر، حيث تتنافس عبر البرامج والرؤى والسياسات العامة، وتلجأ إلى الانتخابات كآلية مشروعة لتداول السلطة أو المشاركة فيها، مع تركيز أكبر على إدارة الشأن العام وصناعة القرار ضمن إطار قانوني ودستوري.

في ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني، فهي كيانات تنظيمية مستقلة نسبياً عن السلطة التنفيذية وعن الأحــزاب، وتضطلع بأدوار أساسية في مجالات الدفاع عن الحقوق، وتعزيز التنمية، وتقديم الخدمات، وممارسة الرقابة والمساءلة، وتمثل هذه المؤسسات فضاءً وسيطاً بين الدولة والمجتمع، يُسهم في تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

الإشكالية المركزية في الحالة الفلسطينية تكمن في عدم اكتمال التحوّل من منطق الفصيل إلى منطق الحزب، وعدم انتهاء الاحتلال، وما يرافق ذلك من خلط أدوار وتأثير متبادل مع المجتمع المدني.

ثالثاً: أدوار ومسؤوليات الفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني:

١- أدوار الأحزاب السياسية

تضطلع القوى والتنظيمات السياسية بدور محوري في التعبير المنظم عن المصالح الاجتماعية والسياسية لمختلف فئات المجتمع، من خلال بلورة البرامج والرؤى الوطنية التي

تعكس أولويات الجماهير وتطلعاتها، وتُسهم هذه القوى في المشاركة بالعمليات الانتخابية وصناعة القرار العام، بما يعزز مبدأ التمثيل السياسي والتداول السلمي للسلطة. وإلى جانب ذلك، يُفترض أن تمارس دوراً رقابياً على أداء السلطة التنفيذية، ولو على المستوى النظري، بما يرسّخ مبادئ المساءلة والشفافية ويحدّ من تغوّل السلطة وانفصالها عن الإرادة الشعبية.

٢- أدوار مؤسسات المجتمع المدني

من المفترض أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، لا سيما في السياقات التي تعاني فيها الدولة من الضعف أو العجز المؤسسي، بما يسهم في سد الفجوات الاجتماعية والإنسانية. وتضطلع هذه المؤسسات بمسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، من خلال أنشطة التوعية والمناصرة وبناء الوعي الحقوقي، فضلاً عن ممارسة أدوار المساءلة تجاه السياسات العامة وأداء السلطات المختلفة.

وفي هذا الإطار، يبرز دورها المهم في توثيق انتهاكات الاحتلال من جهة، ورصد الانتهاكات الداخلية من جهة أخرى، بما يعزز ثقافة الحقوق، ويشكّل مرجعية قانونية وأخلاقية للمطالبة بالعدالة والمحاسبة.

رابعاً: أنماط العلاقة - من التعاون إلى التنافس

١- مجالات التعاون

تُسهم الشراكات بين المؤسسات الوطنية والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الداعمة؛ في تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات التنمية المجتمعية، والصحة، والتعليم، والزراعة، والإغاثة، بما يعزز صمود المجتمع الفلسطيني ويستجيب لاحتياجاته الملحّة في ظل الأزمات المتفاقمة. وتشمل هذه الشراكات إدارة حملات حقوقية ووطنية مشتركة تُعنى بالتوعية والمناصرة، ورفع مستوى الوعي العام بالقضايا الوطنية والحقوقية. إلى جانب ذلك، تضطلع بدور فاعل في توثيق انتهاكات الاحتلال والتصدي لها ميدانياً، فضلاً عن ملاحقتها قانونياً عبر المرافعات في المحافل الدولية، بما يسهم في تعزيز المساءلة وحماية الحقوق الفلسطينية على المستوى الدولي.

٢- مجالات التنافس والاحتكاك

تشهد العلاقة بين الفصائل السياسية ومؤسسات المجتمع المدني قدراً من التوتر البنيوي، يتجلى في التنافس على تمثيل المجتمع واحتكار شرعيته الرمزية والسياسية؛ ففي حين تسعى بعض الفصائل إلى تسييس عمل المجتمع المدني وتوظيفه لخدمة أجنداتها، تُبدي في المقابل مؤسسات مدنية تخوفاً متزايداً من

الوقوع تحت الهيمنة الفصائلية أو الحزبية أو فقدان استقلاليتها المهنية والاعتبارية. ويؤدي هذا التداخل غير المنضبط إلى إضعاف الثقة المتبادلة، وإرباك الأدوار الوظيفية لكل طرف، بما ينعكس سلباً على فاعلية العمل العام وقدرته على خدمة المصلحة الوطنية.

خامساً: آليات التكامل المؤسسي

تقوم آليات التكامل المؤسسي الفاعل بين الفصائل والأحـزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على بناء شراكات إستراتيجية واضحة المعالم، تُحدَّد فيها الأدوار والمسؤوليات بصورة دقيقة تمنع التداخل أو التضارب، ويُعدّ الاستثمار في بناء القدرات المشتركة عنصراً أساسياً في هذا التكامل، شريطة أن يتم بعيداً عن أي وصاية أو توظيف سياسي يمس استقلالية العمل الأهلي. وتستند هذه الآليات إلى إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة المتبادلة في إدارة الموارد والبرامج واتخاذ القرار، بما يعزز الثقة بين الأطراف المختلفة.

وفي هذا السياق، يُشكل الفصل الوظيفي بين العمل الحزبي والعمل الأهلي ركيزة جوهرية لضمان تكامل الأدوار لا تسييسها، والحفاظ على فاعلية كل منهما في خدمة المصلحة العامة.

سادساً: تحوّل الفصائل إلى أحزاب سياسية ـ الإشكاليات والآليات

١- الإشكاليات

يواجه مسار تحوّل الفصائل الفلسطينية إلى أحزاب سياسية جملة من الإشكاليات البنيوية، في مقدمتها استمرار هيمنة العقلية الفصائلية التقليدية على العمل الحزبي، بما يحدّ من تطوره إلى فعل سياسي مدني مؤسسي. يُضاف إلى ذلك غياب البرامج الاقتصادية والاجتماعية الواضحة القابلة للتطبيق، الأمر الذي يُضعف قدرة هذه الكيانات على مخاطبة هموم المجتمع اليومية. ويشكّل تداخل العمل العسكري أو الأمني مع العمل السياسي عائقاً جوهرياً أمام بناء حزب مدني ديمقراطي، إلى جانب ضعف آليات الديمقراطية الداخلية، سواء على مستوى تداول القيادة أو صناعة القرار والمساءلة.

٢- آليات التحوّل

يتطلب التحوّل الحقيقي اعتماد مقاربة إصلاحية شاملة تبدأ بإعادة تعريف الهوية التنظيمية، عبر الانتقال من فصيل تحرري إلى حزب سياسي مدني، أو أن تقوم الفصائل بالعمل على تأسيس أحزاب سياسية مدنية تعمل في المجال العام وفق قواعد واضحة، ويستدعي ذلك الفصل الوظيفي والمؤسسي بين العمل المقاوم والعمل السياسي، بما يحمي كليهما من التداخل والتآكل. ويقتضي

تبنّي برامج سياسية وتنموية واضحة قابلة للمساءلة الشعبية، والاحتكام إلى الانتخابات والديمقراطية الداخلية كآلية وحيدة للشرعية وتجديد القيادة.

ويكتمل هذا المسار بالاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك رقابي مستقل، لا كامتداد تابع للعمل الحزبي، بما يعزز الشفافية ويعيد بناء الثقة بين الأحزاب والمجتمع.

سابعاً: تأثير الاحتلال الإسرائيلي

١- القيود المفروضة

يفرض الاحتلال الإسرائيلي منظومة معقّدة من القيود التي تعيق العمل السياسي والمجتمعي الفلسطيني، وفي مقدمتها تقييد حرية الحركة والتنقّل والعمل الميداني، بما يشلّ قدرة المؤسسات والأطر التنظيمية على التواصل الفاعل مع المجتمع. ويتعمّد الاحتلال استهداف النشطاء والمؤسسات عبر الاعتقال، والإغلاق، والتشويه القانوني والإعلامي، إلى جانب سياسات منهجية لتجفيف الموارد وملاحقة مصادر التمويل، في إطار السعي إلى إضعاف البنية التنظيمية الفلسطينية وتقويض قدرتها على الصمود والاستمرار.

٢- الاستجابة المشتركة

في مواجهة هذه السياسات، تبرز الحاجة إلى استجابة وطنية مشتركة تقوم على توحيد الجهود في مجالات التوثيق المهني لانتهاكات الاحتلال، وتفعيل أدوات المناصرة الدولية في المحافل الحقوقية والقانونية. وتتطلب المرحلة بناء خطاب فلسطيني موحّد يستند إلى القانون الدولي وحقوق الإنسان، بما يعزز مصداقية الرواية الفلسطينية وقدرتها على التأثير، ويوازي ذلك، العمل على تعزيز الصمود المجتمعي من خلال دعم المبادرات المحلية، وحماية الفضاء الأهلي، وتكريس التضامن كأداة مواجهة مستديمة في ظل استمرار سياسات الاحتلال.

ثامناً: التوصيات

أ: توصيات موجهة إلى الفصائل الفلسطينية

١. **الإسراع في التحوّل المؤسسي؛ عبر تأسيس أحزاب سياسية مدنية لتمثيلها، أو التحول من فصائل إلى أحزاب مدنية. وهذا يتمثل** عبر الفصل الواضح بين العمل الكفاحي والعمل السياسي، واعتماد البرامج السياسية والاجتماعية كمرجعية أساسية بدل الخطاب التعبوي فقط.

٢. **تعزيز الديمقراطية الداخلية والحوكمة التنظيمية**، من خلال انتخابات داخلية دورية، وتداول القيادة، وتوسيع مشاركة الشباب والنساء في مواقع القرار.

٣. **تبنّي برامج اجتماعية تنموية واقتصادية واضحة**، تُمكّن الأحزاب من مخاطبة هموم

المواطنين اليومية، لا الاكتفاء بالخطاب الوطني العام.

٤. **احترام استقلالية مؤسسات المجتمع المدني** والتوقف عن توظيفها كأذرع حزبية أو أدوات تعبئة، والاعتراف بدورها الرقابي والنقدي كشريك لا تابع.

٥. **تطوير أطر شراكة مؤسسية مع المجتمع المدني** تقوم على مذكرات تفاهم واضحة تحدد الأدوار والمسؤوليات وتمنع التداخل أو الهيمنة.

٦. **الاستثمار في بناء الكوادر السياسية والمهنية** عبر برامج تدريب متخصصة في السياسات العامة، الحكم المحلي، والدبلوماسية العامة.

٧. **تبنّي خطاب حقوقي وقانوني موحّد**، يعزز الحضور الفلسطيني في المحافل الدولية، بالتكامل مع تقارير ومناصرة المجتمع المدني.

ب: توصيات موجهة لصنّاع القرار والمؤسسات الرسمية

١. **تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية ناظمة للعلاقة بين الفصائل والأحزاب والمجتمع المدني**، تضمن حرية العمل، والاستقلالية، والشفافية، وتمنع التسييس القسري أو الإقصاء.

٢. **إعـادة تفعيل المسار الديمقراطي والانتخابي** بوصفه المدخل الأساسي لتنظيم التنافس السياسي السلمي وتجديد الشرعيات.

٣. **الفصل المؤسسي بين السلطة والفصائل والأحزاب** لمنع تسييس الخدمات العامة أو توظيف الموارد الرسمية لأغراض حزبية.

٤. **تعزيز دور المجتمع المدني في الرقابة وصناعة السياسات** عبر إشراكه في المشاورات الوطنية، واللجان القطاعية، وصياغة الخطط العامة.

٥. **تنظيم التمويل الأجنبي دون تجفيف موارد المجتمع المدني** من خلال أطر شفافة توازن بين السيادة الوطنية واستدامة العمل الأهلي.

٦. **دعم الشراكات الثلاثية (السلطة ـ الأحزاب ـ المجتمع المدني)** خاصة في مجالات التنمية المحلية، الصمود، حقوق الإنسان، الإغاثة.

٧. **تحصين العمل الوطني من آثار الانقسام السياسي والجغرافي** عبر سياسات شاملة لا تُقصي أي فاعل مدني أو سياسي على أساس الانتماء.

ج: توصية ختامية جامعة

يتطلب بناء علاقة صحية بين الفصائل والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني تحولاً ثقافياً ومؤسسياً في آنٍ واحد، يقوم على الشراكة لا الوصاية، والتكامل لا التنافس الصفري، والاحتكام للمساءلة والديمقراطية كمدخل لتعزيز الصمود الوطني في ظل الاحتلال.

تاسعاً: خلاصة الجزء الأول:

يخلص الجزء الأول من هذه الورقة؛ إلى أن

العلاقة بين الفصائل والأحزاب الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ليست علاقة تناقض أو إلغاء متبادل، بل علاقة تفاعلية قابلة للتحول إلى عنصر قوة أو عامل إضعاف، تبعاً لآليات إدارتها وأطر تنظيمها، ويُعد التحوّل الجاد للفصائل إلى أحزاب سياسية مدنية، أو قيام الفصائل بتأسيس أحزاب سياسية مدنية لتمثيلها، إلى جانب احترام استقلالية المجتمع المدني وعدم إخضاعه للاعتبارات الفصائلية، شرطاً محورياً لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية، وتعزيز مقومات الصمود، ودفع مسارات التنمية والعدالة الاجتماعية في سياق الاحتلال.

يمثل نقل هذه العلاقة من حالة التنافس غير المنظّم إلى منطق التكامل المؤسسي الواعي أحد أبرز تحديات المرحلة الراهنة، وأحد المداخل الأساسية لمعالجة أزمات الانقسام، واستعادة الشرعية، ورفع مستوى الفاعلية الوطنية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

عاشراً: الإصلاح السياسي الفلسطيني

الربط بين الإصلاح السياسي الفلسطيني وصياغة دستور فلسطيني مؤقت هو بالضبط الحلقة المفقودة بين إنهاء الحرب وبناء الدول، ويمكن أن يمثل إطاراً دستورياً ـ سياسياً انتقالياً يربط تحوّل الفصائل إلى أحزاب أو إنشاء الفصائل لأحزاب تمثيلية من خلال بناء نظام سياسي قابل للحياة على النحو الآتي:

١) لماذا دستور مؤقت الآن؟

يجب التأكيد على أن الدستور المؤقت ليس بديلًا عن التحرير أو السيادة الكاملة، بل هو أداة تنظيم سياسي في ظل الاحتلال، وعقد اجتماعي انتقالي يحدّد قواعد العلاقات، وضمانة داخلية لمنع الانقسام وإعادة إنتاج الفوضى، إضافةً إلى أنه يمثل رسالة دولية بأن الفلسطينيين يمتلكون نموذج حكم واضح.

الدرس المقارن:

تُظهر التجارب المقارنة أن استقرار أنماط الحكم وبناء الدولة لا يرتبطان بالضرورة باكتمال السيادة أو وجود دستور دائم منذ البداية، بل غالباً ما يمران عبر مراحل انتقالية مرنة؛ فقد خضعت تايوان لفترات طويلة من الحكم بدساتير انتقالية قبل الوصول إلى حالة الاستقرار المؤسسي، فيما أعادت بنما صياغة دور الدولة ووظائفها الأساسية قبل اكتمال سيادتها الوطنية، وحسمت كوستاريكا مبكراً شكل نظام الحكم وأولوياته قبل تثبيت موقعها الدولي.

وفي السياق ذاته، شكّلت تجربة سنغافورة نموذجاً لسلطة محلية محدودة الصلاحيات التشريعية، تعمل تحت إشراف ماليزي وبريطاني، قبل أن تنتقل إلى صياغة دستورها الخاص عام ١٩٦٥، بما يعكس أن وضوح

الرؤية السياسية والمؤسسية يمكن أن يسبق السيادة الكاملة ويؤسس لها.

٢) وظيفة الدستور المؤقت في مرحلة ما بعد الاعتراف الدولي وانتهاء الحرب

تتمثل الوظيفة الأساسية للدستور المؤقت في مرحلة ما بعد الحرب في توفير إطار حاكم يُنظّم السلطة ويمنع الفراغ والفوضى، من خلال الإجابة الواضحة عن مجموعة من الأسئلة المركزية، فهو يحدّد من يتولى الحكم وآليات شرعيته، ويضبط كيفية اتخاذ القرارات السياسية والإدارية، بما يضمن الحد الأدنى من الاستقرار والشفافية، كما يوضّح موقع الفصائل والأحـزاب ودورهـا ضمن النظام السياسي المؤقت، ويضع أسس إدارة الملف الأمني بما يحول دون التسييس أو التفكك، وفي الوقت ذاته، يرسم الدستور المؤقت أفقاً زمنياً وسياسياً للانتقال نحو الدولة الدائمة، عبر تحديد مسارات واضحة للتطور الدستوري وبناء الشرعية المستقرة.

٣) الدستور المؤقت كأداة لتحويل الفصائل إلى أحزاب

يُشكّل الدستور المؤقت أداة مركزية لإعادة هيكلة الحياة السياسية في مرحلة ما بعد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين والوصول إلى الأمم المتحدة، من خلال ترسيخ مبدأ حاسم مفاده أن السياسة تُمارَس بلا سلاح، ويقتضي ذلك نصاً دستورياً واضحاً يحظر الجمع بين العمل السياسي والعمل العسكري داخل مؤسسات الحكم، ويحصر السلاح بيد سلطة مدنية انتقالية، ويُقرّ بأن أي فصيل يرغب بالمشاركة في العملية السياسية إما أن يتحول حكماً إلى حزب مدني أو أن يقوم بتأسيس حزب سياسي مدني خاضع لقواعد العمل الحزبي الديمقراطي.

وفي هذا الإطار، يتضمن الدستور المؤقت اعترافاً دستورياً بالفصائل، دون أجنحة عسكرية أو أدوار أمنية، ويضمن هذا الاعتراف حقها بالمشاركة السياسية والتنافس الديمقراطي، من خلال الأحزاب التي تمثلها، مع نزع أي ادعاء بالسيطرة الأمنية أو الاحتكار القسري للسلطة، وبما يرسخ مفهوم الشرعية السياسية المستمدة من الإرادة الشعبية لا من القوة المسلحة.

يُنظم الدستور المؤقت العلاقة بين الفصائل والأحزاب والدولة على أساس الفصل الوظيفي الصارم بين الحزب والحكومة والأجهزة الأمنية، ويحظر استخدام المال العام، أو الوظيفة العامة، أو المساعدات الخارجية لأغراض حزبية.

يستند هذا التنظيم إلى دروس مقارنة، أبرزها تجربة تايوان، التي أثبتت أن قوة الحزب واستدامته تتحقق عندما يعمل ضمن الدولة لا على ابتلاعها أو اختزالها في بنيته التنظيمية.

٤) الهيكل السياسي في الدستور المؤقت:

يضع الدستور المؤقت هيكل الحكم في مرحلة ما بعد الاعتراف الدولة ونهاية الحرب على أسس واضحة تهدف إلى الحد من شخصنة السلطة وتعزيز المساءلة، ويعتمد النظام البرلماني أو شبه البرلماني بحيث تكون الحكومة مسؤولة أمام برلمان الدولة (المجلس الوطني ـ المجلس المركزي)، بينما يحدد دور الرئيس وفق صلاحيات واضحة خلال المرحلة الانتقالية لضمان استقرار مؤسسات الدولة دون تركيز مفرط للسلطة في يد فرد واحد.

تحدد المرحلة الانتقالية إطاراً زمنياً ومؤسسياً واضحاً، حيث تنتهي بإجراء انتخابات عامة واستفتاء على الدستور، مما يضمن الانتقال من حكم مؤقت إلى شرعية دائمة مستمدة من إرادة الشعب، كما ينص الدستور على تمثيل عادل للمناطق الفلسطينية الثلاث (غزة والضفة والقدس)، مع تأكيد على أن القدس عاصمة الدولة وأن غزة ليست كياناً منفصلاً، والضفة ليست وحدها صاحبة القرار، لضمان مشاركة متوازنة في المؤسسات الانتقالية وإرساء أسس العدالة السياسية والمناطقية.

٥) الأمن في الدستور المؤقت

يُعدّ تنظيم قطاع الأمن في الدستور المؤقت أحد المرتكزات الحاسمة لضمان الاستقرار السياسي ومنع إعادة إنتاج الصراع الداخلي. وينطلق هذا التنظيم من مبدأ إخضاع المؤسسة الأمنية لرقابة برلمانية فاعلة، بما يضمن خضوعها للقانون والمساءلة، ويحول دون تحوّلها إلى أداة فوق الدولة أو خارجها، فالرقابة التشريعية تشكّل الضمانة الأساسية لحيادية الأجهزة الأمنية والتزامها بوظيفتها الوطنية.

وفي هذا السياق، يحظر الدستور المؤقت بشكل صريح تشكيل أو استمرار أي أجهزة أمنية ذات طابع حزبي أو فصائلي، لما يمثله ذلك من تهديد مباشر لوحدة القرار الأمني وتقويض لمفهوم الدولة، فاحتكار الدولة لاستخدام القوة المشروعة شرط جوهري لبناء نظام سياسي مستقر، وأي ازدواجية أمنية تفتح الباب أمام الانقسام والعنف المنظم.

ينص الدستور المؤقت على اعتماد سياسة دمج تدريجي ومنضبط للعناصر الأمنية في الفصائل، استناداً إلى معايير مهنية واضحة تشمل الكفاءة، والانضباط، والالتزام بالعقيدة الأمنية الوطنية، بعيداً عن الانتماءات الحزبية أو الأيديولوجية. ويهدف هذا الدمج إلى إعادة بناء مؤسسة أمنية موحّدة قادرة على أداء مهامها في حماية المجتمع والنظام الدستوري.

يستند هذا التصور إلى دروس مقارنة ناجحة، أبرزها تجربة كوستاريكا، التي كرّست مبدأ أن الأمن وظيفة الدولة وحدها وليس الفصائل أو الجماعات السياسية، مما ساهم

في ترسيخ الاستقرار وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم.

٦) منظمة التحرير في الإطار الدستوري

يؤكد الدستور المؤقت على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والتاريخي للشعب الفلسطيني، باعتبارها الإطار الجامع للهوية الوطنية والمرجعية السياسية العليا في مراحل النضال الوطني المختلفة، وأن هذا الاعتراف يشكّل أساساً دستورياً يحفظ وحدة التمثيل الفلسطيني ويمنع تعدد المرجعيات أو تآكل الشرعية التمثيلية.

وفي هذا الإطار، ينص الدستور المؤقت على الشروع في عملية شاملة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، بما يضمن تحديث بنيتها السياسية والمؤسسية، وتوسيع قاعدتها التمثيلية عبر دمج مختلف القوى السياسية الجديدة التي لم تكن جـزءاً من أطرها التقليدية. وتهدف هذه العملية إلى تكريس دور المنظمة كمظلّة وطنية جامعة تعكس التعددية السياسية والمجتمعية للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

يؤسس الدستور المؤقت، أيضاً، لمبدأ الفصل الوظيفي الواضح بين الدور التمثيلي الخارجي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها المخوّلة إدارة العلاقات الدولية وتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الإقليمية والدولية، وبين دور الحكومة الفلسطينية الداخلي، المسؤول عن إدارة الشأن العام وتقديم الخدمات وتنفيذ السياسات داخل الأراضي الفلسطينية، ويُعدّ هذا الفصل ضرورة دستورية لتجنب تداخل الصلاحيات، ومنع تحميل المنظمة أعباء الأداء الحكومي اليومي، والحفاظ على مكانتها السياسية والرمزية كإطار وطني جامع.

٧) إعادة الإعمار كاختبار دستوري

تُمثّل عملية إعادة الإعمار ما بعد الحرب اختباراً دستورياً حقيقياً لمدى قدرة النظام السياسي على ترسيخ السيادة، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ومنع إعادة إنتاج أنماط التبعية أو الانقسام. وعليه، ينص الإطار الدستوري المؤقت على ربط إدارة ملف إعادة الإعمار بالحكومة الرسمية بوصفها الجهة التنفيذية الشرعية والمسؤولة عن التخطيط والتنفيذ والتنسيق، بما يضمن وحدة القرار وعدم تعدد المرجعيات.

في الوقت ذاته، يخضع هذا الملف الحيوي لرقابة برلمانية فعّالة، بما يشمل إقرار الخطط العامة، ومتابعة آليات التمويل، وضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، خاصةً الغاز الفلسطيني مقابل سواحل غزة، منعاً لتحوّل الإعمار إلى مجال للفساد أو التوظيف السياسي، وتشكل الرقابة البرلمانية هنا أداة

دستورية أساسية لضبط العلاقة بين السلطة التنفيذية والموارد السيادية في مرحلة انتقالية حساسة.

يؤكد الدستور المؤقت أيضاً، ضرورة منع تحويل إعادة الإعمار إلى أداة نفوذ فصائلي تُستخدم لتعزيز السيطرة السياسية أو تكريس الانقسام الداخلي، ويحذّر من مخاطر إخضاع الإعمار لوصاية دولية دائمة تستخدم الموارد الفلسطينية (الغاز الفلسطيني) وتُقوّض القرار الوطني، أو تربطه بشروط سياسية وأمنية تتجاوز الأهداف الإنسانية والتنموية المعلنة، فالإعمار في جوهره، يجب أن يكون مساراً وطنياً خاضعاً للإرادة الفلسطينية، لا بديلاً عنها.

يستحضر هذا التوجه درس بنما، حيث أظهرت التجربة أن إدارة الموارد الإستراتيجية ضمن إطار سيادي ووطني تُنتج بالضرورة سيادة فعلية، وتُعزز قدرة الدولة على تثبيت استقلال قرارها السياسي والاقتصادي. وبالمثل، فإن نجاح إعادة الإعمار في السياق الفلسطيني لا يقاس بحجم الأموال المتدفقة، بل بمدى خضوعها لإطار دستوري وطني يعيد بناء الإنسان والمؤسسة معاً، ويحوّل الإعمار من استجابة طارئة إلى رافعة لتجسيد الدولة.

٨) ضمانات عدم الارتداد

ينصّ الدستور المؤقت على مجموعة من الضمانات المؤسسية والقانونية الكفيلة بمنع الارتداد عن المسار الديمقراطي، وفي مقدمتها إنشاء محكمة دستورية انتقالية تتولى الرقابة على دستورية القوانين والإجراءات، بما يحفظ التوازن بين السلطات، ويؤكد الدستور على حماية التعددية السياسية بوصفها ركيزة أساسية للحياة العامة، ويُحرّم بشكل صريح مختلف أشكال الإقصاء السياسي، ضماناً لحق المشاركة المتكافئة، ويُعزّز ذلك كله بتكريس حرية الإعلام واستقلاليته، وصون دور المجتمع المدني باعتباره شريكاً رقابياً فاعلاً في حماية الحقوق والحريات وتعزيز المساءلة العامة.

٩) خريطة طريق دستورية مختصرة

تنطلق الخريطة الدستورية المقترحة من إصـدرا إعلان سياسي وطني جامع يحدد ملامح المرحلة الانتقالية وأهدافها، ويؤسس لتوافق وطني عريض حول مسار إعادة البناء الدستوري، يلي ذلك عرض مسودة الدستور المؤقت للإقرار عبر توافق وطني واسع في إطار المجلس الوطني الفلسطيني، أو من خلال استفتاء شعبي يضمن الحد الأدنى من الشرعية الشعبية؛ وعلى هذا الأساس، تُشكَّل حكومة انتقالية تتولى إدارة المرحلة، وتهيئة البيئة السياسية والقانونية لإجراء انتخابات عامة، على أن تُفضي هذه الانتخابات إلى إنشاء مؤسسات منتخبة تتولى إقرار دستور دائم،

يعكس الإرادة الشعبية ويؤسس لنظام سياسي مستقر ومستديم.

الخاتمة

حتى لا يبقى الإصلاح شعاراً، يجب عدم النظر إلى الدستور المؤقت بوصفه نصاً قانونياً إجرائياً فحسب، بل باعتباره أداة تأسيسية لتطوير النظام السياسي الفلسطيني، ونقطة ارتكاز للتحول من منطق هيمنة الفصيل على الدولة إلى منطق الدولة بوصفها إطاراً جامعاً للمجتمع بمكوناته كافة، فغياب هذا الإطار الدستوري يُبقي مسارات الإصلاح في حدود الشعارات والخطابات، بينما يشكّل وجوده مدخلاً إلزامياً لترسيخ الانتقال المؤسسي من الفصائل إلى أحزاب سياسية فاعلة، تحكمها قواعد دستورية واضحة لا اعتبارات ظرفية.

لا يُختزل الانتقال من نموذج السلطة إلى نموذج الدولة في إجراءات تقنية أو ترتيبات إداريــة، بل يُمثل خياراً سياسياً وأخلاقياً يعكس مستوى النضج الوطني والمسؤولية التاريخية؛ وفي هذا السياق، تقف الفصائل الفلسطينية أمام مفترق حاسم، إما الانخراط في عملية تحول بنيوي تُفضي إلى أحزاب دولة تقود مشروع تحرر وطني حديث ومستديم، وإما الاستمرار في إدارة أزمة ممتدة تفتقر إلى أفق سيادي واضح، وتُعيد إنتاج المأزق القائم بأشكال مختلفة.

ملحق إضافي حول:

تحوّل حركات التحرر إلى أحزاب سياسية: تجارب عربية ودولية ودروس مستفادة للحالة الفلسطينية

تمهيد

شهد القرن العشرون وبدايات القرن الحادي والعشرين تحوّل عدد من حركات التحرر الوطني من أطر كفاحية ـ عسكرية إلى أحزاب سياسية حاكمة أو مشاركة في الحكم بعد الاستقلال أو إنهاء أنظمة الفصل العنصري أو الاستعمار. تكشف هذه التجارب عن أن التحوّل من منطق الثورة إلى منطق الدولة ليس عملية تلقائية، بل مسار معقّد محفوف بالمخاطر، يتوقف نجاحه على الإطار الدستوري، وطبيعة التوافق الوطني، وقدرة حركات التحرر على إعادة تعريف ذاتها.

أولاً: التجربة الجزائرية – من حركة تحرير إلى حزب ـ دولة

السياق

قادت جبهة التحرير الوطني الجزائرية (FLN) الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، وتمكّنت من تحقيق الاستقلال عام ١٩٦٢، لتتحول بعد ذلك من حركة تحرر وطني إلى القوة السياسية الحاكمة في الدولة الجديدة.

مسار التحوّل

اتسم مسار التحول بغياب الفصل بين

الحركة والدولة، حيث جرى دمج جبهة التحرير الوطني في مؤسسات الحكم بدل تحويلها إلى حزب سياسي يعمل ضمن نظام تعددي، ونتيجة لذلك، تحولت الجبهة إلى مرجعية سياسية عليا وإطار احتكاري للسلطة، ما حال دون نشوء تعددية حزبية حقيقية، واستمر هذا الوضع عقوداً طويلة هيمنت خلالها الجبهة وما زالت على المجالين السياسي والمؤسسي.

النتائج

أسفر هذا النموذج عن حالة من الاستقرار السياسي الشكلي القائم على السيطرة لا على التوافق، ترافق مع ضعف في الممارسة الديمقراطية وغياب التداول السلمي للسلطة، ومع تراكم الأزمات البنيوية، عادت إشكاليات الشرعية السياسية إلى الواجهة، وبلغت ذروتها خلال ما عُرف بـ»العشرية السوداء»، التي كشفت عن هشاشة النموذج القائم على حزب ـ دولة.

الدرس الفلسطيني

تُظهر التجربة الجزائرية أن التحول غير المنضبط من فصيل تحرري إلى حزب حاكم، دون تفكيك البنية الثورية أو إعادة تعريف العلاقة بين الحزب والدولة، يؤدي إلى إنتاج نموذج حزب ـ دولة، بما يحمله من مخاطر على الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة. وهو درس بالغ الأهمية للحالة الفلسطينية، حيث يتطلب التحول السياسي الناجح فصل الأدوار بين الحركة الوطنية، والحزب السياسي، ومؤسسات الدولة، ضمن إطار دستوري ضامن للتعددية والمساءلة.

ثانياً: جنوب إفريقيا – نموذج التحول التوافقي المنضبط

السياق

قاد المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) نضالاً وطنياً طويلاً ضد نظام الفصل العنصري، مستنداً إلى شرعية كفاحية واسعة ودعم شعبي ودولي، قبل أن يدخل في مسار تفاوضي شامل أنهى أحد أكثر أنظمة التمييز العنصري المؤسسي صلابة في القرن العشرين.

آليات التحوّل

تميّز التحول في جنوب إفريقيا بطابعه التوافقي المنضبط، حيث جرى اعتماد دستور انتقالي توافقي عام ١٩٩٣ شكّل الإطار الناظم لمرحلة الانتقال السياسي، وترافق ذلك مع تفكيك الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي ودمجه ضمن جيش وطني موحّد خاضع للسلطة المدنية، بما أنهى ازدواجية السلاح والشرعية، كما قبل المؤتمر الوطني الإفريقي بمبدأ التعددية السياسية والتنافس الديمقراطي، مع إرساء فصل واضح بين أدوار الحركة التحررية السابقة، ومؤسسات الدولة، والمنظومة الأمنية، بما حال دون احتكار السلطة أو تسييس أدوات العنف الشرعي.

النتائج

أفضى هذا المسار إلى انتقال سلمي ومنظّم للسلطة، وترسيخ شرعية دستورية قائمة على التوافق والمشاركة، مع استمرار المؤتمر الوطني الإفريقي كحزب سياسي قوي ومؤثر، لكنه يعمل ضمن نظام تعددي خاضع لقواعد الدستور والانتخابات، لا باعتباره مرادفاً للدولة أو محتكراً لها.

الدرس الفلسطيني

تؤكد التجربة الجنوب إفريقية أن اعتماد دستور انتقالي توافقي، مقترنًا بتسوية وطنية شاملة، يشكّل شرطًا لازماً لتحول الفصائل إلى أحزاب سياسية فاعلة دون انهيار النظام السياسي أو الانــزلاق نحو نماذج الهيمنة الحزبية. وفي السياق الفلسطيني، يبرز هذا النموذج كمرجعية عملية لإدارة الانتقال من منطق التحرر إلى منطق الدولة، عبر إطار دستوري يضمن التعددية، ووحدة السلاح، وخضوع الجميع لشرعية القانون.

ثالثاً: تجربة إيرلندا الشمالية – من العمل المسلح إلى السياسة

السياق

شهدت إيرلندا الشمالية صراعاً طويلاً اتسم بالعنف السياسي والطائفي، كان الجيش الجمهوري الإيرلندي أحد أبرز أطرافه، مع وجود حزب (شين فين) كذراع سياسية معبّرة عن جزء من هذا التيار، ومع انسداد أفق الحسم العسكري وتراكم الكلفة الإنسانية والسياسية للصراع، تبلورت قناعة داخلية وإقليمية بضرورة الانتقال إلى مسار سياسي تفاوضي يضع حداً للعنف المنظم.

آليات التحوّل

ارتكز التحول في إيرلندا الشمالية على اتفاق الجمعة العظيمة عام ١٩٩٨، الذي شكّل إطاراً سياسياً ودستورياً شاملاً لإدارة الصراع، وقد قام الاتفاق على مبدأ الربط الصريح بين نزع السلاح والمشاركة السياسية، بحيث أصبح التخلي عن العمل المسلح شرطاً للاندماج الكامل في العملية السياسية، ووفّر الاتفاق ضمانات دولية وإقليمية، لا سيما من بريطانيا وإيرلندا والولايات المتحدة، إلى جانب آليات رقابة وتنفيذ واضحة، واعتمد نظام حكم تشاركي يقوم على تقاسم السلطة بين المكونات المتنازعة، بما حدّ من منطق الغلبة وأعاد تعريف الصراع ضمن قواعد سياسية مؤسسية.

النتائج

أسفر هذا المسار عن إنهاء العنف المنظم وتفكيك البنى المسلحة غير النظامية، وفتح المجال أمام اندماج تدريجي للقوى المتصارعة في العملية السياسية، وعلى الرغم من استمرار الخلافات السياسية والهوياتية، فقد جرى احتواؤها ضمن مؤسسات الحكم والتمثيل، دون العودة إلى السلاح كأداة لإدارة النزاع.

الدرس الفلسطيني

تُظهر تجربة إيرلندا الشمالية أن إدماج الفصائل في الحياة السياسية يتطلب إطاراً تعاقدياً واضحاً، وضمانات دولية فاعلة، وآليات رقابة وتنفيذ ملزمة، وليس الاكتفاء بتعهدات سياسية غير مؤسسية؛ وفي الحالة الفلسطينية، يُبرز هذا النموذج أهمية ربط التحول السياسي بترتيبات أمنية ودستورية متفق عليها، تضمن إنهاء ازدواجية السلاح وتحويل الصراع الداخلي من الميدان العسكري إلى الفضاء السياسي المنظّم.

رابعاً: ناميبيا وموزمبيق – التحوّل تحت رعاية دولية

السياق

تندرج تجربتا ناميبيا وموزمبيق ضمن نماذج التحول من حركات تحرر مسلح إلى فاعلين سياسيين شرعيين في مرحلة ما بعد الاستقلال، في سياق اتسم بتدخل ورعاية دولية واسعة، ففي ناميبيا، قادت منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (SWAPO) نضالاً طويلاً ضد نظام الفصل العنصري والاحتلال، بينما شهدت موزمبيق صراعاً دموياً ممتداً بين حركة فريليمو الحاكمة وحركة رينامو المتمردة، عقب الاستقلال عن البرتغال.

آليات التحوّل

في الحالة الناميبية، جرى التحول ضمن إطار دولي منظم، قادته الأمم المتحدة، تُوّج بإقرار دستور ديمقراطي عقب الاستقلال عام ١٩٩٠، أرسى قواعد التعددية السياسية وسيادة القانون، وتم تنفيذ عملية دمج تدريجي للمقاتلين السابقين في مؤسسات الدولة، لا سيما الجيش والأجهزة الأمنية، بما حدّ من احتمالات الانتكاس إلى العنف.

أما في موزمبيق، فقد استند التحول إلى اتفاق سلام شامل (اتفاق روما ١٩٩٢)، الذي أنهى الحرب الأهلية، ونصّ على نزع السلاح، وتنظيم انتخابات تعددية، وتحويل أطراف الصراع المسلحة إلى أحزاب سياسية متنافسة ضمن نظام ديمقراطي ناشئ، وشكّلت الضمانات الدولية عنصراً مساعداً في تنفيذ الاتفاق ومراقبة مراحله الانتقالية.

النتائج

أسفرت التجربتان عن انتقال نسبي من العنف إلى السياسة، مع تفاوت في مستوى الاستقرار وجودة الممارسة الديمقراطية، فقد حافظت ناميبيا على درجة عالية من الاستقرار المؤسسي والتعددية الشكلية، على الرغم من هيمنة حزب واحد، بينما شهدت موزمبيق مساراً أكثر تعقيداً، تخللته توترات سياسية وأمنية متكررة، عكست هشاشة التوافق الوطني وحدود التحول غير المكتمل.

الدرس الفلسطيني

تؤكد تجربتا ناميبيا وموزمبيق أن الرعاية الدولية يمكن أن تلعب دوراً مساعداً في إدارة

التحولات السياسية، لكنها لا تشكّل بديلاً عن الإطار الوطني الجامع والتوافق الداخلي، وفي الحالة الفلسطينية، لا يمكن لأي مسار تحول من الفصائل إلى الأحزاب أن ينجح دون امتلاك رؤية وطنية موحدة، ودستور انتقالي توافقي، يحدد قواعد العمل السياسي، ويمنع إعادة إنتاج الصراع بأدوات جديدة، حتى في ظل حضور دولي فاعل.

خامساً: استخلاص مقارن – ما الذي ينطبق على فلسطين؟

التجربة	ما يمكن الاستفادة منه	ما يجب تجنبه
الجزائر	وحدة القرار الوطني	حزب ـ الدولة
جنوب إفريقيا	الدستور التوافقي	تأجيل الإصلاح
إيرلندا الشمالية	نزع السلاح مقابل السياسة	الاتفاقات الهشة
لبنان ـ حزب الله	تمثيل سياسي واسع	ازدواجية السلاح

سادساً: موقع فلسطين بين هذه التجارب

الخصوصية البنيوية للحالة الفلسطينية

تتسم الحالة الفلسطينية بخصوصية مركبة تجعلها مختلفة جوهرياً عن معظم التجارب المقارنة، إذ ما زالت تخضع لواقع احتلال استعماري مباشر، وتفتقر إلى السيادة الكاملة على الأرض والحدود والموارد، ويتزامن ذلك مع تعدد الفصائل المسلحة، وغياب احتكار العنف المشروع، فضلاً عن الانقسام الجغرافي والسياسي الذي أضعف وحدة النظام السياسي وأربك عملية بناء المؤسسات.

حدود المقارنة وإشكالية الاستنساخ

في ضوء هذه المعطيات، لا يمكن مقاربة التجربة الفلسطينية بمنطق الاستنساخ أو النقل الحرفي لأي نموذج دولي أو إقليمي، فالتجارب المقارنة، على اختلافها، نشأت في سياقات انتهى فيها الاحتلال أو حُسم الصراع السيادي، أو توفرت فيها دولة قادرة على إدارة مرحلة انتقالية، وهي شروط لم تتوافر بعد في الحالة الفلسطينية.

نحو نموذج فلسطيني انتقالي مركّب

بدلًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى بناء نموذج فلسطيني انتقالي خاص، يستفيد انتقائياً من عناصر القوة في التجارب السابقة دون الوقوع في تناقضاتها، ويشمل ذلك تبني دستور انتقالي يضبط العلاقة بين السلطات والفصائل، على غرار التجربة الجنوب إفريقية؛ والاستفادة من آليات الضمان والرقابة الدولية التي رافقت التحول في إيرلندا الشمالية؛ وتجنب إعادة إنتاج نموذج حزب ـ الدولة الذي أفرز اختلالات بنيوية في الحالة الجزائرية. مع حسم واضح لمسألة السلاح ومرجعية القرار الأمني، تفادياً

لمأزق الازدواجية السيادية الذي تعاني منه التجربة اللبنانية.

الخلاصة التحليلية

إن موقع فلسطين بين هذه التجارب ليس موقع المتلقي للنماذج، بل موقع الفاعل الذي يصوغ مساره الانتقالي وفق شروطه التاريخية والسياسية الخاصة، ويظل نجاح هذا المسار مرهوناً بوجود إرادة وطنية جامعة، وإطار دستوري انتقالي واضح، وقدرة على المواءمة بين متطلبات التحرر الوطني ومقتضيات بناء نظام سياسي قابل للحياة.

الخاتمة العامة للدراسة

تُبرز هذه الدراسة، من خلال تحليل تجارب دولية مقارنة، أن تحوّل حركات التحرر والفصائل المسلحة إلى أحزاب سياسية ليس مساراً تقنياً أو إجرائياً معزولاً، بل عملية سياسية ـ دستورية معقّدة تتطلب إطاراً انتقالياً واضحاً، وإجماعاً وطنياً، وضبطاً صارماً للعلاقة بين الحركة والدولة والسلاح؛ وتؤكد التجارب محل الدراسة أن هذا التحول لا يُعد تخلّياً عن النضال الوطني أو تنكّراً لتاريخه، بل يمثل انتقالاً عقلانياً من منطق الثورة إلى منطق الدولة، ومن شرعية البندقية إلى شرعية المؤسسات والقانون.

تُظهر المقارنة أن الإخفاق في هذا التحول غالباً ما يرتبط بغياب الفصل بين الحزب والدولة، أو بإبقاء السلاح خارج الإطار الدستوري، أو بتحويل الحركة الثورية إلى مرجعية فوق سياسية، بما يؤدي إلى إنتاج أنظمة هشة أو دول منقوصة السيادة. في المقابل، فإن التجارب الأكثر نجاحاً نسبياً هي تلك التي ربطت التحول بدستور انتقالي توافقي، ونزعت الطابع العسكري عن العمل السياسي، وأقرت التعددية، ووفّرت ضمانات داخلية وخارجية لتنفيذ التسويات.

في الحالة الفلسطينية، تتضاعف تعقيدات هذا المسار بفعل استمرار الاحتلال، وغياب السيادة، وتعدد الفصائل المسلحة، والانقسام الجغرافي والسياسي، لذلك لا يمكن استنساخ أي نموذج جاهز، بل تبرز الحاجة إلى صياغة نموذج فلسطيني انتقالي خاص، يستفيد من الدروس الدولية دون إسقاطها، ويوازن بين متطلبات التحرر الوطني ومتطلبات بناء الدولة.

يبقى نجاح تحوّل الفصائل الفلسطينية إلى أحزاب سياسية حديثة، أو قيامها بإنشاء أحزاب تمثيلية لها مرهوناً بربطه الصريح بدستور مؤقت ينظم المرحلة الانتقالية، ويحدد قواعد العمل السياسي، ويضبط العلاقة بين الفصائل والسلطة، ويمنع إعادة إنتاج الفصائلية داخل مؤسسات الدولة. وبهذا المعنى، لا يشكّل الدستور المؤقت مجرد أداة قانونية، بل يُعد ركيزة سياسية جامعة لإعادة بناء الشرعية، وضمان التعددية، وتهيئة الانتقال التدريجي نحو نظام سياسي

ديمقراطي قابل للحياة.

الخلاصة التنفيذية (موجَّهة لصنّاع القرار)

١. **إنشاء الأحزاب ضرورة سيااسية لا خيار أيديولوجي**، واستمرار العمل الفصائلي خارج الإطار الدستوري يُقوّض مشروع الدولة، بينما يتيح التحول المنضبط إعادة إنتاج النضال بأدوات سياسية أكثر فاعلية.

٢. **الدستور المؤقت هو مدخل للتحول وليس نتيجته**، فأيّ مسار تحولي غير مرتبط بدستور انتقالي توافقي سيظل هشاً ومعرضاً للانهيار أو الارتداد نحو منطق القوة.

٣. **حسم مسألة السلاح شرط سيادي لا يمكن ترحيله**، فالمشاركة السياسية دون معالجة واضحة لملف السلاح تؤدي إلى ازدواجية السلطة، ودولة منقوصة السيادة، مثلما تُظهر تجارب عربية مقارنة.

٤. **الفصل بين الحزب والدولة ضرورة لبناء الشرعية**، لأن منع تَحوُّل أي فصيل إلى مرجعية فوق الدولة يُعد شرطًا أساسيًا لمنع إعادة إنتاج نموذج «الحزب–الدولة».

٥. **الضمانات الدولية عامل مساعد لا بديل عن الإرادة الوطنية**، فالرعاية الدولية تكتسب قيمتها فقط عندما تستند إلى إطار وطني جامع وتسوية داخلية شاملة.

٦. **النموذج الفلسطيني يجب أن يكون انتقالياً** وتدريجياً لا أن يكون استنساخاً للتجارب، بل يجب بناء مسار فلسطيني خاص يراعي واقع الاحتلال والانقسام، ويؤسس لانتقال منظم نحو نظام سياسي تعددي.

خلاصة القول: إن إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني تتطلب قراراً إستراتيجياً بالانتقال من منطق الفصائل إلى منطق الدولة، عبر إطار دستوري انتقالي جامع، يوازن بين متطلبات التحرر ومتطلبات الحكم، ويضع أسساً واضحة لدولة فلسطينية ديمقراطية، لا فصائلية، قابلة للاستمرار.

المصادر والمراجع

١. عيسى، ح. (٢٠١٦). **الأحزاب الفلسطينية .. تعددية في ظل النضال الوطني**. موقع *PNN*.

يُقدّم هذا المقال قراءة تحليلية لتعددية الأحزاب الفلسطينية وعلاقاتها بالمجتمع المدني في ظل غياب النظام القانوني الحزبي الكامل في فلسطين . pnn.ps

٢. عيسى، ح. (٢٠١٦). **التنظيم القانوني للأحزاب السياسية الفلسطينية**. *PNN*.

يناقش هذا النص الإطار القانوني للأحزاب السياسية الفلسطينية، والتحديات التي تواجه التحول من تنظيمات فصائلية إلى أحزاب سياسية تعمل داخل نظام سياسي مؤسسي pnn.ps .

٣. نصار، إ. (بدون تاريخ). **المنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين: الواقع والدور والتحديات**. *حق العودة*. يسلّط هذا البحث الضوء على تطوّر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، وتداخلها التاريخي مع الفصائل السياسية، والتحديات التي تواجهها في الحفاظ على استقلاليتها السياسية badil.org .

٤. *المجتمع المدني الفلسطيني.. أزمات القيادة ودعوات للإصلاح والتجديد*. (بدون تاريخ). *المؤتمر الوطني الفلسطيني*. تتناول الورقة أزمات مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني وعلاقاتها بالفصائل السياسية، مع دعوات للإصلاح المؤسسي والتجديد المنظم . ncpalestine.org

٥. **منظمات المجتمع المدني الفلسطينية: بين مهمات تعزيز المشاركة السياسية ومتطلبات العمل مع حركات التضامن الدولي**. ((بدون تاريخ) *حق العودة*. يستعرض هذا العمل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحراك الوطني الفلسطيني وكيفية تفاعلها مع الفصائل المختلفة ضمن سياق النضال والتحول الديمقراطي . badil.org

٦. *نص الدستور الفلسطيني* (مسودة). (بدون تاريخ). المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. مصدر أساسي لفهم محتوى الدستور الفلسطيني المقترح والدور الذي يمكن أن يلعبه في دعم التحوّلات السياسية والمؤسسية، بما في ذلك تنظيم العمل الحزبي وعلاقة الفصائل بالمجتمع المدني pcpsr.org

دور المنظمات الشعبية في حفظ الكيانية الوطنية الفلسطينية
قراءة في الأداء النقابي.. التحديات والإشكاليات، الطموحات والتوقعات

الواثق طه*

ينظرُ الفلسطينيّ اليوم إلى ما يمتلكُه من منظمات شعبية: فصائل، ومنظمات مجتمع مدنيّ، واتحادات شعبية، ونقابات مهنيّة، فيشعر بالفخر. وهذا حقّه، فإذا كان أي شعب بدأ في تأسيس كلّ ذلك من الصفر، شعباً يستحقّ التقدير، فالشعب الفلسطينيّ بدأ كلّ ذلك من الصفر، ثمّ نهضَ به من الرّكام، وعاندَ الوقت، والاحتلال، ومصيراً مُعدّاً هو الفناء...

سياقات لا مفرّ منها:

منذ وعـد بلفور (١٩١٧) بـدأ الوعي الفلسطيني المبكّر بخطورة المشروع الصهيونيّ، وأهميّة مناوئته، ورفض تمريره، ما من شأنه انتزاع ملكية الشعب الفلسطيني لأرضه والعبث في تاريخه، فبعد إصدار صكّ الانتداب (١٩٢٢) بدأ الفلسطينيون يلملمون قواهم، لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، بما كان ممكناً لديهم في تلك الحقبة، فكانت باكورة العمل النقابيّ الوطنيّ في السنة التالية بتأسيس (اللجنة الأخوية لعمّال سكك الحديد – ١٩٢٣ في حيفا)، وفي عام (١٩٢٥) تأسست جمعية العمال العربية الفلسطينية. كان ذلك لأنّ مؤسسي الجسمين أرادوا العمل بعيداً عن "الهستدروت" التابع للحركة الصهيونية، التي بدأت في تثبيت نفسها على أرض فلسطين بالبُعد النقابيّ المنظّم للسيطرة على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في وقت مبكّر من عمر الصراع.

* مكاتب رأي فلسطيني.

تأسست، أيضاً، جمعيات وأجسام نقابية عمالية في حقبة الانتداب، منها حزب العمال العرب في نابلس (١٩٢٣)، وجمعية العمال المسيحيين في يافا (١٩٢٧)، ومؤتمر العمال المسيحيين في الناصرة (١٩٢٨) وجمعية العمال العرب في القدس (١٩٣٤)، والاتحاد النسائي العربي (١٩٢٩) في القدس، وغيرها من الأجسام.

لم تكن النقابات الفلسطينية الناشئة تسعى لتحسين الأجور فقط، أو العناية بمنتسبيها، بل شكّلت أجساماً وطنيّة وضعت نفسها في مواجهة المشروع الصهيوني منذ البداية، وساهم إضراب المعلمين الكبير عام (١٩٢٥) - وإن كان لأسباب ماليّة - في التأسيس لفكرة الإضرابات كقوة فاعلة في مواجهة الانتداب البريطاني، والمشهد الوطنيّ.

لم يكن الحراك الوطني الفلسطينيّ على صعيد سياسيّ مُنكفئاً في ذلك الوقت، فقد شهدت فلسطين ثورات وهبّات وطنية بشّرت بها قوى وشخصيات وطنيّة، ألقت بآثارها على الدّور النقابيّ، الذي تصاعد تأثيره في ثلاثينيات القرن ذاته، بإعلان الإضراب الكبير (١٩٣٦) الذي كان شرارة ثورة عارمة، وتشكّلت في ذلك الوقت لجان قوميّة لتنظيم فعاليات الإضراب، والمقاطعة، والاستجابة الشعبية.

اللافت في تأسيس الأجسام النقابية، هو تفتّت القطاعات على تمثيل متعدّد، لم يكن للفلسطينيين في تلك الحقبة فكرة وطنيّة شاملة، تستند إلى هويّة وطنية واضحة المعالم، فتركت القوى الوطنية بتباياناتها الفكرية، والقوى العشائرية الجهويّة بطموحاتها الضيقة، آثارها على تلك الأجسام ومحاولات التنظيم الوطني والثورات الفلسطينية التي كانت تشتعل وتنطفئُ لغياب التنظيم والتماسك الوطنيّ.

في الوقت الذي بحثَ الفلسطينيون فيه عن الهوية والخلاص، تصاعدت محرقة النكبة يوماً بعد يوم حتّى سقطت البلاد في يد الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ وتأسست إسرائيل على أنقاض شواهد التاريخ الفلسطينيّ العريق، لم تكن النكبة حدثاً عابراً، ولم تكن احتلالاً عسكريّاً فقط، بل تدمير شامل حوّل كلّ شيء إلى أنقاض، وتفكّكت بنية الشعب الفلسطيني إلى معازلَ ووصايات في الوطن، الداخل محتلّ، والضفة تديرها (الأردن)، وغزة تديرها (مصر)، وواقع تهجير داخليّ وخارجي، وحياة في شتات الأرض وأصقاعها التي استقبلت الفلسطينيّ بالحصار، والشّكّ، ومعازِلَ في خيام اللجوء. كانت النكبة تمزيقاً شاملاً للكيانية الوطنية الفلسطينية، وانتهاءً عمليّاً للشخصية السياسية الفلسطينية على الرغم من الأسماء والمسميات، وكانت أيضاً حرماناً من الهُويّة. قد يرفض البعضُ تسميتها بالهزيمة، لكنّها هزيمة بكلّ المقاييس، هزيمة نكراء لكنّها لم تكن مطلقة، أو فناءً أبديّاً.

في حياة الشعوب العريقة لا ينتهي الوعي والمـــوروث الحضاريّ. لقد وقع الشباب الفلسطينيّ بعد النكبة فريسة أسئلته المشروعة، أسئلة تتناول الذات والهوية، أسئلة تستجوِبُ المرحلة وتفاصيلها وتفاعلاتها، وتستلهم تجارب الشعوب وتاريخ فلسطين... كان الشعب الفلسطينيّ محظوظاً، فالطلبة الفلسطينيون في مصر والدول العربية لم يكونوا بعيدين عن ألم النكبة، ونهض بينهم حراكٌ أسّس لرابطة طلبة فلسطين (١٩٥٢) في جامعة الملك فؤاد في القاهرة، التي صارت في ما بعد الاتحاد العام لطلبة فلسطين (١٩٥٩) بقيادة ياسر عرفات وجيلٍ أشعل ثورة فلسطين المعاصرة بعد ذلك بسنوات.

مثلت المرحلة التي جاءت بعد النكبة فسيفساء متنوعة، جالَ فيها الفلسطينيون بين الأمل واليأس، الحياة الضائعة واستنهاض القوّة، هي مرحلة ساهمت فيها التفاعلات الإقليمية والدولية في بزوغ بارقة أمل في محاولات لملمة الصفّ العربيّ، وتأسيس منظمة التحرير، في وقتٍ كانت فيه أحشاء الظلال تهمسُ باسم «فتح» عنواناً منظّماً يتجاوز التجارب السابقة ويتعلّم منها ما يؤسّس لنهوض وطني فلسطين عارم عام(١٩٦٥).

شهدت المرحلة ذاتها إعادة بناء القطاعات النقابية، فتأسست الاتحادات الشعبية منذ الخمسينيات: الاتحاد العام لعمال فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، والاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين... وكان تأسيس هذه الاتحادات نقلة نوعيّة في الوعي الفلسطينيّ، فهي اتحادات جامعة متحررة من التبعيّة للأفكار القديمة، نشأت في بيئة تحرر وطني، ضمن إطار وطنيّ يتجاوز الصراعات القيادية والجهوية السابقة. وفي حقيقة الأمر، عملت هذه الاتحادات على تكريس مكانة منظمة التحرير الفلسطينية عبر مسار الثورة والنضال، وقدّمت الهمّ الوطنيّ العامّ على خصوصيّتها، لتكون أجساماً فاعلة في انتشار القضية الفلسطينية عبر العالم، ورفدت الثورة بالكادر الوطنيّ المتسلح بالوعي والمعرفة.

أمّا النقابات المهنية، فبدأت أيضاً في التشكّل منذ خمسينيات القرن المنصرم في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونظراً لتأسيسها في حقبة الإدارتين الأردنية والمصرية، كانت في غالبيتها فروعاً للنقابات الأردنية، وتشكّلت ضمن بيئة قوانين وأنظمة ما زالت معيقاً لتحويل غالبيتها حتى يومنا هذا إلى نقابات فلسطينية... على الرغم من هذه التبعيّة الإدارية، كان التعاطي مع هذه الفروع ضمن خصوصية الشأن الفلسطينيّ، فتعاطت مع قضيتها بأولويّة مطلقة.

بعد تأسيس السلطة الوطنية بعد (١٩٩٣) فُتحَ المجالُ أمام حريّة العمل النقابيّ، وتأسيس النقابات والاتحادات على الأرض الفلسطينية،

وبدأت حقبة جديدة من العمل النقابيّ لها ما لها وعليها ما عليها.

المنظمات الشعبية الفلسطينية:

الفلسطينيون لهم منظورٌ خاصّ إزاءَ المنظمات الشعبية. وإذا كان العالم يصنّف كلّ الأحزاب والقوى المجتمعية والمؤسسات المدنية غير الحكومية، والاتحادات والنقابات على أنها منظمات شعبية، فالفلسطينيون لهم رأي آخر، يستند إلى تمايز الأدوار بين تلك الفئات. فالفصائل هي القوى الوطنية لدورها السياسيّ في قيادة النضال الوطني، والمؤسسات المدنية غير الحكومية هي منظمات المجتمع المدني، لدورها المباشر في مجالات التنمية، أمّا الاتحادات الشعبية والنقابات، فهي المنظمات الشعبية صاحبة الدور المباشر في العمل النقابيّ وطنيّاً وإقليميّاً ودوليّاً.

ولتعزيز العلاقات الرسمية سواء على صعيد (الدولة/ منظمة التحرير الفلسطينية)، أو حكومتها، نُظّمت العلاقة عبر أجسام إشرافيّة، فالفصائل أعضاء في (م.ت.ف)، ومنظمات المجتمع المدنيّ لها جهة إشرافية حكومية، أما المنظمات الشعبية، فلها جهتان مرجعيّتان، الأولى هي دائرة التنظيم الشعبي في منظمة التحرير، وتشرف بشكل مباشر على عدد من الاتحادات الشعبية المنضوية في إطار المنظمة ولها كتلة برلمانية كبيرة في المجلس الوطنيّ، محدّدة بنظام داخليّ شأنها شأن فصائل المنظمة، وتشرف الدائرة أيضاً على تنظيم العمل الشعبي، ودور أطره ومؤسساته في الكفاح الوطني، أمّا المرجعية الثانية فهي مفوضية المنظمات الشعبية، وهي الجهة الإشرافية المباشرة لكل الاتحادات والنقابات المهنية، على صعيد تنظيمي وإداري ونقابيّ محليّاً ودوليّا.

لقد أنشأ هذا الفهم - الذي تبلور على مدار عقود من القضية الفلسطينية، وأكثر من ثلاثين سنة بعد تأسيس السلطة الوطنية - بيئةً فلسطينية مقبولةً لمكونات العمل الوطنيّ عموماً، بيئة تخصّصية واضحة المعالم، يشوبها ما يشوبها لأسباب ذاتيّة، وأخرى متعلقة بالمعيقات التي تعترضُ القضية الوطنية، وواقع احتلالٍ له تداعياته على الطموح الفلسطيني وعوامل التقدّم المأمول.

ما سبق تدرّجٌ تاريخيّ بسيط لنموّ البنية النقابية الفلسطينية في الكيانية الفلسطينية عبر مفاصل تاريخية أساسية خلال حقبة الانتداب والنكبة (١٩٢٢ – ١٩٤٨)، إرهاصات الثورة (١٩٤٨-١٩٦٥)، (الثورة الفلسطينية حتى العام ١٩٩٣)، (الكيانية الوطنية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية). لم يكن هذا النموّ نابعاً من ذاته منفصلاً عن نموّ الشعب الفلسطينيّ واستنهاضه كيانية وطنية صلبة. ولبحث العلاقة بين المنظمات الشعبية في تحصين الكيانية الوطنية، لا بدّ من بحث سياق

آخر، سياق بناء الشخصية الفلسطينية.

الكيانية الفلسطينية (حقبة الانتداب والنكبة):

احتل البريطانيون أرض فلسطين بعد هزيمة الدولة العثمانية. كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت وعد بلفور لإنشاء وطن قوميّ يهوديّ في فلسطين في تشرين الثاني من العام ١٩١٧، قبل انتهاء عملياتها العسكرية للسيطرة على فلسطين ودخولها القدس في الشهر التالي لإصدار الوعد المشؤم، وإنشائها حكماً عسكريّا من تاريخه، تحوّل إلى إدارة مدنية عسكرية شاملة منذ مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) الذي وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني. كان الانتداب قائماً فعليّاً على الرغم من مصادقة عصبة الأمم عليه عام (١٩٢٢) ودخوله حيّز التنفيذ في أيلول (١٩٢٣).

كان المجتمع الفلسطيني في تلك الأعوام مجتمعاً ريفيّاً، إقطاعيّ الملكيّة، من كلّ الشواهد كانت تتوغّل في ثناياه مفاهيم لا تنبثق من هُوية وطنية جامعة. الفلسطينيون كانوا في ذلك الحين رهينة التقاليد والعادات، وإرث عثمانيّ عمل باستمرار على إذابة الهوية العربية عموماً في صهير أمميّة الحكم العثماني، كان العرب عموماً يعيشون في موروث فهم ووعي مُغاير لمفاهيم الدولة الحديثة، وحتّى الفهمُ القوميّ النّامي في تلك الحقبة كان يتغذى على تاريخ قديم، تاريخ الدولة العربية الواحدة (بخلافة إسلامية)... كان أبعدَ ما يكون عن تطورات نظام دوليّ يتّجه إلى الانتهاء من مفاهيم الدولة الممتدة، والإرث الاستعماري القديم، لصالح مفاهيم الاستقلال والسيادة، والقوميات في حدود الدول الحديثة، وإعادة تقاسم الثروات والنفوذ العالمي، هذه المفاهيم التي أوجدت العالم الراهن، بقوانينه، ومفاهيمه وأنماط تفاعلاته، وأساليب إدارة صراعاته المستمرة.

لكنّ شعب فلسطين شأنه شأن الشعوب العربية، لم يكن يعيش في عزلة مطلقة عن محيطه العالميّ، ولم يكن يغرقُ بأكمله في فكرٍ ريفيّ ورجعيّة شاملة، فالحواضر الفلسطينية، تلك المدن العريقة، شهدت تنويراً بدأ فجره منذ نهايات العهد العثمانيّ، وتلقّف بذكاءٍ (أثر) المُستعمر على الشعوب التي يستعمرها... فرغبة البريطانيّ المستعمر في التخلّص من العروبة، عادات وديانات، ثقافة وهوية، تاريخاً وحضوراً، جعلته بشكل أو بآخر يفتح بوابة مفاهيمه وتطوراته للمجتمعات العربية، هذه نتيجة طبيعية في ظل أي استعمار... الشعوب المضطهدة تتبادل التأثير المعرفيّ مع مُستعمريها، تتأثّر به وتؤثّر فيه، والشعوب المنتصرة تخرجُ في نهاية المطاف بما يجعلها قادرة على الاستمرار في التطوّر عبر التاريخ. فلسطين نفسها أعرقُ نموذج من هذه النماذج عبر التاريخ السحيق.

لم يُسعف الزّمن شعبَ فلسطين أن يتوصّل إلى صيغة الهوية الوطنية الشاملة في حقبة الانتداب. كان النّموّ الذي يشهده إداريّاً وفكريّا نذير شؤم على المشروع الصهيونيّ، ومملكة تتداعى في مستعمراتها، تنغمس في صراعاتها العالمية، تستنزفُ نفسها سريعاً في حرب عالميّة ثانية مُهلكة.

وقعت فلسطين فريسة الاحتلال عام (١٩٤٨) في وقت لم تكن فيها مُكتملة الكيانية الوطنية، بقيادة مركزية حقيقية على الرغم من وجود حكومة فلسطين وما انبثق عن هذا الوجود من مؤسسات وأنظمة.

كانت فلسطين تفتقر إلى نسيج مجتمعي ووطنيّ موحّد، ومفاهيم متطورة تتطور بها مقاومتها من أجل الحرية والاستقلال.

لكنّ النّكبة نفسها وبعد الضياع الفلسطينيّ في هزيمة العام (١٩٤٨) كانت سبباً في تحوّل حادّ في العقل الفلسطينيّ، وسبباً في انغماس جزء كبير من شعبنا في ثقافات الآخرين ومعارفهم... النكبة والاحتلال فرضا على الفلسطينيّ أن يُعيد النّظر في بنيته الموروثة. هي محرقةٌ لكنّها فُرصة من تاريخ نجح فيها الفلسطيني أن يتخلّص من جلده القديم، وأن يبدأ بمسابقة الوقت والظروف في اجتراح الوطنية الفلسطينية الشاملة.

الكيانية الوطنية (بعد النكبة ١٩٤٨):

مكث الشعب الفلسطيني رهينة التمزق كما أسلفنا. ووفق شهادات وثقتها مختلف المصادر والروايات التي يمكن الرجوع إليها، كانت محاولات التجمّع الفلسطيني تقع في عديد البلدان العربية فريسة التشكيك. كان الفلسطيني باختصار حالة أمنيّة قصوى، تُقابلُ بالإهانة والهراوة والتكميم، لا يُعامل بهويّته العربية الفلسطينية التي يستحق. كانت الأحزاب العربية متنفّساً محدوداً رفع لواء فلسطين شعاراً كما رفعته الأنظمة في سياقات التنافس السياسي من أجل الحُكم وتعزيز الأنظمة لا أكثر، وعلى الرغم من الشّحن الذي كان حاصلا من أجل فلسطين، فلم يكن هناك التفاتٌ إلى الدور الفلسطيني في قضية فلسطين حتى عام تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤).

بالنّظر إلى العام الذي تأسست فيه منظمة التحرير، نجد أنّ الاهتمام العربي بمسألة التمثيل الفلسطيني المُشارك في قضيّته جاء متأخراً، وللمفارقة، طالب بن غوريون في مؤتمر لوزان (١٩٤٩) بحضور فلسطينيّ! بالطبع كانت أسباب بن غوريون نابعة من قناعته أنّ الفلسطينيين ضعفاء مهزومون يمكن مساومتهم على التخلّي عن آمالهم وحقوقهم نظير أيّ اتفاقية مُهينة، اتفاقية تتنازل عن الأرض والحقيقة والتاريخ.

لقد خدمت السياقات العربية نفسها فكرة التمثيل الفلسطيني آنذاك. الصراعات العربية

الداخلية ساهمت في هذا الأمر، لكنّ شيئاً آخر عزّز هذه الفكرة. شيئاً كان يحدث في باطن الأرض، وهمساتٍ بدأت تتصاعد منذ نهاية عقد الخمسينيات... شيءٌ فلسطينيّ يتشكّل... هي حركة «فتح».

الحديثَ عن نشأة حركة التحرير الفلسطيني «فتح» أمرٌ لا مفرّ منه في هذا السياق. بوصفها أوّل حراك وطنيّ فلسطينيّ يمتلك بذور الوعي المطلوبة لهوية واجبة التشكّل في كيانية صلبة تعيد الاعتبار للفلسطينيّ، وتنهض بالثورة ضد الاحتلال.

لقد تأسست الحركة من شبّان جيل النكبة، من ذلك الجيل الذي حمل أسئلته، واستجوب المرحلة وعناصرها، واستلهم من التاريخ عبراً من فشل الثورات السابقة والنسخ السابقة للحركة الوطنية. هو جيلٌ اختبر معنى استقلال الدول التي جالَ فيها، واحتكّ في مصر والأردن ولبنان وسورية بمعاني الدولة الحديثة الناشئة، واستفاد من قراءة التاريخ في صياغة باكورة الفكرة الوطنية الشاملة.

كانت فكرة البناء التنظيميّ لحركة تحرر وطني، اجتراحاً ذكيّاً في تلك الحقبة، إذ استندت إلى طموح تعزيز الفعل الثوري لا عسكريّا فقط، بل فكريّا، وسياسيّاً على أرضية تغيير الوعي الفلسطينيّ والانتقال به إلى فهم الهوية الوطنية والدولة الحديثة في مسارات البحث عن إقامة الدولة المستقلة على تراب فلسطين.

كان التزامن بين تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وولادة «فتح» من ركام النكبة وما بقي للفلسطينيين من نتائجها أمراً مترابطاً، فالدول العربيّة كانت جاهزة لفهم مُغاير إزاء القضية، تلتقط إشارات الفلسطينيين واقتراب ثورتهم. ومهما كانت توجهات الدول العربية بهذا الخصوص، فقد قدّمت للفلسطينيين فرصة حاضنة لتأسيس أوّل كيانٍ حقيقيّ لهم بعد النكبة.

- منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤):

عندما تأسست المنظمة ووضعت أنظمتها، اعتمدت على التنظيمات الشعبية (الاتحادات الفلسطينية الناشئة)، كانت «فتح» تعمل بهدوء على التبشير بالثورة، التي أطلقتها عام (١٩٦٥)، واستمرّت بها رفقة الجبهة الشعبية وفصائل أخرى تشكّلت في ذلك الحين. بينما عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تعزيز مكانتها بين الفلسطينيين أولاً، ثم العرب ثانياً، ثم العالم ثالثاً.

لم يرفض شعب فلسطين كل هذه التطورات. لكنّ آثار الدّم والفواجع والقوّة الباطشة والإبادة التي تعرّض لها جعلته يعلّق الآمال على بندقية الفدائي، التي استطاعت كسب التاريخ على الرغم من نكسة العام (١٩٦٧) وضياع ما تبقى من الوطن. كان ذلك في معركة الكرامة الملحمية التي انتصرت فيها المقاومة والجيش

الأردني على جيش الاحتلال الذي لا يُقهر، ليقعَ الغرور الإسرائيلي في ثنايا الشّكّ والتّراجع.

كانت تلك المعركة نقطة فاصلة في تاريخ «فتح» والثورة الفلسطينية، المدّ الجماهيريّ حصل. الرسالة السياسية وصلت إلى كل أصقاع الأرض. خطفَ البناء التنظيميّ لحركة «فتح» طموح الكيانية الوطنية مستقلة التمثيل، فكان لا بدّ من تثوير منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما حصل عام (١٩٦٩).

كانت سيطرة فصائل الكفاح المسلح على منظمة التحرير الفلسطينية تطوراً هائلاً في تعزيز الكيانية الفلسطينية وإرساء قواعدها على أرضية التطوّر الممكن والمستمر. بدأت حركة التحرر الوطني الفلسطيني بكلّ مكوناتها في عمل وطني شامل تجاوزَ الصدام العسكري إلى ما هو أبعد من ذلك... إلى بناء الشعب، والدولة المتخيّلة، وإدارة الشأن الفلسطينيّ من المنافي والشتات. كان جمع الشعب الفلسطيني في تلك الحقبة على هوية الثورة، هوية وطنية خالصة، أكبرَ نجاحٍ ضَمِنَ استمرار الكفاح الفلسطينيّ دون توقف.

- قبول حل الدولتين - إعلان قيام دولة فلسطين (١٩٨٨) – وثيقة الاستقلال:

بعد نضال طويل - وفرض منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً حقيقيّاً وحيداً للشعب الفلسطينيّ على منبر الأمم المتحدة (١٩٧٤)، وتبنّي برنامج النقاط العشر ليكون آلية عمل للتحرير، وتكريس ذلك بمنظومة علاقات دولية ارتبطت بممثليات المنظمة، وحوار مع العالم بالبندقية والسياسية - أعلنت القيادة الفلسطينية وثيقة استقلال دولة فلسطين من قصر الصنوبر في أرض الجزائر (١٩٨٨)، على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ في إعلان واضح وصريح بقبول حلّ الدولتين، وهو حلّ حقيقته القانونية الثابتة قرار التقسيم رقم (١٨١) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ (يجب عدم الخلط هنا بين مقترحات التقسيم لمساحتي الدولتين، وقبول حدود الرابع من حزيران، فكلا الموقفين مصدرهما القانوني الوحيد هو قرار التقسيم، الذي يؤسس لاتفاق ثنائي فلسطيني إسرائيلي حول هذه الحدود).

توالت، منذ ذلك التاريخ، الاعترافات بدولة فلسطين، وأسست هذه الخطوة التي تسلّحت بقوّة الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام (١٩٨٧) إلى تعميق الكيانية الفلسطينية وطنيّاً وإقليميّاً ودوليّاً، وعزّزت مساراً كان لا بدّ من إنشائه نظراً لمعطيات تلك المرحلة، مسار السلام الذي نتج عنه اتفاقية إعلان المبادئ (١٩٩٣) الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل، الاتفاقية التي أتاحت للفلسطينيين تطوراً جديداً في رحلة الكفاح من أجل الاستقلال، بتأسيس أول كيان له دور سيادي مباشر على الأرض الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية) التي تطورت

عبر ثلاثين عاماً في علاقاتها الدولية، وصولاً إلى عضوية مراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة (٢٠١٢)، ثمّ اعتراف بدولة فلسطين من الأمم المتحدة (٢٠٢٤)، التي فتحت أبواب الدول الأوروبية لاعترافات متتالية بدولة فلسطين.

لقد وصلت الكيانية الوطنية الفلسطينية عبر هذا المسار الطويل إلى ذروة من التقدم والتطور في كلّ صعيد تطرقه أيدي الفلسطينيين، وبتطوّراتها كلّها ألقت على القطاعات النقابية أحمالا وواجبات إضافية، وتطورات لا بدّ منها.

القطاعات النقابية الفلسطينية (منذ ١٩٩٣):

أشرنا خلال السياقات السابقة إلى مسألة انفتاح باب حرية العمل النقابي الفلسطيني، بإدارة فلسطينية مباشرة، ضمن حدود السيادة الناعمة التي أتاحتها اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو).

لكنّ التطرّق والبحث في هذا السياق الجديد، لا بدّ له من توطئة يمكن الاتفاق عليها. لقد ترتب على انتقال مركز ثقل القيادة من حكم المنافي إلى الأرض الفلسطينية استحقاقات لا بدّ منها في مرحلة بناء السلطة الفلسطينية لتكون نواة الدولة المرتقبة، فالأنظمة والهياكل والأطر لا بدّ لها من (إعادة تموضع) على التراب الفلسطيني ضمن حدود السيادة الناعمة انتقاليّا، لذلك انتقلت مراكز الحكم والإدارة ومنطلقات العمل الوطني والنقابي إلى فلسطين. لقد كان استحقاقاً ثقيلاً يحمل رياح تغيير واسعة، تطال كلّ منجز، كلّ مؤسسة وطنية... وشعباً على تراب وطنه سيختبرُ إدارته الذاتيّة لأوّل مرة منذ النكبة.

مثل تأسيس السلطة الوطنية، بصورة أخرى، التحاماً بين الداخل الفلسطيني، وشتاته، التحاماً بين مؤسسة المنافي والشعب والأرض (الجغرافيا الفلسطينية). كان تأسيس السلطة بداية جديدة لتنظيم الإنسان الفلسطيني والنهوض به على تراب وطنه مباشرة ضمن مفاهيم الدولة الحديثة المستقلة المنشودة.

كانت الاتحادات الفلسطينية العاملة في الخارج تلتحم لأول مرة بجمهور الشعب الفلسطيني، وليس بجماهير الشتات واللجوء، فتحوّلت من إدارة متنقلة لقطاعات نقابية ضيقة الشرائح، محصورة بحالة متغيرة غير ثابتة، محدودة العمق الميداني بين الجاليات الفلسطينية (لاجئين ومغتربين)، إلى قيادة قطاعاتها الواسعة تتشكل من المجموع الشعبي، بآفاق غير محدودة ضمن الأهداف الوطنية.

لكنّ القيادة النقابية سواء تلك التي نتجت عن النضال الوطني في الداخل، أو تلك التي مارست تجربة الداخل، أخفقت في تطوير بعض المفاهيم التي ضبطت عملها ودورها خلال المراحل السابقة، هذا الحُكم يفتح المجال لبعض القراءات النقدية، لكن قبلها لا بدّ من

التطرق إلى مشكلة أساسية في العمل النقابي تتعلّق بمفهوم المسؤولية الوطنية.

اختلال ميزان المسؤولية الوطنية

بمرور السنوات، واتّضاح الدور النقابي الفاعل ضمن الشرائح الشعبية، برزت بشكل طبيعيّ تلك القضايا المتعلقة بحقوق الشرائح النقابية. وفي ظل معتركات السلطة الوطنية والـصراع المحتدم منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم التي شهدت بداية تنكّر الاحتلال لاتفاقية إعلان المبادئ بصعود اليمين الإسرائيلي الذي أعلن حرباً صامتة طويلة الأمد لإنهاء السلطة الوطنية وكلّ منجزات الشعب الفلسطيني؛ تصاعدت احتياجات الشرائح النقابية، وبدأ العمل النقابي يتخذ صيغة مطلبية لا توزان بينها وبين الدور الوطني المطلوب من القطاعات النقابية... هذا الدور الذي استطاعت تقديمه نقابات ضعيفة ناشئة في حقبة الانتداب...!

ذكرنا آنفاً أنّ الدور الذي اضطلعت به المنظمات الشعبية عبر تاريخ الثورة، استند بشكل أساسيّ إلى تسخير نفسها من أجل القضية الوطنية، فتنحّت القضايا المطلبية جانباً إلى أضيق المساحات... كان الشغل الشاغل للفلسطينيين هو تطورات قضيتهم في مواجهة الاحتلال... احتلال لم يترك للشأن النقابي على تراب الوطن في المقابل أي مساحات لممارسة طبيعية ضدّه سوى ممارسات الثورة والتمرّد... كان واقعاً نقابيّاً مغايراً هو الذي يضبط علاقات الفلسطينيين وتفاعلاتهم حتى العام (١٩٩٣).

وحيث إنّ القرار الفلسطينيّ منذ انتهاء الانتفاضة الشعبية الثانية (١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥) كان اعتماد سياسة إعادة بناء ما دمّره الاحتلال في الانتفاضة، وتبريد الصراع ميدانيّاً، وتكثيفه على صعيد المحيط الدوليّ، ومحاولات إنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي توقفت تماماً منذ العام (٢٠١٤)، باتَ فعل الصدام الوطنيّ المباشر مع الاحتلال أقلّ حرارة بالفهم الفلسطينيّ التقليديّ لهذا الصدام... وبدأت النقابات والاتحادات الفلسطينية تشهد انكفاءً في الفعل النضالي لصالح الفعل النقابي الصرف، والعناية بشؤون الشرائح النقابية، وتحقيق منجزات أمام الحكومات الفلسطينية، ومنجزات دولية وطنية أقلّ وهجاً وحضوراً في الحياة اليومية التي تفاقمت إشكالاتها بمرور السنوات، وأفرزت هذه المرحلة قيادات نقابية من نوع مغاير... قيادات نقابية تعتني بالشؤون المطلبية للشرائح التي تقودها... قيادات يُقاس حجم حضورها بمستوى إنجازاتها على صعيد هذه القضايا دون اهتمام حقيقيّ بوزنها في تحريك الفعل النضالي في مواجهة الاحتلال في بعض المحطات ومراحل التوتر القصيرة... لقد كانت القيادات النقابية

التقليدية نتاجَ التزام بدهيّ بالبنى التنظيمية الثورية للفصائل وفي مقدمتها "فتح"... وكان إجماع المجتمعات النقابية في الخارج أو الداخل يُبنى على مستوى كفاءتها في النضال الوطني، وسمعتها في ميادين التصدي للاحتلال... هذا اتّزانٌ يفتقده العمل النقابيّ، تركَ آثاره على دعوات القيادة الفلسطينية لتنشيط المقاومة الشعبية السلمية... لكنّ له أسباباً أعمقَ مما تبدو للوهلة الأولى... أسباباً تتعلق بالحركة الوطنية الفلسطينية، وظواهر ناشئة.

إنّ اختلال مبادئ المسؤولية الوطنية ظاهرة عامّة فلسطينية! وهنا يجب القول إنّ تعاظم حجم المكاسب يشكل بيئة خصبة لبروز المثالب. تلك المثالب التي قصمت ظهر محاولات الثورة إبّان الانتداب البريطاني... تلك المثالب الكامنة في عقل فلسطينيّ حوصر على أرضه ولم يُمنح فُرصة لتطوير مفاهيمه بالتسارع نفسه الذي اكتسبته الجاليات الفلسطينية (لاجئين ومغتربين) في شتات الأرض الحزين.

ولا يمكن أن يجري تجاهل دور الاحتلال وسياساته التي استهدف بها الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، لتثبيط تنميته، وتلك الأدوات والأساليب التي استخدمها في مساومة شعبنا ومحاولات تطويعه وتأكيد الظواهر السلبية بين أبنائه... تلك المحاولات التي سعى من خلالها إلى تأجيج الجهوية بديلا للهوية، والسلطة العشائرية على حساب الكيانية، وتفتيت قدرة شعبنا على التجانس والاستجابة المستمرة لدعوات الثورة ومفاهيمها، لا نقصد هنا مفاهيم الكفاح والصراع، بل تلك المفاهيم التي اجتهدت قطاعات الثورة في تصديرها للداخل الفلسطيني، المتعلقة بفهم الفلسطيني لتطورات زمنه، وعصره، والمجتمعات الأخرى... مفاهيم الدولة الحديثة.

لقد أعــادت فصائل منظمة التحرير تموضعها في أرض الوطن في ظلّ هذه البيئة التي كانت تحتاج عملا مجتمعيّاً متواصلا لخلق التغيير الحقيقيّ فيها... بدأت عملية بناء السلطة الوطنية، لكن بمعضلة: إنّ المُطالبينَ ببناء المؤسسات والقطاعات هم أبناء الداخل، بتجارب لم تكن واسعة بالمفاهيم التقليدية... بطموحات الجغرافيا المتنوعة... وأنفاسِ العشيرة... بخبرة ضئيلة.

في لحظات الانتصار، انتصارات الكرامة، يسعى الجميع إلى المشاركة. معركة الكرامة شكّلت عبء استيعاب غير منظم للمد الثوري، الفلسطينيون والعرب أرادوا المشاركة في مكاسب المعركة... أرادوا الانخراط في نتائجها. كان تأسيس السلطة الفلسطينية باباً فُتح على الطموحات، كلّ أنواع الطموحات... وشعبنا أراد المشاركة في مكاسبها... لقد حمل تأسيس السلطة الوطنية عبء استيعاب كلّ ذلك... دون تنظيم حقيقيّ.

إنّ الحالة التي بدأت بها السلطة الوطنية

حالة يمكن وصفها بفقدان التوازن بين الهويّة والمهمّة، وواقعٍ يوميّ يجلبُ المتاعب... لقد عجزت الحركة الوطنية عن الانسجام بين مرحلة ومرحلة سابقة... إنّ الحياة في واقع بناء دولة لم تستقلّ بعض شذوذٌ يحتاج مراجعة ذاتية تتعلق بالحياة النضالية... والإجابة عن السؤال الأكثر أهمية: ما هي متطلبات النضال في هذه المرحلة؟ كيف تنشأ حياة نضالية بفهم ينسجم مع هذه المنجزات، وحياة مُغايرة لحياة تجمعات الثورة ومعسكراتها؟ كيف نُنشئ إدارة تشاركية بين (الدولة/ السلطة)، وحركة تحرر وطنيّ لم يُنجز بعد؟

خلال العقود الماضية، شهدت الحركات والفصائل الوطنية انزياحاً في بعض المفاهيم بدورها، انزياحاً يتشاركُ معضلة المنظمات الشعبية في مفاهيمها الجديدة ومسؤولياتها الوطنية... تسلّلت إلى الحياة السياسية لغة مُغايرة... لغة الحاكم والمحكوم... دور الحاكم والمُعارض، وممارساتهما... شهدت الفصائل انزياحاً في المهمة لصالح هذه الحالة... وتبدلت الأولويات نظراً لانسحاب طبيعيّ للقوة والحكم إلى أجهزة السلطة على حساب الفصائل التي قادت شعبها في الداخل على مدار العقود التي سبقت تأسيس السلطة الوطنية، هي الفصائل ذاتها التي كانت واضحة الهويّة والدّور قبل ذلك، وتكاد قبل مسار السلام تكون مكتملة الإدراك لهويّتها.

لقد حملت هذه الحقبة أيضاً قياداتٍ فصائلية من نوع جديد... قيادات يُنظر إلى قدرتها على تسهيل المصالح الفردية والفئوية، وقدرتها على المعارضة، وتقديم خطاب شعبويّ... قيادات لا يُنظر إلى وزنها في تحريك النضال الوطني، وتحقيق استجابة ميدانية حقيقيّة في لحظات التوتّر مع الاحتلال، وسخونة طفيفة تطال الميدان أثناء إدارة تبريد الصراع وتحويله إلى مستويات دولية كما أسلفنا.

إنّ الحالة التي وصفناها خلطة متناقضة، لم يخرج الاحتلال منها يوماً، فبينما وقع الكلّ الفلسطينيّ في معضلاته تلك، استمرّ الاحتلال في تطوير سياساته لتحقيق أهدافه لتجريد الفلسطينيين من منجزاتهم وقدراتهم... هذه الحالة تعني بالضرورة انزياحاً في منظور الفرد الفلسطيني إلى فصائله، وعلاقته معها، وطبيعة هذه العلاقة، وما يترتب عليها من مطالبات... صار المعيار خدماتيّاً أكثر... شخصيّا أكثر، يترك آثاره على الالتزام الوطنيّ والتنظيميّ والمبادئ الأساسية التي حكمت الفصائل في بناها وأحشائها، وعلاقاتها خارج أطرها الخاصة.

تخلل كل ذلك سياق إضافيّ، سياق الانقسام الذي أوجدَ مسافة واسعة في تفسير المفاهيم الوطنية، وفي فهم الحقوق الوطنية، وفي فهم المشروع الوطني، بل وفي الاتفاق عليه... الانقسام الذي استمرّ في تمزيق المرجعيات

الوطنية، والتمثيل الفلسطيني المتماسك... وأوجد دائرتي نفوذ متضادتي التأثير على الجمهور الفلسطيني... وحالة أكثر استفحالاً في تأثيرها السلبي على العقيدة الوطنية... ودور المناضلين وواجباتهم من أجل وطنهم، تلك التي فضّلوا عليها (عشائرية الفصيل).

في سياق متصل، كان لمنظمات المجتمع المدني دورها هي الأخرى في الحالة الفلسطينية الراهنة. إنّ ثقافةً مستوردة لم تعزّز قيمَ التطوّع المجتمعي المنبثقة من دافعية التضحية والعطاء، ساهمت في إيجاد واقع تشارطيّ بين الفرد وقابلية العطاء الوطني، عزّز الشعبوية، وغاب عن تنمية حقيقية تستند إلى مسؤولية وطنية تفرضها حقيقة العلاقة الفلسطينية مع الاحتلال في صراع الفناء الذي تقوده إسرائيل مرحلة تلو مرحلة.

إشكاليات في العمل النقابي الفلسطيني:

عودة إلى ما أشرنا إليه سابقاً وتناول عجز القيادات النقابية عن تطوير مفاهيمها، في واقع متفاعل تختلّ فيه مفاهيم المسؤولية الوطنية... لا بدّ من العودة إلى جذر أساسيّ وهو مفهوم الدّور الوطنيّ.

لا يوجد دور وطنيّ ودور نقابيّ. الفصل بينهما هو بداية مفاهيمية غير موفقة. إنّ السياق الطبيعيّ لوجود الإنسان في وطنه هو العيش الكريم، والضامن للعيش الكريم هو عقدٌ اجتماعيّ يتأسس بين النّاس، يؤدون من خلاله واجباتهم، ويحصلون بموجبه على حقوقهم. المسألة ليست بهذا المستوى من التعقيد، إنّ المواطنَ بمواطنته السليمة يؤدي دوراً وطنيّا أصيلا، والمؤسسة كذلك. إنّ تنمية الإنسان وتطويره والنهوض بواقعه واجبٌ وطنيّ في أي وطن، في أي حالة يعيشها الوطن.

لذلك تعتبر القضايا المطلبيّة المتعلقة بتطوير الإنسان وضمان العيش الكريم للعامل الفاعل كلّ في مجاله أمراً طبيعياً، وسلوكاً نزيهاً، وسعياً صحياً، وعملاً وطنياً يكفلُ عيشاً كريماً، وتصويباً للعقلية التي تدير شؤون النّاس، وهي ضابط من ضوابط تحقيق العدالة، ورقابة المجتمع لمصالحه.

إنّ التوزان المطلوب هنا لتحقيق المسؤولية الوطنية، هو تعزيز الوعي بالممارسة النقابية السليمة، تلك التي إن كان مستندها الأساسيّ هو العناية بالإنسان، فهذه العناية تتطلّب واقعيّة الطّرح، ونموذجيّة السلوك. السلوك النموذجيّ هنا التزام الوطنية في السعي لتحقيق القضايا الوطنية، واحترام المواطنة بما لها وعليها.

لقد حملت القيادات النقابية فهماً تقليديّاً منقولاً من دورها عبر مسارات الثورة، خصوصاً في ما يتعلق بالاتحادات الشعبية التي مارست دوراً سياسيّا أكثر اندفاعاً من دورها النقابي، نظراً لطبيعة تلك المرحلة كما أسلفنا، لذلك عجزت على مدار السنوات الماضية عن أنّ تنتقل

بقطاعاتها الشعبية إلى حراك نقابيّ حقيقيّ، لضعفها في أداء واجباتها تجاه شرائحها العمّالية، وما تقدّمه من خدمات لقطاعاتها على صعيد الاحتياجات والخدمات، نظراً لتمسّكها بفهمها التقليديّ، باعتبارها اتحادات سياسية ودورها وطنيّ فقط! وهذا يتنافى مع كل ما أشرنا إليه في الفقرات القليلة السابقة... وهو أحد عوامل عجز المنظمات الشعبية عن اتخاذ دور فاعل موثوق من الجماهير الفلسطينية في الدفع نحو حياة مقاومة شعبية سلمية يومية، شأنها شأن الفصائل تماماً، في واقعٍ ملؤه هذا الترهّل، والتشكيك.

لا فرق بين الاتحادات والنقابات في دورها الوطني والنقابي، سواء على صعيد وطنيّ أو دوليّ. إنّ كل منظمة من هذه المنظمات لها صوتها المحليّ، ودورها الدوليّ... والزّعم عكس ذلك فهمٌ لا أساس له في واقع الآخرين، وكلّ منظمة من هذه المنظمات لها جمهورها الذي يحتاج إلى الدفاع عنه وعن حقوقه، وكلّ منظمة من هذه المنظمات تؤدي واجباتها ضمن مفاهيم واضحة واقعية، ستكون قادرة على تحريك الجماهير كما فعلت تلك النقابات الناشئة في حقبة الانتداب.

- المكانة المجتمعية:

يجنحُ الفهم النقابي إلى شذوذٍ فكريّ يؤشر على مشكلة. إنّ الانتساب إلى نقابة، والاستفادة من مكتسباتها وخصوصياتها القانونية والمجتمعية لا يجعل منتسبيها فوق الآخرين. لا يصنع منها شريحة حصينة أمام حقوق الآخرين، والقوانين، والحياة العامّة، والأصل في هذه المكتسبات هو تنمية الإنسان، وتمكينه من العيش الكريم المنسجم مع المجتمع، وتعزيز قدرة المنتسبين إلى النقابات على تقديم أفضل ما لديهم مهنيّاً، وليس تعزيز قدرتهم على مناوئة المجتمع، أو التأسيس لفهم خاطئ لمكانتهم فيه. ببساطة: هذه المؤسسات وجدت لمتابعة مسؤوليتها تجاه أعضائها والعناية بهم، كضمانة لتعزيز دورهم الإيجابي في التنمية الوطنية، وشؤون الوطن والمجتمع.

- حتميّة التطور:

الإعداد لحتمية التطور واحدة من الإشكاليات التي تواجه الواقع النقابي الفلسطيني، علاوة على غياب التشريعات الناظمة للعمل النقابي، وذلك الدور الغريب الذي تضطلع به الوزارات في بعض الشؤون النقابية على صعيد المهمات النقابية، وهو ما يعتبر علاقة إشكالية بين طرفين تحكمهما علاقة فيها شكل من أشكال الندّيّة إلى جانب التعاون ضمن حدود العلاقة الوطنية والقانونية.

لا تقف حتمية تطور المنظمات الشعبية عند حدود تطوير الأنظمة والتشريعات، وتمكين

مفوضية المنظمات الشعبية كجهة إشرافية ومرجعية غير حكومية للعمل النقابي بكل شؤونه الإدارية والعملية، ولا تقفُ عند إعادة النّظر في فهم الأدوار كما أسلفنا، بل تتجاوز ذلك إلى الحتمية الطبيعية لنمو القطاعات، واتساع أعداد المنتسبين إليها، وتطور التخصصات المهنية.

لنأخذ هنا مثالا نقابة الصحافيين الفلسطينيين، فهذه النقابة التخصصية تمثل فئات متعددة، ما بين محررين صحافيين، وإذاعيين، وفنيين، وصحافيين، ومصورين، ومتخصصين في الإعلام الإلكتروني، وغيرهم... هي نقابة قابلة للتفكّك بحكم تضاعف أعداد المنتسبين من مختلف شرائحها إلى نقابات متخصصة، إنّ حتميّة التطور لحفظ الجسم الصحافيّ والإعلاميّ نقابيّاً تحتاج إلى تأسيس ما هو أكبرُ من نقابة... وهو اتحاد الصحافيين الفلسطينيين، صيغة أخرى لها علاقة بجسم جامع لنقابات متّحدة، فالاتحادات في صيغتها حلول أكثر انسجاماً وقدرة على التطوير، إذ بالإمكان أن تكون ببساطة: اتحاداً ضامّاً للأجسام النقابية المتجانسة، الأمرُ الذي يحلّ معضلة مؤرقة للمنظومة الفلسطينية، معضلة وحدانية تمثيل فلسطين في المحافل النقابية الدولية، على الرغمَ من تأكيد الأمم المتحدة على التعددية النقابية التي تتيح تعدد النقابات في المجال الواحد.

إنّ إنشاء النقابات المنضوية تحت الاتحادات التقليدية سيكون ضرورة ملحّة ذات يوم. وبقوانين ناظمة يمكن إنشاء نظام نقابيّ يستجيب للمتطلبات الفلسطينية بكل سهولة ويسر.

- الأدوات النقابية:

اعتادت النقابات الفلسطينية أداة الإضراب باعتبارها أداة أساسية في ممارستها الوطنية النقابية سواء في مواجهة الاحتلال أو التصدي للإجراءات الحكومية، في إطار مساعيها لإنجاز قضاياها المطلبية، فالإضراب أوّل ما يذهب إليه العقل الفلسطينيّ في تاريخ تجربته النضالية تعبيراً عن رفض الاحتلال، والإضراب تعبير عن موقف نقابي، سلوكٌ متكرّر باتَ مؤخراً لا يحقّق نتائج ملموسة في أي قضية في مواجهة الاحتلال، بل إنّ مظاهر الاحتجاج المترافقة مع إضراب موجه للاحتلال، مظاهر خجولة، شحيحة، لا يُقبل عليها الجمهور... في مقابل التزام وإقبال واسع على تلك الإضرابات التي تُعلن في مواجهة الحكومة الفلسطينية، أيّ حكومة، وفي كلّ الأحوال لا تستخدمُ بشكل مثاليّ.

تخلو جعبة النقابات في التعبير عن احتجاجاتها من أي أداة سوى الإضراب وتعطيل الحياة العامّة، وهي حالة تستوجب الوقوف عندها، فالقيادات النقابية مطالبة بتطوير

أدواتها على هذا الصعيد، وهي تواجه معضلة راهنة بهذا الخصوص تستوجب الوقوف عليها: فإعلان الحرب الإسرائيلية على الكيانية الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وضع الفلسطينية في حالة طوارئ غير معلنة. والواجب الوطنيّ في مثل هذه الحالات يحتاج إجراءات ومعالجات مغايرة للشؤون الداخلية، إجراءات تستجيبُ لواقع مباغت له متطلباته، وبما أنّ الصراع تصاعدت حدّته خلال السنتين الأخيرتين، بات التساؤل عن استخدام الإضراب مشروعاً أكثر من أي وقت مضى، كيف يمكن قبول تعطيل الحياة العامّة في قطاع أو أكثر في واقع حرب، وفي معركة صمود، لتحقيق مصلحة مطلبية لشريحة نقابية؟ في وقت يعاني فيه كلّ المواطنين من الظروف ذاتها؟ كأزمة الرواتب على سبيل المثال، وأزمة الأطباء في زمن الحرب!

تحقّق القيادات النقابية أسوأ استجابة في زمن الحرب بمثل هذا التطبيق المجافي للمسؤولية الوطنية في زمن الحروب والطوارئ، ولعلّ غياب التفاهم الوطنيّ العامّ بشأن المسؤوليات الوطنية المطلوبة من المؤسسات الوطنية، له دور في مثل هذه الحالة، التي تجعل المعلمين الفلسطينيين يُغلقون المدارس في الوقت الذي يستهدف فيها الاحتلال عملية التعليم الفلسطينيّ بشكل واضح!

وعودة إلى الوراء قليلاً، إلى قوانين تنظيم العمل النقابي، وبعض المفاهيم التي تُعنى بها الشعوب، لا بدّ من القول هنا، إنّ النقابات والاتحادات الشعبية لا تتنازع التمثيل الوطني الحكومي والسياديّ مع الجهات الرسمية، فهي ليست جهات آمرة على صعيد الحياة العامّة، والحقوق المكتسبة نقابيّاً لا تعني في أي مكان من العالم حصانة مطلقة تحت عنوان الحريّات، فهي ليست حقوقاً صانعة للطبقية المجتمعية.

يحوّل جنوح قطاع نقابيّ إلى تحقيق مكتسباته على حساب الآخرين... النقابات من أجسام مهنية، إلى تجمعات تسير بسلوكيات عشائرية متنافرة. قد يكون هذا التقييم قاسيّاً لكنّه يحمل بعض الواقعية مؤخراً. فالأصل الصّحيّ في العمل النقابيّ هو حفظ حقوق الإنسان، حقّه في العيش الكريم، ونبذ التمييز.

وبالعودة إلى المعلمين وأزماتهم في الإضرابات كنموذج على مثل هذا السلوك، سواء في هذه المرحلة التصعيدية من الاحتلال، أو في فترات سابقة، حتى لو كان الأمر في زمن الاستقلال، لا بدّ من التأكيد على أنّ القطاع التعليمي يتأسّس لتقديم خدمات المنتفع فيها هو الطالب، والمدارس والمناهج ومصروفات أي دولة على هذا القطاع هي تلبية لمبدأ أساسي عالمي، وهو ضمان حقّ التعليم لكل إنسان... لذلك تعتبر المدارس مؤسسات عاملة في خدمة الطلبة، والطلبة لهم حقّ التعليم المستديم والمستمر.

يمكن القول بشكل واضح، إنّ تعطيل التعليم لأي سبب من الأسباب هو مصادرة لهذا

الحق. هو اختراقٌ لهذا المبدأ، ومخالفة لمواثيق الأمم المتحدة التي توقّع عليها الدول وتنتسب بموجبها إلى المؤسسات ذات الصلة بها. كيف يمكن أن يُنتزعَ حقٌّ على حساب حقّ؟ هذه معضلة أخلاقية تنالُ من موقف المعلم المضرب، وتحتاج حواراً وطنيّاً يؤكد أنّ تعطيل التعليم جريمة وطنية، وعلى كل الأطراف المعنية أن تقدّم مراجعة شاملة لهذا الأمر، وقبول سنّ القوانين التي تحظرُ هذا السلوك.

تجدر الإشارة هنا إلى عديد الدول التي تفعل ذلك، ففي تلك الدول يجرّم الإضراب قانونيّاً، بل يتعرّض أي معلّم يوقف حصّة تدريسية واحدة إلى محاسبة قانونية كما في ألمانيا، باعتبار أنّ الحصّة التدريسية ملكٌ للطالب، وإيقافها اعتداء على حقوقه الإنسانية، أما الأجسام النقابية في هذا القطاع فعليها تطوير قدرتها على النضال النقابيّ بأدوات واتجاهات لا تتخذ مصائر الطلبة وحقوقهم رهينةً لنضالهم من أجل أنفسهم. كم مرّة سمعنا عن إضراب للمعلمين في أي دولة عربية أو غير عربية سوى فلسطين في العقد الأخير؟

- الحضور الدولي:

إنّ كل حضور فلسطينيّ دولي هو علامة سياسية، ومشاركة دبلوماسية ترفع قيمة الدولة/ الوطن، وتصلّب علاقاتها مع شعوب العالم وحكوماته. هذا مبدأ عامّ، فالحضور النقابي الفلسطينيّ في أي تجمع أو حدث نقابي دوليّ، بما في ذلك تجسير علاقات نقابية مع الاتحادات والنقابات النظيرة عبر العالم، لا تقف نتائجه وآثاره عند حدود الشريحة النقابية نفسها، ولا تتوقف مكاسبه عند مكاسبها، بل تتجاوز أهميّته ذلك كلّه إلى حقيقة أخرى ترتبط بهذا الدور، حقيقة انسجام وتكامل الفعل الشعبي والرسميّ في تحقيق مكتسبات وطنية شاملة، من أبرزها تعزيز المكانة الدولية للدولة عموماً، وتقوية العلاقات الشعبية بما يضمن علاقات تشاركية تخدم مصالح الدولة، فالقطاعات النقابية النظيرة عبر العالم، هي شريكٌ يساهم في إعادة صياغة قوانين بلادها، وتغيير موقفها العامّ... ويبرز هذا الفهم في تصاعد التضامن الشعبي الدولي مؤخراً، وحملات الضغط والمناصرة لفلسطين في دولٍ اختارت في نهاية المطاف أن تستجيب لإرادة شعوبها، وإن كانت استجابة محدودة لكنّها لم تكن متحقّقة، قابلة للتصاعد وخلق تغيير حقيقيّ في الوعي العالميّ بفلسطين أرضاً وشعباً وحقوقاً.

وهنا يمكن التساؤل: هل البنية النقابية الفلسطينية بما يتوفر لها من إمكانات، قادرة على الإيفاء بمثل هذه الجهود، والانتقال بدورها الدوليّ من الحضور الموسمي المرتبط بالمناسبات، والاستجابة لدعوات الآخرين واجتهاداتهم، إلى حراك شامل مستمر يتسلح

بالمبادرة، وتكون فيه المنظمات الشعبية صانعة لهذا الحراك، ومورّداً أساسيّاً لمتطلباته الفكرية، والحضارية، والإبداعية، بما يؤسس لأوسع جبهة تضامن مع الشعب الفلسطيني، جبهة غير موسمية؟ على الأغلب كلا، وهذا أمرٌ يستوجب من صانع القرار الفلسطيني مراجعة منظوره لدور النقابات والاتحادات في الدبلوماسية الوطنية الشعبية، وهذا بدوره يحتاج إلى الالتفات إلى هذا المسار الدبلوماسيّ، وأدائه بمهنيّة وأسس علمية وبرامج مستديمة توجد أرضيّة حقيقيّة للمنظمات الشعبية على هذا الصعيد، بما لا يجعلها مُطالبة بالارتجال في مجالٍ ليست صانعاً أوّل لقراراته وتوجهاته، بل شريكاً حقيقيّا، وجهة يُعتمد عليها في التنفيذ.

حفظ الكيانية الوطنية الفلسطينية

عنوانٌ شائك. كان ما سبق تتبعاً لمسارات، وقراءة لا بدّ منها لتقديم ما سيردُ تحت هذا العنوان. لكن، قبل الخوض في هذا الأمر، من اللائق مناقشة الفكرة من جذورها. هل حفظ الكيانية الوطنية مطلبٌ نابع من خصوصية النضال الفلسطينيّ، أم هو السياق الطبيعيّ، بخصوصية أو دون خصوصية؟

تقع على الأجسام الوطنية في أي دولة مسؤولية وطنية مشابهة، أنّ تكون مسخّرة على الدوام لحفظ الأوطان، واتخاذ دور مسؤول في حفظ أمانها القوميّ، والفرق بين الأمان والأمن اصطلاحيّ في هذا العصر، فالأمان مرتبط بمسببات الاستمرار والبقاء، ومرتبطٌ أيضاً بالقدرة على حماية المقدّرات، وأساس كلّ ذلك هو نوعية الإنسان، والاشتغال الطويل على تنميته وتطويره ليكون إنساناً قويماً يتسلّح بالقيم الإيجابية التي تنهض بها الأمم والشعوب.

لذلك يمكن القول إنّ حفظ الكيانية الوطنية هو الواجب الأبديّ في السلم والحرب، تحت الاحتلال وفي فضاء الاستقلال، لكنّ حفظ النضال الوطنيّ من الانحراف في مسيرة البحث عن الحرية والخلاص واجبٌ آخرُ فيه تكمن خصوصية الفعل الفلسطيني. وهذه وضعية مركّبة لكنّها تستمدّ ذاتها من القيم نفسها، تلك القيم التي تجمع الشعوب في حرصها على الأوطان لتكون ملاذاً أبديّاً للبقاء الإنسانيّ، وفق نظام عالميّ راهن، قد تُكتبُ له الاستمرارية عقوداً أخرى عديدة.

إنّ جوهر دور المنظمات الشعبية في حفظ الكيانية الوطنية، واستمرارية النضال، هو كيانيتها نفسها. فوجود هذه المنظمات بقطاعاتها الفاعلة، مؤشر من مؤشرات صحّة المجتمع، وحيوية الكيانيّة برمّتها، فالقطاعات الشعبية (فصائل، واتحادات ونقابات، ومنظمات مجتمع مدني)، هي البيئات الحاضنة ليس للأفراد كونهم أفراداً فقط، بل لكونهم فاعلين مؤثرين عاملين مساهمين في بناء الوطن

وتنميته. الحديث هنا عن أوسع قاعدة إنسانيّة تضمّ مواطنين أصحّاء يتطورون على الدوام.

ومن واقع التجربة التاريخية المستلهمة من نتائج نكبة الشعب الفلسطيني، يمكن القول إنّ صناعة الوعي الوطني عبر القطاعات النقابية، هو مخزنٌ من مخازن حفظِ القدرة الوطنية على الاستمرار، مخزنٌ يمكن الاستعانة بموجوداته في حالات الدمار، والعودة من خلاله من بعيد البعيد، والنهوض به من بين الركام.

وإن كانت مستوى التهديد الذي تتعرض له الكيانية الفلسطينية بما تعنيه من منظومة وطنية تعبّر عن الوجود الفلسطيني سياديّاً، وحقوقيّاً، وإداريّـاً، قد وصل إلى مستويات عالية، فإنّ أشدّ المتفائلين في منظومة الاحتلال، يجد أن إنهاء الوجود الفلسطيني طموح بعيد المنال.

لكنّ الواقع المترهّل الذي يعتري الأداء الفلسطيني، باعتراف تجمع عليه القوى قاطبة، يستدعي العمل على مستويات متعددة لتجاوزه. من هنا يبرز في الخطاب الفلسطينيّ مفهوم الاستنهاض الوطني، ومن هنا نبدأ مساءلة هذا المفهوم.

استنهاض قدرات الشعب الفلسطينيّ عملية تبدأ من استنهاض وعي الإنسان وترميم القيمِ الكامنة فيه. بعبارة أخرى: استنهاض الروح في هذه القيم التي تثبت كلّ المؤشرات وجوداً حقيقيًّاً لنقائضها في السلوك الفلسطيني العام.

ولعلّ تعبيراً إضافيّاً في هذا السياق لن يكون ضارّاً: إنّ استنهاض روح الإيفاء بشروط العقد الطبيعي الذي يُبرم بالميلاد بين الفلسطيني وقضيته واجبٌ نضاليّ أصيل. ولقطع شوطٍ في هذا الاستنهاض الشامل، لا بدّ من إطلاق يد القادرين على ذلك في عمل متوازٍ متزامن كلّ وفق دوره:

أولا) تصويب علاقات الأفراد بالقوى الوطنية:

تستوجب علاقة الفرد بالحركات والفصائل إعادة النظر في الكمّ والنوع، لا بدّ لفصائل العمل الوطنيّ من التحرّر من تلك الاشتراطات الخدماتية النفعية التي تجعل منها جسر مصالحَ شخصية على حساب الهدف الوطنيّ العام. إنّ هذه القوى ليست موجودة لهذا الدور، وواجبها الأساسيّ إعادة إنتاج الإنسان الفلسطينيّ على أسس نضالية.

ولتحقيق ذلك تحتاج الفصائل إلى بثّ روح أخرى في مفاهيم مقارعة الاحتلال، والتخلّي عن نوستالجيا مراحلَ سابقة، لتستطيع التكيف مع الواقع والمتطلبات الوطنية، بما يجعل الفهم الوطني العام أكثر تقديراً لأي فعل نضاليّ لا يصنع ضجيج بندقية، ويتجاوزها في التأثير والمكاسب.

إنّ المقاومة الشعبية، هي اقترانٌ يتعلّق بالحياة اليومية للإنسان المواطن في زمن

الاحتلال، هذا فهم يحتاج إلى تعميم، فالمقاومة الشعبية ليست الحياة اليومية لمن اختار التفرغ للنضال فقط، ليست لإنسان بصفات محددة، ليست للفدائي فقط، بل نمطٌ يطال الجميع، يطال المهنة والوظيفة العمومية.

إنّ تصويب هذه العلاقة بين الفرد والفصائل، وإعادة اعتبارها لنفسها في محيط تأثيرها، سيساهم في إعادة الاعتبار لوضعية القائد في الخيال الشعبيّ باعتباره مناضلاً وطنيّاً يُقاس حجمه في ميادين النضال المباشر ضد الاحتلال مهما كان مجاله القيادي، وهذا أمر بدوره عاملٌ حاسمٌ في تجميع الجماهير في مسارات الفعل النضالي لتنفيذ المشروع الوطنيّ.

إنّ نبذ ظاهرة القائد النّفعيّ الذي يبني وجوده على ما يقدّمه من منافع ليست ذات صلة باستنهاض الجماهير الفلسطينية في طريق النضال الوطني. تبدأ عملية التصويب في علاقة الفصائل بالأفراد من استنهاض الحياة التنظيمية لكلّ فصيل على أسس نضالية منسجمة مع التوجه الوطنيّ الذي يحدّد مراحل النضال وأدواته المطلوبة.

إنّ عزمَ الفصائل على إنجاز هذا التغيير، وتقديم جبهة وطنية موحدة على برامج النضال اليوميّ في مقاومة شعبية متميّزة تتسلح بأدواتٍ ومفاهيم حديثة، سرٌّ من أسرار صناعة قيادات نقابية تستطيع قيادة التغيير في القطاعات النقابية، وبثّ الروح النضاليّة في دورها الوطنيّ تجاه منتسبيها، وقضية شعبها.

ثانيا) الشراكة التنموية للمجتمع:

تنمية المجتمع أمرٌ مستديم. تتناوله ماديّاً وفكريّاً. وتقع على النقابات والاتحادات والأجسام النقابية مسؤولية بهذا الخصوص، تبدأ من منتسبيها، وتمتد إلى عموم المجتمع، ولعلّ من المثالب التي يجب على القطاعات النقابية أن تتحرّر منها غيابُ الخطاب النقابيّ وفراغ الشعارات، لتنتقل إلى حوار الجماهير بما يجبُ من مسؤوليات، وآمال، وتوجهات حقيقية للعمل والعطاء الملموس.

يرتبط ما سبق بمبادئ عديدة يجب التمسّك بها في عملية الاستنهاض المطلوبة للكلّ الوطنيّ عبر النقابات والاتحادات، لكنّ مستوى تحقيقها رهنٌ بإرادة حركة فلسطينية واحدة، هي حركة «فتح» كونها الفصيل الأكبر بأعضائه، والأكثر تأثيراً بحجم جماهيريته التي تعبر الحدود الفلسطينية، وصاحبة الشراكات الدولية الأكثر اتساعاً.

لقد أثبتت «فتح» خلال العام ٢٠٢٥ ثباتها وحضورها في أسوأ الظروف التي تنال من تماسكها، عبر الانتخابات النقابية التي شملت قطاعات حيوية لها شأنها في الوضع العام، حيث حققت التقدم والفوز في انتخاباتها كلّها... ويمكن الردّ على الناقدين الذين يروجون لفكرة أن نجاح «فتح» سببه غياب حماس، بالقول: إنّ

إحجام حماس عن المشاركة المباشرة الصريحة في انتخابات واحدة أو اثنتين من تلك النقابات، هو بحدّ ذاته تقديرٌ واقعيّ لحجمها المتقلّص أمام «فتح»... وهو بحدّ ذاته ليس غياباً بل محاولة للتماهي والانسجام مع باقي الأطراف المنافسة لحركة فتح في تلك النقابات، ومع ذلك لم تنجح في هزيمة «فتح» في أي منها.

ارتباط هذا التغيير بحركة «فتح» له أسبابه الموضوعية، ولعلّ واحداً من هذه الأسباب المتعلقة بشكل مباشر بالشؤون النقابية، هو قدرة «فتح» على تطوير فهم مغايرٍ للدور النقابي التقليدي في النضال الوطني، وتطوير أدواته ومساحات حريّته وقدرته على الفعل والتأثير، وهذه معضلة في التنظيم الفلسطينيّ الأكبر، الذي ما زال لا يقدّم استجابة تطويريّة في بنيته التنظيمية للمتطلبات النقابية.

حركة «فتح» ليست عاجزة فقط عن تحقيق هذه الاستجابة التطويرية في بنيتها النقابية، بل ما زالت ترفضُ إعادة النّظر في قدرتها وهيكلها للتنظيم النقابيّ، باعتبارها حركة تستجيب في بنائها التنظيمي للاحتياجات الجغرافية، لكنّها ترفض أن تحقّق استجابة مشابهة للاحتياجات القطاعية بتنظيم واضح... ويمتدّ هذا الرفض إلى تقديم المهمة النقابية لأعضائها باعتبارها مهمّة ليست تنظيمية، بل مهمة حركية، وهذا تقديم يخلط مع الأسف بين المهمة التنظيمية (مهمة نضالية)، وما يسمى (المرتبة التنظيمية)، فواقع الممارسة في حركة «فتح» أنّ المهمة التنظيمية هي مهمة حركية تصدر من البناء التنظيمي والأطر الحركية.

وهنا لا بدّ لقيادة «فتح أن تدرس حتميّة طبيعية ما زالت تناوئها: الحاضنة الشعبية تحتاج تنظيماً يجيد التموضع جغرافيّاً وقطاعيّاً بشكل واضــحٍ يخدم توجهات الحركة، وأنشطتها في كلّ صعيد، ولكلّ منهما هياكل وأطر قادرة على تفعيل حياة تنظيمية ونضالية عبر جغرافيا الوطن وقطاعاته النقابية دون تداخل أو شذوذ في المسؤوليات والصلاحيات.

يرتبط ما سبق بتنمية الإنسان على أرضه، وهو أساسٌ في استنهاض الهمة الوطنية داخل حدود فلسطين. لذا على المنظمات الشعبية الفلسطينية دورٌ أكثر اتصالا بحفظ الكيانية الوطنية المهددة على صعيد دولي، وهذا الدور يبدأ بمساءلة الفهم الفلسطيني للدبلوماسية العامة، ومستويات المشاركة الشعبية فيها.

العلاقات مع النقابات والاتحادات النظيرة ليست علاقات لأجل العلاقات. ولتحقيق الهدف من بنائها، لا بدّ من العودة إلى مفاهيم أساسية ترتبط بالعمل الدبلوماسي دون الرسمي.

يبدأ هدف بناء شراكات حقيقية مع شعوب العالم - بما يساهم في بناء علاقات رسمية صحيّة مفيدة لفلسطين - من توظيف القوة الفلسطينية الناعمة، في برامج عمل مستديم متعددة الأشكال

والألوان، تستهدف فيها الشعوب الأخرى عبر حدودها. والقوة الفلسطينية الناعمة، هي مجمل الموروث الحضاري والثقافي الفلسطينيّ عبر تاريخ فلسطين، وما اكتسبته في تاريخها الحديث من رموز ومكتسبات ثقافية تحمل السمة الفلسطينية.

يحتاج تحقيق ذلك إلى علاقة متينة بين الدولة والقطاعات النقابية، ولا يُقصد هنا تلك العلاقة وشكلها داخل الحدود الفلسطينية، بل عبر تلك الحدود في محيط العالم. هي شكل مختلف من العلاقة التشاركية التكاملية المبنية على الالتزام لا الندّية، تُشرف فيها الدولة على برامج عمل تنخرط فيها النقابات والاتحادات، برامج عملٍ تأتي المشاركة في المؤتمرات الدولية في أدنى سلّم أولوياتها. برامج عملٍ تبحث في المشترك بين فلسطين والشعوب الأخرى، وفي المداخل والاهتمامات، وفي القدرة على الاختراق عبر عوامل التأثير المعرفي والعاطفي، وهي أيضاً برامج تقدّم نفعاً جاذباً للآخرين، ولا تقف عند حدود العلاقة الوجدانية، بل تلك العلاقات الماديّة التي تشكّل اهتماماً لدى الدول الأخرى شعوباً وأنظمة.

بعبارة محددة، إنّ إعـادة استكشاف المنظمات الشعبية هويتها - كفواعل مؤثرة في المحيط الدوليّ - أمرٌ لا بدّ من السعي وراءه، لتكون قادرة على تطوير حضورها الدولي المؤثر، الذي يخدم فيها نهاية المطاف الحضور الفلسطيني. وبتعبير آخر: يعزز الكيانية الوطنية الفلسطينية في محيط العلاقات الدولية.

احتلال الحواس: استراتيجية السيطرة والهندسة النفسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ. عبد الله زماري*

الملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل استراتيجية «احتلال الحواس» التي تمارسها دولة الاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كشكل متقدم ومعقد من أشكال السيطرة يتجاوز الاحتلال العسكري المباشر ليشمل الهيمنة على التجربة الحسية، والإدراكية، والوجودية اليومية.

تستند الورقة إلى إطار نظري يجمع بين مفاهيم «الجيو-سلطة» (Foucault, 2007) و«الاستعمار الاستيطاني» (Wolfe, 2006) و«احتلال الحواس» الذي طوره عدد من المنظرين الفلسطينيين والعرب.

ستركز الورقة على تحليل مظهرين متداخلين: أولاً، «الاحتلال البصري» وما يرتبط به من هندسة الفضاء والرمز، وثانياً، «احتلال الزمن» وإعادة تشكيل الإحساس بالوقت عبر منظومة الموانع والقيود.

تخلص الورقة إلى أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى تطبيع الاحتلال، وتفكيك الهوية المكانية الفلسطينية، وإخضاع الحياة اليومية إلى منطق أمني يخدم المشروع الاستيطاني الاستعماري، لمدىً زمني لا محدود.

الكلمات المفتاحية: احتلال الحواس، الاستعمار الاستيطاني، الهندسة المكانية، الاحتلال البصري، احتلال الزمن.

* باحث في الإعلام والرأي العام.

المقدمة

يُعرِّف القانون الدولي الاحتلال العسكري بأنه سيطرة فعلية ومؤقتة لقوة معادية على إقليم ما (ميثاق جنيف الرابع، ١٩٤٩). غير أن الحالة الفلسطينية، خاصة في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تظهر شكلاً من الاحتلال يتجاوز هذا الإطار القانوني الضيق ليصبح نظاماً استيطانياً استعمارياً متمدداً (Zureik, 2016).

لم تعد السيطرة ضمن هذا النظام تقتصر على الأرض والموارد فحسب، وإنما امتدت لتطال جسد المواطن الفلسطيني وعقله وحواسه. تبرز هنا، فكرة «احتلال الحواس» كإطار تحليلي نقدي لفهم الآليات التي تعمل من خلالها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إخضاع تجربة الفلسطينيين اليومية، وتحويل الفضاء العام إلى ساحة صراع وجودي رمزي ومادي، فالحواس مداخل رئيسة لتشكيل الوعي، وبالتالي السلوك.

يشير مفهوم «احتلال الحواس» إلى العمليات المنظمة التي تستهدف حَوْسَنة (making sen-sory) المشروع الاستعماري، حيث تُستخدم التلاعبات البصرية، والصوتية، والزمنية، والحسية كـأدوات لإثبات الوجود، وفرض الهيمنة، وإعادة تشكيل الوعي المكاني والزمني للسكان الأصليين (حنبلي، ٢٠١٨؛ Tawil-Souri, 2012). تهدف هذه الورقة إلى تفكيك هذه الاستراتيجية من خلال التركيز على مظاهرها في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الإقرار بالاختلافات الجوهرية في آليات السيطرة بينهما (الاحتلال المباشر والحصار).

ستجادل الورقة بأن احتلال الحواس لا يمثل مجرد أثر جانبي للاحتلال، بل هو استراتيجية مقصودة ومركزية لتحقيق أهداف سياسية تتمثل في:

١- تطبيع الوجود الاستيطاني.

٢ - تعطيل الروتين اليومي وإفراغ الحياة من معناها.

٣ - ترسيخ التراتبية بين المستعمِر والمستعمَر في الوعي الجمعي.

الإطار النظري: من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على الحواس

يستند تحليلنا إلى ثلاثة أطر نظرية متقاطعة:

أولاً: نظرية «الاستعمار الاستيطاني» التي يرى باتريك وولف (٢٠٠٦) أنها مشروع يستهدف استبدال السكان الأصليين عبر مجتمع مستوطنين، ولا يقتصر على الاستغلال الاقتصادي فحسب، بل يسعى إلى الاستيلاء على الأرض وإزالة السكان الأصليين رمزياً ومادياً. في هذا السياق، يصبح احتلال الحواس أداة للإزالة الرمزية، حيث تُطمس المعالم الفلسطينية وتُستبدل بعلامات استيطانية.

ثانياً: مفهوم «الجيو-سلطة» لميشيل فوكو (٢٠٠٧)، الذي يشير إلى ممارسة السلطة عبر

التحكم في الفضاء وتنظيمه، فسلطات الاحتلال تمارس «الجيو-سلطة» من خلال هندسة الفضاء عبر الجدار، والمستوطنات، والطرق الالتفافية، والمناطق المسيجة، مما يخلق جغرافيا متجزئة خاضعة للمراقبة والتحكم، هذه الهندسة لا تُفرض بالقوة العسكرية فقط، بل تُدرك وتُعاش يومياً عبر الحواس.

ثالثاً: أعمال نقدية طورها باحثون فلسطينيون وعرب، «وإسرائيليون»، وتناولت بشكل مباشر سياسات المراقبة والتحكم الحسي، حيث يرى حنبلي أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس «سياسة جمالية» تستخدم العين والأذن كمجالين للصراع، حيث تُقدم المناظر الطبيعية المُهندسة (مثل غابات كيرين كييمت» المزروعة على أنقاض القرى الفلسطينية المدمرة عام ١٩٤٨) كسردية طبيعية لإخفاء العنف الاستعماري، الذي مارسته العصابات الصهيونية قبل النكبة الفلسطينية وبعدها، حيث عمدت مؤسسة «كيرين كييمت» الصهيونية إلى زراعة غابات من الصنوبر والسرو والكينا، على أراضي الكثير من القرى الفلسطينية المدمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، لإخفاء معالم جريمة التدمير والتهجير من خلال منظر طبيعي جماليٍّ مصطنع، يزيح من الذاكرة البصرية ما كان يوماً وطنا لمئات آلاف الفلسطينيين الذين قتل بعضهم وهجّر الباقون إلى مخيمات اللجوء في الضفة وقطاع غزة ودول الإقليم.

الاحتلال البصري: هندسة المنظر وتسييس الرؤية

يشكل البصر الحاسة الأكثر استهدافاً في استراتيجية احتلال الحواس، حيث يعمل الاحتلال على تحويل المشهد الطبيعي والثقافي الفلسطيني إلى مشهد استيطاني إسرائيلي، بهدف السيطرة المستديمة.

لا تقوم السيطرة المستديمة على القمع فقط، وإنما أيضاً على إنتاج الطبيعي والمقبول داخل وعي الخاضعين للاحتلال، فحين يُعاد تشكيل المشهد البصري، يُعاد تشكيل المعنى، وحين يُضبط ما يُرى، يُضبط ما يُتذكر.

الطرق الاستيطانية «الالتفافية» والعلامات العبرية

تشكل شبكة الطرق الاستيطانية على امتداد الضفة الفلسطينية، التي يبلغ طولها مئات الكيلومترات، مثالاً صارخاً على الاحتلال البصري، فهذه الطرق ليست مجرد بنى تحتية للنقل، وإنما هي أيضاً أدوات لتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية وخلق «أنابيب» حركة آمنة للمستوطنين (Weizman, 2007). على امتداد هذه الطرق، تُنصَب آلاف من أعلام الاحتلال، وتبرز على المفارق الرئيسة ومداخل المستوطنات عشرات الأعلام الضخمة، واللافتات

الكبيرة المكتوبة باللغة العبرية حصراً،[1] موجهةً رسالة واضحة للمارّ الفلسطيني: «أنت في فضاء إسرائيلي». هذه العلامات لا تخدم وظيفة إرشادية بقدر ما تؤدي وظيفة إعلانية سلطوية، فهي تفرض رموزاً لغوية وبصرية غريبة على الفضاء، وتُعيد تسميته وتحديد هويته بشكل أحادي،[2] مما يسهم في «تهويد المكان» بصرياً (Cohen, 2017).

يبرز المشهد من داخل سيارة فلسطينية محاطة بجدار من الإسمنت أو سياج أمني عالٍ، بينما تُرى المستوطنات المزروعة على التلال والمزينة بالأعلام من خلال فتحات ضيقة، الأمر الذي يُجسد حالة من «السجن البصري». ومن الأمثلة على ذلك، توظيف اللافتات على الطرقات، لخدمة الاحتلال الحسّي «البصريّ بشكل خاص»، فقد شوهدت لافتات كبيرة الحجم على المفارق الرئيسة في الضفة وعلى الطرق بين المدن «مثال الطريق بين نابلس وطولكرم، والطريق بين نابلس ورام الله»، كتبت عليها عبارة «لا مستقبل في فلسطين» على خلفية مشاهد منازل مدمرة ومجموعة مواطنين ينزحون بمشهد بائس. وجرى نسخ اللافتة نفسها على مئات الملصقات على جنبات الطرق وأعمدة الكهرباء، لتوصل جميعها رسالة واحدة رئيسة تقول: أيها الفلسطيني، لا مستقبل لك في وطنك. عبارة يراها المتنقل على الشوارع عشرات المرات يومياً، فترسخ في الوعي والذاكرة، وكما قلنا سابقاً «ما يرى هو ما يُتذَكّر» ويرسخ، أو على الأقل هكذا أراد له الاحتلال. تجدر الإشارة إلى أن حملة هذه اللافتات ابتدأت تقريباً بعد عدوان الاحتلال على مخيمات شمال الضفة الفلسطينية، وما صاحبها من نزوح عشرات الآلاف بالتزامن مع استمرار العدوان على قطاع غزة ومشاهد المأساة المستمرة.

المستوطنات كمعالم بصرية مسيطرة:

تقام المستوطنات الإسرائيلية عمداً على قمم التلال والمرتفعات الإستراتيجية. هذا التخطيط لا يخدم أهدافاً أمنية وعسكرية فحسب (المراقبة والسيطرة)، وإنما يخدم أيضاً أهدافاً بصرية ونفسية، فالمستوطنة، بمنازلها ذات القرميد الأحمر، وأسيجتها المضاءة ليلاً وشبكات الطرق الموصولة داخلياً، تظهر كجيب حضاري مزدهر ومحمي، في مقابل القرى الفلسطينية في الأسفل التي تبدو مكدسة مهملة، هذا التباين البصري، يخلق سردية عن التفوق الحضاري للقوة المحتلة ويُعمق إحساس الفلسطيني بالاغتراب

١ بعد بدء العدوان على قطاع غزة، ظهرت لافتات كبيرة مترجمة إلى العربية مثل «شعب اسرائيل حي، ونحارب وننتصر..إلخ»، إلى جانب النص العبري الأصلي. نرى أن ترجمتها إلى العربية تحمل رسائل هيمنة سلطوية واضحة، إضافة إلى أنها تشكل جزءاً من الاحتلال البصري.

٢ كثيراً ما لوحظ أن الأسماء باللغة العربية على اللافتات الإرشادية التي تحمل أسماء المدن والبلدات الفلسطينية باللغات الثلاث، جرى شطب الأسماء العربية منها على أيدي المستوطنين باستخدام الطلاء، لإخفاء هوية هذه المدن العربية، على الأقل من أمام أنظار المارة.

داخل أرضه (Gordon, 2008). في السياق نفسه، تُعتبر الأبراج العسكرية والكاميرات المنتشرة بالمئات على امتداد الطرق الاستيطانية، وعلى الحواجز وحول الجدار، تجسيداً لمفهوم «العين التي لا تنام»، حيث تُفرض الرقابة المستمرة كحقيقة بصرية يومية.

خلال السنوات الخمس الماضية بدأ يظهر للعيان تحول البناء في كثير من المستوطنات، إلى البناء العمودي، خاصة في واجهات المستوطنات الأمامية، فالمار على الطرق الاستيطانية بات يلحظ عشرات العمارات السكنية أو التجارية، بعد أن اعتاد الناظر سنوات طويلة مشهد البيوت الأرضية بالأسطح القرميدية الحمراء ذات الطابق أو الطابقين، لتصبح العمارات ذات الطوابق الثمانية أو العشرة شاهداً على تغير نمط البناء، إلى نوع يوحي بديمومة أطول على الأرض، وأكثر بروزا للبصر، وهذا أيضاً يعد من ضمن إعادة تصميم البيئة البصرية في وعي المواطن الفلسطيني.

احتلال الزمن: الهندسة الزمنية للحواجز والقيود

إذا كان الاحتلال البصري يستهدف الفضاء، فإن «احتلال الزمن» يستهدف البعد الزمني للحياة الفلسطينية. يصف إيال وايزمن (٢٠٠٧) الاحتلال بأنه نظام يمارس «سياسة الزمن» حيث تُستخدم الموانع والتصاريح لإخضاع الزمن الفلسطيني لمنطق أمني غير متوقع.

الحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية:

تشكل الحواجز الثابتة والمتنقلة (حواجز الطرق، الحواجز الترابية، البوابات الحديدية) النموذج الأمثل لاحتلال الزمن، فوظيفتها تتجاوز الفحص الأمني إلى إخضاع الحركة لإرادة «الحارس»، فالانتظار في طوابير عشوائية ساعات تحت الشمس أو المطر، دون معرفة موعد العبور، يحوّل الزمن من مورِد شخصي إلى مورِد مسلوب، آخذين بعين الاعتبار أن الزمن هو أكثر الأشياء قيمة في عمر الإنسان، فالمنقضي منه لا يمكن تعويضه. تنتج هذه الممارسة، ما يسميه الباحثون «الزمن الاستعماري (Colonial Time)، وهو زمن غير منتج، متقطع، خاضع للإذلال اليومي .(Kotef, 2015) يخلق هذا حالة من «اللايقين» المزمن، حيث يصبح التخطيط لأبسط المهام (الذهاب للعمل، المدرسة، المستشفى، زيارة الأقارب) ضرباً من المغامرة، وأمراً يحتاج تخطيطاً مسبقاً. فمثلاً، في العديد من القرى المحاصرة خلف الجدار، تُغلق البوابات الإلكترونية عند مداخلها في ساعات محددة (كأن تغلق الساعة ٨ مساءً)، مما يفرض حظر تجول زمني غير معلن، ويقطع علاقة القرية مع محيطها الجغرافي، ويعيد تعريف «البيت» ليس كملاذ

آمن بل كنهاية للحركة، وينطبق هذا الأمر كذلك على البوابات التي تسد أفق القرى الفلسطينية على امتداد المشهد الجغرافي للضفة الفلسطينية.

يحول هذا التحكم الشامل في الموارد الزمنية (وقت الحركة، وقت العمل، وقت الراحة) حياة المواطن الفلسطينيّ، إلى حالة من «الإبطاء القسري» و«الانتظار الوجودي» ليس فقط لحركة مواطن فلسطيني، بل لسير حياته، وسير الحياة الجماعية والإنتاجية كذلك، فمجموع الساعات التي يقضيها آلاف الفلسطينيين يومياً على الحواجز، إذا ما تم جمعها، فإنها تشكل مئات أيام العمل يومياً، في شتى القطاعات الإنتاجية والأكاديمية والخدماتية، أي أن حواجز الاحتلال، وبشكل بدهي، تعمل على إعاقة الإنتاج الفلسطيني، سواء من حيث الكم، أو من حيث الجودة، فكيف لطبيب أو موظف أو طالب أو قاضٍ، أُجبر على الوقوف ساعتين أو أكثر صباحاً، تحت رحمة جندي صهيونيّ، كيف لهذا المواطن أن يؤدي عمله كأن شيئاً لم يحدث، وكأنه لم يتعرض للقمع والإذلال والإعاقة أثناء ذهابه وعودته من عمله. يعتبر هذا الأمر من الخسائر المسكوت عنها التي لا تناقش إلا بالحد الأدنى ربما، مع أنها تشكل جزءاً مهماً من الفاقد الوطني الناتج عن ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية اليومية.

جدار الفصل العنصريّ: إعادة تعريف الأفق

ليس هدف الجدار فقط، إعاقة وصول فيزيائيٍّ للأرض المحتلة عام ٤٨، وأجزاء من الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وإنما هو أيضاً إعاقة وصول حسيّة، تمنع بصر المواطن الفلسطيني من الوصول أبعد من واجهة الجدار الشرقية وما يعلوها من أسلاك شائكة وأبراج عسكرية. يشكل اللون الرمادي القاتم، الذي يميز جدار الفصل العنصري في الأراضي الفلسطينية، رمزاً مادياً قاسياً لنظام الفصل والاحتلال. أما تأثيره على نفسية الإنسان الفلسطيني وحواسه فعميق ومتعدد الأوجه:

- الرهبة والقمع: يشكل الجدار كتلة ضخمة متجاورة تذكّر الفلسطيني يومياً بسلطة قاهرة تتحكم في حركته وحياته؛ مما يعزز مشاعر العجز والإذلال.
- الصدمة والقلق المستمر: يعيش الفلسطيني في المناطق القريبة من الجدار، تحت وطأة وجوده كتهديد دائم، مرتبط بالتفتيشات العسكرية والاعتقالات والمواجهات، مما يغذي القلق واضطراب ما بعد الصدمة خاصة عند الأطفال.
- فقدان الأمل واليأس: يرمز الجدار إلى إطالة أمد الاحتلال وإغلاق الآفاق، مما يقوض الشعور بالمستقبل ويفرض واقعاً يبدو ثابتاً، مما قد يؤدي إلى الإحباط واليأس.

- البصر: اللون الرمادي الموحش والملمس الخشن للجدار يهيمن على المشهد، محولاً المناطق الخلابة إلى مساحات قمعية، تقطع الأفق، فيزيائياً وحسيّاً، فما لا يرى يغيب عن التفكير الحاضر.

باختصار، الجدار ليس حاجزاً مادياً فقط، بل أداة نفسية تهدف إلى ترسيخ السيطرة وكسر الإرادة، تأثير لونه الرمادي البارد والخانق جزء من نظام شامل يهدف إلى تطبيع وجود الاحتلال في الحياة اليومية الفلسطينية، لكنه في المقابل يغذي أيضاً روح الصمود والإبداع في مواجهة هذه الظروف القاسية.

نظام التصاريح، تفتيت الزمن الجماعي:

يعمل نظام التصاريح المعقد (للدخول إلى القدس، للعمل داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، للتنقل بين مناطق الضفة، للعلاج في المستشفيات) على تأطير الزمن الفلسطيني في إطار بيروقراطي مقيد، فالتصريح مؤقت، مرتبط بشخص معين وغرض محدد، وقابل للإلغاء في أي لحظة، وهذا يحول الزمن المستقبلي إلى زمن قلق وانتظار دائمين لتجديد التصاريح، ثم إن هذا النظام يفتت الزمن الجماعي للمجتمع الفلسطيني؛ فالقدرة على الحركة والالتقاء تصبح امتيازاً فردياً غير مضمون (Tawil-Souri, 2012) وهو ما يخلق «جدولاً زمنياً» قسرياً للحياة اليومية (Feldman, 2015) .

الحواس الأخرى: الاحتلال السمعي والجسدي

على الرغم من تركيز الورقة على البصر والزمن، فلا يمكن إغفال استهداف الحواس الأخرى. فالاحتلال يمارس أيضاً «احتلالاً سمعياً» عبر صوت الطائرات الحربية (خاصة الطائرات دون طيار «الزنانة» في غزة التي يصدر صوتها رنيناً مرتفعاً ومستمراً)، ودوي الانفجارات، وصافرات الإنـذار، والمكالمات التحذيرية المسجلة قبل هدم المنازل. هذه الأصوات تخترق حرمة البيوت وتخلق حالة دائمة من القلق والترقب (Peteet,2017). ويلاحظ أيضا أن قوات الاحتلال عند اقتحامها القرى الفلسطينية، خاصة خلال الليل، تعمد إلى إطلاق زخات كبيرة من الرصاص والقنابل الصوتية، دون حتى وجود مواجهات مع الشبان، ويحقق هذا الـتصرف أمرين مهمين: أحدهما الإرهاب والتخويف والصدمة. والثاني ينبثق من كونه جزءاً من الاحتلال السمعي، وأيضا تمارس قوات الاحتلال «احتلالاً جسدياً» عبر تفتيش الجسد في الحواجز، الذي غالباً ما يكون مهيناً، وعبر التحكم في الوصول إلى الأرض والماء، مما يؤثر على الحاسة الحركية والعلاقة الحميمة مع البيئة الطبيعية.

غزة دون ركام، وعي إعادة تشكيل الواقع البصري

كانون الثاني ٢٠٢٥، حكومة الاحتلال توافق على إزالة ركام الحرب في قطاع غزة، على نفقتها الخاصة، موافقة مفاجئة، لكنها ليست إنسانية الدوافع بالتأكيد، ولا يمكن فهم موافقة الاحتلال على إزالة ركام الحرب في قطاع غزة خارج سياق أوسع من إدارة المشهد البصري، إذ لا يقتصر هذا القرار على معالجة أثر مادي للدمار، بل ينطوي على إعادة تنظيم شاملة للفضاء المرئي، بما يحمله ذلك من قدرة على إعادة تعريف الحدث ذاته، فالتحكم بما يُرى، وبالطريقة التي يُعاد بها تقديم المكان بعد التدمير، يشكّل أداة سياسية فاعلة لإعادة صياغة السردية، ونقل الصراع من حقل الاتهام والمساءلة إلى حقل الإدارة والاحتواء.

في هذا السياق، يعمل التحول البصري المصاحب لإزالة الركام على نقل الحدث من كونه جريمة حرب بدوافع سياسية، إلى كونه أزمة إنسانية، فالجريمة، بوصفها مفهوماً سياسياً وقانونياً، تفترض وجود فاعل محدد ومسؤولية واضحة تستدعي المساءلة والمحاسبة، أما الأزمة، فتُقدَّم بوصفها حالة طارئة ومعقّدة، غالباً ما تُفصل عن فاعلها المباشر، وتُعالج عبر أدوات الإغاثة والإدارة.

يُبقي بقاء الركام في الفضاء العام الجريمة حاضرة بصرياً، ويجعل سؤال «من دمّر؟» سؤالًا مفتوحاً دائماً، غير أن إزالة هذا الركام، وإعادة ترتيب المكان، تساهمان في تفريغ المشهد من طابعه الاتهامي، وتحويله إلى صورة عامة للمعاناة، قابلة للتداول ضمن خطاب إنساني مجرد من أبعاده السياسية، لا تمحى الجريمة بهذا المعنى، لكنها تُزاح عن مركز السردية، ويُعاد تعريفها ضمن إطار «أزمة إنسانية في غزة»، بدل كونها فعلا استعمارياً منظماً.

يتعمق هذا التحول مع الانتقال من منطق المساءلة إلى منطق الإدارة، فالمساءلة السياسية تفترض ذاكرة مرئية حية، وأدلة قائمة في الفضاء العام، تُبقي الجريمة مفتوحة للمطالبة بالعدالة، أما الإدارة، فتفترض ضمنياً انتهاء الحدث أو تحييده، والانتقال إلى التعامل مع نتائجه بوصفها معطيات تقنية، وهو ما يحدث عندما يُعاد تنظيم المشهد بعد الحرب (عبر إزالة الركام، وتنظيف المناطق، وضبط الحركة، وتوحيد الإشارات البصرية) ويُعاد تموضع الفلسطيني من موقع الضحية المطالِبة بالمحاسبة إلى موقع السكان الخاضعين لإدارة ما بعد الكارثة.

حين تختفي آثار الجريمة من المشهد، ويُعاد تنظيم الفضاء بصرياً، يتحول التركيز من تغيير الواقع إلى التكيّف معه. وتُفصل المعاناة عن سببها البنيوي، بحيث تُرى وتُوثَّق وتُدار، دون أن تبقى مرتبطة بسؤال الاستعمار ذاته، وهنا تتجلى خطورة احتلال الحواس، إذ لا ينكر

الألم، بل يُعيد توجيهه ضمن مسارات إدارية وإنسانية تُفرغه من مضمونه السياسي.

وعليه، فإن التحول البصري المصاحب لإزالة الركام لا يمثل إجراءً تقنياً أو إنسانياً محضاً، بل يشكّل جزءاً من مسار متكامل لإعادة تعريف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مسار يبدأ بتفكيك الجريمة بصرياً، ويمر بتحييد المساءلة سياسياً، وينتهي بإعادة صياغة القضية الفلسطينية ضمن إطار إنساني قابل للإدارة. وبهذا المعنى، يغدو احتلال الحواس - لا سيما البصر - أحد أكثر أدوات السيطرة الاستعمارية فاعلية، لأنه يستهدف الوعي الجمعي، لا القوة المادية وحدها.

استعادة الحواس وإعادة تشكيل الفضاء

لم يستسلم الشعب الفلسطيني لهذه الاستراتيجية، بل طور أشكالاً من «المقاومة الحسية». يتجلى ذلك في فن الجداريات والغرافيتي (خاصة على جدار الفصل)، الذي يحوّل سطح القمع إلى لوحة تعبير عن الهوية والأمـــل. كما يتجلى في الممارسات اليومية مثل الاستمرار في زراعــة الأرض المحاطة بالمستوطنات، أو التوجه للصلاة في المسجد الأقصى رغم الصعوبات، وهي أفعال تستعيد العلاقة الحسية بالمكان. في غزة، تحولت ساحات المنازل إلى مزارع صغيرة، واستخدام الطاقة الشمسية يتحدى حصار الطاقة، وهي محاولات لاستعادة التحكم في الزمن والموارد. هذه الممارسات، فردية وجماعية، تشكل محاولة لتفكيك سردية الاحتلال وإعادة تشكيل الفضاء والزمن وفق منطق الصمود والحياة (التميمي، ٢٠١٩).

الخاتمة والتوصيات

كشفت هذه الورقة عن أن استراتيجية «احتلال الحواس» تمثل بعداً جوهرياً في بنية الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني، حيث لا تهدف فقط إلى السيطرة على الأرض، بل إلى السيطرة على التجربة الإنسانية ذاتها، حيث ما يراه الفلسطيني، كيف يتحرك، كيف يشعر بالزمن، وكيف يدرك وجوده في العالم، من خلال الاحتلال البصري، يعيد الاحتلال كتابة المنظر الطبيعي ليتحدث بلغته ورموزه، ومن خلال احتلال الزمن، يحول الحياة اليومية إلى سلسلة من العقبات والانتظارات التي تستنزف الطاقة وتقوض إمكانية التخطيط للمستقبل، وتساهم في تراجع الإنتاج الاقتصادي بسبب فاقد الوقت على الحواجز.

توصي هذه الورقة بما يلي:

- **أكاديمياً:** ضرورة تعميق البحث في تأثير هذه الاستراتيجيات على الصحة النفسية الجمعية للفلسطينيين، وعلى تشكيل الهوية لدى الأجيال الناشئة.

- **إعلامياً:** تسليط الضوء على هذه الأبعاد «غير المرئية» أو المعتادة للاحتلال، ونقل تجربة الفلسطيني الحسية اليومية إلى العالم.
- **حقوقياً:** تطوير أدوات قانونية وتوثيقية جديدة تلتقط طبيعة هذه الانتهاكات المتعددة الحواس، التي قد لا يغطيها الإطار القانوني التقليدي بشكل كاف.
- **سياسياً:** التأكيد على أن أي حل عادل يجب أن يشمل ليس فقط إنهاء الاحتلال العسكري، بل أيضاً تفكيك هذه المنظومة المعقدة من السيطرة الحسية والنفسية، واستعادة السيادة الفلسطينية الكاملة على الفضاء والزمن والجسد.

في النهاية، فإن فهم احتلال الحواس يذكّرنا بأن الصراع في فلسطين ليس مجرد نزاع على الحدود والسيادة، بل هو صراع وجودي على الحق في الرؤية، في الحركة، في الشعور بالأمان في الزمان والمكان، والحق في أن تكون إنساناً بكامل تجاربه الحسية والوجودية، دون تدخل أو تحكم قوة استعمارية غاشمة.

قائمة المصادر والمراجع الأجنبية

Abowd, T. P. (2014). Colonial Jerusalem: The spatial construction of identity and difference in a city of myth, 1948–2012. Syracuse University Press.

Cohen, H. (2017). The rise and fall of Arab Jerusalem: Palestinian politics and the city since 1967. Routledge.

Feldman, I. (2015). Police encounters: Security and surveillance in Gaza under Egyptian rule. Stanford University Press.

Foucault, M. (2007). Security, territory, population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978 (G. Burchell, Trans.). Palgrave Macmillan.

Gordon, N. (2008). Israel's occupation. University of California Press.

Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Geneva Convention), 12 August 1949, 75 UNTS 287.

Kotef, H. (2015). Movement and the ordering of freedom: On liberal governances of mobility. Duke University Press.

Peteet, J. (2017). Space and mobility in Palestine. Indiana University Press.

Tawil-Souri, H. (2012). Uneven border, everyday life, and the construction of colonial power in Palestine. International Journal of Cultural Studies, 15(6), 579–594.

Weizman, E. (2007). Hollow land: Israel's architecture of occupation. Verso.

Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. Journal of Genocide Research, 8(4), 387–409.

Zureik, E. (2016). Israel's colonial project in Palestine: Brutal pursuit. Routledge.

المراجع العربية

حنبلي، إياد. (٢٠١٨). استعمار الحواس: جدار الفصل العنصري والاحتلال البصري في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، (١١٥)، ٣٣-٤٩.

التميمي، راشد. (٢٠١٩). الصمود كفعل جمالي: ممارسات المقاومة اليومية في وجه احتلال الحواس. مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

الاستيطان الزراعي كأداة توسع: دور الاتحادات والمنظمات الإسرائيلية وأثرها على مشروع الدولة الفلسطينية

أ. عبد المحسن خضر علامة*

الملخص

يحلل هذا البحث الدور الاستراتيجي لمنظمة «اتحاد المزارع» وما يعرف باللغة العبرية بـ «إيجود هخفوت» كإحدى الأدوات المحورية التي تنشط في مشروع الاستيطاني الكولونيالي الإسرائيلي المنبثق من «الصهيونية الزراعية»، متجاوزة دورها الزراعي الظاهر لتكون ذراعاً تنفيذية لتوسيع رقعة المستوطنات القائمة من خلال إنشاء «البؤر الاستيطانية الرعوية» على غالبية المناطق الفلسطينية.

تعمل هذه البؤر، بدعم حكومي وتنظيمي مباشر أو غير مباشر، كرأس حربة للسيطرة على الأراضي، مستغلة طابعها الديناميكي والزراعي لتجنب الانتقاد الدولي المباشر الذي تواجهه المستوطنات التقليدية بحيث لا تقتصر تأثيرات هذه الاستراتيجية على مصادرة الأراضي فحسب، بل تمتد إلى إحداث تغيير ديموغرافي جوهري، حيث يتم تهجير المجتمعات البدوية والزراعية الفلسطينية قسراً، مما يقوض أسس الاقتصاد الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) ويدمر النسيج الاجتماعي. تشير مصادر عدة إلى أن عدد المستوطنات التقليدية القائمة السكنية على الأقل بلغ ١٥٢ حيزاً كولونيالياً، إضافةً إلى نحو ٣٩٣ حيزاً استيطانياً زراعياً ورعوياً في الضفة الغربية حتى كانون الثاني ٢٠٢٦، يصاحب هذا التوسع عنف منهجي من المستوطنين، تتم تغذيته من خلال هذه البؤر

* معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، باحث في درجة الدكتوراه، جامعة قرطاج–تونس.

التي تعمل كنقاط توغل متقدمة.

على صعيد جيوسياسي، تقوم هذه الشبكة من البؤر بتقطيع أوصال الجغرافيا الفلسطينية، مما يحول دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة ومتماسكة على الرغم من الاعترافات المتتالية بها، وهو الهدف الاستراتيجي المعلن للمشروع الاستيطاني. بذلك، لا تمثل هذه الظاهرة انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وحقوق الإنسان فحسب، بل هي أيضاً محاولة لفرض واقع جديد لا رجعة عنه على الأرض، مما يستدعي تدخلاً دولياً عاجلاً وحاسماً لحماية الحقوق الفلسطينية ووقف عملية الضم الزاحف التي تقودها آليات إسرائيل اليمينية المتطرفة.

المقدمة

تُعد الضفة الغربية، التي تخضع للاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ - على الرغم من الاعتراف الدولي بفلسطين من أكثر من ١٦٠ دولة - ساحة رئيسة لتوسع المستوطنات، إذ تطورت استراتيجيات الاستيطان من الكتل السكانية التقليدية إلى أشكال أكثر ديناميكية وأقل وضوحاً، مثل البؤر الاستيطانية الزراعية والحيوانية الرعوية. هذا التطور يعكس نهجاً متكيفاً ومتزايداً في عدوانيته للسيطرة على الأراضي. يهدف هذا النهج للتحايل على الإدانات الدولية للتوسع الاستيطاني الصريح مع تحقيق أهـداف استراتيجية مماثلة. فالمستوطنات التقليدية ثابتة وسهلة التحديد، بينما البؤر الاستيطانية الزراعية والرعوية تدعي «الضرورة الزراعية» أو «زراعة الأرض» كذريعة، مما يجعل تحديدها أكثر صعوبة نظراً لطبيعتها المتفرقة التي تسمح بالسيطرة على مساحات شاسعة وغير متجاورة، مما يزيد من المكاسب الإقليمية بأقل كثافة سكانية وتكلفة. تتسم «المستوطنات الزراعية»، خاصة «البؤر الرعوية» - التي بلغ عددها ٣٣٩ حتى تاريخ ٠٢,٢٠٢٦ - بطبيعة خاصة تميزها عن المستوطنات السكنية التقليدية.

سجلت إحصائيات منذ عام ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٥/٩/٢١ إقامة ٣١٣ بؤرة، لتكشف عن أعلى نسبة توسع للاستيطان الزراعي تاريخياً بواقع ١٥٧ بؤرة، وهو ما يعادل إجمالي ما أقيم منذ العام ١٩٩٦، [١] وتتمثل وظيفتها الاستراتيجية في كونها وسيلة أساسية للاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها، وغالباً ما تسبق التوسع الاستيطاني الرسمي.

تمثل البؤر الاستيطانية الزراعية استراتيجية ضم «ناعمة» تدريجية، حيث تعمل الأنشطة الزراعية المدنية الظاهرية كطليعة للسيطرة، مما يخلق حقائق على الأرض. وقد صرحت منظمة «أمانا» صراحة بأن هذه الطريقة «أكثر فعالية من البناء التقليدي»، في إشارة إلى أنه اختيار استراتيجي متعمد، فالبناء التقليدي

يتطلب بنية تحتية وتصاريح ويجذب الانتباه الدولي، أما البؤر الرعوية، ذات البنية التحتية غير المرئية بوضوح، فيمكنها السيطرة بسرعة على مساحات شاسعة، مما يجعل تأثيرها محسوساً قبل أن تتمكن العمليات القانونية أو السياسية الرسمية من الاستجابة، وهذا شكل من أشكال «الضم الزاحف».[٢]

بعد أحداث ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ التي يمكن اعتبارها نقطة مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، تحولت المجموعات الاستيطانية إلى «فاعل مركزي» في السياسة والأمن الإسرائيلي، استغل المستوطنون الحرب في غزة لتوسيع نفوذهم وشن هجمات منظمة على القرى الفلسطينية بحماية وتمكين حكومي. فبفضل نفوذ المستوطنين المتسارع والمتزايد، تسعى الحكومة اليمينية إلى تحويل المستوطنات إلى «دويلة في قلب الضفة» مما ينذر بتعقيد كبير في المشهد السياسي ويقلل من فرص التوصل إلى حل سياسي في المستقبل.[٣] إن الشبكة المعقدة من الدعم المالي واللوجستي من الحكومة الإسرائيلية والمنظمات الاستيطانية مثل «أمانا» و«رغيفيم»، والجماعات ذات الدوافع الأيديولوجية مثل «فتية وفتيات التلال» تكشف عن نظام مؤسسي عالي التمويل للاستيطان الزراعي، يوفر غطاء ضد الضغوط الخارجية والعقوبات ويسمح بالتوسع السريع واللامركزي.

الجزء الأول: الاستيطان الزراعي «استراتيجية تطبيق الأمر الواقع»

يسلط هذا المحور الضوء على الاستيطان الزراعي في الضفة الغربية كأداة استراتيجية تقوم على مرتكزات أيديولوجية وسياسية، حيث تستخدم المزارع والبؤر الرعوية كوسيلة للسيطرة على الأراضي وتفتيت التواصل الجغرافي، مما يمثل امتداداً متسارعاً بأسلوب الزحف بأدوات صلبة وناعمة بأقل قدر من الوجود البشري الظاهر.

١. توسيع النشاط الاستيطاني على الأرض

يُعد التمييز بين أنواع الاستيطان أمراً بالغ الأهمية، فالمستوطنات السكنية التقليدية التي بلغ عددها حسب آخر تحديث ١٥٢ مستوطنة تختلف عن البؤر الاستيطانية الزراعية والرعوية التي تستخدم نشاطها الزراعي للسيطرة على الأراضي. تُظهر البيانات توسعاً سريعاً لهذه البؤر، وتُظهر التحليلات الكمية توسعاً سريعاً، إذ يوجد اليوم ٣٣٩ بؤرة غير قانونية في الضفة، وقد سيطر المستوطنون على مساحات هائلة من الأراضي، تبلغ مساحتها نحو ٧٨٦ ألف دونم (١٤٪ من الضفة الغربية)، من خلال بضع مئات من المستوطنين فقط.[٤] وهذا مؤشر واضح على تحول استراتيجي نحو استغلال النشاط الزراعي كأداة رئيسة للتوسع، لا سيما في المنطقة ج، التي تُعد حاسمة لقيام دولة

فلسطينية قابلة للحياة.[٥]

وفق إحصائيات رسمية لمنظمة «السلام الآن»[٦] بلغ إجمالي البؤر ٣١٣ حتى تاريخ ٢٠٢٥/٠٩/٢١ ومنذ عامي ١٩٩٦_١٩٩٩ كان عدد البؤر الاستيطانية والزراعية ٣٢، ومن عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٩ بلغ ٩٢، أما من العام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢ فقد سجلت ٣٢ بؤرة جديدة بإجمالي ١٥٦ بؤرة، في المقابل بلغ الاستيطان الزراعي أعلى نسبة تاريخياً في الفترة الواقعة بين عام ٢٠٢٣ وحتى ٢٠٢٥/٩/٢١ حيث وصل عدد هذه البؤر في هذه الفترة إلى ١٥٧ بؤرة وهو ما يعادل إجمالي ما تم انشاؤه منذ العام ١٩٩٦.

تتسارع هـذه الاستراتيجية المتعمدة لتوسيع السيطرة الإسرائيلية على مساحات شاسعة بأقل قدر من البنية التحتية أو السكان المرئيين.[٧] في السياق، ذكرت الناشطة الاستيطانية دانييلا فايس من منظمة «نحالا» خلال مقابلة تلفزيونية على قناة «كان» العبرية بتاريخ ٢٠,٩,٢٠٢٥ وهي تحمل في يدها خريطة لأراضي الضفة الغربية أن المستوطنات تجاوزت (٣٣٠+) وأضافت «أنا أحمي الجنود، وليس الجنود من يحموننني»، «إن وجود المستوطنين يمنح الجنود «معنى» و«مهمة كبيرة».[٨] في هذا الإطار، يستخدم المستوطنون والقائمون على الاستيطان آلية الرعي لتكريس وجودهم والسيطرة على الأراضي الزراعية، وغالباً ما يعتمدون على العنف والتخويف لمنع الفلسطينيين من الوصول إلى حقولهم من خلال إطلاق قطعان الماشية.،[٩] ثم تعلن حكومة إسرائيل جزءاً كبيراً من الأراضي المستولى عليها «أراضي دولة»، ويقوم قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية بتخصيص آلاف الدونمات من الأراضي للمستوطنين لأغراض الرعي، وغالباً ما تؤدي هذه الممارسات إلى إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية،[١٠] إذ يقوم المستوطنون تحت حماية الجيش بتمهيد عشرات الطرق غير المصرح بها حول المستوطنات والبؤر الاستيطانية بحجة الأمن، بينما يعيقون حركة الفلسطينيين،[١١] كجزء من استراتيجية ترسيخ الاستيلاء على الأراضي.

الجدير ذكرة أنه منذ أيلول ٢٠٢٥ وحتى كانون الثاني ٢٠٢٦ ارتفع عدد البؤر الاستيطانية من ٣١٣ إلى ٣٣٩ بؤرة استعمارية زراعية حيوانية رعوية أو نباتية وفق الموقع الرسمي لمنظمة السلام الآن.

٢. تفكيك بنية التواصل الجغرافي الفلسطيني

يهدف الانتشار المتسارع للمستوطنات والبؤر الاستيطانية الزراعية على صعيد جيوسياسي لتفكيك التواصل الجغرافي في الضفة الغربية والقدس، مما يؤدي إلى عزل التجمعات السكانية الفلسطينية في جيوب منفصلة وتقويض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة

جغرافياً، في حال تنفيذ مشروع «شرق ١» الذي يهدد بفصل شمال الضفة عن جنوبها.[١٢]

يساهم النظام القانوني المزدوج - الذي يطبق قوانين مختلفة على المستوطنين (في المحاكم المدنية) والفلسطينيين (في المحاكم العسكرية) - إلى جانب التوزيع غير المتكافئ للموارد مثل المياه والطرق، في إرساء نظام فصل عنصري بحكم الأمر الواقع.[١٣] ويشكل خطاب القادة الاستيطانيين مثل تسفي سوكوت (عضو الكنيست ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون الضفة) نموذجاً للفكر الاستيطاني المتطرف الذي يصور الاستيطان كمشروع بطولي وتاريخي. إلى جانب التحول الجذري في المشهد الجغرافي والسياسي في المنطقة يُعتبر هذا الخطاب نموذجاً للفكر الاستيطاني المتطرف الذي يرى في إقامة البؤر الاستيطانية الجديدة[١٤] جزءاً من تحقيق رؤية دينية وقومية ويهدف إلى تغيير الواقع الديمغرافي والجغرافي، حيث تستخدم تلك البؤر غير القانونية كأداة لخلق «وقائع على الأرض». تؤدي هذه السياسة إلى جعل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً مستحيلاً عملياً، عبر التوسع الاستيطاني السريع والمنهج للسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي هدفه تفكيك الأسس الإقليمية اللازمة لأي كيان مستقل.[١٥]

يمثل اتحاد المزارع في هذا الإطار نموذجاً لكيان منظم يستغل الأنشطة الزراعية كغطاء للتوسع الاستيطاني، ويعمل ضمن شبكة مدعومة من الدولة بشكل مباشر أو غيره كالمنظمات والجماعات المتطرفة الميدانية، ويساهم بشكل منهجي في مصادرة الأراضي وتغيير المعطيات الجغرافية والديمغرافية. فالهدف من التمركز الاستراتيجي للبؤر الاستيطانية هو تفتيت أي تواصل جغرافي. ويعتبر الهدف الصريح لـ طرح مسألة «الضم» أن الأثر له تداعيات جيوسياسية عميقة لبسط السيادة الكاملة على المناطق الفلسطينية الواقعة ضمن تصنيف (ج) حسب اتفاق أوسلو، ويهدف وفق التصريحات اليمينية المتطرفة في إسرائيل إلى إنشاء «حقائق على الأرض» بشتى الوسائل ومنها الزراعية لجعل حل الدولتين غير ممكن مادياً، وبالتالي ترسيخ سيطرة إسرائيلية مستديمة.[١٦]

الجزء الثاني: المنظومة الاستراتيجية للاتحادات والصناديق

تُقدم منظمات استيطانية أيديولوجية مشاريع ومبادرات للمزارع الإسرائيلي على حساب الأراضي الفلسطينية الواقعة في مناطق مصنفة (ج) كاستمرار لـ «الحركة الاستيطانية» تحت غطاء خيري. حيث بدأت هذه المشاريع تتشكل بعد الانتفاضة الأولى، بمبادرة من شخصيات مثل أوري ران، الذي أسس مزرعة في تلال إيتمار، تلاه إنشاء مزارع

أخرى «سكالي»، «عومر»؛ وذلك لمنع ترسيخ الوجود الفلسطيني، والسيطرة على المنطقة ج «الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية» حسب اتفاق أوسلو، فقد شهدت حركة الاستيطان تحولاً كبيراً بعد اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣، فبينما كانت الحكومات الإسرائيلية تُجمّد بناء مستوطنات جديدة بشكل رسمي، لجأت الجماعات الاستيطانية إلى إقامة ما يُعرف بـ «البؤر الاستيطانية العشوائية». هذه البؤر لم تحصل على موافقة رسمية من الحكومة الإسرائيلية (في البداية)، لكنها غالباً ما كانت تحظى بدعم مالي ولوجستي من جهات حكومية وغير حكومية إسرائيلية. كانت التسعينيات فترة انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير، مما أدى إلى تغيير خريطة الضفة الغربية بشكل دائم.

١. الاتحادات والصناديق الاستيطانية

أ) «اتحاد المزارع الإسرائيلي»: أسسه في عام ٢٠٢٤ المزارعون أنفسهم، بمن فيهم ناتي شوالب، أوري كوهين، إسرائيل رابابورت، نيريا بن بازي، إلياف ليبي، ليئور تال، وحاجاي نيسيم. ويعمل هؤلاء «مباشرة من الميدان، ويدركون تماماً ما تحتاجه كل مزرعة للتوسع». وقد واجه بعض أعضائها كـ نيريا بن بازي وإلياف ليبي، عقوبات دولية بسبب تورطهم في إقامة بؤر استيطانية غير قانونية وأعمال عنف.

يدرك هؤلاء المستوطنون أن هذه المزارع تمثل «عاملاً استراتيجياً مركزياً في الحفاظ على الأراضي والوجود الإسرائيلي في المنطقة»[١٧]، وتتمثل مهمتهم في تعزيز برامج التعليم الصهيوني وربط الشباب بالعمل الزراعي والأرض. إذ يضع «الاتحاد» نفسه صراحة ليس كمجرد تعاونية زراعية، بل كفاعل جيوسياسي، يتصدى بشكل مباشر لجهود بناء الدولة الفلسطينية من خلال تأكيد السيطرة المادية على الأراضي لدمج «الشباب» ضمن استراتيجية متعمدة للتلقين الأيديولوجي وتكوين جيل جديد من «الصهيونيين المتجذرين». هذا يحول الاستيطان من مجرد كونه «مسعى سكني أو أمني» إلى مشروع معقد أمام الأجيال يفاقم الصراع ويقتل حلم إقامة دولة فلسطينية.[١٨] وتُعتبر منظمة المزارع وسيلة لتوفير «وجود إسرائيلي مستمر في المناطق الاستراتيجية» وتعزيز «الأمن» وفق وجهات نظرهم.

ينشر موقع الاتحاد، في هذا الجانب، قائمة تحتوي أكثر من ٧٠ مزرعة زراعية في مناطق مختلفة من أراضي الضفة الغربية يتبنى إنشاءها ورعايتها منذ تأسيس الاتحاد، أي أواخر عام ٢٠٢٤، وهو عدد كبير جداً مقارنة بإجمالي المزارع الزراعية في بقية إسرائيل.[١٩] تنظم هذه المزارع حسب تبعيتها للمجالس الإقليمية في جبل الخليل، تجمع غوش عتصيون[٢٠]، بنيامين، شمال الضفة. ومن الأمثلة

على ذلك مزرعة أفيحاي (ميشك مالات)، التي تسيطر على أكثر من ١٠,٠٠٠ دونم من أراضي الدولة وتستخدم المتطوعين فيها للرعي.[٢١]

يشير الموقع الرسمي لـ «اتحاد المزارع الإسرائيلي» إلى بعض الشخصيات الرئيسة في اللجنة الإدارية الذين يديرون تلك المزارع على أكثر من نصف مليون دونم من أراضي الدولة الفلسطينية. ويشاركون في أنشطة زراعية مثل رعاية القطعان والزراعة. وهنا يشير شعار «المحراث اليهودي» الذي تستخدمه مزرعة أفيحاي (مشك مالات) إلى نهج أيديولوجي لزراعة الأراضي. حيث تعمل المزارع كإطار لـ «الشباب» الذين يتلقون «تعليماً صهيونياً».[٢٢]

تمول هذه البرامج جزئياً من الصندوق القومي اليهودي تحت غطاء برامج المتطوعين. ووفقاً لتلك التعاليم فإن هذه التجربة تعزز شعوراً عميقاً بالانتماء وتغرس قيماً قويةً لديهم، وبالتالي فإن دمج العمل الزراعي مع التعليم الأيديولوجي للشباب يسلط الضوء على استراتيجية طويلة الأجل لترسيخ المشروع الاستيطاني داخل المجتمع الإسرائيلي.

الجدير بالذكر أن «التعليم الصهيوني والقيمي» و«الصهيونيين العمليين المتجذرين في الأرض» يشير إلى ما هو أبعد من مجرد التدريب الزراعي. بل إلى جهد متعمد لغرس التزام أيديولوجي بالأرض والمشروع الاستيطاني بين الشباب الإسرائيلي، وهو ما يضمن قاعدة موارد بشرية مستديمة للتوسع المستقبلي[٢٣] أو فرض الضم الكامل على الضفة الغربية وفق خطة محكمة يتقاسم فيها الجيش والمستوطنون والحكومة أدوارهم. يرتبط «اتحاد المزارع» بمجموعات متطرفة ارتباطاً وثيقاً، وغالباً ما يتم توظيف البؤر الاستيطانية الجديدة من فتية التلال، حيث تأتي نسبة كبيرة من التمويل أيضاً من متبرعين خاصين من خلال منظمات غير ربحية معترف بها ككيانات خيرية،[٢٤] مما يجعل التبرعات معفاة من الضرائب. والجدير ذكره أن «اتحاد المزارع» أطلق مؤخراً مبادرة تمويل جماعي تسمى «صندوق المـزارع» بهدف جمع ١٥,٠٠٠ شريك، بهدف تعزيز البؤر الزراعية القائمة، وإنشاء مزارع جديدة، وتحسين الأنظمة الأمنية، ودعم إدخال البرامج التعليمية فيها. وحسب الموقع الرسمي للمبادرة فإنها تستخدم في هذه الحملة صراحة شعار «حماية أراضي الأمة وبناء الوطن».[٢٥]

نشطت مؤخراً مع بداية ٢٠٢٥ مجموعة تطلق على نفسها «فتيات التلال»، وهذا الجانب النسوي من السيطرة والاستيلاء على الأراضي يعتمد «سياسة الاستيطان الناعم» عبر إقامة خيام ومساكن بدائية على التلال، بهدف السيطرة على الأراضي تحت غطاء «حياة الطبيعة» لتروج لعقيدة «إسرائيل الكبرى» وتعمل على تحويل البؤر إلى مستوطنات دائمة، مثل بؤرة «ماعوز إستير» التي توسعت

لتصبح ضعف مساحة مستوطنة «كوخاف هشاحر» المجاورة وتستخدم منصات التواصل الاجتماعي لاستقطاب فتيات جديدات وتصوير الاستيطان كمشروع عائلي طبيعي.

ب) صندوق إسرائيل الموحد: تأسس عام ١٩٩٤، ويركز على دعم المستوطنين في الضفة. يستهدف في رسالته العلنية «ضمان سلامة ورفاهية أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ من السكان. يقتصر عمله على المستوطنات الإسرائيلية التي يعتبرها «القلب التوراتي» لإسرائيل، متجاهلاً الوضع القانوني الدولي لهذه المناطق كأراض محتلة.[٢٦] يقدم الصندوق المعدات الطبية ويدعم مراكز الطوارئ في المستوطنات، وبناء وتجهيز مراكز المجتمع، والمدارس، ومراكز رعاية المسنين، وتمويل المشاريع الزراعية كـ بستان «ماتيه موردخاي» في مستوطنة إيلي، وتنظيم جولات في المستوطنات تروّج للرواية الاستيطانية، كـ جولة «يوم في القلب»، إضافة لتوفير معدات أمنية للمستوطنين مثل سيارات مصفحة لحراس المستوطنات، سترات واقية، كاميرات مراقبة، تمويل تدريب حراس المستوطنات المعروفين باسم «رافشات» الذين يعملون كقوة أمنية مدنية.[٢٧] ويعتمد على التبرعات من اليهود الأميركيين بواقع ٢٦ مليون دولار بين ٢٠٠١-٢٠١٤.[٢٨]

ج) الصندوق القومي اليهودي «كيرن كييميت»: تأسس الصندوق خلال المؤتمر الصهيوني الخامس في بازل بسويسرا عام ١٩٠١، بعد أن طرح الفكرة الروسي تسفي هيرمان شابيرا عام ١٨٨٤. يعتبر الصندوق الذراع الاستيطانية الأبرز للمشروع الصهيوني ومهمته الأساسية تتركز في شراء الأراضي خلال الحقبتين العثمانية والبريطانية، تم تسجيله كجمعية خيرية لجمع التبرعات من اليهود عام ١٩٤٨، امتلك ٩٣٦,٠٠٠ دونم واستفاد من قوانين الدولة العثمانية والبريطانية خاصة «قانون ١٨٦٩ تملك الأراضي للأجانب» ومن قانون أملاك الغائبين، حيث عمل على التهويد البيئي بزراعة أشجار الصنوبر لإخفاء معالم القرى الفلسطينية المهجرة وإنشاء «غابات» لتغيير الهوية الجغرافية.

وفق موقعه الرسمي، فإن المساحة التي يملكها حتى عام ٢٠٢٥ تبلغ ١٣٪ من إجمالي أراضي إسرائيل بما فيها الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وتقدر الإيرادات السنوية بنحو ٢,٥٨ مليار شيكل (٢٠١٥)مصدرها الأساسي تبرعات اليهود عبر «الصندوق الأزرق» والطوابع التذكارية.[٢٩] تركز نشاطه في الاستيطان الزراعي ودعم «البؤر الاستيطانية» في الضفة عبر تمويل البنية التحتية للمزارع والرعاة ومنع البناء في مناطق الأحراش الفلسطينية بحجة أنها مملوكة لسلطة الدولة، إنشاء غابات «غابات أمنية» حول غزة وإخفاء المستوطنات،[٣٠] الاستيلاء على أراضي النقب بهدف تهجير البدو

بذرائع مشاريع بيئية.

يمنع الصندوق تأجير الأراضي لغير اليهود، بعد اتفاقيات إبراهيم، فتح علاقات مع دول عربية لتوسيع مشاريع مائية وبيئية، وهو يسيطر اليوم على ٢,٦ مليون دونم وفق الموقع الرسمي.[٣١]

٢. الأدوات الميدانية التنفيذية الفاعلة

تعتمد السردية الإسرائيلية في خطابها على محاور رئيسة لتبرير الاستيطان، أولاً السرد التاريخي والسيادي الموجه. حيث يُصوّر احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ على أنه «تحرير» و«عـودة» إلى «أرض إسرائيل التوراتية، ويتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني. التشكيك في شرعية الحدود الدولية حيث يتم التعامل مع «الخط الأخضر» كخط هدنة مؤقت وليس كحدود دولية مما يتيح له التوسع. من خلال الآليات القانونية الملتوية يتم استخدام تفسيرات للقوانين القديمة لإعلان الأراضي الفلسطينية «أراضي دولة»، وهذا ما يتناوله هذا المبحث كمثال صارخ على تزييف الحقائق وسرقة الممتلكات.

أولا: مجلس المستوطنات (يشا) الهيئة العليا للمستوطنات الإسرائيلية[٣٢] الذي يعمل على تنسيق الجهود مع الحكومة والمؤسسات الأمنية لتوسيع الوجود الاستيطاني في الأراضي بآليات معقدة للاستيلاء من بينها التلاعب بالقوانين التاريخية العثمانية والبريطانية بتصنيف الأراضي غير المزروعة أو غير المسجلة بوضوح على أنها «أراضي دولة» مثل أراضي (أميري) و(موات)[٣٣] ثم تُخصص للاستيطان بما فيها الأراضي الخاصة (ملك) لأغراض «أمنية» أو بنى تحتية للمستوطنات، هذا الإطار القانوني هدفه إضفاء «شرعية زائفة» على الاستيطان، مع أن القانون الدولي يعتبره غير قانوني. وفي هذا السياق يعتبر المجتمع الدولي أن الضفة الغربية أرض محتلة، وأن جميع المستوطنات فيها غير قانونية بموجب اتفاقية جنيف.[٣٤]

ثانيا: منظمة (خنينو) التي تقدم الدعم القانوني والمالي المتعلق بتغطية المرافعات والدعاوى القانونية للمستوطنين المتهمين بارتكاب جرائم عنف ضد الفلسطينيين. على الرغم من أنها تُقدّم نفسها كمنظمة حقوقية تدافع عن اليهود، فإنها تتعرض لانتقادات دولية واسعة كونها تشجع على الإفلات من العقاب وتوفر الحماية القانونية للمتطرفين، وتُتهم بأنها جزء لا يتجزأ من منظومة العنف الاستيطاني التي تهدف إلى ترهيب الفلسطينيين وتهجيرهم.[٣٥] في الحقيقة فإنها تُتهم بتقديم الدعم القانوني للمتطرفين اليهود المتهمين بارتكاب جرائم عنف ضد الفلسطينيين بينما تتخفى في كيان خيري، بل هي جزء أساسي من النظام الذي يضمن أن أعمال العنف التي يمارسها المستوطنون لا تؤدي إلى مساءلة

قانونية ويسمح باستمرار هذه الأعمال كأداة للتوسع.[٣٦]

ثالثاً: منظمة (جوآلي هاآرتس)[٣٧] تعني باللغة العربية «مُخلصي الأرض»، يتركز هدفها مؤخراً على جمع التبرعات لشراء عربات ومعدات متنقلة لتوزيعها على نقاط الاستيطان في الضفة، تحتوي أدوات صناعية قابلة لإعادة الشحن لتمكين المستوطنين من البناء في الأراضي التي يقيمون فيها بشكل غير قانوني وينصبون خيامهم وكرفاناتهم المؤقتة ثم تتحول تحت حماية الجيش إلى بناء قائم تدريجياً.

ظهر مؤخراً الإعلامي تسفي يحزكالي في فيديو ترويجي للمنظمة على صفحتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي يدعو لجمع التبرعات ويركز حديثه عن المشروع بوصفه وسيلة لدعم جهود بناء بؤر استيطانية جديدة ويؤكد أن من يديرون هذا المشروع هم جنود إسرائيليون، وأنهم يقومون بذلك «في خضم المعركة».[٣٨] هذه النقطة تهدف إلى إضفاء شرعية وطنية على المشروع من خلال ربطه بالجيش الإسرائيلي (بالنسبة للإسرائيليين الداعمين للاستيطان) ويستخدم يحزكالي عبارة «لا يوجد فراغ في الضفة الغربية المحتلة»، وهي رسالة متطرفة تعني أن أي منطقة غير مأهولة أو مهجورة في (الضفة الغربية المحتلة) يجب أن يتم احتلالها واستيطانها لمنع وجود أي فراغ يمكن أن يستغله الفلسطينيون أو أعداء إسرائيل كما سماهم.[٣٩]

تُعد المنظمات والجماعات الأيديولوجية الفاعلة، ومن بينها الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة القوة السياسية الدافعة للاستيطان، بما فيها «الصهيونية الدينية»، فلها دور في سن التشريعات الداعمة للمستوطنين وتوفير الغطاء الأمني لهم. إذ تشكل المنظمات والحركات اليمينية الفاعلة ما بعد «غوش إيمونيم» جزءاً من المشهد الاستيطاني الأوسع، لكنها تتميز بأيديولوجية دينية قومية متشددة وتُعد «غوش إيمونيم» الركيزة الأساسية لحركة الاستيطان الأيديولوجي القائم على فكرة «الاستيطان الديني» في الضفة الغربية كأمر إلهي لإتمام عملية الخلاص إلى جانب «شباب التلال» الذين يسعون إلى إقامة بؤر استيطانية غير قانونية، تُشير هذه الجماعات إلى الجيل الجديد من المستوطنين الذين ورثوا أيديولوجية «غوش إيمونيم»، لكنهم اتبعوا استراتيجيات مختلفة وأكثر تطرفاً. غالباً ما يتبنون فكراً أكثر راديكالية، ويركزون على إقامة بؤر استيطانية فردية وعشوائية (فتية التلال) بدلا من الاستيطان الجماعي المنظم، ويميلون إلى استخدام العنف ضد الفلسطينيين بشكل أكبر، ولديهم رؤية دينية متشددة تعتقد أن أي تسوية سلمية هي خيانة للمشروع الإلهي، بينما تشكل الأحـزاب والمؤسسات المنبثقة من الصهيونية الدينية ركيزة أساسية

في عملية استمرار المشروع الاستيطاني، حيث يميل المستوطنون في تصويتهم بشكل كبير نحو الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة، وقد حصلت قائمة «الصهيونية الدينية» بقيادة سموتريتش على أعلى نسبة من الأصوات في الانتخابات الأخيرة. وتكمن قوة هذه الأحزاب في النظام السياسي الإسرائيلي القائم على الائتلاف، مما يجعلها كتلة حاسمة في تشكيل الحكومة.[٤٠]

في هذا السياق، يُعتبر حزب قوة يهودية «عوتسما يهوديت» الذي يترأسه إيتمار بن غفير، إعادة تشكيل لحركة «كاخ» الإرهابية المحظورة التي انبثقت عنها جماعات «تدفيع الثمن» التي ظهرت في عام ٢٠٠٨ والمتهمة بهجمات انتقامية من الفلسطينيين وحركة ريغافيم،[٤١] وهي الحركة الجماهيرية التي أسسها سموتريتش[٤٢] لتعمل بشكل مكثف على مراقبة التوسع الفلسطيني في مناطق «ج» والضغط على السلطات الإسرائيلية لهدم منازلهم، ويدعو الحزب إلى الاستيطان في جميع أنحاء البلاد كقيمة أساسية، وعمل على سن قوانين تخدم الاستيطان وتضيّق على منظمات حقوق الإنسان. يؤكد سموتريتش أن سياسة إسرائيل يجب أن تقوم على الردع والقبضة الحديدية.[٤٣]

في سياق متصل، تؤدي المنظمات الاستيطانية الميدانية المتطرفة مثل «أمانا»، و«نحالا»، و«ريغافيم»، و«فتية التلال»، دوراً مهماً ومحورياً بشكل مباشر على الأرض لإقامة البؤر الاستيطانية والسيطرة على الأراضي، باستخدام أساليب تتراوح بين التمويل الجماعي والعنف.

يشمل دور الصندوق القومي اليهودي التاريخي والحالي تهويد الأراضي وتغيير معالمها الجغرافية مع منظمات أهمها.

منظمة أمانا:[٤٤] المحرك الرئيس للاستيطان الرعوي وحركة الاستيطان. تشجع وتقدم الدعم، تستثمر ملايين الشواكل في إنشاء وصيانة البؤر الاستيطانية، بما في ذلك تسهيل القروض بتمويل الصندوق القومي اليهودي. تستخدم البؤر الاستيطانية الزراعية بشكل استراتيجي لتوسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي، وتمتلك أصولا تقدر بنحو ٦٠٠ مليون شيكل. وقد فرضت المملكة المتحدة والولايات المتحدة عقوبات على «أمانا» لدورها في دعم البؤر الاستيطانية المرتبطة بالعنف.[٤٥]

منظمة نحالا:[٤٦] تركز على استراتيجية «إنشاء حقائق على الأرض»[٤٧] من خلال إقامة بؤر استيطانية غير قانونية وغير مصرح بها، معتمدة على التمويل الجماعي والدعم السياسي. تُنظم الحركة مجموعات تُسمى «أنوية استيطانية» لإنشاء بؤر جديدة بشكل مفاجئ باستخدام الخيام والمباني المتنقلة،[٤٨] وتدعو صراحة لإعادة الاستيطان في غزة وتهجير سكانه، وتُقدم رؤيتها على أنها الخيار الوحيد لضمان أمن إسرائيل. يمينية متطرفة تتعارض

مع القانون الدولي والقانون الإسرائيلي نفسه الذي يعتبر البؤر في الأراضي المحتلة غير قانونية.[٤٩] بسبب دورها في أعمال العنف ضد الفلسطينيين وتسهيل إقامة بؤر استيطانية فقد فُرضت عقوبات دولية عليها وعلى قادتها مثل دانييلا فايس.[٥٠]

منظمة ريغافيم ٢٠٠٦: تُعرّف نفسها بأنها «منظمة لحماية الأراضي الوطنية»، في الواقع هي أداة لتنفيذ أجندة استيطانية متطرفة تتركز مهمتها في الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس الشرقية. تستخدم المنظمة آليات قضائية وسياسية لرفع دعاوى قضائية ضد البناء الفلسطيني والبدوي بحجة «عدم الترخيص»، وتُصدر تقارير تُصنّف فيها القرى الفلسطينية على أنها «غير قانونية». تتداخل أنشطتها مع «عوتسما يهوديت». وتُصنفها منظمات حقوق الإنسان كـ«هيومن رايتس» و«بيتسيلم» الإسرائيلية كأداة ـتكريس فصل عنصري من خلال الادعاء باستخدام النظام القانوني لإضفاء الشرعية على المصادرة والتهجير القسري، يتعارض نهجها مع القانون الدولي، الذي يعتبر جميع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ غير قانونية، بما في ذلك القدس الشرقية والضفة الغربية.[٥١]

منظمة فتية التلال: أسست عام ١٩٩٨ كذراع شبه مليشياوية مسلحة، مسؤولة عن إقامة أغلب البؤر الاستيطانية والعنف المنظم ضد الفلسطينيين والممتلكات، يعمل عناصرها ويعيشون في هياكل مؤقتة ويشاركون في أنشطة البناء، الرعي والزراعة. تدفعهم أيديولوجية إسرائيل الكبرى ويدعون إلى طرد الفلسطينيين من خلال منصاتهم الإلكترونية ومن خلال ممارساتهم على الأرض، وهو ما سيحاول الباحث التوسع فيه بإظهار العلاقة العضوية بين هذه المجموعات والاتحادات والحكومة.[٥٢]

الجزء الثالث: الاستيطان معضلة جيوسياسية أمام إقامة الدولة الفلسطينية

تُعَدُّ الأيديولوجية المتطرفة القائمة على توسيع السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة مع المبررات الأمنية التي توفرها الحكومة والجيش، المحرك الرئيس لعمليات الاستيطان في الضفة الغربية، مما يؤدي إلى دمج الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية بطريقة تُرسخ الوجود الاستيطاني وتُضفي الشرعية على البؤر غير القانونية تدريجياً.

١. دمج الأمن بالمنظمات الأيديولوجية لشرعنة تدريجية

تؤمن المنظمات الاستيطانية المنطلقة من قاعدة توسعية كـ «شباب التلال» والجماعات المتطرفة الأخرى بضرورة إقامة «دولة يهودية» على ما يسمونه «أرض إسرائيل الكبرى» وطرد

الفلسطينيين، وهو ما كرره ويكرره رئيس الـوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو ووزراؤه اليمينيون المتطرفون. وتدعم هذه الأيديولوجية السيطرة على الأراضي من خلال فكرة توسيع مشروع الاستيطان. حيث تنظر الحكومة والجيش الإسرائيليان إلى أن هذه المزارع ذات أهمية استراتيجية للأمن. وهو ما أكده يوسي داغان، رئيس مجلس مستوطنات لشمال الضفة بـ«أن الاستيطان فقط هو ما يحقق الأمن والانتصار». لكن من ناحية تاريخية، أُنشئت المستوطنات العسكرية (مستوطنات ناحال) لأغراض ودوافع أمنية، ثم حُولت لاحقاً إلى استخدام مدني.[٥٣] الجدير ذكره أنه يتم نقل الصلاحيات من الجيش إلى الحكومة بشكل مستمر، مما يسهل توسع المستوطنات و«دمجها» لاحقاً وشرعنة البؤر الاستيطانية تدريجياً. إن دمج «الأمن» مع التوسع الاستيطاني، لا سيما من خلال البؤر الاستيطانية الزراعية، يمثل مبرراً سياسياً قوياً للإجراءات غير القانونية بموجب القانون الدولي من خلال تخصيص موارد حكومية كبيرة وحماية عسكرية لمشاريع استيطانية، مما يطمس فعلياً الخطوط الفاصلة بين الضرورة العسكرية والتوسع على قاعدة أيديولوجية.[٥٤]

تجري «شرعنة» البؤر الاستيطانية، غالباً بعد تحقيق سيطرة فعلية على المنطقة، وهذا ما يصرح به يوسي داغان والحكومة بـ الأهمية الاستراتيجية لتلك المزارع، يرى الكثيرون أن عملية «شرعنة» تعتبر مناورة قانونية «لإضفاء الشرعية» على ما هو غير قانوني في الأساس، مما يخلق دورة من التوسع غير المصرح به، يليه تأييد رسمي.[٥٥] من ناحية أخرى، فإن الموافقة الحكومية على خطة تعزيز الاستيطان على الحدود الإسرائيلية الأردنية التي أقرتها الحكومة مؤخراً بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٢٥ تعد خطوة استراتيجية لتعزيز الاستيطان على طول الحدود مع الأردن، من خلال تخصيص ميزانية أولية بقيمة٨٠ مليون شيكل. وتهدف الخطة، التي حظيت بموافقة المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، إلى توسيع النطاق الجغرافي للاستيطان عبر محاور عدة من بينها، تكثيف النقاط الاستيطانية القائمة، والعمل على زيادة عدد السكان والأنشطة في المستوطنات الحالية، وتقليل المسافات البينية، وسد الفجوات الجغرافية بين نقاط الاستيطان لضمان تواصل استيطاني متكامل على طول الحدود، وإنشاء بؤر استيطانية جديدة، وإقامة مراكز استيطانية ذات طابع تعليمي وزراعي، بهدف تعزيز السيطرة على الأراضي.

ووفق لـ أوريت ستروك، فإن هذه الخطة تأتي كجزء من «إعادة صياغة المفهوم الأمني الإسرائيلي» في أعقاب أحداث السابع من تشرين الأول، مشددة على أهميتها الاستراتيجية،[٥٦] إذ تسعى جاهدة لتمكين عملية الضم والبحث

عن مبررات أمنية لفرض السيادة الجزئية على منطقة الأغوار، ضواحي القدس ومناطق أخرى كالخليل، والهدف النهائي قتل فكرة إقامة دولة فلسطينية متصلة.

من جانب آخر، تعتبر الجماعات العنيفة وشبه العسكرية المتطرفة التي تستخدم العنف والترهيب كأدوات لتهجير الفلسطينيين وترسيخ الوجود الاستيطاني، من أخطر أشكال الإرهاب اليهودي في الضفة الغربية الذي كانت له آثار عميقة تسببت في مقتل وتهجير مئات الفلسطينيين، ومن هذه الجماعات:

أولاً: «لاهافا» المتطرفة، تأسست عام ١٩٩٩ على يد بن تسيون غوبشتاين، وتدعو إلى طرد الفلسطينيين ومنع «ذوبان اليهود» في الأرض المقدسة. تحتفي بمجرمي الحرب مثل باروخ غولدشتاين منفذ مجزرة الحرم، وتركز على الهجمات العنصرية في القدس، وتحريض المستوطنين على اقتحام المسجد الأقصى وهدمه، وتنفيذ اعتداءات جسدية ضد الفلسطينيين. تضم أكثر من ١٠,٠٠٠ عضو، وتعتبر «أكبر منظمة متطرفة عنيفة في إسرائيل» حسب تصنيف الولايات المتحدة، تتلقى تبرعات من يهود الشتات، خاصة من الولايات المتحدة وأوروبا.[٥٧]

ثانياً: منظمة تدفيع الثمن، تأسست عام ٢٠٠٨ في قلب مستوطنة «يتسهار» جنوب نابلس، كرد فعل على سياسات الحكومة الإسرائيلية «المتساهلة» مع الفلسطينيين، تضم أكثر من ٣,٠٠٠ مستوطن متطرف، معظمهم من خريجي المدارس الدينية التوراتية وأنصار حركة «كاخ» المحظورة، تنفذ هجمات انتقامية منظمة ضد الفلسطينيين، بما في ذلك إحراق المنازل والمزارع وقتل المدنيين إضافة لعمليات إطلاق نار وتحظى برعاية حاخامات متطرفين مثل يتسهار رابينوفيتش.[٥٨]

ثالثاً: كتيبة نيتسح يهودا التي تعتبر شبه ميليشيا عسكرية تابعة للجيش الإسرائيلي (لواء كفير)، تأسست في عام ١٩٩٩ وتلقت تدريبات دينية من حاخامات متطرفين، إضافة إلى تورطها في اعتداءات منهجية ضد الفلسطينيين،[٥٩] بما في ذلك عمليات القتل والتعذيب. توصف بأنها «أقرب إلى عصابة مسلحة» منها إلى وحدة عسكرية نظامية.[٦٠]

منظمة زوه ارتسينو تعني بالعربية «هذه أرضنا»، منظمة استيطانية متطرفة، تأسست عام ١٩٩٣ في مستوطنة «غينوت شمرون»، تعد من أكثر المنظمات الاستيطانية تطرفاً وعنفاً، وتشبه في نشاطاتها حركة «كاخ» المصنفة إرهابية بقيادة مئير كاهانا، (الكهانزم) أبرز قادتها هم موشيه فيجلين، شموئيل سكيت، الحاخام بيني آلون (رئيس حلقة دينية في بيت أوروت على جبل الزيتون في القدس) تستخدم أساليب العصيان المدني والاحتجاجات غير العنيفة ظاهرياً، لكنها تُعتبر مسؤولة عن رفع مستوى العنف والصراع في الضفة الغربية. تقوم

المنظمة بإنشاء مواقع استيطانية صغيرة على رؤوس التلال (تضم ٥-٦ أشخاص) بهدف استفزاز السكان الفلسطينيين وإجبار الجيش الإسرائيلي على التدخل لحماية هذه المواقع، تتشابه مع عمل المنظمات الاستيطانية الحالية مثل «أمانا» و«هاشومير يوش»، التي تستخدم البؤر الزراعية والرعوية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية.[٦١] وفق موقعها الرسمي وحتى تاريخ ٢٢ أيلول ٢٠٢٥، بلغت الأراضي المسيطر عليها ما يقارب ٣٠٠٦٥٠ دونم، لديهم أكثر من ٤٠٠ متطوع للحراسة، يضاف إليهم ١٢٨٠ متطوعاً في مجال الزراعة وتقديم المساعدة لما يزيد على ٣٠٠ بؤرة بالتعاون مع اتحاد «كرين انشي اعرفانو»[٦٢].

٢. عنف المستوطنين أداة تهجير ديمغرافية

تُعد البؤر الاستيطانية الزراعية أداة رئيسة في تهجير الفلسطينيين وإفراغ الأرض من ساكنيها، ووفق تقارير سابقة، جرى تهجير أكثر من ١,٣٩٢ فلسطينياً من ٢٩ تجمعاً بسبب عنف المستوطنين. وبين تشرين الأول وكانون الأول من عام ٢٠٢٣، جرى تهجير أكثر من ٣٥ تجمعاً فلسطينياً. وتوضح حالات عديدة أن العنف الشديد شمل الضرب والتهديدات بالعنف والتهجير القسري، مما أدى إلى «نكبة جديدة» لبعض المجتمعات.[٦٣] ينخرط المستوطنون في هجمات منظمة لبث الرعب تتمثل في مهاجمة المدنيين، واقتحام المنازل، وقد أسفرت أحياناً عن قتلى وإصابات إضافة إلى إيذاء الحيوانات، وتخريب المحاصيل وتدمير وحرق الممتلكات. وقد زاد عدد هجمات المستوطنين بشكل حاد، خاصة منذ تشرين الأول ٢٠٢٣،[٦٤] حيث تم تسجيل أكثر من ١,٨٠٠ هجوم منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ وحتى تاريخه.

تعتبر منظمة بيتسيلم الإسرائيلية أن عنف المستوطنين يساوي عنف الدولة، مما يشير إلى مساعدة وتحريض من السلطات الإسرائيلية[٦٥]. في هذا الجانب، تشير وسائل إعلام إلى اعتقال «الوحدة اليهودية» المسؤولة عن مكافحة الإرهاب وعنف المستوطنين عدداً من العناصر والإفراج عنهم لاحقاً بحجة عدم توفر أو كفاية الأدلة! وتشير تحقيقات لمنظمة «ييش دين» إلى أنه غالباً ما يتم الإفراج عن المعتقلين بسبب الضغوط التي تمارس تحت مبرر عدم الأحقية في محاكمة يهود في أراضي الضفة الغربية،[٦٦] ويأتي دور منظمة «خنينو» بالمرافعة القانونية المجانية في حالات مماثلة. في المقابل، يواجه الفلسطينيون الاعتقال والقيود المشددة على الحركة بسبب نقاط التفتيش والجدار الفاصل وادعاءات المستوطنين الباطلة والمستمرة ضد القرى والمدن الفلسطينية.

يشير تزايد العنف واستهداف مجال الزراعة الفلسطينية إلى جهد ممنهج يجعل التجمعات

المستهدفة ملاحقة بشكل مستمر وغير منتجة.[٦٧]

من ناحية أخرى، يسهم التوسع الجغرافي للمستوطنات في «تفكيك» البنية الجغرافية الفلسطينية، فوفق إحصائيات حديثة ظل أكثر من ٩٦,٠٠٠ دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون في جميع أنحاء الضفة دون قطف بسبب القيود الإسرائيلية عام ٢٠٢٣ مما أدى إلى خسارة ١,٢٠٠ طن من زيت الزيتون،[٦٨] إضافة لتدمير كروم الزيتون، ومحاصيل، ومعدات الزراعية حيث تهيمن المستوطنات الإسرائيلية على موارد المياه، إذ تستهلك أربعة أضعاف كمية المياه للفرد الواحد مقارنة بالفلسطينيين. وتهدد موارد المياه المحدودة وتدهور شبكات مياه الزراعة الفلسطينية بشكل خطير.[٦٩]

تلوث مياه المستوطنات العادمة غير المعالجة الأراضي الفلسطينية والمياه الجوفية وتجعلها غير صالحة للاستخدام البشري وتزيد من ملوحة التربة مما يهدد الأمن الغذائي. من ناحية أخرى، يتم إفراغ المناطق الزراعية في غور الأردن من سكانها. وبالتالي فقدان الأراضي وسبل العيش من خلال ممارسة الضغوط لإجبار المزارعين على التخلي عن الزراعة أو شراء المياه بتكاليف باهظة مما يوصلهم إلى درجة الفقر والبطالة ويفكك بشكل منهجي القطاع الزراعي.[٧٠] كل هذا يؤدي إلى فصل عنصري وإجراء تغيير على الديموغرافية البدوية الريفية مما يجبر الأهالي بشكل قسري على الانتقال وترك مساكنهم مما يشكل تأثيراً اقتصادياً وثقافياً مكانياً كنتيجة مباشرة لاستراتيجية الاستيطان. فشجرة الزيتون لا تمثل فقط مصدراً مالياً، فهي رمز للتراث والصمود الفلسطيني وهو ما تعمل آلة الجيش ومستوطنوه على اقتلاعه.[٧١]

وفق تقارير أخيرة صادرة من منظمة أوتشا[٧٢]٣١٨، [٧٣]٣٢٠، [٧٤]٣٢٢ حول الحالة الإنسانية في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين ١٩ آب و٨ أيلول، قتل ٧ مدنيين فلسطينيين ثم ٤ مدنيين فلسطينيين حتى تاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢٥، بينهم طفلان يبلغان من العمر ١٤ عاماً، وكانت الإصابات تقدر بـ ٢٩١ إصابة في صفوف الفلسطينيين، في مقابل إصابة ٢٢ إسرائيلياً، بينما أكد التقرير أن هدم المنازل والمنشآت طال ١١٥ منشأة يملكها فلسطينيون، نزح منها ١٤٦ شخصاً (منهم ٥١ شخصاً من الأسر البدوية) نتيجة عمليات الهدم وعنف المستوطنين، أما هجمات المستوطنين فقد تم توثيق ما لا يقل عن ٦٨ هجوماً أسفرت عن ضحايا أو أضرار في الممتلكات، واعتقال ١٤ فلسطينياً على الأقل في قرية المغير، و٣٠ فلسطينياً في قريتي قطنة والقبيبة، إضافة إلى فرض إغلاق كامل على نحو ٤٠,٠٠٠ فلسطيني في ٩ قرى شمال غربي القدس، وعزلهم بشكل شبه كامل.

لخص التقرير الحصيلة التراكمية خلال الفترة الواقعة بين ١ كانون الثاني حتى ٨ أيلول ٢٠٢٥ على النحو الآتي:

الاعتداء	الأرقام	ملحوظات أخرى
إصابات	إصابة ما لا يقل عن ٢,٨٤٣	زيادة ٣٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٤.
منازل/ منشآت	١,٢٠٦	زيادة ٤٤٪ في المباني المهدومة مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٤
نزوح	نحو ١,٣٥٧ شخصا	زيادة ٣١٪ في عدد المهجرين مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٤
استيلاء مصادرة	مصادرة أكثر من ٢٣,١٠٠ دونم	من محافظتي قلقيلية ونابلس

أشار التقرير إلى أنه بتاريخ ٢ أيلول، بدأ مستوطنون من المدرسة الدينية «يشيفا» بالانتقال إلى الطابق الثاني من مبنى في ساحة البلدية القديمة في الخليل. وأشار التقرير إلى أنه في تشرين الثاني ٢٠٢٢، هُجّرت عائلة فلسطينية من مبنى مجاور، وفي تموز ٢٠٢٥، أخليت ورشة نجارة من المبنى نفسه.

يوضح التقرير التراكمي بين ٩ و٢٢ أيلول ٢٠٢٥ وجود تدهور حاد في الوضع الإنساني في الضفة الغربية، مع تسجيل أكثر من ٥٠ هجوما للمستوطنين خلال أسبوعين، مما أدى لتهجير عشرات الفلسطينيين.

تستمر القيود على الحركة في تزايد متصاعد مع إقامة نقاط إغلاق جديدة وتقييد إجراءات الوصول والتنقل، بالإضافة إلى عمليات هدم واسعة النطاق أدت إلى نزوح أكثر من ٧٠ شخصاً خلال أسبوعين فقط.

ويسلط التقرير الضوء على الهجمات المتكررة على البنية التحتية والمرافق الصحية، في الجدول الآتي:

الاعتداء	تقرير٣٢٤ أوتشا- وزارة الصحة ٩-١٥ أيلول ٢٠٢٥	تقرير٣٢٥ أوتشا ١٦-٢٢ أيلول ٢٠٢٥	حصيلة حتى أيلول ٢٠٢٥
الضحايا الشهداء	فلسطينيان	فلسطينيان	١٨٨ (منذ بداية ٢٠٢٥) ٩٩٤ (منذ ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣
هجمات	٢٥ هجوما من المستوطنين	٢٨ هجوماً من المستوطنين	٥٣ هجوما - أسبوعان
إصابات	٣٩ إصابة على يد الجيش والمستوطنين	٤٥ إصابة على يد الجيش، و١٠ على يد المستوطنين	٩٤ إصابة- أسبوعان
شبكات المياه	لم يذكر	تخريب الشبكات في ٥ مواقع	تخريب الشبكات في ٥ مواقع
المباني المهدومة	١٤ مبنى (عدم ترخيص) ١١ مبنى (عقابي)	٢٥ مبنى- عدم ترخيص	٣,٥٤٢ مبنى منذ ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣

مهجرون	٧١ شخصا بسبب الهدم وعنف المستوطنين	٤٠ شخصا بسبب عنف المستوطنين	> ٣,٠٠٠ من عنف المستوطنين والقيود ٧,٠٧٤ شخصاً بسبب الهدم
نقاط الإغلاق الجديدة	٢٧ نقطة	لا أرقام جديدة	وفق هيئة مقاومة الجدار: الإجمالي ٨٩٨ يشمل البوابات الحديدية والسواتر
الرعاية الصحية	لم يذكر	٢٠٣ هجمات منذ ٢٠٢٥ ٦٨ ٪ منها في نابلس. جنين. طولكرم	٢٠٣ هجمات منذ بداية ٢٠٢٥

نتائج البحث:

- وجد البحث أن إسرائيل تستخدم الآليات الاستيطانية الزراعية كأداة استراتيجية جديدة لفرض سياسة «الأمر الواقع» بهدف التحايل على الإدانـــات الدولية، وإخفاء الأهداف التوسعية تحت غطاء الأنشطة الزراعية، وأن بضع مئات من المستوطنين سيطروا على نحو ٧٨٦ ألف دونم (١٤٪ من الضفة الغربية) وأن هذه البؤر تعمل كـ «طليعة للسيطرة» و«ضم ناعم» باستخدام التدرج وأدوات مثل فتيات التلال مما يخلق حقائق على الأرض بشكل تدريجي.
- استنتج البحث أن الجيش والمستوطنين والحكومة يتقاسمون الأدوار في خطة محكمة لفرض «ضم كامل على الضفة الغربية». فالبؤر الاستيطانية الجديدة، التي غالباً ما تُنشئها مجموعات مثل «فتية التلال»، تُبرر لأغراض أمنية ثم تُحوّل لاحقاً إلى استخدام مدني، حيث يتم استخدام تفسيرات للقوانين العثمانية والبريطانية لإعلان الأراضي غير المزروعة «أراضي دولة»، ثم تخصيصها للاستيطان.
- كشف البحث عن شبكة معقدة من الفواعل التي تدعم وتسهل المشروع الاستيطاني مثل «اتحاد المزارع» كفاعل جيوسياسي يهدف إلى «التصدي بشكل مباشر لجهود بناء الدولة الفلسطينية» من خلال السيطرة الفعلية على الأراضي. ويدير الاتحاد بمساعدة مجموعة من المنظمات الصهيونية العقائدية مثل «أمانا، نحالا، ريغافيم»، إلى جانب الدعم الضخم من صناديق مثل «الصندوق القومي اليهودي»، الـذراع الاستيطانية الأبرز للمشروع الصهيوني. ويدعم «التهويد البيئي»، وصندوق إسرائيل الموحد» المستوطنين في الضفة الغربية بالتبرعات من اليهود الأميركيين، ويقدم لهم المعدات الطبية والأمنية.
- استدل البحث على أن الآثار الديموغرافية

والجيوسياسية تتجاوز تأثيرات الاستيطان بالسيطرة على الأراضي وتمتد إلى إحداث تغيير جذري في المشهد الجيوسياسي والديموغرافي بتفكيك التواصل الجغرافي في الضفة الغربية والقدس لمنع إقامة دولة فلسطينية؛ بعزل التجمعات السكانية الفلسطينية في جيوب منفصلة غير قابلة للحياة ويتزامن هذا مع خطة تهجير مترافقة مع عنف المستوطنين، وتشير تقارير إحصائية عديدة إلى أن هجمات المستوطنين تسببت في قتل عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين خلال السنوات الماضية وتهجير مئات العائلات من تجمعاتها، وتخريب المحاصيل، وتدمير الممتلكات. حيث يساهم النظام القانوني المزدوج وتوزيع الموارد غير المتكافئ في إرساء نظام فصل عنصري بحكم الأمر الواقع.

التوصيات:

مخاطبة الفواعل الدوليين والمنظمات الدولية والحقوقية لفرض عقوبات على الكيانات الحكومية وغير الحكومية والأفراد المتورطين في دعم المستوطنات غير القانونية.

مخاطبة المجتمع الدولي لممارسة الضغط لإجبار إسرائيل على تفكيك البؤر الاستيطانية وضمان وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم المائية.

تعزيز آليات الرصد والإبلاغ لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والسعي للمساءلة القانونية عبر الآليات الدولية بما فيها محكمة العدل والجنائية الدولية.

التأكيد في جميع اللقاءات الدولية والمحلية على عدم شرعية جميع المستوطنات بما فيها البؤر الزراعية، الرعوية، الصناعية بموجب القانون الدولي ودعم حملات التوعية لكشف الطبيعة الاستراتيجية والآثار المدمرة لها.

إسناد المنظمات الحقوقية وتوجيه الدعوات الرسمية إليها للوصول إلى المناطق المتضررة نتيجة الهجمات الإسرائيلية وتقديم الحماية القانونية المباشرة لها ودعم مبادرات استصلاح الأراضي من البلديات ووزارة الزراعة.

دعوة الباحثين لتكثيف البحث المتخصص بالتعاون مع مؤسسات الإعلام والصحافة الاستقصائية للكشف عن شبكات تمويل الاستيطان الزراعي.

قائمة المراجع الأجنبية:

1. "A fact sheet titled: Harmful environmental practices in the agricultural sector in Palestine." Masarat Center. https://www.masarat.ps/article/5872.
2. "A History of Lasting Impact in Palestinian Agriculture." Anera. https://www.anera.org/what-we-do/agriculture/history-lasting-impact-palestinian-agriculture/.
3. "A look at how settlements have grown in the West Bank over the years." AP News. https://apnews.com/a-look-at-how-settlements-have-grown-in-the-west-bank-over-the-years-0000019079d8d0f6a3da79d-cbd0a0000.
4. "Billions for Settlements in the 2024 Budget." Peace Now. https://peacenow.org.il/budget-2024-for-settlements.
5. "How 100 agricultural farms are protecting Israel's land." Israel National News. https://www.israelnationalnews.com/news/412428.
6. "Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and in the occupied Syrian Golan." UN Human Rights Council. https://www.un.org/unispal/document/israeli-settlements-in-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-in-the-occupied-syrian-golan/.
7. "Israeli settlers launch mass outpost construction operation." Mondoweiss. https://mondoweiss.net/2022/07/israeli-settlers-launch-mass-outpost-construction-operation/.
8. "Nachala Movement Forges Ahead With Plans to Protect Area C." AFSI. https://afsi.org/nachala-movement-forges-ahead-with-plans-to-protect-area-c/.
9. "Netzah Yehuda: the 'violent and aggressive' IDF unit the US is thinking of sanctioning." The Conversation. https://theconversation.com/netzah-yehuda-the-violent-and-aggressive-idf-unit-the-us-is-thinking-of-sanctioning-228436.
10. "Settlements and Outposts." Peace Now. https://docs.google.com/spreadsheets/d/1Hs_JdYPEs4oX-s09zG3Hd4tWBpYo0ImkJ6WuXAEgMi0U/edit?pli=1&gid=1922566311#gid=1922566311.
11. "Settler Violence = State Violence." B'Tselem. https://www.btselem.org/topic/settler_violence.
12. "The Bad Samaritan: Land Grabbing by Settlers Through Grazing." Peace Now. https://peacenow.org.il/en/the-bad-samaritan-land-grabbing-by-settlers-through-grazing.
13. "The Central Fund of Israel." https://www.centralfundofisrael.org/.
14. "The Involvement of Amana in Settlers Farms." Peace Now. https://peacenow.org.il/en/the-involvement-of-amana-in-settlers-farms.
15. "The Israeli Vagabond: An Analysis of Israel's Hilltop Youth Movement." SURFACE at Syracuse University. https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1987&context=honors_capstone.
16. "The Reality of the Agricultural Sector in the Jordan Valley after October 7, 2023." Palestine Studies. https://www.palestine-studies.org/en/node/1656087.
17. "UK sanctions 'extremist settlers,' illegal outposts, citing 'Israeli failure to act'." The Times of Israel. https://www.timesofisrael.com/uk-sanctions-extremist-settlers-illegal-outposts-citing-israeli-failure-to-act/.
18. "UN warns of dire consequences of escalating settlement and population transfer in the West Bank." UN News. https://news.un.org/ar/story/2025/03/1139971.
19. "Where it's needed most." One Israel Fund. https://oneisraelfund.org/where-its-needed-most/.
20. "צעד נוסף בתמיכת הממשלה בחבל תקומה." Gov.il. https://www.gov.il/he/pages/planninginfrastructureprogressivesustainableagriculturetkuma.
21. "חוות אביחי - משק מלט." תיירות שומרון. https://www.tourshomron.org.il/business.
22. "الموقع الرسمي لمنظمة اتحاد المزارع في إسرائيل." איגוד החוות. https://chavot.co.il/.
23. "فيديو من منصة "جوالي هاآرتس" يعرض حجم التشكيلات وجمع التبرعات." فيسبوك. https://pe4ch.com/ref/rchQfWXL1che?lang=he.

المراجع باللغة العربية

«آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢ الضفة الغربية.» OCHA. https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-318-west-bank.

«العنف الاستيطاني كأداة رسمية لسرقة الأراضي» بيتسيلم الإسرائيلية. https://www.btselem.org/settler_violence

«المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية: من البؤر الاستيطانية إلى الكتل الحضرية» من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/04/26/setlements-outposts-2023-1682518890.pdf

«تقرير حول المستوطنات الإسرائيلية» من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-09/A-79-347-SG-Settlements-report-AUV.pdf

«بين غفير وحزب عوتمسا ٢٠٢٢-٢٠٢٥.» مركز مدار. https://www.madarcenter.org.

«حملات تبرعات إسرائيلية لدعم المزارع الاستيطانية في الضفة.» المحرر. https://almuharer.qou.edu/2025/04/05.

«خبراء أمميون: على إسرائيل وقف اعتداءات المستوطنين العنيفة على المزارعين الفلسطينيين.» OHCHR. https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/israel-must-stop-violent-settler-attacks-palestinian-farmers-threaten-their.

«الخطاب الاستيطاني-التوراتي تجاه الضفة الغربية: قراءة في خطاب الجيش.» مركز مدار. https://www.madarcenter.org/images/awraq_new/awraq_pdf/awraq_83.pdf.

«خطة الحسم.» مركز الروابط. https://rawabetcenter.com/archives/160417.

«شباب التلال: مجموعات شبابية يهودية تهاجم الفلسطينيين وتسلب أراضيهم.» الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/4/17.

الصندوق القومي اليهودي: هيئة استيطانية في ثوب جمعية خيرية ٢٠٢٥/٠٤/٢١ https://www.ajnet.me/encyclopedia/2025/4/21

«العقوبات الغربية تغل يد تل أبيب الاستيطانية.» اليوم السابع. https://www.youm7.com/story/2024/11/19.

«فتيات التلال:مجموعة إسرائيلية نسائية تروج «للاستيطان الناعم في الضفة» ٢٠,٠٨,٢٠٢٥ https://www.aljazeera.net/news/2025/8/20-

«منشورات مجلس المستوطنات في الضفة الغربية («يشا»).» موقع «يشا». https://myesha.org.il/?CategoryID=506&ArticleID=9808.

«نعومي نيومان. «كماشة إسرائيل في الضفة الغربية تضغط على الفلسطينيين: تحليل موجز.» معهد واشنطن. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kmashta-asrayyl-fy-aldft-alghrbyt-tdght-ly-alflstynyyn.

«ورقة حقائق بعنوان: الممارسات البيئية الضارة بالقطاع الزراعي في فلسطين.» مركز مسارات. https://www.masarat.ps/article/5872.

الهوامش

1PEACE NOW, settlements watch in west bank. Upgraded 22.09.2025 https//:docs.google.com/spreadsheets/d/1Hs_JdYPEs4oXs09zG3Hd4tWBpYo0ImkJ6WuXAEg-Mi0U/edit?pli=1&gid=1922566311#gid=1922566311&range=A:A

٢مكانة المنظّمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لإسرائيل. تحقيق لمنظمة كيم نابوت حول انكشاف الاستيطان على الرابط متوفر باللغة العربية החטיבה להתיישבות נחשפת ערבית

٣دراسة في الخطاب الاستيطاني - التوراتي تجاه الضفة الغربية- قراءة في خطاب الجيش . مركز مدار https:// www.madarcenter.org/images/awraq_new/awraq_pdf/awraq_83.pdf

٤ المرجع السابق

٥ تقرير الاستيطان الأسبوعي/ استيطان وإخطارات هدم وارتفاع في وتيرة عنف المستوطنين لإحكام السيطرة على مناطق ج - المسار الإخباري https://masarnews.co/archives/146355 6ipid

٧تقرير خاص لمنظمة كيرم نافوت، حاجز إسرائيلي، كيف سيطرت إسرائيل على منطقة بيت لحم Israeli Roadblock Arabic

٨ דניאלה ויס על תוכנית ההתיישבות שלה בעזה: «גם בת»א אומרים לי ‹כל הכבוד... | TikTok

٩ «المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية: من البؤر الاستيطانية إلى الكتل الحضرية» من معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). https://mas.ps/cached_uploads/download/2023/04/26/setlements-out-posts-2023-1682518890.pdf

10The Bad Samaritan: Land Grabbing by Settlers Through Grazing,Peace Now, 2025, https://peacenow.org.il/en/the-bad-samaritan-land-grabbing-by-settlers-through-grazing

11The Year of Annexation and Expulsion: Summary of Settlement Activity in 2024 - Peace Now, , https://peacenow.org.il/en/the-year-of-annexation-and-expulsion-summary-of-settlement-activity-in-2024

١٢ تقرير خاص لمنظمة كيرم نافوت، حاجز إسرائيلي، كيف سيطرت إسرائيل على منطقة بيت لحم Roadblock Israeli Arabic

١٣ تقرير الاستيطان الأسبوعي/ استيطان وإخطارات هدم وارتفاع في وتيرة عنف المستوطنين لإحكام السيطرة على مناطق (ج) - المسار الإخباري, -https://masarnews.co/archives/146355

١٤ الخطاب الاستيطاني-التوراتي تجاه الضفة الغربية- قراءة في خطاب الجيش . مركز مدار https://www.madarcenter.org/images/awraq_new/awraq_pdf/awraq_83.pdf

١٥ ورقة حقائق بعنوان: الممارسات البيئية الضارة بالقطاع الزراعي في فلسطين - مركز مسارات, .https://www.masarat ps/article/5872

١٦ تقرير إخباري على قناة تلفزيون فلسطين. يوتيوب بعنوان على الرابط: مستوطنون يجرفون أراضي في جبل الجمجمة في حلحول وينصبون خياما

17Neria BEN PAZI - Disqualification Details - Find and update company information - GOV.UK), accessed on August 16, 2025, https://find-and-update.company-information.service.gov.uk/disqualified-officers/natural/OCSY6cL8p8eV48fUrQq1mkHF7PE

18How 100 agricultural farms are protecting Israel's land - Israel National News, accessed on August 13, 2025, https://www.israelnationalnews.com/news/412428

١٩للمزيد من المعلومات انظر الجدول المشار إليه برقم (٣) قائمة توضح حسب المنطقة والمزارع التابعة لـ «اتحاد المزارع» والأشخاص القائمين على هذا النشاط الاستيطاني غير القانوني وفق الموقع الرسمي، الموقع الرسمي منظمة اتحاد المزارع في إسرائيل איגוד החוות /https://chavot.co.il

٢٠تقرير خاص لمنظمة كيرم نافوت، حاجز إسرائيلي،كيف سيطرت إسرائيل على منطقة بيت لحم Roadblock Israeli Arabic

21תורמוש תוריית - | טלמ קשמ - יחיבא תווחhttps://www.tourshom-ron.org.il/business

٢٢ الموقع الرسمي منظمة اتحاد المزارع في إسرائيل איגוד החוות https://chavot.co.il/

٢٣ للمزيد من التعمق انظر التقرير من منظمة كيرم نافوت و السلام الآن على الرابط Grabbing Land :Samaritan Bad The navot kerem Now Peace - Grazing Through Settlers by

24https//:givechak.co.il?88861/ref=nwc

٢٥ القناة السابعة العبرية https://www.inn.co.il/news/664633

26 https://inthesetimes.com/features/one_israel_fund_settlement_guards.html

27 https://inthesetimes.com/features/one_israel_fund_settlement_guards.html

28https://oneisraelfund.org/where-its-needed-most/

٢٩ الصندوق القومي اليهودي:هيئة استيطانية في ثوب جمعية خيرية ٢١,٠٤,٢٠٢٥ https://www.ajnet.me/ https://www.kkl.org.il/ar 2025/4/21/encyclopedia/

٣٠ المرجع السابق

31https//:www.kkl.org.il/profile/about-kkl-jnf/

٣٢ منشورات مجلس المستوطنات في الضفة الغربية («يشا») الهيئة العليا الممثلة للمستوطنات الإسرائيلية https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/11/3/

٣٣ منشورات مجلس المستوطنات في الضفة الغربية («يشا») الهيئة العليا الممثلة للمستوطنات الإسرائيلية https://myesha.org.il/?CategoryID=506&ArticleID=9808.

٣٤ الخطاب الاستيطاني - التوراتي تجاه الضفة الغربية- قراءة في خطاب الجيش . مركز مدار https://www.madarcenter.org/images/new_awraq/pdf_awraq/pdf.83_awraq.pdf

https://givechak.co.il/honenu?ref=t3 35

٣٦ «العنف الاستيطاني كأداة رسمية لسرقة الأراضي» بتسيلم الإسرائيلية. https://www.btselem.org/settler_violence

٣٧ Peach | קמפיין עגלות הגבורה المنصة الرسمية بيتش الراعية للمبادرات الاستيطانية وجمع التبرعات النقدية والعينية بما يعرف بعربات الجبروت التي تحتوي على قطع كهربائية للبناء

38 ארגון גואלי הארץ, יצא בקמפיין "עגלות הגבורה"- מיזם לאספקת עגלות ציוד ניידות לנקודות התיישבות ביו»ש. כל עגלת ציוד מכילה כלים נטענים, מערבל בטון נייד וציוד נוסף שיסייע לנקודות ההתיישבות לבנות, לגדול וליישם את ארץ ישראל. גם אנחנו בגבעות בנימין זכי־נו כבר לקבל עגלה כזאת, וכעת בארגון יצאו לגיוס המונים כדי לרכוש עגלות נוספות. מוזמנים לקחת חלק. https://pe4ch.com/ref/rchQfWXL1che?lang=he | אלישע ירד | Facebook פיידיו من منصة (جوآلي هاآرتس) يعرض حجم التشكيلات وجمع التبرعات الرابط على الفيسبوك

٣٩עגלות הגבורה - עזרו לנו בתרומה והיו שותפים בבניית הארץ... | Facebook "Zvi Yehezkeli Wagons of Valor"

٤٠ بين غفير وحزب عوتمسا ٢٠٢٢-٢٠٢٥ مركز مدار https:// www.madarcenter.org

٤١ «ريغافيم»: من منظمة استيطانية إلى «العقل المخطط» في «الأراضي ج»! مركز مدار https://www.madarcenter.org

٤٢ تقرير خاص حول منظمة ريغافيم ونشاطها في الضفة الغربية . وثيقة رسمية cdb1a7_a8795a3be9b84f078c4c9e78aef0 0a09.pdf

٤٣ خطة الحسم.مركز الروابط https://rawabetcenter.com/ archives/160417

٤٤ العقوبات الغربية تغل يد تل أبيب الاستيطانية.. منظمات «أمانا» و«إيال هاري يهودا» و«ميتاريم» تقوض السلم والأمن بالأرضى المحتلة.. وإجراءات أميركية جديدة ضد ٦ كيانات وأفراد إسرائيليين بسبب العنف ضد الشعب الفلسطيني - اليوم السابع, accessed on https://www.youm7.com/story/2024/11/19

45 The Involvement of Amana in Settlers Farms - Peace Now, https://peacenow.org.il/en/the-involvement-of-amana-in-settlers-farms

46Judea | Nachala Movement Israel, accessed on September 9, 2025, https://www.nachalaisrael.org/

47Nachala Movement Forges Ahead With Plans to Protect Area C - AFSI, accessed on September 9, 2025, https://afsi.org/nachala-movement-forges-ahead-with-plans-

to-protect-area-c/

48 Israeli settlers launch mass outpost construction operation - Mondoweiss, accessed on September 9, 2025, https://mondoweiss.net/2022/07/israeli-settlers-launch-mass-outpost-construction-operation/

٤٩ تقرير كيريم نفوت – التهجير القسري على الخريطة لتهجير القسريّ ٢٠٢٢-٢٠٢٤

50UK sanctions 'extremist settlers,' illegal outposts, citing 'Israeli failure to act', accessed on August 13, 2025, https://www.timesofisrael.com/uk-sanctions-extremist-settlers-illegal-outposts-citing-israeli-failure-to-act/

٥١ «ريغافيم»: من منظمة استيطانية إلى «العقل المخطط» في «الأراضي ج»! مركز مدار

52https://tickchak.co.il/81785?fbclid=IwY2xjawM9C2pleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFOcUFwR3RObzRROHBTc1djAR4geLGBNIm3gR0abEKYv10fFMZda6gf96aYDDWPe46Aj9xC7M9pR5wVEfpDEg_aem_niNSnL-7_VTrGyt67ieYgQ

53The Israeli Vagabond: An Analysis of Israel's Hilltop Youth Movement - SURFACE at Syracuse University,https://surface.syr.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1987&context=honors_capstone

٥٤تقرير خاص لمنظمة كيرم نافوت، حاجز إسرائيلي، كيف سيطرت إسرائيل على منطقة بيت لحم Roadblock Israeli Arabic

٥٥ مرجع سابق، كيرم نافوت

٥٦ مجلس الوزراء يوافق على خطة تعزيز المستوطنات على الحدود الإسرائيلية الأردنية - القناة ١٤ | ج ١٤

٥٧ تقرير خاص: منظمات الإرهاب اليهودي العاملة في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، ٢٠٢٣/٠٨/٢ https://nbprs.ps/2023/08/02

٥٨ تقرير خاص: منظمات الارهاب اليهودي العاملة في المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية، ٢٠٢٣/٠٨/٢ https://nbprs.ps/2023/08/02

٥٩ الشرق الأوسط: شباب التلال ونيتساح يهودا ، ١ تموز ٢٠٢٥ https://aawsat.com

60Netzah Yehuda: the 'violent and aggressive' IDF unit the US is thinking of sanctioning https://theconversation.com/netzah-yehuda-the-violent-and-aggressive-idf-unit-the-us-is-thinking-of-sanctioning-228436

61 https//:artzenu.org.il/education%/d7%a0%d7%95%d7%a2%d7%a8%-d7%94%d7%97%d7%95%d7%95%d7%aa/

٦٢ https://artzenu.org.il/ منظمة ارتسينو الموقع الرسمي على الرابط

٦٣ צעד נוסף בתמיכת הממשלה בחבל תקומה: משרד החקלאות וביטחון המזון בשיתוף מנהלת תקומה ישקיעו 5 מיליון ₪, בבניית התשתית התכנונית שתאפשר חקלאות מתקדמת ומקיימת, באמצעות נוהל תמיכה לרשויות המקומיות שבמרחב הכפרי בחבל תקומה בגובה השתתפות משמעותי של עד 80% https://www.gov.il/he/pages/planninginfrastructureprogressivesustainableagriculturetkuma

٦٤ نعومي نيومان «كماشة» إسرائيل في الضفة الغربية تضغط على الفلسطينيين – تحليل موجز معهد واشنطن على الرابط https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/kmasht-asrayyl-fy-aldft-alghrbyt-tdghtly-alflstynyyn ٢٥.تموز ٢٠٢٥

65Settler Violence = State Violence - B'Tselem, https://www.btselem.org/topic/settler_violence

٦٦ تهديدات ضابط القسم اليهودي في الشاباك لرئيس وحدة يهودا والسامرة - القناة ١٤ | ج ١٤

٦٧ خبراء أمميون: على إسرائيل وقف اعتداءات المستوطنين العنيفة على المزارعين الفلسطينيين، التي تهدد موسم الزيتون | OHCHR, , https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/israel-must-stop-violent-settler-attacks-palestinian-farmers-threaten-their

٦٨ خبراء أمميون: على إسرائيل وقف اعتداءات المستوطنين العنيفة على المزارعين الفلسطينيين، التي تهدد موسم الزيتون | OHCHR, accessed on August 13, 2025, https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/10/israel-must-stop-violent-settler-attacks-palestinian-farmers-threaten-their

٦٩ مخططات سلطة المياه تتكشف.تحقيق منظمة كيرم نابوت على الرابط مخصصات سلطة المياه تتكشّف متوفر باللغة العربية والإنجليزية والعبرية.

70The Reality of the Agricultural Sector in the Jordan Valley after October 7, 2023, https://www.palestine-studies.org/en/node/1656087

71A History of Lasting Impact in Palestinian Agriculture - Anera, accessed on August 13, 2025, https://www.anera.org/what-we-do/agriculture/history-lasting-impact-palestinian-agriculture/

٧٢آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣١٨ الضفة الغربية متوفر على رابط الموقع الرسمي https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-318-west-bank

٧٣ آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٠ الضفة الغربية متوفر على الموقع الرسمي https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-320-west-bank

٧٤ آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم ٣٢٢ | الضفة الغربية متوفر على الرابط https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-322-west-bank

(ماغا) الحلم الأميركي بنسخته الشعبوية

د. حسين الديك*

المقدمة

شهد المجتمع الأميركي عدداً من التحولات الجوهرية في السنوات الأخـــيرة... أول هذه التحولات وصول دونالد ترمب إلى الرئاسة في العام ٢٠١٦، وإعادة انتخابه لولاية ثانية في العام ٢٠٢٤ مدعوماً بقاعدة جماهيرية جديدة في المجتمع الأميركي تشكلت وراء خطاباته وشعاراته الشعبوية التي عرفت في ما بعد بتيار (ماغا)، إذ بدأت تظهر تفاعلات مختلفة في الشارع الأميركي اصطدمت مع السياسة الأميركية التقليدية من القضايا الداخلية والخارجية في الإدارات المتعاقبة.

تبنى هذا التيار رؤية أيديولوجية محافظة رافضة للسياسات الخارجة والداخلية للحزبين الجمهوري والديمقراطي انطلاقاً من رؤية «أميركا أولاً» وإعادة إطلاق الحلم الأميركي برؤية أيديولوجية جديدة.

وجد هؤلاء في شخصية الرئيس ترمب ورؤيته الاقتصادية والسياسية تعبيراً عن طموحاتهم، ليشكلوا حركة اجتماعية سياسية: «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً» (ماغا)، ويشتركوا فيها معاً بشكل شامل، من خلال وسائل الإعلام والسلوك السياسي التقليدي، والممارسات الثقافية والتواصل بين الأشخاص، والإجراءات الانتخابية، والعاطفة والرمز، بالإضافة إلى المعلومات وحساب التكلفة والفائدة، ومن خلال الفرح والاحتفال، وصولاً إلى حالة من الغضب

* أستاذ في العلاقات الدولية.

والتمرد والاستياء من الوضع القائم.

شكّل التحالف بين أنصار (ماغا) والحزب الجمهوري أساساً قوياً في فوز الرئيس ترمب في الانتخابات في العام ٢٠١٦ من خلال دعم (ماغا) والتيار الديني في الحزب الجمهوري، إضافة إلى تأييد قطاعات واسعة من المجتمع من الطبقة الفقيرة والمتوسطة التي لديها اعتقاد راسخ بأن النخب السياسية الجمهورية والديمقراطية تسرق قوت يومها وتوظف المال الأميركي في قضايا لا تهم المواطن العادي، خاصة القضايا الخارجية في ما يعرف بالتنمية الدولية في الخارج أو تمويل الحروب والنزاعات.

وجدت هذه الشريحة الواسعة من المجتمع الأميركي في خطاب الرئيس ترمب وشعاراته ملجأ ومخلصاً لها من الأزمة التي تمر بها، وشكل التفاف هذه الشريحة حول المرشح دونالد ترمب صعوداً لتيار جديد في الحزب الجمهوري عرف بـ (Make America Great Again) MAGA .

الكتلة الاجتماعية والسياسية لتيار (ماغا)

شعرت فئات عديدة في المجتمع الأميركي بأنها مهمشة وأصبح لزاماً عليها التحرك لإحداث تغيير جذري في المجتمع، خاصة في سياسات الحكومة الداخلية والخارجية، فقد اجتمعت عدد من الفئات في المجتمع لتشكل معاً تيار (ماغا) وترى في دونالد ترمب بطلاً مختاراً والمنقذ لها من الظلم الذي تتعرض له، ووصولا إلى القضاء على أعدائها وتعزيز مكانتها الاجتماعية، وكان من بين تلك الفئات الطبقة العاملة التي شعرت بأن الاقتصاد تخلى عنها، ومحافظون رأوا أن الحزب الجمهوري أصبح قريباً من الشركات وفاقداً صلته بالناس، وأفراد وأشخاص ومجموعات تعبوا من الحروب الخارجية والتدخلات المستمرة، وناخبون ذوو توجه اجتماعي محافظ شعروا بأن القيم الثقافية تنهار.[١]

جمع تيار (ماغا) داخله مجموعات مختلفة من المزارعين والعمال من أصحاب التعليم المتدني، وموظفين في وظائف متوسطة فما دون، طبقة متوسطة، وطبقات معدومة، غالبيتهم من أصحاب التوجه الديني من بروتستانت إنجيليين، ومعهم لاتينيون كاثوليك. بدأت هذه المجموعات تشعر بالتهديد لأن أوضاعها الاقتصادية بدأت تتأثر بشكل كبير، والسبب هو الشيخوخة التي تعاني منها أميركا، فأميركا وصلت إلى ذروة قمتها مع بداية التسعينيات من القرن الماضي مع انهيار الاتحاد السوفيتي، في تلك الحقبة أصبح الفارق بين الولايات المتحدة وبين أي دولة أخرى في العالم كبيراً، فهي الأبعد من ناحية التطور والرفاه والاستقرار الاقتصادي والوظيفي ومستوى المعيشة والخدمات المتوفرة للمواطنين.[٢]

أدى ما سبق إلى سيطرة أميركا على العالم ورفاه اقتصادي في حقبة كلينتون، فقد شهد عهده أكبر حقبة رفاه اقتصادي نتيجة عمل ما يسمى «البومرز»، جيل الأربعينيات، جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي كانت لديهم دافعية للعمل وحافزيه للإنتاج، وتحويل أميركا إلى قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية، ووصولاً إلى حصد ثمار اقتصادية كبيرة في حقبة كلينتون، أدى هذا الرفاه الاقتصادي إلى تشكيل طبقة لا تحتاج أن تعمل كثيراً لكنها في الوقت ذاته تحصل على دخل جيد وحياة كريمة سهلة وبرامج دعم حكومي كثيرة، لكن هذه الطبقة تضخمت وأصبح لديها كسل وعدم دافعية للإنتاج، انعكس على طلبة الجامعات الذين أصبحوا يبتعدون عن المجالات المنتجة وأصبح المهاجرون هم من يمسكون الوظائف.[٣] انعكس ذلك على طبقات محددة وولد لديها حقداً على المهاجرين ولوماً للآخرين بأنهم سبب الضعف الاقتصادي وأن المهاجرين سرقوا الوظائف الجيدة وأدوا إلى تدني الأجور، وأصبحوا يدعون أن الصين وكندا وأميركا الجنوبية تنافس بالأسعار ويجب وضع سياسات حمائية، وبعد نجاح أوباما أصبحوا يقولون إننا نفقد البلد وسوف تصبح للمهاجرين بسبب فوز رئيس أسود وسوء الوضع الاقتصادي وأصبحنا فقراء ليست لدينا سلطة سياسية.[٤]

نشأة تيار (ماغا)

لم يكن شعار «أميركا أولاً» وليد اللحظة، فقد استخدمه السيناتور ألكسندر وايلي في العام عام ١٩٤٠، وفي عام ١٩٦٤، لجأ المرشح باري غولدواتر إلى استخدام هذا الشعار في انتخابات الرئاسة ضمن حملته الانتخابية، وظهر هذا الشعار في حملة رونالد ريغن للانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٠، وقد استخدم بيل كلينتون هذا الشعار في حملته الانتخابية عام ١٩٩٢، وكرّرها في مداخلة إذاعية دعماً لترشح زوجته هيلاري كلينتون عام ٢٠٠٨ أيضاً.[٥]

وحين استخدمه الرئيس رونالد ريغان عام ١٩٨٠، تعرضت الولايات المتحدة الأميركية لارتفاعات كبيرة في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وفي الوقت ذاته واجهت تحديات سوفياتية على الصعيد العالمي في ظل نظام ثنائي القطبية، حينها استخدم الرئيس ريغان هذا الشعار لمواجهة خصومه في الحزب الديمقراطي، وفي أحد تصريحاته قال «تخلصوا من قادة مثل كارتر، وستعود أميركا إلى «الثقة والعظمة مجدداً».

وفي السياسة، يمثل الشعار الفعّال مصدر قوة للمرشح، فهو يخلق رابطاً منطقياً وعاطفياً بين المرشح والناخب، مما يضمن ولاء المؤيدين ويزيد من حماسهم.[٦]

استثمر ترمب حالة الغضب التي تجلت في ظل حكم الرئيس باراك أوباما مستخدماً شعار

لنجعل أميركا عظيمة للعودة إلى العصر الذهبي في أميركا، عصر صناعة السيارات في ولايات حزام الصدأ (بنسلفانيا، ميشغن، مينوسوتا، ويسكانسون، أوهايو) والغرب الأوسط، استغل ترمب ذلك لصالحه، حيث كان المواطن الأميركي سابقاً يعيش حياة مرفهة في تلك الولايات، لكنها انتهت بعد هجرة الصناعات للخارج.

يوجد هناك تداخل كبير بين (ماغا) والقومية المسيحية البيضاء، إذ شعرت الأخيرة بالتهديد من التغيير الاجتماعي الذي يحدث حولها، وأصبح لديها شعور بأنها تخسر امتيازاتها ورفاهيتها، فلم يكن ظهور حركة (ماغا) أمراً استثنائياً في الولايات المتحدة الأميركية، فمثل هذه الحركة ظهر في أوقات سابقة، ويعود تاريخ ظهور مثل هذه الحركات إلى القرن التاسع عشر. يمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية الرجعية، مثل حزب الشاي و«لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى» (ماغا)، من حيث الإطار المفاهيمي التنظيمي على أنها منظمات محركة داخل الحزب الجمهوري، تعتمد على «قضايا الانقسام المتقاطعة» لتعبئة الجماهير، وهي تفعل ذلك من خلال حشد الاستياء العنصري وقلق المكانة الاجتماعية لتشكيل تحالفات عابرة للطبقات. في الآونة الأخيرة، أثبتت الحركات الرجعية، مثل حزب الشاي، براعتها في جرّ الحزب الجمهوري أكثر فأكثر نحو اليمين، ومن هنا فان تيار (ماغا) ليس استثناء في السياسة الأميركية.[٧]

جاء ظهور تيار (ماغا) بهذا الشكل بعد أن شعر ملايين الأميركيين بأنهم متجاهلون، محتقرون، معلّقون اقتصادياً، وأن ترمب كان الصوت الذي قال علناً ما يفكرون به، لذلك، لم يكن التيار مجرد حملة انتخابية، بل كانت حركة هوية، واستعادة مكانة للأميركيين.

أسباب نشوء تيار (ماغا):[٨]

١. الإحباط الاقتصادي، فالكثير من أبناء الطبقة العاملة والطبقة الوسطى شعروا بأن رواتبهم لا ترتفع بينما تكاليف المعيشة ترتفع باستمرار، المصانع والصناعات التي كانت تعيل مدناً كاملة أغلقت، الناس رأوا أن البلاد تزداد ثراءً، لكنهم لا يستفيدون من ذلك. ترمب تحدث مباشرة عن هذا الشعور.

٢. القلق من تغيّر الهوية الثقافية، الكثيرون شعروا بأن البلد الذي يعرفونه يتغير بسرعة كبيرة، التغير لم يكن فقط ديمغرافيا، بل أيضاً في القيم والعادات. البعض شعر بأنه مستهدف أو محتقر أو يتم وصفه بأنه متخلّف، ترمب خاطب هذا الإحساس واعتبره مشروعاً.

٣. فقدان الثقة بالنخب السياسية، لسنوات طويلة اتخذ الحزبان الجمهوري والديمقراطي السياسات نفسها تقريباً في التجارة والسياسة الخارجية والاقتصاد. الناس شعروا بأن السياسيين يخدمون

مصالح خاصة، وليس الشعب، ترمب خاض معركة ضد «النظام» كله، وليس ضد مرشح آخر فقط.

٤. تغيّر دور الإعلام، مع انهيار الإعلام التقليدي وصعود وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الناس يبنون عالماً إعلامياً خاصاً بهم. لم يعد هناك مصدر واحد للحقيقة، ترمب استغل هذا الواقع الجديد بشكل غير مسبوق.

٥. الإرهاق من الحروب بعد ١١ سبتمبر، عشرون سنة من الحروب دون نتائج ملموسة جعلت الأميركيين يشكون في سياساتهم الخارجية، خطاب ترمب ضد «الحروب التي لا نهاية لها» لاقى صدى واسعاً، خاصة لدى الجنود السابقين وعائلاتهم.

٦. الهجرة كرمز، قضية الهجرة لم تكن مجرد حدود، بالنسبة لكثيرين، أصبحت رمزاً للقلق من فقدان الوظائف، تغيّر الهوية، الأمن الداخلي، ترمب استخدم خطاب الحدود ليعبر عن هذه المخاوف الأعمق.

٧. شخصية ترمب نفسها، ترمب لم يتحدث بلغة الساسة التقليديين، لم يعتذر ولم يلتزم بالقواعد، وكسر القواعد بحد ذاته، كانت الرسالة: إذا كان النظام فاسداً، فيجب أن يأتي شخص لا يلعب وفق قواعد النظام لإصلاحه.

الجذور الفكرية والأيدولوجية لتيار ماغا

الاتجاه الأيديولوجي لتيار (ماغا) ليس توجهاً تقليدياً يمينياً أو يسارياً، هو مزيج من أفكار عدة تتمحور حول الهوية الوطنية، القوة السياسية، الثقة الثقافية، الشك في المؤسسات القائمة... أبسط وصف له هو تيار قومي شعبي يركّز على استعادة ما يراه أنصاره «الهوية الأصلية» والدور التاريخي للولايات المتحدة.

يرى الكثير من الجمهوريين أن (ماغا) تمثل «الحلم الأميركي» من أجل استعادة فخر الأمة الأميركية وقوتها الاقتصادية، وتشجيع المصنّعين على توظيف الأميركيين وتعزيز الاقتصاد، وجعل الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً كما كانت في السابق.[٩]

يمثل تيار (ماغا) هوية سياسية تقوم على الفخر الوطني، والأمن الثقافي، والاعتقاد بأن النظام القائم فشل في خدمة المواطن العادي، ويمثل حركة مناهضة للنخب والعولمة، تتبنى حدوداً قوية، واقتصاداً موجهاً للداخل، وقوة وطنية انتقائية.[١٠]

توجد ثلاثة أفكار منتشرة داخل تيار (ماغا)، «أميركا أولاً»، و«الاستبدال العظيم»، التي تماثل ما انتشر لدى تيار اليمين الفرنسي، و«نظرية كانون» وهي أن الديمقراطيين عبارة عن عصابة من مغتصبي الأطفال والمنحرفين جنسياً يديرون عصابة في العاصمة واشنطن

داخل الدولة العميقة وشبكة للاتجار بالبشر والجنس، وهذه الأفكار منتشرة لدة فئات واسعة في تيار (ماغا) نظراً لأن جزءاً كبيراً منهم محافظون مسيحيون ضد الإجهاض والمثليين.[١١]

يشكل تيار (ماغا) أحد أبرز التحولات البنيوية القوية في المشهد السياسي والاجتماعي الأميركي، إذ تجاوز تأثيره حدود العملية الانتخابية ليطال بنية الدولة العميقة، ومؤسساتها التشريعية، وأجهزتها الإعلامية، ونجح هذا التيار في إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والسلطة السياسية داخل النظام الأميركي، فلم يعد مرتبطاً بالعملية الانتخابية وإفرازاتها بل شكل تحوّلات أعمق تمسّ بنية الهوية الوطنية، والاقتصاد السياسي، والثقافة الأميركية، فضلاً عن موقع الولايات المتحدة ودورها على مستوى العالم.[١٢]

ركز (ماغا) على ضرورة وجود حدود قوية وهوية وطنية واضحة وأن الهجرة ليست مجرد ملف إداري، بل هي مسألة هوية وأمن وتماسك داخلي، فالحدود رمز للسيادة، لذلك يرى (ماغا) أن الدولة التي لا تستطيع حماية حدودها لا يمكن أن تحافظ على هويتها، من جانب آخر، يشكك هذا التيار في التدخلات العسكرية الخارجية وينتقد الحروب الطويلة دون نتائج واضحة، ويرفض فكرة أن أميركا يجب أن تكون شرطي العالم، ويرى أن القوة العسكرية يجب أن تُستخدم عند الضرورة، وليس باستمرار، وأن القيادة ذات طابع شخصي، فالتيار يعطي قيمة كبيرة لقائد يتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة المؤسسات علناً، والقيادة هنا ليست مجرد إدارة، بل جزء من هوية التيار نفسه.[١٣]

شكّل كل ذلك الأرضية الأيديولوجية لتيار (ماغا) الذي سعى ليس فقط إلى التشكيك بالمؤسسات الأميركية بل دعا وعمل على إعادة صياغتها وفقاً لرؤية قومية محافظة في تحد للقيم الليبرالية التي قامت عليها الدولة الأميركية منذ تأسيسها.

العوامل التي أدت إلى ظهور تيار (ماغا)

تداخلت وتشابكت مجموعة من العوامل البنيوية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي أدت إلى ظهور تيار (ماغا)، منها عوامل اقتصادية عملت على إعادة هيكلة الاقتصاد الأميركي ونقل الوظائف إلى الخارج وتراجع الصناعات المحلية، وهذا ساهم في خلق شعورٍ لدى الطبقة الوسطى والدنيا خاصة الشباب والعمال بأنهم ضحايا لتلك السياسات التي أقرتها الحكومات الأميركية المتعاقبة سواء كانت جمهورية أو ديمقراطية، لذلك شكل العامل الاقتصادية دافعاً لظهور تيار (ماغا) كتيار فاعل ومؤثر في السياسة الأميركية.[١٤]

رافق ذلك الشعور بأزمة الهوية والخطر على الهوية الأميركية داخل المجتمع بسبب سياسات الهجرة والتنوع العرقي والثقافي، وظهر هذا الشعور لدى الأميركيين البيض ذوي الأصول الأوروبية الذين يسكنون في المناطق الريفية وفي خطابهم نحو استعادة القيم الأميركية الأصلية، وعمل الاستقطاب السياسي والحزبي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي دوراً فاعلاً في ظهور تيار (ماغا) خاصة التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الذي ينحو نحو اليسار، والتيار المحافظ في الحزب الجمهوري الذي ينحو نحو اليمين، بمعنى بين يسار اليسار ويمين اليمين، مما جعل هناك أرضية خصبة لتيار (ماغا) للظهور باعتباره البديل لتلك الأحزاب الفاسدة التي تعاني من الانفصام والابتعاد عن هموم المواطن، إضافة إلى ذلك شكلت أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات دوراً حاسماً في ظهور تيار (ماغا) خاصة أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية مثل الحكومة الفيدرالية والكونغرس والأحـــزاب ووسائل الإعلام التقليدية، وقد ساهمت الثورة المعرفية والرقمية والدبلوماسية الرقمية الشعبية ممثلة بوسائل التواصل الاجتماعي بدور مهم في ظهور هذا التيار، حيث أوجدت فضاءً غير خاضع للرقابة التقليدية لتداول الأفكار والروايات البديلة، وساهمت في تعبئة الجماهير ونشر الخطاب المعادي للنخب السياسية المسيطرة على الحيز المدني من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، مما عزز قوة تيار (ماغا) في المجال السياسي والتأثير في الانتخابات والسياسات الحكومية مستقبلاً.[١٥]

(ماغا) ومصادر التمويل والقوة الاقتصادية

تتركز مصادر تمويل تيار (ماغا) في مصدرين أساسيين، الأول تبرعات شعبية صغيرة عبر الإنترنت من أنصار الحركة، والثاني عدد صغير من الممولين الأثرياء. المهم هنا أن (ماغا) لم يعتمد على نمط دعم الشركات والممولين الكبار كما كان معتاداً عند الجمهوريين، بل بنى قاعدة تمويل جماهيري من الأشخاص العاديين، وهذا خلق علاقة عاطفية بين القاعدة والقيادة، الناس لم يصوتوا فقط، بل شاركوا نفسياً في المشروع.[١٦]

ومع مرور الوقت، انضم جزء من الطبقة السياسية الجمهورية للتيار بعد أن أدركوا أنه أصبح أقوى من الحزب ذاته، وأن الحزب يحتاج إليه أكثر مما هي يحتاج التيار إليه، لهذا اليوم لم يعد تيار (ماغا) مجرد جناح داخل الحزب الجمهوري، بل أصبح مركز ثقله.

يتمثل التوجه الاقتصادي في (ماغا) في أيديولوجية حمائية، حيث كان يغيظهم عدم قدرتهم على منافسة البضائع المستوردة وعدم وجود سياسات حماية اقتصادية، أو انغلاق اقتصادي أكثر، علاوة على مناهضتهم عولمة الشركات، ومطالبتهم بإعادة الصناعة إلى

الداخل الأميركي والاعتماد على القوة العسكرية للسيطرة الاقتصادية مثل السيطرة على النفط والغاز ومناجم النحاس والذهب، وتوجهات اجتماعية محافظة مناهضة للمثليين والمجتمع المثلي فهم مع الأسرة التقليدية وضد الإجهاض والهجرة.[١٧]

مكونات تيار (ماغا)

يتشكل تيار (ماغا) من مجموعة متباينة من الشرائح الاجتماعية في المجتمع الأميركي تشكّل القاعدة الصلبة لهذا التيار:

أولاً - العمال البيض: تضم هذه القاعدة شريحة واسعة تتمثل في الملايين من البيض المنتمين إلى الطبقتين الوسطى والدنيا، المتركزين في الأريــاف ويعيشون تحت خط الفقر، ويقطنون عربات السكن المتنقلة المتناثرة في الأرياف وخارج المدارات الحضرية، وهم من مستوى علمي متدن أو غير حاصلين على شهاداتٍ جامعيةٍ تتيح لهم تسلق السّلم الاجتماعي، ويقيمون بكثرة في ولايات ما يُعرف بــ«حزام الصدأ» مثل ميشيغان، وبنسلفانيا، وأوهايو، وويسكانسون وغيرها، ويؤمن أنصار هذه الطبقة بنظرية العرق الأبيض الذي يجب أن يبقى مسيطراً في الولايات المتحدة، ويعتقد أفراد هذه الفئة أن سياسات التجارة الحرة والعولمة كانت السبب الرئيس في فقدان وظائفهم وتراجع أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ولّد لديهم شعوراً بالتهميش.[١٨]

ثانياً - الإنجيليون البيض: الذين يشكّلون كتلة انتخابية محافظة تنظر إلى دونالد ترمب بوصفه حصناً في مواجهة الانحلال الأخلاقي والاجتماعي، وتستمد دعمها له من مواقفه المناهضة للإجهاض والمؤيدة لحرية المعتقد، فضلاً عن مواقفه الداعمة لإسرائيل.

ثالثاً - التيارات المناهضة للهجرة والعولمة، وهي فئات ترى في تدفّق المهاجرين تهديداً مباشراً لــلهوية الأميركية وتآكلاً لسيادتها الوطنية نتيجة الاتفاقيات التجارية الدولية، وتعتبر أن بناء الجدار مع المكسيك يمثل خطوة ضرورية لحماية الحدود ووقف الهجرة غير الشرعية.

رابعاً - سكان المناطق الريفية والضواحي البعيدة عن المراكز الحضرية: ويتميّزون بتمسكهم بالقيم الثقافية الأميركية التقليدية، ورفضهم تدخل الحكومة في الحياة الخاصة، ودفاعهم عن حق امتلاك السلاح باعتباره رمزاً للحرية الفردية.

خامساً - فئة المشككين في المؤسسات الرسمية، سواء كانت سياسية أو إعلامية أو قضائية، إذ يرون أنها مؤسسات مسيّسة تخدم مصالح النخب الحاكمة على حساب الشعب الأميركي، وقد شكّلت حادثة اقتحام مبنى الكونغرس في السادس من كانون الثاني

٢٠٢١ تجسيداً مادياً لهذا النمط من التفكير، وعلامة فارقة على مدى عمق فقدان الثقة في النظام المؤسسي الأميركي.[١٩]

دور (ماغا) في السياسة الخارجية الأميركية

شكل حضور تيار (ماغا) في المشهد السياسي الأميركي خلال ولاية الرئيس ترمب الأولى في العام ٢٠١٦، تحولاً بارزاً في السياسة الخارجية الأميركية التقليدية، نحو سياسة أكثر تحرراً من السياسة الخارجية سواء في الإدارات الجمهورية أو الديمقراطية، خاصة في العلاقة مع الحلفاء منطلقاً من شعار «أميركا أولاً قبل كل اعتبار».

فالسياسة الخارجية لدى أنصار (ماغا) يجب أن تقوم على استخدام القوة المباشرة بدل القوة الناعمة والدبلوماسية، وهذا واضح من تصريحات ترمب ومواقفه، التي اعتبرت أن جزءاً كبيراً من المساعدات التي تقدمها واشنطن لحلفائها هي نوع من الصدقات والأعمال الخيرية. وهذا في الحقيقة غير صحيح، لأن سياسة الولايات المتحدة دائما واضحة وفق مصالحها، والمساعدات التي تقدمها للحلفاء هدفها الاستفادة في المستقبل، فما يتم تقديمه من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمنح الدراسة نوع من القوة الناعمة.[٢٠]

تجلى دور تيار (ماغا) في السياسة الخارجية في عدد من القضايا الرئيسة، منها: الضغط نحو انسحاب الولايات المتحدة من عدد من الاتفاقيات والمعاهدات والمنظمات الدولية، فقد ترجم ذلك إلى الانسحاب من اتفاقية المناخ ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وبشكل عام تخفيض وتقليل الحضور الأميركي في القضايا الدولية من أجل التركيز على الوضع الداخلي.[٢١]

يميل تيار (ماغا) إلى سياسة تصعيدية تصادمية تجاه الصين سواء في المجال الاقتصادي أو الاستراتيجي ويعتبر الصين تهديداً مباشراً للأمن القومي.[٢٢]

تنطلق رؤية تيار (ماغا) للدولة الأميركية من أن أميركا كانت دولة عظيمة وفقدت جزءاً من هذه العظمة ولا بد من إعادة إحيائها وإعادة فكرة الدولة العظيمة من جديد عن طريق إعادة تنمية القومية في نفوس الشباب وأن تضع الولايات المتحدة مصالحها القومية أولاً وقبل كل شيء وأن تعيد النظر في تحالفاتها ومعاهداتها خاصة التي فيها إجحاف بحق أميركا، إذ أصبح تيار (ماغا) يشكك في جدوى تلك التحالفات خاصة مع القارة الأوروبية مثل حلف (الناتو) ومع آسيا بالتحالف مع اليابان وكوريا الجنوبية.[٢٣]

ترتكز مواقف تيار (ماغا) في السياسة الخارجية على إعادة تقييم التحالفات والمؤسسات الدولية، فينظر إلى (الناتو) والأمم

المتحدة وبعض التحالفات التقليدية على أنها قديمة إذا لم تقدم فائدة مباشرة لأميركا، والرسالة هنا أن تلك التحالفات عبارة عن شراكات وليست التزاماً خيرياً، ويجب التعامل مع الدول بمنطق الصفقة وليس الصداقة الأيديولوجية، سواء مع السعودية، أو إسرائيل، أو الصين، أو روسيا، السؤال هو: ما الذي نستفيد منه؟ وما هي أوراق القوة لدينا؟ التيار لا يؤمن بفكرة «نشر الديمقراطية» كهدف سياسي خارجي، إضافة إلى أن ملف حماية الحدود جزء من السياسة الخارجية، وملف الهجرة يُعتبر امتداداً للأمن القومي، والفكرة هنا أن دولة بلا حدود واضحة لا تستطيع حماية اقتصادها أو هويتها أو أمنها، ويسعى التيار إلى خلق توازنات إقليمية بدلاً من التدخل المباشر، فبدل أن تتدخل أميركا في كل صراع، يتم تشجيع القوى الإقليمية على موازنة بعضها البعض.[٢٤]

التأثير الداخلي

يعتبر القانون الأميركي الداخلي أن تعزيز مبادئ وقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان هدف أساسي للحكومة الأميركية، وتم إدراج هذه المبادئ في خطاب الرئيس كارتر بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٨١، حيث قال إن «القيم ليست ملحاً في خبزنا بل هي خُبزنا نفسهُ» وأضاف: «إذا أردنا أن نكون منارة لحقوق الإنسان، فيجب أن نواصل هنا في وطننا إتقان الحقوق والقيم التي ندافع عنها في جميع أنحاء العالم».[٢٥]

جاء تيار (ماغا) ليشكل ثورة جديدة في ترتيب الأولويات المستقبلية للحزب الجمهوري على الصعيد الداخلي، وتجلى ذلك من خلال التغيرات العديدة في مراكز مهمة داخل التنظيم الداخلي للحزب الجمهوري وتغييرات جوهرية في السلم القيادي للحزب.

عمل تيار (ماغا) على إحداث تأثير بارز على الحزب الجمهوري، إذ نجح أنصار هذا التيار في إقصاء القيادة التقليدية للحزب واستبدالها بوجوه جديدة تتبنى رؤية ترمب وتعبّر عن توجهاته الفكرية والسياسية، خاصة في ما يتعلق بالهجرة والعولمة والهوية الوطنية، إضافة إلى المواقف المرتبطة بمراقبة المؤسسات وحقوق الأقليات والسياسات البيئية في الولايات المتحدة، ونجح في إحداث تأثير ملموس على مسار العمل المؤسساتي في الولايات المتحدة من خلال ثلاثة مستويات:

أولاً، نجح تيار (ماغا) في إعادة توجيه الأولويات التشريعية نحو قضايا تتعلق بالسيادة الوطنية وحماية الحدود والدفاع عن القيم التقليدية، بما يعكس البعد القومي المحافظ الذي يشكل جوهر هذا التيار.

ثانياً، تمكن تيار (ماغا) من الصدام مع المؤسسات الرسمية، عبر التشكيك في نزاهة

العملية الانتخابية، ومهاجمة النظام القضائي ووسائل الإعلام، واتهامها بأنها مؤسسات منحازة ومعادية لإرادة الشعب.

ثالثاً، نجح تيار (ماغا) في تعميق حالة الاستقطاب السياسي والمجتمعي داخل الولايات المتحدة، وتحويل الخلافات السياسية من مجرد تباين في الرؤى والبرامج إلى صراع وجودي حول الهوية الوطنية، وهو ما ساهم في تعزيز الانقسامات الحادة بين مكونات المجتمع.[٢٦]

تيار (ماغا) والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لم ينشأ تيار (ماغا) بسبب موقف السياسة الخارجية الأميركية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالصراع الفلسطيني الإسرائيلي من وجهة نظر هذا التيار، صراع دولي خارجي يجب التعامل معه وفق مبدأ السياسة والمصالح ومبدأ السياسة الأميركية التقليدية القائم على دعم حلفائنا ضد أعدائهم.

وصفت العلاقة التقليدية بين إسرائيل والولايات المتحدة تاريخياً بأنها علاقة تعاقدية مركبة وقد عبر عنها ألكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي خلال إدارة الرئيس رونالد ريغان في ثمانينيات القرن الماضي: حين قال «إسرائيل هي أكبر حاملة طائرات أميركية في العالم لا يمكن إغراقها، ولا تحمل حتى جندياً أميركيا واحداً، وتقع في منطقة حساسة بالنسبة للأمن القومي».[٢٧]

يرى بعض المراقبين أن رئاسة ترمب الثانية تمثل ذروة الدعم الثابت للحزب الجمهوري لإسرائيل، بينما يرى فريق آخر أنها اللحظة التي بدأ فيها التحالف الذي أسس عليه هذا الدعم بين المسيحيين الإنجيليين ومؤسسة السياسة الخارجية الجمهورية في التصدع والانشقاق. لعقود، كان الدعم الثابت من اليمين الأميركي لإسرائيل أمراً مؤكداً بشكل فعال، وقد أكدت إجراءات إدارة ترمب فقط قوة هذه الرابطة، عندما منح ترمب إسرائيل حرية كاملة في قصف غزة ومهاجمة أعدائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حتى إنه انضم إلى الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية.[٢٨]

لا توجد عقيدة واضحة لدى (ماغا) في ما يتعلق بالصراع إلا إن تيار (ماغا) يرى أنه لابد من الدعم القوي لإسرائيل وأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، مع دعم وتعاطف محدود جداً مع الفلسطينيين، وأن حماس والسلطة الفلسطينية فاسدون ويتبنون العنف والإرهاب.

لا يثق تيار (ماغا) بالأمم المتحدة وقراراتها ويشككك في كل شيء يصدر من الأمم المتحدة، وهناك عنصر ديني داخل تيار (ماغا) يرى أن دعم إسرائيل ضرورة دينية، خاصة المحافظين الجدد، وأن دعم إسرائيل يعتبر تمسكاً بالإنجيل، لذا كان هناك دعم قوي من العديد من أتباع (ماغا) من المحافظين الجدد لإسرائيل الذين

يرون أن دعم إسرائيل ضرورة حتمية ودينية توراتية.[٢٩]

في مقابل ذلك، صرح ستيف بالنون، أحد قادة تيار (ماغا) بأن من هم دون سن الثلاثين في تيار (ماغا) لم يعد لديهم سوى دعم ضئيل جداً لإسرائيل، علماً أن قاعدة (ماغا) في السابق كانت تقدم الدعم المطلق لإسرائيل استناداً إلى المنطق الأيديولوجي والنبوءات الإنجيلية، لكن اليوم أصبح هناك تراجع واضح خاصة لدى الجيل الشاب في (ماغا).[٣٠]

تتمثل سياسة (ماغا) من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في تقديم دعم قوي لإسرائيل باعتبارها شريكاً استراتيجياً وأمنياً، وترى أن إسرائيل عنصر أساسي في منظومة الأمن الإقليمي وتبادل المعلومات، وتشكل قوة توازن في منطقة تتجنب أميركا التدخل العسكري المباشر فيها، وترفض الحروب الطويلة والتدخلات المستمرة في الشرق الأوسط، لأن قاعدة (ماغا) الشعبية متعبة من الحروب الخارجية، لذلك الموقف يميل إلى تحميل دول المنطقة مسؤولية إدارة صراعاتها، وعدم جعل أميركا «الحَكَم» الدائم، ومن جانب آخر يميل تيار (ماغا) إلى الاعتراف بوجود معاناة فلسطينية حقيقية، لكن من دون صياغتها بلغة حقوقية تقليدية، والنظر إلى القضية الفلسطينية من زاوية جيوسياسية أكثر منها إنسانية. هناك إدراك لواقع التهجير والمعاناة، لكن يتم التعامل مع القيادة الفلسطينية على أنها منقسمة ومتأثرة بقوى خارجية، خاصة إيران، دعم مسار التطبيع بين إسرائيل والدول العربية كأفضل طريق نحو الاستقرار وأن اتفاقيات إبراهيم تُعتبر نجاحاً لأن الفكرة هنا أن السلام يأتي من التعاون الاقتصادي والأمني، وليس من مفاوضات نظرية لا تغيّر الواقع على الأرض.[٣١]

يوجد انحياز تام لوجهة النظر الإسرائيلية ومساندة كاملة لليمين المتشدد في إسرائيل ولا يوجد أي اعتراض على أفكاره، وقبول تام للقرارات الثورية التي اتخذها ترمب مثل نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري واعتراف كامل بالرواية الإسرائيلية على حساب الرواية الفلسطينية، ورفض تام لحل الدولتين ورفض تام لكل الاعترافات الدولية بالدولة الفلسطينية، انحياز تام لإسرائيل.[٣٢]

في المجتمع الأميركي، غالبية العائلات التي ترسل أبناءها للجيش هي من عائلات محافظة ولديها الوطنية الأميركية ومن التقاطعات في (ماغا) تقاطع المحافظين مع تيار داخل (ماغا)، لديه تدين مسيحي بروتستانتي إنجيلي يرى في اليهودية جزءا منها وهي النسخة المحضرة للمسيحيين، ولذلك جزء كبير منهم يدعم إسرائيل، وبسبب هذا التقاطع نجد أن هناك ميلاً أكثر لدعم إسرائيل، وفي الوقت ذاته نجد أن هناك شريحة داخل (ماغا) بدأت تبتعد تماماً

عن إسرائيل من مبدأ «أميركا أولاً»، ومن هنا، لا يجوز أن تتقدم مصالح إسرائيل على مصالح الولايات لمتحدة، فلا يجوز اتباع إسرائيل في أي اتجاه وبأي ثمن على حساب المصالح الأميركية ولا داعي لتضرر مصالحنا السياسية والعسكرية والاقتصادية والجيوستراتيجية من أجل إسرائيل لكن هذه الشريحة ما زال دورها غير فاعل.[٣٣]

الخاتمة

نستطيع القول إن تيار (ماغا) في الولايات المتحدة الأميركية يمثل تحولاً بنيوياً في الحزب الجمهوري له انعكاسات وارتـدادات كبيرة على السياسة الداخلية والخارجية، فقد أصبح يمثل هوية ثقافية اجتماعية سياسية اقتصادية أيديولوجية تقوم على الفخر الوطني، والأمن الثقافي، والاعتقاد بأن النظام القائم فشل في خدمة المواطن العادي. وقد وضع هذا التيار هدفاً إستراتيجيا هو إعادة أميركا التي سرقت من الشعب الأميركي من تلك النخب السياسية الفاسدة إلى مجدها وعظمتها، وقد وجد هذا التيار في شخصية الرئيس ترمب ضالته وحاجته من أجل استعادة الحلم الأميركي الذي سرق.

تعتبر التقلبات السياسية داخل الحزب الجمهوري - التي تمثلت بصعود تيار (ماغا) المحافظ في مواجهة الإنجيليين والقيادات التقليدية في الحزب - مؤشراً على تحول حقيقي داخل الحزب، ولكن مدى تأثير هذا التحول على توجهات الحزب لا يمكن قياسه على كل القضايا بمعيار موحد، بمعنى أن تأثير (ماغا) في الحزب الجمهوري في قضايا الهجرة والاقتصاد سيكون تحولاً واضحاً وملموساً في توجهات الحزب الجمهوري، أما في السياسة الخارجية فلا يمكن وضع مقياس واحد للتأثير، فتأثير (ماغا) في توجهات الحزب الجمهوري في السياسة الخارجية نحو الصين تختلف عن مدى تأثيره في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا يعود إلى مكونات تيار (ماغا) وتقاطعاته الداخلية في قاعدته الشعبية الإنجيلية البيضاء، لذلك لا يمكن وضع معيار واحد للتأثير في موقف الحزب من السياسة الخارجية.

ومن هنا نستطيع القول إن هناك انسجاماً تاماً داخل تيار (ماغا) في القضايا الداخلية (الهجرة التعليم اللغة، الثقافة، الصناعات المحلية، والرسوم الجمركية)، لكن في ما يتعلق بالملفات السياسية الخارجية هناك تباين في المواقف وأهم تلك الملفات الدعم الأميركي لإسرائيل في حربها على قطاع غزة، فقد ظهر هناك تباين واضح في المواقف داخل تيار (ماغا)، أما في ما يتعلق بالأزمة الأوكرانية الروسية والعلاقة مع (الناتو) والعضوية في المنظمات الدولية. فيوجد موقف شبه موحد في تيار (ماغا) من تلك الملفات؟

يمثل تيار (ماغا) رؤية جديدة للحلم الأميركي، ترتكز على سيطرة العرق الأبيض واستمرار تفوق الثقافة الأميركية البروتستانتية واللغة الإنجليزية ونقاء المجتمع الأميركي في مواجه الخطر الخارجي المتمثل في الهجرة، والتركيز على القومية الأميركية البيضاء المسيحية البروتستانتية، وإعـادة الاعتبار للاقتصاد الأميركي وإعادة الصناعات الأميركية إلى مهدها في الداخل، ومواجه العولمة وتجلياتها، ورفض سياسة الحدود المفتوحة واتفاقيات التجارة الحرة.

يمثل الجيل الشاب في تيار (ماغا) تمرداً على السياسة التقليدية للولايات المتحدة الأميركية سواء كانت سياسة الجمهوريين أو الديمقراطيين، فهو ينظر إلى تلك القيادات التقليدية على أنها قيادات فاسدة تمثل ما يعرف بالدولة العميقة في العاصمة واشنطن التي تسرق أموال المواطنين وتزج بهم في الحروب الخارجية التي لا مصلحة للمواطن الأميركي فيها.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. البصري، عائشة. ماغا والغضب الأبيض. صحيفة العربي الجديد ، ٢٤/ ١/ ٢٠٢١. عن الرابط https://www.alaraby.co.uk/85%D8%A7%D8%BA%D8%A7-%opinion/%D984%D8%BA%D8%B6%%88%D8%A7%D9%%D984%D8%A3%D8%A8%D%D8%A8-%D8%A7%D98A%D8%B6%9

٢. سعيد، محمد. تيار ماغا في الحزب الجمهوري، جذوره وأفكاره وتأثيره على السياسة الأميركية، https://www.8a%d8%%d8%aa%d9%/17/06/hcrsiraq.net/202585%d8%a7%d8%ba%d8%a7-%a7%d8%b1-%d98 a - %8 1 % d 9 %% d 984%d8%ad%d8%b2%d8%a8-%d8%%d8%a7%d988-%87%d9%85%d9%84%d8%ac%d9%%a7%d988%d8%%8a-%d8%ac%d8%b0%d9%%d8%b1%d9/81%8c-%d8%a3%d9%87%d8%b1%d9

٣. عربي بوست، تحالف الدين والمال والنفط، ماغا قومية جديدة تبناها ترمب وأعادته لرئاسة أمريكا. ٢٠٢٤/١١/١٤. عن الرابط https://arabicpost.live/%d8%aa%d982%d%8a%d8%b1-%d8%b4%d8%a7%8%a7%d8%b1%d985%d8%d9%/14/11/2024/%d8%b1%d8%ad%d8%a9/%a7%d8%ba%d8%a7

٤. موقع بي بي سي. ترمب يشيد بتيار ماغا فمن هم مناصروه؟ وما هي عقيدتهم؟. ٢٠٢٣/٩/٢٩. عن الرابط https://www.bbc.com/arabic/articles/cmj505yye81o

المراجع الإنجليزية

1. **Alle, Steven J**. *Why MAGA mattered*. April 9, 20018 (note: year appears incorrect—likely 2018). https://amgreatness.com/2018/04/01/why-maga-mattered/
2. **Cafiero, Giorgio**. *Why the MAGA movement is turning against Israel*. Aug. 13, 2025 — The New Arab. https://www.newarab.com/analysis/why-maga-movement-turning-against-israel
4. **Debusmann, Bernd**. *Decoder: Is Israel jeopardizing its "special relationship"?* Dec. 16, 2024 — Decoders. https://news-decoder.com/decoder-is-israel-jeopardizing-its-special-relationship
5. **Mahler, Jonathan**. *A Rupture Over Israel Is Tearing MAGA Apart*. Dec. 30, 2025 — The New York Times. https://www.nytimes.com/2025/12/30/magazine/maga-israel-antisemitism-tucker-carlson.html?utm_social_post_id=637950815&smid=nytcore-ios-share&utm_social_handle_id=17839398
6. **Parker, Christopher Sebastian**. *Exploring the Motivations of the MAGA Movement*. 2025. https://academic.oup.com/book/60493/chapter/522480384 (OUP Academic)
7. **President Carter's Farewell Address to The Nation**. *January 14, 1981*. https://www.pbs.org/newshour/spc/character/links/carter_speech.html
8. **Roemer, Mike**. *What MAGA means to Americans*. July 3, 2025. https://theconversation.com/what-maga-means-to-americans-259241
9. **Volle, Adam**. *MAGA Movement* (United States political movement). Nov. 28, 2025 — *Encyclopædia Britannica*. https://www.britannica.com/topic/MAGA-movement (Encyclopedia Britannica)
10. **Wilkinson, Francis**. *Trumpism Is Emptying* Churches. Feb. 7, 2025 — Opinion. https://brewminate.com/turned-off-trumpism-is-emptying-churches (brewminate.com)

المقابلات بالعربية

١. منصور، محمد. مستشار أول للشؤون العربية في إدارة الرئيس ترمب، ومدير تحالف المحافظين العرب الأميركيين . مقابلة. ٢٠٢٥/١٠/٢.

٢. أبو حمدية، طارق. باحث سياسي، ولاية كاليفورنيا. مقابلة ٢٠٢٥/١١/١٥ .

٣. الصمادي، محمد. خبير في الشؤون الأميركية . كاليفورنيا، مقابلة. ٢٠٢٥/١١/٤.

٤. العالم، محمد. كاتب ومحلل سياسي ولاية فيرجينيا. مقابلة. ٢٠٢٥/١٠/١٢.

٥. فرنسيس، مالك، عضو الحزب الجمهوري ورئيس الكونغرس الأميركي اللبناني، ولاية بنسلفانيا، مقابلة ٢٢,١١,٢٠٢٥.

االمقابلات بالإنجليزية

1. Lewental . Gershon. Department of Middle East Studies. Hebrew University of Jerusalem: Jerusalem, Jerusalem.IL. interview. December 24.2025.
2. Berkley. Lisa. Doctor of Philosophy Director of Resilience and Wellbeing at University of California, Santa Cruz. interview. December 2.2025.
3. Kennedy. Montana. . interview. November 12.2025

الهوامش

1 - Wilkinson. Francis. Trumpism Is Emptying Churches. February 7, 2025. https://brewminate.com/turned-off-trumpism-is-emptying-churches.

2 -Lewental . Gershon. Department of Middle East Studies. Hebrew University of Jerusalem: Jerusalem, Jerusalem. IL. interview. December 24.2025.

٣ - ابو حمدية، طارق .باحث سياسي، ولاية كاليفورنيا. مقابلة . ٢٠٢٥/١١/١٥ .

4 -Volle.Adam. MAGA Movement. United States political movement. Nov. 28, 2025. https://www.britannica.com/topic/MAGA-movement.

٥ - موقع بي بي سي. ترمب يشيد بتيار ماغا فمن هم مناصروه؟ وما هي عقيدتهم؟. ٢٠٢٣/٩/٢٩. عن الرابط .https://www bbc.com/arabic/articles/cmj505yye81o

6 - Steven J. Alle. April 9. 20018. https://amgreatness.com/2018/04/01/why-maga-mattered/.

7 -Christopher Sebastian Parker,2025 ,Exploring the Motivations of the MAGA Movement,
https://academic.oup.com/book/60493/chapter/522480384

8 -Lewental . Gershon. Department of Middle East Studies. Hebrew University of Jerusalem: Jerusalem, Jerusalem. IL. interview. December 24.2025.

9 - Roemer. Mike. What MAGA means to American. July 3, 2025 . https://theconversation.com/what-maga-means-to-americans-259241

١٠- منصور، محمد. مستشار أول للشؤون العربية في إدارة الرئيس ترمب، ومدير تحالف المحافظين العرب الأميركيين . مقابلة. ٢٠٢٥/١٠/٢.

١١ - أبو حمدية، طارق. مرجع سبق ذكره.

١٢ -سعيد، محمد. تيار ماغا في الحزب الجمهوري، جذوره وأفكاره وتأثيره على السياسة الأميركية، https://www.hcrsiraq.ne
8a%d8%a7%d8%b1-%d8%aa%d9%/17/06/t/2025
8a-%81%d9%85%d8%a7%d8%ba%d8%a7-%d9%%d9
84%d8%ad%d8%b2%d8%a8-%d8%%d8%a7%d9
88-%87%d9%85%d9%84%d8%ac%d9%%a7%d9
88%d8%b1%8a-%d8%ac%d8%b0%d9%%d8%b1%d9
/81%8c-%d8%a3%d9%87%d8%%d9

-13Roemer. Mike. What MAGA means to American. July 3, 2025 . https://theconversation.com/what-maga-means-to-americans-259241

14 -Berkley. Lisa. Doctor of Philosophy Director of Resilience and Wellbeing at University of California, Santa Cruz. interview. December 2.2025.

١٥ - عربي بوست، تحالف الدين والمال والنفط ، ماغا قومية جديدة تبناها ترمب وأعادته لرئاسة أميركا. ٢٠٢٤/١١/١٤. عن الرابط https://arabicpost.live/%d8%aa%d9
82%d8%8a%d8%b1-%d8%b4%d8%a7%d8%%a7%d8%b1%d9
85%d8%a7%%d9%/14/11/2024/%b1%d8%ad%d8%a9
/d8%ba%d8%a7

١٦- فرنسيس، مالك، عضو الحزب الجمهوري ورئيس الكونغرس الأميركي اللبناني، ولاية بنسلفانيا، مقابلة ٢٠٢٥/١١/٢٢.

17 -Berkley. Lisa. Doctor of Philosophy Director of Resilience and Wellbeing at University of California, Santa Cruz. interview. December 2.2025.

١٨ - البصري، عائشة. ماغا والغضب الأبيض. صحيفة العربي الجديد ، ٢٤/ ٢٠٢١/١. عن الرابط .https://www.alaraby
85%D8%A7%D8%BA%D8%A7-%co.uk/opinion/%D9
84%D8%BA%D8%B6%D8%88%D8%A7%D9%%D9
8%84%D8%A3%D8%A8%D9%%A8-%D8%A7%D9
A%D8%B6

١٩ - أبو حمدية، طارق، مرجع سبق ذكره.

20 -Giorgio. Cafiero. 13 August, 2025. Why the MAGA movement is turning against Israel. The New Arab. https://www.newarab.com/analysis/why-maga-movement-turning-against-israel

٢١- الصمادي، محمد. خبير في الشؤون الأميركية . كاليفورنيا، مقابلة . ٢٠٢٥/١١/٤.

٢٢- العالم، محمد. كاتب ومحلل سياسي ولاية فيرجينيا. مقابلة. ٢٠٢٥/١٠/١٢.

23 -Kennedy. Montana. . interview. November 12.2025

24 - Giorgio. Cafiero. 13 August, 2025. Why the MAGA movement is turning against Israel. The New Arab. https://www.newarab.com/analysis/why-maga-movement-turning-against-israel.

25 President Carter›s Farewell Address to The Nation
January 14, 1981. https://www.pbs.org/newshour/spc/character/links/carter_speech.html

٢٦ - فرنسيس، مالك، مرجع سبق ذكره.

27 Bernd Debusmann (2024). Decoder: Is Israel jeopardizing its “special relationship”? 16 Dec 2024, Decoders. https://news-decoder.com/decoder-is-israel-jeopardizing-its-special-relationship/

28 - Jonathan . Mahler. A Rupture Over Israel Is Tearing MAGA Apart. December 30, 2025. https://www.nytimes.com/2025/12/30/magazine/maga-israel-antisemitism-tucker-carlson.html?utm_social_post_id=637950815&smid=nytcore-ios-share&utm_social_handle_id=17839398

29 -Kennedy. Montana. . interview. November 12.2025

30 -Giorgio. Cafiero. 13 August, 2025. Why the MAGA movement is turning against Israel. The New Arab. https://www.newarab.com/analysis/why-maga-movement-turning-against-israel

٣١ - منصور، محمد. مرجع سبق ذكره.

٣٢ - العالم، محمد. مرجع سبق ذكره.

٣٣ - أبو حمدية، طارق. مرجع سبق ذكره.

كيف يمكن للفلسطينيين والعرب التعامل مع تيار (ماغا) الأميركي:

الفرص والمخاطر وتوصيات عملية

هيئة التحرير

الورقة عملية، قابلة للتنفيذ، تحتوي على مراجع موجزة ومقترحات أداتية (خطاب، قنوات، شركاء، مؤشرات قياس)، إضافة إلى مراجع تعريفية وتوثيقية.

الملخص التنفيذي

تيار (Make America Great Again)-MAGAهو ظاهرة سياسية شعبوية داخل الحزب الجمهوري الأميركي، تدمج هذه الظاهرة بين البُعدين القومي والاقتصادي، وترفض النخبة التقليدية، وتمثل دعماً قوياً لإسرائيل لدى قواعد واسعة، خاصة بين الإنجيليين المحافظين. ولهذا التيار أثر مركزي على صناعة القرار الأميركي، ويتضمن في الوقت نفسه ثغرات يمكن الاستفادة منها سياسياً ودبلوماسياً إذا تعاملت معها الأطراف الفلسطينية والعربية بذكاء براغماتي.

١- خلفية موجزة عن تيار (ماغا) وتأثيره الداخلي:

بدأ تيار (ماغا) كشعار انتخابي ثم تحول إلى تيار شعبوي يؤثر في أجندة الحزب الجمهوري، ويشمل جناحاً شعبوياً قومياً وجناحاً إنجيلياً محافظاً وجماعات برلمانية ضاغطة مثل أعضاء "Freedom Caucus" الذين يمارسون ضغوطاً تشريعية داخل الكونغرس. أعاد هذا التيار توجيه الخطاب الجمهوري نحو «أميركا أولاً» وتبني سياسات حمائية وتجارية ومستويات من الانعزالية، لكن ليس بالضرورة عزلاً تاماً ـ إذ ثمّة توجهات نحو تصعيدٍ أحياناً في شؤون

أمنية محددة.

٢- خصائص مفيدة، قابلة للاستغلال سياسياً

- **براغماتية المصلحة (America First):** خطاب (ماغا) يضع المصالح الأميركية، خصوصاً الاقتصادية والأمنية، في المقدمة. وهذا يفتح مجالاً لصياغة رسائل تُظهر كيف أن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يخدمان مصالح دافعي الضرائب الأميركيين ويقللان من كلفة التورط الأميركي.
- **انقسام المؤسسة ـ اللوبي التقليدي:** التيار الشعبوي يشكك بالمؤسسات التقليدية (الخارجية، الإعلام، النخب)، وهذا يعطي الإمكانية لاستغلال أخطاء المؤسسة الأميركية التاريخية لتقويض سردية الدعم الكامل لإسرائيل.
- **وجود قواعد انتخابية واسعة تميل إلى تساؤل فعّال عن جدوى التدخلات الخارجية:** هذه الشريحة من الناخبين يمكن مخاطبتها بلغة **«تكلفة التدخل»** وأولوية مصالح المواطن الأميركي.

٣- مخاطر ومحددات يجب الحذر منها

- **التصاق التيار بإسرائيل انتخابياً ودينياً:** الكثير من عناصر التيار الإنجيلي والقاعدة الانتخابية يقرؤون دعم إسرائيل من زاوية دينية أو تحالف إستراتيجي، مما يجعل بعض حملات التأثير عديمة الجدوى إن تجاهلت بُعدهم العقائدي.
- **الطابع الشعبوي المتقلب:** التيار سريع الاستجابة للخطاب العاطفي والصور الإعلامية؛ لذلك يُفضّل استخدام الرسائل البسيطة المشحونة بالعاطفة على الحجج القانونية ـ التاريخية الطويلة.
- **مخاطر أيديولوجية:** السعي لكسب عناصر من التيار قد يُساء تفسيره داخل الساحة العربية أو الفلسطينية على أنه مساومة على الحقوق الأساسية أو القيم الوطنية.

٤- أهداف إستراتيجية موجزة (مستويات التنفيذ)

١. **قصيرة الأمد:** تقليص الفئات الشعبية المؤيدة لسياسات إسرائيل بين الشرائح المترددة في قاعدتي (ماغا) والإنجيليين عبر رسائل مصالح عملية.

٢. **متوسطة الأمد:** بناء قنوات تواصل مع مجموعات إنجيلية براغماتية، وصانعي رأي محليين (داخل الولايات المتحدة)، يُعاد التأثير عليهم باتجاه مواقف أكثر توازناً.

٣. **طويلة الأمد:** خلق شبكة علاقات ثنائية مع أجزاء من اليمين الأميركي الواقعي (realist conservatives) لتثبيت مصالح إستراتيجية بعيدة عن الاستجابة الأيديولوجية المطلقة.

٥- أدوات وسياسات عملية مقترحة (قابلة للتنفيذ)

أ. خطاب مركزي (messaging)

- صياغة سلسلة رسائل قصيرة ومركزة تتضمن المواضيع الآتية:

١. الاستقرار الاقتصادي، أقل تكلفة من التدخلات الخارجية (أرقام تقريبية عن كلفة التدخل وإعادة الإعمار).
٢. أمن الطاقة والملاحة، كيف يؤثر أي اضطراب في الشرق الأوسط على أسعار الطاقة وسلاسل الإمداد الأميركية.
٣. مكافحة الإرهـــاب بتعاون عملي، لا بتورط عسكري طويل الأمـد.

- يمكن وضع هذه الرسائل في صيغة نقاط جاهزة للإعلام واللجان الحوارية. (مثال: ٣-٤ جُمل لكل نقطة قابلة للترديد والتكرار).

ب. قنوات الاستهداف

- **المؤسسات الدينية الإنجيليّة البراغماتية:** تنظيم لقاءات سريعة مع قيادات كنائس ومحافل دينية تتعامل عملياً مع قضايا الرعاية الاجتماعية.
- **مراكز فكر محافظة معتدلة (realist centers)** من خلال التعاون البحثي وتنظيم ورش عمل من منظور المصالح الوطنية الأميركية (دون مواجهة مباشرة مع اليسار أو المؤسسة التقليدية).
- **الصحافة المحافظة الرقمية وpodcasts:** تقديم بيانات ودراسات موجزة تعرض تكلفة استمرار الصراع وبدائل فعّالة.

ج. أدوات سياسية ودبلوماسية

- **تنظيم حملات علاقات عامة مركزة:** إعداد أوراق بيانات قصيرة باللغة الإنجليزية (policy briefs) تُبرز آثار الصراع على مصلحة الولايات المتحدة (اقتصاد، أمن، استثمارات).
- **المقايضة الدبلوماسية الذكية:** عرض حوافز عملية (تعاون أمني محدد، معلومات استخباراتية في قضايا إقليمية مهمة للولايات المتحدة) مقابل فتح قنوات للحلول السياسية.
- **العمل مع حلفاء إقليميين** (مثل دول الخليج) لتنسيق رسائل اقتصادية وسياسية تُظهر أن حلحلة الصراع تكون لصالح الاستقرار الإقليمي ـ وخدمات متبادلة.

٦- سيناريوهات محتملة وردود فعل إستراتيجية

١. **السيناريو الأول: تصاعد (ماغا) وحكم جمهوري قوي**، في هذه الحالة يجب تضخيم رسائل المصالح وبلورة إستراتيجيات لا تعتمد على تأييد اليسار الأميركي أو المؤسسة التقليدية؛ ويمكن إدخال روايات pragmatic win-win، أي ابتكار حلول واقعية وعملية

تراعي المصالح المتبادلة وتمنح كلا الطرفين مكاسب ملموسة بدلاً من منطق الغالب والمغلوب.

٢. **السيناريو الثاني: تصدّعات داخل تيار (ماغا) (تباينات حول السياسة الخارجية)،** هنا يجب استثمار الخلافات الداخلية لصالح تقويض الإجماع الأيديولوجي الداعم لإسرائيل في كل القضايا.

٣. **السيناريو الثالث: تحالف قوي بين (ماغا) والإنجيليين المتدينين:** هنا يُصبح المسار أصعب، ويجب التركيز على رجال الأعمال المحافظين، والمحافظين الواقعيين، ومراكز الفكر الاقتصادية.

٥- مؤشرات قياس الأداء المقترحة: (Key Performance Indicators KPIs) وهي مقاييس كمية أو نوعية تُستخدم لتقييم مدى التقدم نحو تحقيق هدف معين، سواء على مستوى مؤسسة، برنامج، مشروع، أو سياسة عامة. وتُعدّ KPIs أداة مركزية في التخطيط الإستراتيجي لأنها تُحوّل الأهداف العامة إلى معايير ملموسة قابلة للقياس والمتابعة والتحسين.

ويمكن تنفيذ ذلك من خلال:

- مؤشرات كمية: ما هو عدد اللقاءات التي تمت مع قيادات محافظة أو إنجيلية ومراكز فكر خلال ١٢ شهراً مثلاً.
- مؤشرات نوعية: نوع المواد الصحافية أو البثّ الذي يعالج الرسائل الاقتصادية (عدد مرات الظهور).
- مؤشر حالة الرأي العام بين شرائح **(ماغا)**: إجـراء مُسوح ميدانية أو رصد وسائل التواصل.
- مؤشرات سياسية: التشويش على الدعم التشريعي الـذي قد يؤثر على مواقف الكونغرس تجاه إجـراءات معينة تخدم الاحتلال.

٦- جدول عمل مقترح (يقسم على مراحل زمنية)

- المرحلة الأولى: إعداد حزمة رسائل (٣ نقاط رئيسة + بيانات اقتصادية موجزة).
- المرحلة الثانية: عقد لقاءات تعريفية مع ٥ مؤسسات إنجيلية ومركزين فكريين من المراكز التابعة للمحافظين.
- المرحلة الثالثة: إطلاق حملة إعلامية مركزة (مقابلات، أوراق سياسة، podcasts).
- المرحلة الرابعة: تقييم الأثر، تعديل الرسائل، توسيع الشراكات إلى مؤسسات أعمال وقطاع طاقة مهتم.

٧- تحذيرات أخلاقية وإستراتيجية

- يجب عدم التفاوض على الحقوق الأساسية (الهوية، العودة، الأرض) مقابل مكاسب قصيرة الأمد.
- يجب الحفاظ على الخط الأحمر: لا تفاوض

على الثوابت الوطنية.

- يجب الحذر من تقوية أي خطاب يفرّق داخلياً أو يسيء لصورة القضية لدى الجمهور المحلي والعربي.

٨- توصيات نهائية موجزة (عمل فوري مقترح)

١. إعداد حزمة رسائل اقتصادية تتضمن بيانات مختصرة تُظهر كلفة عدم الاستقرار.

٢. فتح قنوات غير رسمية مع مراكز فكر محافظة وقيادات إنجيلية براغماتية.

٣. إقامة منصة معلوماتية (باللغتين العربية والإنجليزية) تترجم الرسائل إلى محتوى سريع التداول.

٤. تعبئة شركاء إقليميين لعرض رؤية متكاملة تُظهر أن حلحلة الصراع تخدم مصالح واشنطن الإقليمية.

٥. مراقبة ردود الفعل وقياس الأداء رُبعياً لتعديل الإستراتيجية عند الضرورة.

الخاتمة والخلاصة

تُظهر دراسة تيار (ماغا) أنه لم يعد مجرد ظاهرة انتخابية مؤقتة، بل تحول إلى بنية سياسية ـ اجتماعية متكاملة داخل الحزب الجمهوري، تمتلك قاعدة جماهيرية صلبة وقدرة تعبئة عالية، وتؤثر بعمق في صياغة السياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، غير أن هذه القوة لا تخلو من تناقضات داخلية حادة بين جيلين ورؤيتين:

جيل الشباب الراديكالي الرقمي الذي يقوده خطاب تعبوي يعتمد على وسائل التواصل والميمات السياسية (الميمات السياسية هي **صور أو عبارات أو مقاطع ساخرة تنتشر بسرعة عبر الإنترنت وتُستخدم لتبسيط أو نقد أو التأثير في القضايا والشخصيات السياسية بطريقة رمزية وجذابة وسهلة التداول)**، وهذا الجيل في الغالب يرفع شعارات التغيير الجذري، وجيل كبار السن التقليديين الذي ينطلق من براغماتية سياسية واقتصادية ويخشى فقدان السيطرة على بنية الحزب ومؤسساته.

تكشف هذه الفجوة بين مكوّنات التيار عن أن (ماغا) ليست كتلة صلبة، بل هي **ائتلاف مصالح وهويات متعددة**، يمكن فهمه والتعامل معه بفعالية إذا تمت قراءة خطوط التوتر الداخلية فيه، مثل:

- لتباين بين الهوية الثقافية الشعبوية وبين النهج الاقتصادي المحافظ.
- الخلاف بين النخبة الحزبية التقليدية وبين الناشطين الشعبويين غير المؤسسيين.
- التباينات في رؤى السياسة الخارجية بين الانعزاليين الجدد والمحافظين الجدد داخل التيار.

ومن منظور السياسات، فإن فهم هذه الانقسامات يمنح صانعي القرار والباحثين

فرصاً مهمة، من بينها:

- **استثمار الخلافات لتعزيز مساحات الحوار** داخل الحزب الجمهوري حول ملفات حساسة مثل السياسة الخارجية، وتمويل إسرائيل، والتدخلات العسكرية، بما يقلل من تطرف الخطاب.
- **التواصل مع الأجنحة المعتدلة** ذات المصالح البراغماتية، خصوصاً القادة التقليديين والاقتصاديين الذين يمكن التأثير على مواقفهم في قضايا الشرق الأوسط.
- **توظيف الانقسام الجيلي** لإبراز التناقض بين الخطاب الشعبوي العاطفي والشروط الواقعية لصنع القرار، مما يحدّ من قدرة التيار المتشدد على فرض رؤية أحادية على الحزب.
- **الاستفادة من التنافس داخل (ماغا)** لإعادة رسم العلاقات مع الولايات المتحدة من خلال مقاربات تستند إلى المصالح الاقتصادية والواقعية السياسية، وليس الصراعات الأيديولوجية.

في المحصلة، فإن تيار (ماغا) يشكل تحدياً إستراتيجياً لكنه يفتح أيضاً نافذة لفهم ديناميكيات القوة داخل الحزب الجمهوري واستثمار نقاط المرونة فيه. إن التعامل الذكي مع هذه الانقسامات يمكن أن يتيح للفاعلين الدوليين، ولصانعي السياسة الفلسطينيين والعرب تحديداً، تطوير إستراتيجيات أكثر فعالية للتأثير في مسارات السياسة الأميركية، عبر بناء مقاربات متعددة المستويات تستند إلى قراءة دقيقة لبنية التيار وليس التعامل معه ككتلة موحدة.

المراجع الأساسية المختصرة:

١. تعريف حركة (ماغا) وتحولها إلى تيار داخل الجمهوريين ـ Britannica. Encyclopedia Britannica

٢. دعم الإنجيليين وبيانات صناديق الاقتراع (تغطيات وتحليلات انتخابية ٢٠٢٤) . AP News

٣. دور Freedom Caucus وتأثيره في الكونغرس ـ لمحة وديناميات. Wikipedia

٤. تحولات موقف (ماغا) نحو سياسة خارجية أكثر تصعيداً أو براغماتية (ملاحظات صحافية وبحوث ٢٠٢٥) . The Washington Post

٥- تحليل خاص عن الدعم الإنجيلي لإسرائيل وأبعاده الدينية والسياسية ـ Global Affairs. globalaffairs.org

الملاحق:

ملحق رقم (١)

نقاط حديث باللغة الإنجليزية، جاهزة للاستخدام خلال اللقاءات مع مراكز فكر أو صحافيين محافظين:

(1) "Stability in the Eastern Mediterranean

reduces costs for American taxpayers — it protects energy supply chains and reduces the need for long-term costly military deployments."

(2) "Constructive Palestinian political solutions will open markets and reduce security burdens; this is in America's strategic and economic interest."

(3) "We seek pragmatic cooperation with any American partner who prioritizes cost-effective stability and clear results over symbolic gestures."

ملحق رقم (٢):

تيار (ماغا) وجوهر التحولات الأيديولوجية داخل الحزب الجمهوري الأميركي

في السنوات الأخيرة، أصبح **تيار (ماغا)** يُلامس بُعداً مهماً في فهم السياسة الأميركية الحديثة وأثرها الدولي ـ خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقضايا العربية الأخرى؛ ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً: ما هو تيار (ماغا) داخل الحزب الجمهوري الأميركي؟

(ماغا) هو اختصار لشعار حملة دونالد ترامب سنة ٢٠١٦:

"Make America Great Again اجعل أميركا عظيمة من جديد

لكن هذا الشعار تحوّل لاحقاً إلى **تيار سياسي أيديولوجي داخل الحزب الجمهوري**، وكذلك إلى حركة اجتماعية وشعبية واسعة تؤمن بأن ترامب هو منقذ أميركا من **«الانحراف الليبرالي» و«الفساد السياسي العميق» و«العولمة التي أضعفت الطبقة الوسطى الأميركية»**.

ثانياً: سمات تيار (ماغا)

المجال	المضمون
الهوية الفكرية	قومية أميركية محافظة، معادية للعولمة والهجرة، تركز على الهوية البيضاء المسيحية التقليدية.
الاقتصاد	حمائي (ضد التجارة الحرة التقليدية)، يدعم "أميركا أولاً" في التصنيع والطاقة والوظائف.
السياسة الخارجية	انعزالية نسبياً – ضد الحروب الخارجية، تشكك في التحالفات التقليدية مثل الناتو، وتفضيل "الصفقات" على الدبلوماسية المتعددة الأطراف.
العلاقة مع إسرائيل	تأييد مطلق، لكن من منطلق ديني-إنجيلي، وليس من منطلق سياسي مؤسساتي تقليدي.

العداء للمؤسسة (Anti-establishment)	ضد النخب السياسية والإعلامية والبيروقراطية (الدولة العميقة).
الناخبون الأساسيون	الطبقة البيضاء المتوسطة والدنيا، سكان الريف والجنوب، المحافظون الإنجيليون، والعمال الصناعيون المتضررون من العولمة.

ثالثاً: تركيبة التيار داخل الحزب الجمهوري

تيار (ماغا) ليس كتلة متجانسة، بل يضم أجنحة عدة:

١. **الترامبيون الصلبون (Trump Loyalists)** الذين يرون أن ترامب هو القائد الشرعي للحزب والجمهورية.

أبرزهم: مارغوري تايلور غرين، مات غيتس، جيم جوردان.

٢. **التيار الشعبوي القومي (National Populists)** يرفعون شعار «أميركا أولاً» دون الارتباط الشخصي بترامب.

مثل: جوش هاولي، جي. دي. فانس.

٣. **الجناح الإنجيلي المحافظ (Christian Right)** يركز على القيم الدينية، محاربة الإجهاض والمثلية، ودعم إسرائيل من منطلق ديني.

٤. **المحافظون الاقتصاديون الجدد (America-First Capitalists)**

يميلون إلى حماية الاقتصاد المحلي والابتعاد عن «رأسمالية وول ستريت».

رابعاً: موقع تيار (ماغا) اليوم (٢٠٢٥)

- أصبح **التيار المهيمن فعلياً داخل الحزب الجمهوري**، إذ يخشى معظم السياسيين الجمهوريين من معارضته علناً.
- نجح في تحويل الخطاب الجمهوري من «النيوليبرالية» و«التجارة الحرة» إلى **الحمائية والقومية الاقتصادية**.
- نفوذه يمتد في الإعلام Fox News و**Truth Social**، إلى الكونغرس عبر مجموعة **Freedom Caucus**.
- يواجه مقاومة من التيار التقليدي المحافظ (مثل ميتش ماكونيل ونيكي هايلي).

خامساً: كيف يمكن فهم التيار في ضوء التحولات الدولية؟

- تيار (ماغا) هو **امتداد للتحولات الشعبوية العالمية** التي تميل إلى:
- رفض العولمة والمؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية).
- التركيز على السيادة الوطنية المطلقة.
- نقد النخب الليبرالية والإعلامية.
- تفضيل الواقعية السياسية على المثالية الحقوقية.

وهو متقاطع فكرياً مع حركات مثل:

- اليمين المتطرف في أوروبا (لوبان، أوربان).
- البريكس الجديدة التي تتحدى هيمنة الغرب.
- النزعات القومية في روسيا والهند والصين.

سادساً: الموقف من القضية الفلسطينية

يدعم هذا التيار إسرائيل بشكل مفرط لأسباب دينية وانتخابية، لكنه **لا يؤمن بحل الدولتين** ولا بالشرعية الدولية.

لكن المفارقة أن نزعة (ماغا) الانعزالية قد تُستغل فلسطينياً بذكاء عبر:

١. رفضهم التدخلات الخارجية المكلفة ، حيث يمكن البناء على ذلك لطرح فكرة أن **دعم الاحتلال لا يخدم «أميركا أولاً».**

٢. عداؤهم للمؤسسة والديمقراطيين، ويمكن استغلال هذا الانقسام الداخلي الأميركي لصالح تحييد بعض مواقف واشنطن العدائية.

٣. أولويتهم للاقتصاد والطاقة، ويمكن استخدام أدوات الضغط الاقتصادي والإعلامي لتوضيح أن الاستقرار في الشرق الأوسط يخدم المصلحة الأميركية.

سابعاً: كيف يمكن الاستفادة فلسطينياً وعربياً من تيار (ماغا)؟

١. على المستوى الإعلامي والسياسي

- بناء خطاب إعلامي يستند إلى شعارات «أميركا أولاً» لتبيان أن دعم إسرائيل **يمثل عبئاً مالياً وسياسياً على دافع الضرائب الأميركي.**
- إبراز أن سياسات الاحتلال تُهدد مصالح واشنطن في الشرق الأوسط (استقرار الطاقة مصادرها، أمن الملاحة، مكافحة الإرهاب).

٢. لتواصل مع القواعد الإنجيلية المعتدلة

- التفريق بين الإنجيليين المتشددين (الذين يرون أن إسرائيل جزء من نبوءة دينية) وبين **الإنجيليين البراغماتيين** الذين يهتمون بالقيم الاجتماعية.
- العمل مع مجموعات الكنائس التي بدأت تُراجع فكرة «الصهيونية المسيحية».

٣. البحث في فجوة تيار (ماغا) مع المؤسسة

- هذا التيار يعتبر وزارة الخارجية وCIA أدوات «الدولة العميقة»، ويمكن استخدام ذلك لإبراز **فشل سياسات المؤسسة الأميركية في تحقيق السلام.**

٤. الاستفادة الأكاديمية والبحثية

- دراسة التيار كمثال على **صعود الشعبوية الأميركية وتأثيرها على السياسة الخارجية،** وإبراز كيف جعلت السياسة الأميركية أكثر تقلباً، وأقل التزاماً بالتحالفات والمؤسسات الدولية.

٥. الاستفادة العربية العامة

- في العلاقات الدولية، يمكن للدول العربية مثل (السعودية والإمارات ومصر) **استخدام خطاب «السيادة أولاً» المشابه لخطاب**

(ماغا) في الحوار مع واشنطن.

- بناء علاقات عملية مع جناح «الواقعية السياسية» في التيار، بعيداً عن التورط الأيديولوجي.

ثامناً: تقييم إستراتيجي عام

الإيجابيات الممكنة	السلبيات المحتملة
يمكن استغلال نزعة "أميركا أولاً" لتقليل التدخل الأميركي المباشر في الصراع	دعمهم الأعمى لإسرائيل وعداؤهم للإسلام السياسي
يمكن النفاذ إلى القاعدة الشعبية التي ترى أن واشنطن تنفق كثيراً على الشرق الأوسط بلا فائدة	يرفضون تماماً فكرة العدالة التاريخية أو الحقوق الجماعية للفلسطينيين
خطابهم ضد النخبة والمؤسسة قد يُضعف اللوبي الصهيوني التقليدي جزئياً	ينظرون إلى المنطقة من منظور صفقة تجارية لا من منظور أخلاقي أو قانوني

خلاصة تحليلية

تيار (ماغا) هو ظاهرة قومية ـ شعبوية أميركية جديدة تمثل تحوّلاً في السياسة الأميركية من: «العولمة الليبرالية» إلى «الحمائية القومية»

وهو تيار خطر من ناحية أيديولوجية، لكنه مفيد من ناحية الفرص السياسية، حيث إنه:

- يضعف الثقة بالمؤسسة الأميركية التقليدية المؤيدة لإسرائيل.
- يفتح الباب لتقديم رواية فلسطينية تستند إلى منطق المصلحة الأميركية وليس فقط إلى القانون الدولي.

ي- عيد تعريف أولويات واشنطن: الاقتصاد والطاقة والحدود، أكثر مما يسمى التدخلات الخارجية ونشر الديمقراطية.

ملحق رقم (٣):

ورقة تحليلية حول:

التحول الأيديولوجي بين جيل الشباب وكبار السن في تيار (ماغا) داخل الحزب الجمهوري وتأثيره على السياسة الخارجية الأميركية ـ مع استنتاجات وتوصيات خاصة بالمنطقة والقضية الفلسطينية

الورقة مركّزة، عملية، وتستند إلى مؤشرات واستطلاعات وتحليلات معاصرة. أدرجت المراجع الأهم بعد كل قسم لتسهيل المتابعة والرجوع إليها.

الملخص التنفيذي

ثمة انقسام متزايد داخل تيار (ماغا) بين جيلٍ شبابي شعبوي ـــ يعتمد الإعلام البديل واللغة الحادّة و«العداء للمؤسسة» ـــ وجيل كبار السن التقليديين الذين لا يزالون يتمسكون ببعض مفردات المحافظين الكلاسيكيين (حماية الشركات، التحالفات التقليدية، الإدارة المؤسسية). هذا الخلاف يتبدّى في مواقف متباينة أو متذبذبة تجاه الملفات الخارجية:

من جهة نجد نزعة «انعزالية واقتصادية أولاً»، ومن جهة أخرى تصاعداً في الميل إلى سياسات خارجية هجومية عندما تُطرح أجندات «الأمن القومي» أو التهديدات (إيران، الصين). لهذه الديناميكية انعكاسات عملية على مواقف واشنطن تجاه الشرق الأوسط وقضية فلسطين؛ ومن ثَمّ تتبدّى فرص محدودة للنفاذ إذا ما صيغت الرسائل بالتركيز على المصالح الأميركية المباشرة والآنية بدل الخطاب الحقوقي البحت. Carnegie Endowment+1

أولاً- دلائل الانقسام الجيلي داخل (ماغا)

مقوّمات وأدلة:

١. مصادر التجنيد الإعلامي والأساليب: الجيل الشاب يعتمد على منصات رقمية بديلة (X، Truth Social، بودكاستات يمينية) في حين يعتمد كبار السن بدرجة أكبر على مؤسسات إعلامية تقليدية ودوائر صنع القرار. هذا يفسر أساليب التعبئة والحدة الخطابية. The New Yorker

٢. اختلاف المواقف تجاه السياسات الخارجية: استطلاعات واستعراضات رأي حديثة تُظهر أن شريحة واسعة من أنصار (ماغا) تؤيد مواقف حازمة تجاه إيران أو الصين، لكنها في الوقت نفسه ترفض تدخلات عسكرية مفتوحة بلا حدود؛ أي أنهم يدعمون القوة الحاسمة عندما تُعرض كأولوية أمنية مباشرة. هذا يعني أنّ الخلاف ليس دائماً «بعيدا عن العمل الخارجي» بل هو حول شكل المشاركة وأسبقياتها. The Washington Post+1

٣. الهوية والطبقة: كثير من الشباب (الماغاويين) هم من البيئات المتضررة من العولمة (عمال صناعيون، مناطق ريفية)، لذلك يركزون على قضايا مثل فقدان الوظائف والهجرة و«الهوية» أكثر من السياسات التقليدية للحماية المؤسسية. Harvard Kennedy School

ثانياً - كيف ينعكس الانقسام على السياسة الخارجية الأميركية (آليات وتأثيرات)

١. تذبذب الاستمرارية في الالتزامات الدولية: صانعو القرار المتأثرون بالجيل الشاب يميلون إلى «شرطية» الالتزام الدولي – أي: الدعم يُعطى مقابل نتائج ملموسة وخفض الكُلفة الأميركية. هذا يقف ضد التزامات مطلقة تقليدية. النتيجة: سياسات أقل اعتمادية على الالتزامات طويلة الأمد، وأكثر ميلاً إلى أدوات الضغط (عقوبات، اتفاقيات تجارية مشروطة) . securityconference.org

٢. تداخل الخطاب الشعبوي مع عنصر القوة: على الرغم من الخطاب الانعزالي الظاهري، أظهر أنصار (ماغا) استعدادية كبيرة لخيارات عسكرية أو ضربات استباقية عندما

تُعرض قضايا «أمن قومي» (مثل منع إيران من امتلاك سلاح نووي). هذا يخلق متغيراً حيث يكون التيار «غير معزول بالضرورة» بل شرطياً ومُطالباً بنتائج حاسمة . The Washington Post

٣. اضطراب مركز صنع القرار: انقسام الجيلين يقود إلى تفاوت في نفوذ أجهزة السياسة الخارجية التقليدية (خارجية، استخبارات) مما قد يولّد قرارات متسرعة أو انعطافات مفاجئة في مواقف واشنطن تجاه شؤون المنطقة . The New Yorker

ثالثاً - آثار مباشرة على ملف فلسطين

ما الذي يتغير وكيف يجب فهمه؟

١. الميل إلى المعاملة البراغماتية بدل الالتزام القانوني: هناك جزء من التيار يقيّم الملفات بحسب «المنفعة الأمنية والاقتصادية» لأميركا، وليس بالضرورة وفق القانون الدولي أو الضغوط الأخلاقية. لذلك: خطاب الحقوق وحده أقل تأثيراً على هذه الفئة من خطاب المصلحة. (مثال: إبراز تكلفة الاضطراب وتأثيره على الطاقة والتجارة) . The Washington Post

٢. احتمال تقليل الالتزام المالي والدبلوماسي طويل الأمد: إذا اعتبر أنصار (ماغا) أن دعم ملف لا يحقق نتائج ملموسة، فقد يُثيرون مبرر تقليص التمويل أو إعادة توجيهه.

٣. فرص لتقليل الدعم السياسي الرمزي: نظراً لانشغال التيار بخطابه الداخلي، يمكن استثمار ثغرات في تضارب الأولويات بين البيت الأبيض والقاعدة لبلورة رسائل اقتصادية ووطنية تخاطب شرائح (ماغا) غير المتطرفة دينياً. Carnegie Endowment+1

رابعاً - سيناريوهات محتملة وتأثير كلٍ منها على الموقف الأميركي من فلسطين

١. هيمنة شباب (ماغا) «شعبوي متشدد»:

- نتيجة محتملة: مواقف أقل توافقا مع المؤسسات الدولية، مع دعم قوي لإجراءات عسكرية قاسمة ضد أعداء يرونهم تهديدا (إيـران)، ودعم قوي لإسرائيل كحليف وبرنامج أمني.
- أثر على فلسطين: صعوبة في حشد دعم أميركي دولي لحقوق الشعب الفلسطيني، وارتفاع احتمال الحصول على مواقف ليّنة تجاه ممارسات إسرائيلية موضوعية . Le Monde.fr+1

٢. هيمنة التيار التقليدي (كبار السن):

- نتيجة محتملة: عودة لخطاب مؤسسي متوازن يدعم التزامات دبلوماسية مدروسة؛ فرص أكبر لتمرير حلول تفاوضية مؤطّرة دولياً.
- أثر على فلسطين: فرص دبلوماسية أفضل لكن رهينة بقدرة الكهول على استعادة

القيادة التنظيمية في الحزب. -security conference.org

٣. حالة توازن أو توافق مرحلي داخل الحزب

وهو السيناريو المرجح على المدى القريب نتيجة سياسة أميركية متذبذبة، تميل لخطاب «النتائج» وتتحوّل بين الضغط الأمني والدعم الدبلوماسي حسب مصالح الرأي العام والاحتياجات السياسية.

أثر ذلك على فلسطين: توفير نافذة عمل تكتيكية للاقتراحات التي توفّر «نتائج ملموسة وسريعة» لصالح واشنطن (مثل إدارة أزمات إنسانية، ضبط تصاعد أمني) مع إبقاء القضايا الجوهرية للنقاش الطويل . The Washington Post+1

خامساً - توصيات عملية (موجزة وموجهة للفِعل الفلسطيني والعربي)

مبدأ توجيهي عام: يتم اختيار لغة المصلحة الأميركية، حيث تستهدف قواعد (ماغا) الشباب؛ والاحتفاظ بلغة الحقوق للأطر الدولية والقواعد التقليدية، على النحو الآتي:

١. إعادة تشكيل الرسائل بلغة المصالح (Tactical Messaging)

- أطروحات قصيرة واضحة: كيف يُقلّص حل الصراع كلفة الدفاع الأميركية ويحمي سلاسل التوريد والطاقة، ويفتح أسواقاً استثمارية جديدة ـ ورقة واحدة لكل رسالة . The Washington Post

٢. بناء قنوات غير رسمية مع عقلانيين داخل المحافظين

- استهدف مراكز فكر «الواقعية المحافظة» وقيادات محافظة عملية (not ideologues) لعرض سيناريوهات الاستقرار والمنافع الاقتصادية. European Council on Foreign Relations

٣. استهداف الشباب المحافظ بـ«حجج عملية»

- استخدام قصص واقعية وأدلة رقمية قصيرة تظهر تكلفة الاضطراب (أسعار طاقة، تكلفة عمليات الإخلاء أو الحماية، خسائر اقتصادية في سلاسل التوريد) . The Washington Post

٤. الاستفادة من الخلاف الداخلي للمناورات الدبلوماسية

- في فترات الانقسام داخل الحزب أو تراجع الدعم الشعبي لسياسات معينة، خصوصاً بعد أحداث تؤثر على الرأي العام، يمكن استثمار هذه اللحظات لإطلاق مبادرات متوسطة المدى قابلة للعرض كـ«صفقات» تحقق مصلحة أميركية حقيقية . Le Monde.fr

٥. تحصين الموقف العربي ـ الفلسطيني داخلياً

- لا يمكن تقديم تنازلات جوهرية؛ بل يجب العمل على إستراتيجيات تفاوضية تُسوّق كـ«حلول إنمائية وأمنية» لا تتناقض مع

الثوابت.

سادساً - مؤشرات قياس أثر (KPIs) قصيرة ومتوسطة الأمد

- عدد اللقاءات/التقارير التي تصل إلى مراكز الفكر المحافظة (٦–١٢ شهرا).
- نسبة التغطية الإيجابية أو المحايدة في وسائل الإعلام المحافظة/ البديلة (ربع سنوي).
- تغيّر مواقف شرائح (ماغا) في استطلاعات مركّزة حول دعم تدخّل أميركي/ دعم لإسرائيل (سنوي) . Politico+1

سابعاً- خاتمة سريعة واستنتاج إستراتيجي

الانقسام بين جيل الشباب وكبار السن داخل (ماغا) هو في جوهره صراع حول من **يمتلك سلطة تحديد الأولويات الوطنية** ـ أمن أم اقتصاد أم هوية. لذلك، السياسة الأميركية تجاه فلسطين لن تختفي في صندوق واحد؛ لكنها ستبقى مرنة ومشروطة بردود فعل الداخل الأميركي. الفِعل الفلسطيني ـ العربي الأكثر فاعلية هو الذي يترجم الحقوق الوطنية إلى **حجج مصلحية** ملموسة لدى جمهور (ماغا) (خاصة الشباب منهم) مع الحفاظ على الثوابت والمرجعيات القانونية في المحافل الدولية.

مراجع مختارة للمتابعة والاقتباس السريع

١. Carnegie Endowment — «What Gen Z Thinks About U.S. Foreign Policy» (تقرير استطلاع آراء، ٢٠٢٥). Carnegie Endowment

٢. Washington Post / Ronald Reagan Institute polling analysis — حول مواقف (ماغا) تجاه إيران والسياسة الخارجية (٢٠٢٥). The Washington Post

٣. Politico / Pew reporting — تحليلات رصدية حول موقف الشباب من إدارة النزاع في غزة (٢٠٢٥). Politico

٤. ECFR analysis — «(ماغا) goes global» تحليل علاقات ترامب/ سياساته الخارجية، ٢٠٢٥). European Council on Foreign Relations

٥. تقارير ومقالات استقصائية حول تصاعد الشباب (الماغاويين) ووسائل التعبئة الرقمية (New Yorker، The Atlantic، تحليلات ٢٠٢٤–٢٠٢٥). The New Yorker

ملحق رقم (٤):

طبيعة العلاقات والخلاف بين فئة الشباب وكبار السن التقليديين داخل تيار (ماغا)؟

هذا الموضوع يعتبر بالغ الدقة والعمق لأنه يذهب إلى **جوهر الصراع الداخلي غير المعلن في تيار (ماغا)**) بين جيلين مختلفين من المحافظين الأميركيين):

- **جيل كبار السن التقليديين (Old Guard) (Conservatives**

- **جيل الشباب الماغويين الجدد (Young Populists (MAGA))**

وهذا الانقسام ليس شكلياً، بل يعكس **تحولاً اجتماعيا وثقافياً وفكرياً داخل الحزب الجمهوري نفسه.**

وفيما يلي تحليل شامل لهذا الخلاف والعلاقة المركبة بين الجانبين:

أولاً: خلفية عامة — من هم الشباب الماغويون ومن هم الكهول التقليديون؟

الفئة	السمات العامة	أمثلة تقريبية من رموزهم
كبار السن التقليديون (Old Republicans)	عمرهم غالباً ٥٠ سنة فأكثر، وهم من جيل "ريغان ـ بوش"، يؤمنون بالأسواق الحرة، القيادة الأميركية للعالم، التحالف مع أوروبا، والدبلوماسية التقليدية.	ميتش ماكونيل، ليندسي غراهام (قبل تحوّله الجزئي)، وبعض قيادات الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ.
الشباب الماغويون (MAGA) Young	فئة عمرية بين ٢٠–٤٠ عاماً، معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى أو العاملة البيضاء، يرفضون العولمة، ويميلون إلى الخطاب الشعبوي العدائي ضد النخبة والإعلام.	ج.د. فانس، مات غيتس، مارغوري تايلور غرين، إضافة إلى مؤثرين مثل كانديس أوينز، وتاكر كارلسون.

ثانياً: طبيعة الخلافات الجوهرية بين الفئتين:

المجال	موقف كبار السن التقليديين	موقف الشباب الماغويين	تحليل الخلاف
الاقتصاد	يؤمنون بالسوق الحرة، التجارة العالمية، والشركات الكبرى.	يرفضون العولمة، ويطالبون بحماية الصناعات الأميركية المحلية.	صراع بين "رأسمالية الشركات" و"رأسمالية الطبقة العاملة".
السياسة الخارجية	يؤيدون التحالفات التقليدية (الناتو، دعم أوكرانيا، الحروب الخارجية).	يفضلون الانعزالية: "لا للحروب التي لا تعنينا".	الخلاف هنا هو بين "العولمة الأميركية" و"القومية الانعزالية".
الهوية الثقافية	ليبرالية اجتماعية جزئية، أقل انخراطا في قضايا الثقافة.	قومية محافظة متشددة، ترفض الهجرة والمثلية، وتقدس الهوية المسيحية البيضاء.	جيل الشباب أكثر "أيديولوجية ثقافياً".
أسلوب الخطاب السياسي	رسمي، مؤسسي، يعتمد على التسويات داخل الكونغرس.	هجومي، صاخب، يعتمد على الإعلام البديل والسوشيال ميديا.	الشباب يستخدمون وسائل جديدة لتعبئة القواعد الشعبية.
النظرة إلى النخبة الأميركية	جزء من المؤسسة ذاتها (رجال أعمال، لوبيات).	يعتبرون المؤسسة عدوة الشعب الأميركي.	الشباب الماغويون يسعون لإسقاط المؤسسة الجمهورية نفسها

ثالثاً: الجذور النفسية والاجتماعية للخلاف

١. صراع الأجيال داخل الحزب الجمهوري:

- كبار السن يرون أن السياسة «فن الممكن»، بينما الشباب يرونها معركة وجودية ضد «الدولة العميقة».

٢. الفوارق الطبقية:

- كثير من أنصار (ماغا) الشباب خرجوا من طبقات فقدت امتيازاتها في ظل العولمة، بينما كبار السن التقليديون استفادوا منها.

٣. تحولات الإعلام والتكنولوجيا:

- الشباب يعتمدون على السوشيال ميديا: منصة X، Truth Social، YouTube) كمصدر سلطة موازٍ للمؤسسات الإعلامية.
- بينما كبار السن يعتمدون على الإعلام الكلاسيكي مثل Fox News وWall Street Journal.

٤. العامل الديني والثقافي:

- الشباب أكثر ارتباطا بالإنجيلية الجديدة ذات الطابع القومي-الديني.
- كبار السن أكثر ميلاً للبروتستانتية السياسية المحافظة لكن غير الأيديولوجية.

رابعاً: شكل العلاقة بين الجانبين (توتر +

اعتماد متبادل)

اعتماد انتخابي:

كبار السن يحتاجون إلى قاعدة الشباب الماغويين للفوز في الانتخابات، لأنهم يشكّلون ٦٠–٧٠٪ من جمهور الحزب الفعّال في الميدان الانتخابي.

توتر أيديولوجي:

الشباب يرون كبار السن «خونة للثورة الترامبية»، ويهددون بإسقاطهم في الانتخابات التمهيدية (Primaries).

توازن هش:

المؤسسة الجمهورية تحاول دمج الخطاب الشعبوي مع الانضباط المؤسسي، لكنها تفشل أحياناً، مما يجعل الحزب يعيش حالة «انقسام موجه» ـ أي توحد انتخابي وانقسام فكري.

خامساً: مظاهر الخلاف في الممارسة السياسية

١. في الكونغرس:

- جناح الشباب (Freedom Caucus) يعطّل تمرير الميزانيات ويضغط على قيادة الحزب.
- كبار السن يسعون للتهدئة وحماية استقرار المؤسسة التشريعية.

٢. في الحملات الانتخابية:

- الشباب يستخدمون لغة عدوانية (“Deep State”, “Fake News”) لكسب القواعد.
- كبار السن يفضلون التركيز على الضرائب والاقتصاد الكلاسيكي.

٣. في وسائل الإعلام:

- الشباب يعتمدون على شبكات بديلة مثل Daily Wire و OANN.
- كبار السن يظهرون في CNN و Fox News ويبحثون عن الاعتراف المؤسسي.

٤. في الموقف من الديمقراطيين:

الشباب يرونهم «ماركسيين يريدون تدمير أميركا».

كبار السن يرونهم خصوماً سياسيين يمكن التفاهم معهم أحياناً.

سادساً: التأثيرات المستقبلية المحتملة

السيناريو	التفسير
سيطرة جيل الشباب الماغوي	الحزب الجمهوري يتحول إلى حركة شعبوية قومية بالكامل، تبتعد عن السياسة الخارجية التقليدية.
عودة التيار التقليدي	مستبعد في المدى القريب، لكنه ممكن إذا خسر ترامب نهائياً.
تسوية داخلية طويلة الأمد	بقاء الحزب الجمهوري مزدوج الخطاب: "ترامبي جماهيري" و"مؤسسي واقعي".

سابعاً: التأثير على السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية

جيل الشباب الماغوي:

- أقل اهتماما بالشرق الأوسط إلا من زاوية «إسرائيل كتحالف ديني».
- قد يفضل الانسحاب من المنطقة لتقليل الأكلاف.
- يهاجم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

جيل كبار السن:

- يرى أن دعم إسرائيل ضرورة إستراتيجية ودبلوماسية.
- يؤمن بالدبلوماسية التقليدية والتحالفات.

النتيجة:

على الرغم من وحدة الموقف المؤيد لإسرائيل، فإن **الاختلاف في المنطلقات** سواء الدينية أو البراغماتية تتيح فرصاً محدودة للنفاذ عبر بوابة الواقعية الاقتصادية لدى بعض الماغويين الشباب.

ثامناً: الخلاصة التحليلية

تيار (ماغا) يعيش **صراع أجيال بين «التحرر من المؤسسة» و«الحفاظ عليها».** هذا الصراع يحدد مستقبل الحزب الجمهوري والسياسة الأميركية برمّتها:

- **الكهول:** يريدون «إدارة الدولة».
- **الشباب:** يريدون «تغيير الدولة».

يبدو أن الشباب الماغويين يربحون المعركة ثقافياً، حتى لو خسروا بعض المعارك الانتخابية.

إنهم يعيدون تعريف «المحافظة الأميركية» لتصبح **هوية قومية بيضاء دينية أكثر من كونها أيديولوجيا اقتصادية.**

المراجع الشاملة باللغة العربية

١. الفتيح، م. ص. (٢٠٢٥، ٠٢ تموز). «(ماغا) بعد حرب إيران.. الخلاف مع ترامب يهدد مستقبل الحركة الشعبوية». *إرم نيوز*. إرم نيوز

٢. الأهرام. (٢٠٢٥، ١٧ أيلول). «عضو الحزب الجمهوري: ترامب يجب أن يمثل كل الأميركيين». *بوابة الأهرام*. بوابة الأهرام

٣. محسن، أ. (٢٠٢٥، ١٧ أيلول). «فرانسيس: المعتدلون داخل الحزب الجمهوري باتوا محاصرين بسيطرة تيار (ماغا)». *News-room.info*. نيوز رووم

٤. العين الإخبارية. (٢٠٢٥، ٠٣ آب). «حرب «(ماغا)» تشتعل بين شباب الحزب الجمهوري». *العين الإخبارية*. العين الإخبارية

٥. بي بي سي عربي. (٢٠٢٥، ٢١ كانون الثاني). «ترامب يشيد بتيّار (ماغا)، فمن هم مناصروه؟ وما هي عقيدتهم؟». *البي بي سي العربية*. الأيام ٢٤+١

٦. الفتيح، م. ص. (٢٠٢٥، ٠٢ تموز). «(ماغا) بعد حرب إيران.. الخلاف مع ترامب يهدد

مستقبل الحركة الشعبوية». *إرم نيوز*. إرم نيوز

٧. أوغلو، ع. م. (٢٠٢٥، ١٣ تشرين الثاني). «احتدام الصراع حول إسرائيل داخل المعسكر الترامبي». *يني شفق*. Yeni Şafak

٨. الأنباء (Kuwait). (٢٠٢٥، ٢١ كانون الثاني). «ترامب يشيد بتيّار (ماغا)، فمن هم مناصروه؟ وما هي عقيدتهم؟». *جريدة الأنباء الكويت*. alanba.com.kw

قائمة مراجع بالعربية مع العنوان الأصلي بين قوسين:

١. كوينيغ، ب.، & ميندلبيرغ، ت. (٢٠٢٥). السياسة الرمزية للمكانة في حركة «اجعل أميركا عظيمة من جديد» (ماغا) (The Symbolic Politics of Status in the Movement). *Perspectives on Politics*, — منشور إلكتروني مُتاح عبر Cambridge University Press. Koenig, B., & Mendelberg, T. (2025). The Symbolic Politics of Status in the (ماغا) Movement. *Perspectives on Politics*). Cambridge University Press & Assessment

٢. وينتميوت، ج. ج.، روبنسون، س. ل.، تومسيك، إ. أ.، & تانكريدي، د. ج. (٢٠٢٤). آراء الجمهوريين ال(MAGA) حول الديمقراطية الأميركية والدعم للعنف السياسي: نتائج مسح وطني ممثل للسكان ((MAGA Republicans' views of American democracy and society and support for political violence in the United States: Findings from a nationwide population-representative survey). *PLOS ONE*, 19(1), e0295747. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0295747. Wintemute, G. J., Robinson, S. L., Tomsich, E. A., & Tancredi, D. J. (2024). (MAGA) Republicans' views of American democracy and society and support for political violence in the United States: Findings from a nationwide population-representative survey. *PLOS ONE*, 19(1), e0295747). PLOS

٣. كاراكايا، ي. (٢٠٢٢). الأداء الاجتماعي الشعبوي والاندماج السردي في تجمعات ترامب (Populist Social Performance and Narrative Fusion in Trump Rallies). *Social Forces*, ١٠١(٢), ص. 890–???. Karakaya, Y. (2022). Populist Social Performance) and Narrative Fusion in Trump Rallies. Social Forces, 101(2), 890–...). OUP Academic

٤. بيغون، ر. (٢٠٢٤). منطق معاداة الشعبوية وصدمة ترامب في سياسة الولايات المتحدة الخارجية (Anti-populism and the Trump trauma in US foreign policy). International Affairs, 100(5), 1857–... . Biegon, R. (2024). Anti-populism and the Trump) trauma in US foreign policy. *International Affairs*, 100(5), 1857–...). OUP Academic

٥. مقالة تحليلية: «أيديولوجية (MAGA) ونظام ترامب» (The Ideology and the Trump Regime (MAGA)). (2024). *Monthly Review* (مقالة تحليلية طويلة متاحة إلكترونياً). The) Ideology and the Trump Regime. Monthly (ماغا) Review). Monthly Review

٦. أرخيف/ورقة عمل: «مَسْحٌ واستعراض حول (« MAGA) (MAKE AMERICA GREAT AGAIN ((MAGA)): The ...). (ورقة متاحة على SSRN). (مراجع ورقات العمل والباحثين المتخصّصين في (MAGA) وتحليل السرد). SSRN

٧. مقال مجلّد/مقارنة: Cisneros-Tirado, J. A. (٢٠٢٢). «الطغيان الشعبوي: ترامب وتطوّر شعبوية اليمين» (Trumpian Populism: Legitimizing Chaos And Right-Wing Populism). بوابة مجلات أكاديمية — تحليل مقارن لأساليب ترامب في الشعبوية. SciELO

٨. مقالة تحليلية في مواقع فكرية: "ما الذي يمكن لليسار أن يتعلمه من (MAGA) " (What the left can learn from (MAGA)). مدوّنة LSE USAPP (2025) — مفيد لفهم أدوات السرد والتجنيد. LSE Blogs

٩. تقارير ومواد صحافية تحليلية مفيدة للرجوع السريع (مزاوجة بين أكاديمي وصحافي): مقالات استقصائية في *The Guardian*، Le Monde وتحقيقات عن بروز (MAGA) في الجامعات والسياسة الإعلامية ٢٠٢٤–٢٠٢٥ — مفيدة كسياق تطبيقي للجوانب الإعلامية والحركية. The Guardian+1

١٠. دراسة نقدية عن المواد الرمزية والشعارات (Wiley / Compass 2023): «الأشياء الشعبوية: دراسة مادية للأفكار السياسية» (Populist things. A study on the materiality of political ideas). تساعد في فهم بعد "الرمزية" في قبعات (MAGA) والمواد الشعبوية. Compass

ورشة حوارية حول «خطة ترامب» لوقف الحرب على غزة: النتائج المترتبة على القضية الفلسطينية والمطلوب فلسطينياً

المنظم: معهد السياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت.

التاريخ: الأربعاء الموافق ٢٠ تشرين الأول ٢٠٢٥.

المتحدثون:

د. مروان الطوباسي، أكاديمي وسفير سابق

د. عوض سليمية، باحث في العلاقات الدولية

مقدمة

أثارت خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الخاصة بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، منذ طرحها ردود فعل متباينة على الرغم من الترحيب الفلسطيني والعربي والدولي بها، لا سيما أن الخطة تجاهلت الكثير من الحيثيات المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولته المستقلة، والترابط بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

يضاف إلى ذلك، الغموض الذي يكتنف العديد من مفاصل الخطة، مما يجعل تنفيذها أشبه بالسير في حقل ألغام قد ينفجر في أي لحظة، إن جاز التعبير.

لعل ما يزيد الشكوك والمخاوف الفلسطينية إزاء الخطة، هو تبنيها مرتكزات إسرائيلية قائمة على إلغاء الكينونة السياسية الفلسطينية، والتعامل مع الشعب الفلسطيني من منطلقات

سبق أن طرحت، منذ سنوات، ورُفضت مثل «السلام الاقتصادي»، وفرض الوصاية على الشعب الفلسطيني.

من هنا، ارتأى معهد السياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، تنظيم ورشة نقاش وتحليل في مقر المعهد بمدينة رام الله، بمشاركة نخبة من الباحثين والسياسيين والدبلوماسيين والوزراء السابقين ورؤساء مراكز دراسات وشخصيات فلسطينية لعبت، ولا تزال، دوراً فاعلا في مجال السياسة والأمن والدبلوماسية وغيرها، بغية فتح نقاش معمّق في الآثار السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية للخطة ترامب، واستشراف الخيارات الفلسطينية الممكنة في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، بما يسهم في بلورة رؤية فلسطينية موحدة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، وتحصين الموقف الفلسطيني في الساحات السياسية والدبلوماسية والإعلامية.

استهلت الورشة بمداخلة لمدير البرامج السياسية في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في فلسطين إسلام عبد الجبار، نوه فيها بأهمية تناول موضوع الخطة، نظراً لما تثيره من تساؤلات واسعة على الصعيدين المحلي والدولي وتحديدا الأوروبي، مشيراً إلى أن الورشة فرصة جيدة للاستماع إلى آراء المشاركين إزاء هذا الملف، وفي مقدمتهم الدبلوماسي السابق مروان الطوباسي، والباحث في العلاقات الدولية، مدير وحدة الدراسات والأبحاث الدولية في معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي د. عوض سليمية.

قدم رئيس مجلس إدارة المعهد د. محمد عودة، مدخلاً عاماً للورشة، جاء فيها «خطة الرئيس ترامب، وخطة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، تحظيان بكثير من الاهتمام في الأوساط البحثية والأكاديمية والسياسية الفلسطينية، فضلا عن خطط أخرى، بينها خطة الرئيس محمود عباس «أبو مازن» التي تبنتها مصر وطورتها ومن ثم اعتمدت كخطة عربية/ إسلامية، من هنا فقد تنادت أوساط كثيرة لدينا لبحث هذا الملف الشائك، سعيا للوصول إلى إجابات عن مسائل شتى تثيرها خطة ترامب.

خلال مشاركتنا في العديد من اللقاءات والاجتماعات، لاحظنا تساؤلات كثيرة تُطرح ولا أحد بمقدوره منح إجابات بخصوصها، لكن القاسم المشترك بينها هو التحذير من المخاطر التي تحملها الخطة.

خطة ترامب تعرضت للتنقيح والتغيير أكثر من مرة، وأعتقد أنه مع خطورتها، فإن خطة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير تفوقها خطورة، وهذا ما سيتطرق إليه المتحدثان في الورشة، كونها خطة تنفيذية، تتناول ثلاثة مستويات مدنية وأمنية على أرض

غزة، حدها الأدنى خمس سنوات، دون معرفة كم ستمتد وما سينبثق عنها.

تحاول مختلف الأطراف إحداث اختراق للوصول إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب التي تُعد الأصعب. من هنا، يمكن اعتبار العديد من الإجراءات التي تقوم بها حركة حماس على الأرض ضمن هذا الإطار؛ والإجابة عن الأسئلة المطروحة في ما يخص تسليم السلاح والوضع الأمني بطريقتها، بالتالي فمن الواضح أن السلطة الوطنية أو حركة فتح أو منظمة التحرير، قد حاولت عبر اللقاءين مع توني بلير في العاصمة الأردنية عمّان فهم خطة بلير واختراقها، واستشراف ما الذي بإمكاننا أن نفعله، بمعنى أن ما يتراءى لنا هو محاولة الأطراف العمل على قاعدة الخطط وليس خارجها، فليس هناك من رفض الخطط بشكلها الحالي سواء حماس أو فتح أو المنظمة، أو العرب الذين اجتمعوا مع ترامب، بالتالي سنحاول معاً الإجابة عن بعض التساؤلات، ومن ضمنها:

- هل التعاطي مع خطة ترامب هو إبطاء للمسار الدولي الخاص بالدولة الفلسطينية سواء في ما يتعلق بشق الاعترافات الدولية أو تطبيق حل الدولتين؟
- هل الخطة تخفف من فعالية الحراكات الشعبية والجماهيرية المساندة للشعب الفلسطيني عالمياً؟
- وفي موضوع «حماس»، هل الولايات المتحدة تتعامل معها كطرف أساسي في العملية الجارية؟ وهل ستنهي المرحلة الأولى وتصر بعدها على تسليم حماس سلاحها؟
- كيف يمكن تفسير موافقة ترامب على التصرفات ذات الطبيعة الداعشية في ما يتعلق بالإعدامات التي ارتكبتها حماس في القطاع؟ وهل سيكون هذا مُبررها، لعدم تسليم السلاح في مرحلة لاحقة؟
- هل تعهدت حماس بإعادة بناء تنظيمها باتجاه مدني سياسي في إطار الخطة؟ وهل ستقوم الحركة بالانخراط في المنظمة ضمن المحددات والشروط الأربعة التي أعلن عنها الرئيس محمود عباس؟
- هل هناك اشتراطات على القيادة الفلسطينية بعدم التعاطي مع حماس بصرف النظر عن أيّ مرونة أو تنازلات تبديها مهما بلغت؟

نضع هذه الاستفسارات أمام الجميع متحدثين ومشاركين، بموازاة رغبتنا في إطار المحور الثاني الذي سيتناوله الباحث د. عوض سليمية، في التعرف إلى توجهات السلطة الوطنية، وما إذا كانت تريد الخروج من الفضاء والحيز قليل الأثر خلال العامين الأخيرين نحو توجهات وخطط واستراتيجيات لحل أزمة الدور المرتبط بها، الذي كان مجمداً خلال الفترة الماضية، وما هي أبرز ملامح الخطة التي يمكن أن تعتمدها السلطة أو المنظمة؟ وكيف يمكن أن تسهم هذه الخطة في إدامة زخم

التحرك العربي والدولي؟ وهل يمكن أن تكون لدينا خطط لزيادة موجة الاعترافات الدولية؟ وهل يمكن أن تسهم الخطة في التخفيف من الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة من استيطان وغيره؟

مع أن هذه التساؤلات تحمل في طياتها إجابات ليست متفائلة بشكل عام، فإن إيماننا بالرصيد التاريخي والقانوني والنضالي الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير، والسلطة المنبثقة عنها، تبقى المنظمة والسلطة، العنوان الأساسي والشرعي لأي جهد عربي ودولي. من هنا هل نستطيع استخدام هذه الشرعية لوقف التدهور في الحالة الفلسطينية؟ وبالمجمل، هل نستطيع وضع تصور فلسطيني لمجمل الأسئلة آنفة الذكر».

من جهته، أضاف رئيس الجلسة د. عبد الله النجار: «هذه الورشة تأتي في سياق دولي وإقليمي بالغ التعقيد، تتقاطع فيه المصالح الإستراتيجية الكبرى مع التحولات الجيوسياسية المتسارعة في المنطقة، في ظل استمرار محاولات فرض وقائع جديدة على الأرض تستهدف جوهر القضية الفلسطينية ومرجعياتها القانونية والسياسية. خاصةً أن خطة ترامب تتوافق إلى حد التطابق مع الرؤية الإسرائيلية.

ثم إن محاولات تسريع تنفيذ بعض مراحل الخطة، وسط غموض متعمّد يحيط بالمراحل اللاحقة، يضع الفلسطينيين أمام تساؤلات جوهرية تتعلق بـ ما هو مطلوب فلسطينياً لمواجهة هذه الخطة، وكيف يمكن صياغة إستراتيجية وطنية جامعة تضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدالة التاريخية.

الهدف من هذه الورشة، هو فتح نقاش معمّق في آثار خطة ترامب السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، واستشراف الخيارات الفلسطينية الممكنة في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، بما يسهم في بلورة رؤية فلسطينية موحدة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة وتحصين الموقف الفلسطيني في الساحات السياسية والدبلوماسية والإعلامية.

ومن المهم التركيز على أهمية المخرجات والتوصيات التي يُنتظر أن تشكّل مرجعاً عملياً لصنّاع القرار والباحثين والمؤسسات الوطنية في بناء تصور إستراتيجي واضح للتعامل مع تداعيات الخطة، وتعزيز التنسيق بين القوى والفصائل والفعاليات الوطنية، بما يضمن تحويل التوصيات إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ تحفظ الحقوق الوطنية الفلسطينية وتدعم الصمود في وجه مشاريع الإقصاء والتصفية.

هناك الكثير من النقاط والبنود الفضفاضة في خطة ترامب التي تحمل أكثر من تفسير مما

يزيد من حالة الإرباك خلال تنفيذها، وهناك تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي يُكرّر من خلالها أنه سيغير وجه الشرق الأوسط وأن هذه الحرب لم تنته بعد، وبالتالي: خطة ترامب في هذا الإطار هدنة لا تنهي الحرب، فهي مجرّد تأجيل مُقنّع لها، كونها لا تقدم حلاً جذرياً للصراع بقدر ما توفر نافذة زمنية تكتيكية لنتنياهو لإدارة أزمة الأسرى دون التفريط في المبررات الأمنية والسياسية لاستمرار الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة».

مداخلة الدكتور مروان الطوباسي:

انطلق الدكتور طوباسي في مداخلته من فرضية أن هذه الخطة ليست منفصلة عما يجري في العالم، وتحديداً أوكرانيا، وهي مقدمة لما سيجري في تايوان ومناطق أخرى في أميركا اللاتينية، بمعنى أنها تندرج ضمن «الحالة الترامبية»، القائمة على أساس الفاشية الفكرية العقائدية ذات البعد الاقتصادي، وتناول المشاريع من خلال الصفقات.

وقال «من هنا فإن افتراضي أننا دخلنا نقاش خطة ترامب عبر التركيز على تفاصيلها دون النظر إلى الإطار العام الذي جاءت به الخطة، بالتالي فإنني أعتقد أنها امتداد للرؤية الأميركية لتغيير معالم الشرق الأوسط وخريطته التي بدأت منذ زمن طويل، للهيمنة على مقدرات المنطقة، وحماية إسرائيل التي تمثل حليف أميركا الاستراتيجي.

من وجهة نظري الشخصية فقد سارعنا إلى الترحيب بالخطة فوراً حال صدورها، ولم ننتظر حتى دراستها وبحث تفاصيلها، وربما رحب البعض بها حتى قبل الاطّلاع عليها، نتيجة الضغوط العربية الممارسة لقبولها، والاشتراطات التي تمارسها الولايات المتحدة على المنظمة والسلطة منذ زمن للوصول لما يعرف بـ»سلطة متجددة»، وهذا قد يحدث في مضمون خطة ترامب ـــ بلير للقطاع. فهم هذا الأمر يؤدي إلى فهم واقعي لمجمل الوضع بعيداً عن العاطفة، والخطاب السياسي المعتاد، الذي يمنعنا من قياس ومعرفة أين نحن والدولة الفلسطينية من مجمل هذه الحالة.

من هنا، فقد استهدفت هذه الخطة، القضية الوطنية ببعدها التحرري، ومشروع إقامة الدولة على حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، واستهدفت المنظمة التي يفترض أن تكون حركة تحرر وطني، تسعى لإنهاء الاحتلال، والوصول إلى الاستقلال الوطني على الأرض المحتلة وفق إعلان الاستقلال، وما قبل ذلك.

من بين الأسئلة التي تفرض نفسها، ماهية دور حركة الإخوان المسلمين في هذا الموضوع، وما هو دور مراكز النفوذ الفلسطينية فيه أيضا؟ فمن الواضح أنه كان هناك دور للإخوان

المسلمين في مشروع «الربيع العربي»، الذي أسقط واقع الدولة الوطنية القومية في حينه، وتم استكماله في سورية، والذي لم ينجح بداية هناك، بينما يتم الآن ممارسة الأمر ذاته في لبنان، فعلى الرغم من وجود اتفاق لوقف إطلاق النار، فقد رأينا أكثر من ٤٦٠٠ خرق إسرائيلي للاتفاق.

من أبرز المشاكل التي نلمسها، هو تعاطينا مع الخطة ونحن في حالة ضعف، إذ سلبت منا بعض أوراق القوة، ونحن تركنا بعض هذه الأوراق بمحض إرادتنا في مواجهة مثل هذه الخطة، التي نعلم جيداً أنها خطة تصفوية للقضية الوطنية وثوابتها، بالتالي نحن أصبحنا لا نعرف كيف نتعاطى مع الخطة بشكل عام، حتى قبل الدخول إلى التفاصيل.

أما بالنسبة لخطة بلير، فهي لا تقل في تعقيداتها ومخاطرها عن خطة ترامب، لكن تبقى المعضلة في حالتنا هي من الذي بمقدوره أخذ القرار والإمساك بزمام الأمور في وضع السياسات العامة؟ وأين هي الهيئات التي يفترض أن تكون منتخبة وتمثيلية لاتخاذ هذه السياسات؟ وهنا أود التنويه بالتزامنا جميعاً بالشرعية الفلسطينية بصرف النظر عن غياب الانتخابات العامة أكثر من عقدين، وهناك تقارير أوروبية تتحدث عن غياب الشرعية الانتخابية في فلسطين. من وجهة نظري فإن هذا الأمر وصعوبة الفصل بين السلطة والمنظمة يمثل خطأً جسيماً وقعنا فيه، وأضعف قدرتنا على مواجهة المخططات الأميركية وغيرها.

من هنا، فإنه بعد الإعلان عن خطة ترامب – نتنياهو لغزة، وما رافقها من تصريحات وسياسات، أصبح من الضروري إعادة قراءة الأبعاد السياسية والقانونية لهذه الخطة، وتأثيراتها على القضية الوطنية الفلسطينية.

المشهد اليوم لا يقتصر على الصراع الفلسطيني ـــ الإسرائيلي، بل يمثل اختباراً حقيقياً للشرعية الدولية، والمصداقية الفلسطينية، وقدرة النظام الدولي على الحفاظ على معايير العدالة وحقوق الشعوب.

تعكس الخطة الأميركية محاولات إعادة هندسة الوضع الفلسطيني، والسيطرة على المشهد السياسي في المنطقة، وتجاوز منظمة التحرير والسلطة الوطنية، وفرض نهج «السلام عبر القوة» على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية. ومع ذلك، تتيح التحولات الدولية والإقليمية، إلى جانب الانتفاضة الشعبية العالمية، فرصاً إستراتيجية للفلسطينيين لإعادة فرض إرادتهم الوطنية، واستثمار الشرعية الدولية في حماية حقوقهم.

ثم إن الخطة تعتمد على مجموعة من الركائز الرئيسة التي تؤثر بشكل مباشر على القضية الوطنية، وتحديداً:

١- استبعاد الممثل الفلسطيني الشرعي: فهي تستبعد السلطة والمنظمة من أي دور فاعل

في إدارة غزة، وتفرض أدوات رقابية أميركية ـــ إسرائيلية على القرار الفلسطيني.

٢- فرض هيكل إدارة كولونيالي: لجان ومجالس تكنوقراطية تدير القطاع، تحت غطاء «الواقعية السياسية» و«الترتيبات الاقتصادية- الأمنية»، دون أي مضمون وطني أو تحرري.

٣- تجاهل الحقوق الأساسية: لا تشير الخطة إلى حق تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة، أو حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

٤- التغطية الإعلامية والدبلوماسية: يتم الترويج للخطة على أنها تسوية دولية، بينما هي في جوهرها محاولة لتثبيت الاحتلال، وتجاوز القرارات الأممية والقانون الدولي.

مما ينبغي التركيز عليه أن الخطة في أحد جوانبها، نتيجة لتعاظم التأييد الدولي لفلسطين، الذي لم نشهد له مثيلا سابقاً، لكن يبرز السؤال هنا، كم استفدنا من هذا الوضع؟ وكيف يمكن أن نستفيد مستقبلاً؟ بمعنى أن ما حصل في هذا الملف شكل رافعة وآليات ضغط دفعت ترامب وإدارته للتفكير في مجمل الوضع، وجاءت خطته بالنتيجة أشبه بمحاولة للالتفاف على هذا الوضع الدولي، فضلاً عن الاعترافات الدولية المتزايدة بالدولة الفلسطينية، علاوة على محاولة فك عزلة إسرائيل في الساحة الدولية، من هنا جاءت خطة ترامب ـــ بلير أو سموها ما شئتم، للالتفاف على الحالة القائمة والتعامل مع الطرح المقدم لنا.

لكن هل كان بإمكاننا عدم الترحيب بسرعة بهذه الخطة قبل دراستها، والتشاور بشأنها مع العرب، وعلى ماذا نحن نعتمد في موقفنا؟

لا ينبغي تجاهل أن الخطة تمثل أيضاً التفافاً على مخرجات مؤتمر نيويورك، وتحديداً المبادرة الفرنسية ـــ السعودية، وإذا اعتقدنا بشكل جازم أن السعودية ستتشبث بعدم التطبيع مع إسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية، فإن هذا الأمر أيضاً محط تساؤلات ولا أحد يمكن أن يجيب عنه في ظل هذه المتغيرات المتسارعة، والضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على الإقليم، خدمة لمصالحها في إعادة هندسة الشرق الأوسط.

أعتقد أنه منذ البداية كان المطلوب إنهاء فكر المقاومة، ولا أقصد هنا المسلحة بالذات، بل المقاومة للمشاريع الأميركية التي تمثل خطة ترامب أحد تجلياتها، وذلك بهدف تصفية القضية الفلسطينية. من هنا، فإن الأميركيين بنوا موقفهم ورؤيتهم بناء على دراسة الواقع الفلسطيني والعربي.

أستطيع القول إن أحد الخيارات المتاحة أمامنا هو إعلان الدولة تحت الاحتلال، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني، أو مهما كان اسمها، تكون مرجعيتها المنظمة، باعتبارها صاحبة الولاية على الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع.

ولا ينبغي تناسي أن القبول بإدارة جديدة

«مجلس السلام المقترح من ترامب»، يمثل انتهاكاً للقانون الدولي، باعتبار ذلك وصاية سياسية، لذا علينا بحث كيفية مواجهة هذا الوضع، عبر موقف فلسطيني موحد تقوده المنظمة. من هنا، ينبغي عقد اجتماع للمجلسين الوطني والمركزي لتدارس الوضع وكيفية التحرك في مواجهته، فنحن بحاجة لإجماع وطني فلسطيني، لمواجهة مشاريع ترامب ـــ بلير، عبر صياغة بديل فلسطيني واقعي متكامل، يستند إلى:

١- إعادة بناء الشرعية الوطنية: انتخابات شاملة لمنظمة التحرير والسلطة، لتعزيز الديمقراطية والتمثيل الشعبي.

٢- حكومة توافق وطني: تحت مرجعية منظمة التحرير، تشمل غزة والضفة، وتمارس جميع الصلاحيات القانونية لإدارة شؤون الدولة تحت الاحتلال.

٣- استثمار التضامن الدولي: توظيف القرارات الأممية ورأي محكمة العدل الدولية لإبراز عدالة القضية، وحشد الدعم العربي والإقليمي والدولي.

٤- مقاومة شاملة: سياسية، دبلوماسية، قانونية، شعبية، لضمان حقوق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وإفشال محاولات الهيمنة الأميركية ـــ الإسرائيلية.

ختاما، فإن الوضع مفتوح على كثير من الاحتمالات، وأنا شخصياً لديّ شكوك في إمكانية تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، بالتالي نحن بحاجة إلى إعادة تقييم واقعنا بموضوعية ارتباطاً بمصلحتنا الوطنية العليا، لذا علينا مسؤولية أخذ زمام المبادرة، وعدم الانتظار لفرض حيثيات علينا تحت مسمى «سلطة متجددة»، ولعل الانتخابات تُعد إحدى المسائل الحيوية على هذا الصعيد التي ينبغي عدم إرجائها».

مداخلة الدكتور عوض سليمية:

«ترامب ليس غريباً علينا، ولنا تجربة معه في ولايته الأولى، بالنتيجة فمن الواضح أنه نسخة فريدة في السياسة الخارجية، إذ لم يمر في تاريخ أميركا رئيس، يدير الشؤون الخارجية بهذه الطريقة، المصممة أو المعدة سلفاً ضمن فريق ضيق، بمعنى أن ترامب يستعين بأشخاص ليسوا مدربين وأن طموحه أكبر من أن يكون رئيساً للولايات المتحدة فقط، ولديه أيديولوجيا وفكر غير ما يظهر من تحركات.

سياسة الولايات المتحدة الخارجية لم تتغير تجاه إسرائيل، وأعتقد أنها لن تتغير، فمن أسوأ مبادئ سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وأكثرها خطورةً في أوائل القرن الحادي والعشرين، **هي ما يُعرف بقاعدة بوتري بارن Pottery Barn rule التي تقول «إذا كسرته، فأنت مسؤول عن إصلاحه»، لكن نسخة ترامب الجديدة تجاه القطاع، تقول عكس تلك القاعدة، ببساطة «إذا أصلحته، يمكنك امتلاكه».**

على هذا النحو، فإن خطة ترامب لوقف إطلاق النار وعلى الرغم من بعض المكاسب التي يمكن أن تقدمها، وأهمها وقف شلال الدم الفلسطيني، فإنها تحمل في طياتها مخاطر على مستقبل القضية الفلسطينية، وبالتالي مستقبل حل الدولتين، أخطرها غياب الربط السياسي والجغرافي بين القطاع والضفة، ومهام مجلس السلام الدولي الذي سيترأسه ترامب ويشرف عليه بلير، والمرجعية الرئيسة لحكومة التكنوقراط الفلسطينية، ومواعيد انسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع بشكل كامل.

في المقابل، قدمت الخطة العربية ـــ الاسلامية / الخطة المصرية؛ إلى جانب رؤية الرئيس أبو مازن التي وردت في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تصوراً شاملاً لإعادة الإعمار، وفرض سيادة السلطة الفلسطينية على القطاع، والذهاب إلى مؤتمر دولي للسلام يفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة.

السؤال هنا، هو ما يمكن فعله أو الخطوة التالية فلسطينياً، وهذا ما يمكن أن نجمله في النقاط الآتية:

- خطة ترامب فرصة لعودة الشرعية الفلسطينية إلى قطاع غزة بغطاء وطني ودولي شامل، مع التمسك بما ورد في الخطة المصرية، وبيان مجموعة الثماني العربية ـــ الاسلامية، بعد لقائها ترامب.
- ضغط عربي ـــ إسلامي أوروبي لتقييد صلاحيات «مجلس السلام الدولي» وتعديل المسارات المتعلقة بالخطة.
- وضع محددات زمنية لانسحاب إسرائيل من قطاع غزة.
- استئناف الزخم الدولي لإعلان نيويورك لتنفيذ حل الدولتين.

باعتقادي، حتى تكتمل خطة ترامب، ونصل إلى مسار حل الدولتين وفق الخطة العربية ـــ الإسلامية، ورؤية الرئيس عباس، تحتاج هذه الخطة إلى جيش من الدبلوماسيين والخبراء، والأهـــم وجـــود ممثل الشعب الفلسطيني «المنظمة»، في كل مجلس وإدارة تخص مستقبل حكم القطاع وإدارته.

للوصول إلى الرؤية التي تخدم مصالحنا، هناك مسارات ينبغي أن تتم مراعاتها:

أولاً: المسار السياسي والأمني، بما يشمل:

- تقييد صلاحيات مجلس السلام الدولي، والاحتكار الأميركي للمرجعية الدولية لمستقبل القطاع.
- جعل حكومة التكنوقراط فلسطينية خالصة، ورئيسها وزير فلسطيني ومرجعيته رئاسة الوزراء الفلسطينية، وليس مجلس السلام الدولي أو أي جهة دولية، ويمكن إطلاق مسمى وكلاء وزارات على أعضاء حكومة التكنوقراط، حتى لو كان ذلك إعلامياً فقط.
- السيادة في قطاع غزة للحكومة الفلسطينية: التنبه لخطورة الربط في البند الـ٢٠ الوارد

في خطة ترامب (يشترط عودة السلطة إلى قطاع غزة بالإصلاحات، دون تحديد من سيكون الحكم في قضية إكمال الإصلاحات المطلوبة من عدمه).

- صندوق الإعمار: أن يكون بمرجعية فلسطينية ـــ عربية ـــ دولية، تترأسه مصر أو السعودية، وتشرف عليه لجنة خاصة من الأمم المتحدة.
- الربط السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية قضية مهمة جداً لمستقبل حل الدولتين.

ثانياً: المسار الداخلي، ويتضمن:

- استمرار الإصلاحات في السلطة الوطنية ضمن رؤية وطنية شاملة، تُقربنا من الاستقلال والدولة.
- الانتهاء من صياغة الدستور الفلسطيني المؤقت، باعتباره خطوة نحو توفير إطار قانوني للحكم، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية).
- إطلاق حوار وطني شامل لصياغة خريطة طريق مستقبلية لتوافق وطني، تحدد مسارات وأدوات النضال الوطني والتحرر تحت مظلة المنظمة.
- الاستمرار في دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية لأبناء القطاع بالآليات نفسها التي سبقت اندلاع الحرب ٢٠٢٣.
- المساهمة بما هو متاح مالياً وبشرياً في إعادة تشغيل الخدمات الحيوية في قطاع غزة (صحة، تعليم، مياه، اتصالات، خدمات البلديات...).
- مساعدة المواطنين على إعادة إعمار منازلهم ومصالحهم التجارية المدمرة، سواء من خلال صندوق خاص بالسلطة أو قروض ميسرة، بعيداً عن الشركات الاستثمارية الأجنبية.
- التمسك بالقانون الفلسطيني السائد، ومقاومة أي إحلال لقوانين مجلس السلام الدولي، أو غيرها من القوانين في القطاع.
- غلاف جمركي موحد وعائدات مقاصة تعود إلى خزينة السلطة، ورفض أي محاولة للفصل الجمركي بين غزة والضفة، ضمن مشاريع «ريفيرا غزة» التي يخطط لها ترامب وكوشنير.
- حث الشركات الفلسطينية والقطاع الخاص على الانخراط في إعادة الإعمار؛ وعدم ترك المجال مفتوحاً فقط للشركات الأميركية والغربية.

ثالثاً: المسار الإقليمي، ويشمل:

- التنسيق مع الأشقاء العرب والمسلمين، والأوروبيين – فرنسا بريطانيا، كندا، الهند... للضغط على الرئيس الأميركي للعودة إلى الوثيقة التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين العربي ـــ الإسلامي، والأميركي.
- التمسك بالخطة المصرية لإعادة الإعمار وإدارة

الحكم.

- التنبه إلى مخاطر تطبيق النماذج الدولية في الفصل الجغرافي والسياسي على القطاع، منها نموذج تايوان مع الصين، أو هونغ كونغ.
- التأكيد على ربط مسار التطبيع مع إسرائيل، باعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في الدولة المستقلة.
- الطلب من الأشقاء في الدول العربية والإسلامية، حث الشركات والقطاع الخاص في بلادهم على المشاركة في خطة إعادة بناء القطاع، وعدم تركها للشركات الأميركية والغربية.

رابعاً: المسار الدولي، ويتضمن:

- قرارات الشرعية الدولية ومجلس الأمن ذات العلاقة بالقضية الفلسطينية هي المرجعية لحل الصراع، ورفض أي محاولات من ترامب، للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية.
- الاستثمار في «إعلان نيويورك»، وإعادة الزخم الدولي، نحو تنفيذ حل الدولتين.
- مهام مجلس السلام الدولي، يجب أن تكون واضحة ومحددة ومحصورة بفترة زمنية، وليست للأبد، ويجب أن يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي يحدد هذه المهام وتوقيتاتها.
- بعثة المراقبة الدولية أو قوات حفظ السلام، يجب أن تنسق نشاطاتها مع الأمن الفلسطيني، وتركز عملها على حدود القطاع، وليست قوات أمن داخلي، توجد داخل الأحياء ومراكز المدن، وتنتج شكلاً جديداً من الاحتلال.
- التنبه إلى مخاطر سياسات نتنياهو، الهادفة إلى إعادة إنتاج كتائب مسلحة، تدفع نحو حرب أهلية داخل القطاع، بالتالي تبرير استمرار احتلال القطاع وفصله عن الضفة».

بعد الانتهاء من عرض الورقة الثانية، فُتح باب النقاش حيث بدا جلياً وجود إجماع بين المشاركين، على أهمية تفعيل المنظمة ومؤسساتها، وتجديد الحياة الديمقراطية على قاعدة إجراء انتخابات للسلطة والمنظمة، فضلاً عن مواصلة الإصلاحات استنادا إلى رؤية وطنية تخدم مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه.

تخلل النقاش توجيه انتقادات حادة لخطة ترامب، ومطالبات بعدم قبولها بشكل مطلق، وأهمية الحراك على الصعيد الدولي للحفاظ على الزخم الذي اكتسبته القضية الفلسطينية في العالم.

وفي هذا السياق،

أكد المشاركون على النقاط الآتية:

١. خطة ترامب جاءت لقطع الطريق على الاعترافات الدولية، والحراك الدولي المناهض لإسرائيل وفك العزلة المفروضة عليها.

٢. الترحيب بالخطة لا يعني الموافقة عليها، كما هو الحال بالنسبة للموقف الفلسطيني الذي انبثق من الرغبة في وقف شلال الدم في غزة.

٣. العمر الزمني للخطة سيكون قصيراً، وستنتهي بنهاية حكم ترامب.

٤. يجب مواصلة الحراك القانوني على المستوى الـدولي لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائم الحرب المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

٥. ضرورة العمل على مأسسة العلاقة مع الأطراف الإسرائيلية المؤيدة لحل الدولتين.

٦. تكثيف العمل على الساحة الأميركية لاستثمار الحالة الناشئة المؤيدة للحقوق الفلسطينية.

٧. عدم التعاطي مع أي حديث يريد فصل غزة عن الضفة أو تقسيم النظام السياسي.

٨. إعادة الاعتبار للموقف الفلسطيني عبر تفعيل المؤسسات الفلسطينية حتى وإن كانت ضعيفة، وإعـلان حالة طوارئ سياسية لإعادة الروح لهذه المؤسسات.

٩. تفعيل التنسيق العربي المشترك وزيادة التنسيق مع السعودية والأردن ومصر لتطبيق مخرجات الخطة العربية في ما يتعلق بالقطاع.

١٠. رفض الوصاية وغيرها من البنود الواردة في خطة ترامب، والتمسك بالشرعية الدولية وقـرارات الأمم المتحدة في التعاطي مع الشأن الفلسطيني.

١١. تفعيل الحراك للحفاظ على زخم التضامن الدولي المؤيد للقضية الفلسطينية في العالم.

١٢. إطلاق حوار وطني شامل وتشكيل حكومة توافق وطني تقوم بالإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية وفي منظمة التحرير الفلسطينية في غضون عام.

١٣. ضرورة فهم العقلية الأميركية في التعاطي مع خطة ترامب، كجزء من منظومة أوسع هدفها حماية إسرائيل.

١٤. ضرورة العمل على بث الأمل مع التركيز على مسار سياسي واضح غير مرتبك يؤدي إلى تجسيد الدولة.

١٥. تشكيل قيادة طوارئ، تضع خطة شاملة قائمة على عملية مراجعة وتقييم للتجربة الفلسطينية. وتبني مفهوم المقاومة الشاملة «غير المسلحة».

١٦. ترامب أسدى خدمة كبيرة للقضية الفلسطينية عندما طرح خطته الأولى المتصلة بالتهجير وتحويل غزة إلى «ريفيرا»، كونه حرك المياه الراكدة عربياً ودولياً في ما يتعلق بالتعاطي مع القضية الفلسطينية ووضع القطاع.

١٧. ضرورة إطلاق حوار وطني شامل،

وصولاً لمصالحة وحكومة وفاق، وتمكين مؤسسات المنظمة، وتكثيف الجهود على المستوى الدولي لدعم حل الدولتين، وتنفيذ عملية إعادة إعمار القطاع.

١٨. الدعوة إلى موقف فلسطيني موحد، يقود إلى خطاب موحد، وعدم قبول الخوض بمفاوضات في حيثيات جزئية مثل طبيعة الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ومراحله، بل مفاوضات تقوم على مطلب أساسي ووحيد هو إنهاء الاحتلال وقيام الدولة المستقلة.

١٩. العمل على تجديد بنية النظام السياسي عبر إجراء انتخابات للهياكل والمؤسسات الفلسطينية في السلطة والمنظمة، والشروع في حوار وطني واسع حول الخطة، والاستفادة من الدور والهامش الذي يمكن أن توفره المعارضة، واللجوء إلى خيارات شعبية مثل الاستفتاءات الشعبية.

٢٠. مخاطبة القوى المحبة والمؤيدة للسلام في المجتمع الإسرائيلي.

«من فلسطين إلى الفلسطينيزم» لإياد البرغوثي: العالم في المرآة الأخلاقية

أ. عماد موسى

الكتاب: «من فلسطين إلى الفلسطينيزم: قول في الوعي والمعنى»

المؤلف: د. إياد البرغوثي

إصدار: المؤسسة العربية للدراسات والنشر

عدد صفحات الكتاب: ٢٩٦ صفحة من الحجم المتوسط

تاريخ الإصدار: ٢٠٢٥

يحمل عنوان الكتاب «من فلسطين إلى الفلسطينيزم» شحنة دلالية مركّبة، تبدأ من المكان (فلسطين) بوصفه جغرافيا وتاريخاً، حيث تُرصد حركة التاريخ وتتطور الأحداث السياسية، وصولاً إلى حالة «الفلسطينيزم»، التي يمكننا تسميتها بالحالة الزمكانية الفلسطينية المحملة بدلالات مكثفة، فالمصطلح «منحوت» جديد لم يستعمل في الأدبيات السياسية والثقافية الفلسطينية.

تقوم فكرة الكتاب على محاولة تأطيرية لمعنى أخلاقي قيمي إنسانوي، فرضته كثافة الإبـــادات في فلسطين؛ لهذا، يتمثل «الفلسطينزم» كأنموذج في التضحية والتحرر والانعتاق والنضال من أجل الحقوق الأصيلة، والثابتة، فالمصطلح على بساطته يشكل أيقونة اصطلاحية أخلاقية، يبرز الضحية الفلسطينية بكل أبعادها، ويدفع بالسردية الصهيونية إلى التراجع والتقهقر أمامها، ويتجاوز الجغرافيا ليغدو حالة وعي إنساني عالمي، ومعياراً أخلاقياً كونيّاً، لأنه يتسم بالمعيارية، التي تعني: أنا مع فلسطين؛ إذاً، أنا مع ذاتي. أنا مع فلسطين؛ إذاً، أنا مع الحق والعدالة والحرية. أنا مع فلسطين؛ إذاً، أنا مع طرح الأسئلة الكبرى المعيارية للحرية، والحقوق، والعدالة، والتحرر.

على الرغم من أن المؤلف أكاديمي، فإن الكتاب ليس كتاباً أكاديمياً تقليدياً؛ إذ يتجنب الحواشي الثقيلة والتنظير الجاف، ويعتمد بدلاً من ذلك على: التراكم المعرفي والتجربة السياسية والأكاديمية، والمعايشة المباشرة للأحداث، بلغة سلسة، تحليلية، قريبة من القارئ العام والمثقف معاً.

ينتهج الكاتب أسلوب العنونة التفريعية (جرعات معرفية قصيرة)، بما يسمح بتفكيك القضايا الكبرى دون الإثقال على القارئ،

يتكون الكتاب من مقدمة، وثمانية فصول، وخاتمة، هنا إلماعات حولها:

١) فلسطين بين الدولة والقضية

يناقش الكاتب في الفصل الأول، إشكالية ازدواجية منظمة التحرير الفلسطينية بين كونها وطناً معنوياً للفلسطينيين، وحركة تحرر وطني ذات أهداف مطلقة. فتحت عنوان «منظمة التحرير فجوة... تتعمق»، حديث عما تتسم به المنظمة من قوة مستمدة من شرعية الشعب الفلسطيني، ومن شرعية الاعتراف العربي، مقابل «فجوة تتعمق»، نتيجة وقوف الفلسطينيين أمام «جوهرين للمنظمة، يملك كل منهما فهمه الخاص للحق الفلسطيني، الأول: يرى ذلك الحق بشكله المطلق، ويعتبر أنه في الحالة الفلسطينية تختفي المسافة بين المطلق والنسبي. أما الجوهر الثاني: فلم يعد يرى الحق إلا في ما هو ممكن منه...»، هذا إلى جانب عناوين مثل :»مكان القيادة و استقلالية القرار»، «القيادة الفلسطينية وفلسطينيو

الخارج»، «الوحدة الفلسطينية منظور مختلف»، «طبيعة الانقسام»، «متطلبات الوحدة»، «محاولات الوحدة»، «إلى أن تتحقق الوحدة ما العمل».

٢) إسرائيل: الدولة «الحرام»

يقدّم الكاتب في الفصل الثاني قراءة نقدية لجوهر الدولة الإسرائيلية باعتبارها: مشروعاً استعمارياً عنصرياً، قائماً على القلق الوجودي والتوحش المنهجي، يوظف العنف بوصفه شرط وجود وبوصفه «بزنس» أمنياً واقتصادياً.

٣) النظام العربي ومتلازمة إسرائيل

يفكك الكاتب في هذا الفصل ما يسميه العمى الإستراتيجي للنظام العربي، وعلاقته التبعية بالغرب، وعجزه عن بناء مشروع مستقل، خاصة بعد سقوط الثنائية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة.

٤) التطبيع: العرب وإسرائيل وتجاوز الحب العذري

يرى الكاتب التطبيع بوصفه: موقفاً من الـذات قبل أن يكون موقفاً من إسرائيل، وإسقاطاً إستراتيجياً وأخلاقياً للمنطقة، ويحلل التطبيع (أميركياً، إسرائيلياً، عربياً، فلسطينياً)، مع تقديم دراسات حالة بارزة.

٥) الشرق وفلسطين والوعي الإستراتيجي

يناقش الكاتب في هذا الفصل موقع فلسطين في مشاريع: الشرق الأوسط الجديد، والمشروع الإيراني، والتحولات الدولية (الحرب الأوكرانية – الروسية)، ويركز على غياب الوعي الإستراتيجي العربي بفلسطين.

٦) "الطوفان» وحديث في الوعي والثقافة

يعالج الكاتب السابع من أكتوبر بوصفه: لحظة إعادة وعي، كاشفاً عن التناقضات الأخلاقية العالمية، ومفجّراً سؤال الضحية والمعنى والتضحية.

٧) الصهيونية أعلى مراحل الإمبريالية

يقارن بـين: الصهيونية، والفاشية، والإمبريالية الغربية، ويخلص إلى أن العنصرية هي الجوهر الرابط بينها، وأن الغرب يمارس ازدواجية معايير فاضحة في تعريف الضحية والعدالة.

٨) الفلسطينيزم: الفقه الأخلاقي المعاصر

يمثل هذا الفصل ذروة الكتاب الفكرية، حيث يطرح مفهوم الفلسطينيزم بوصفه: معياراً أخلاقياً كونياً، واختصاراً للحق والعدالة ورفض الإبادة، ونقيضاً للصهيونية بوصفها أيديولوجيا عنصرية استعمارية، ويعتبر غزة، في هذا السياق، ليست ساحة حرب فقط، وإنما أيضاً: مِرآة أخلاقية كشفت عن سقوط الغرب الأخلاقي، وأعادت صياغة العالم معيارياً.